Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي
والاجتماعات ذات الصلة

كيغالي، رواندا

11 – 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

نتائج المداولات

الاتحاد البرلماني الدولي- 2022

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

جدول المحتويات

	صفحة(ة/ ات)
الاجتماعات والأنشطة الأخرى	
الجمعية العامة الـ 145	
1. الحفل الافتتاحي	6
2. المشاركة	9
3. اختيار البند الطارئ.....	11
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	12
5. الجزء الخاص بالمساءلة	22
6. حفل جائزة كريمر – باسّي للاتحاد البرلماني الدولي.....	24
7. الجلسة الختامية للجمعية العامة.....	25
الدورة الـ210 للمجلس الحاكم	
1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 145	28
2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	28
3. تقرير الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.....	28
4. سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي.....	28
5. سياسة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.....	29
6. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي.....	29
7. الموازنة الموحدة للعام 2023.....	30
8. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.....	31
9. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب.....	31
10. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	35
11. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	35
12. تقارير اللجان والهيئات الأخرى.....	36
الدورة الـ288 للجنة التنفيذية	
1. المناقشات والقرارات	37
2. اللجنة الفرعية للتمويل.....	41
منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه	43

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي ومجلسه	44
الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم	
1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	45
2. لجنة شؤون الشرق الأوسط	45
3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	47
4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	48
5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة	49
6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	50
7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	52
الأنشطة والفعاليات الأخرى	
1. اجتماع مشترك مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	53
2. *مناقشة متكافئة الفرص: تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة*.....	55
3. الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	56
4. حلقة نقاش: *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب*.....	57
5. حلقة نقاش: *نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية): الاحتفال بإنجازات التجمعات البرلمانية النسائية وفهمها*...	58
6. ورشة عمل حول تغير المناخ.....	59
7. ورشة عمل بشأن التغذية: كيف يمكن للعمل البرلماني أن يساعد في الحفاظ على الإنجازات المحرزة في مجال التغذية...	60
8. ورشة عمل حول حقوق الطفل: *برلمانات مراعية للأطفال: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية أقوى لدعم حقوق الطفل*....	61
9. ورشة العمل المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.....	62
10. زيارة ميدانية لمركز جيكوندو المجتمعي في كيغالي.....	63
الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	
الانتخابات والتعيينات	
1. اللجنة التنفيذية.....	65
2. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	65
3. اللجنة الفرعية للتمويل.....	66
4. مكتب النساء البرلمانيات.....	66
5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	66
6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	66
7. لجنة شؤون الشرق الأوسط.....	67
8. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص.....	67
9. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	67

10. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	68
11. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	68
12. مراجعو الحسابات الداخلية لحسابات العام 2023.....	68
13. مكاتب اللجان الدائمة.....	68
14. مقررو الجمعية العامة الـ 147.....	69
وسائل الإعلام والاتصالات	70
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي	75
جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي والقرارات والنصوص الأخرى	
جدول الأعمال	77
إعلان كيغالي: *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*.....	78
القرار • *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*.....	82
بند طارئ • نتائج التصويت بنداء الأصوات بشأن الطلبات لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة..... • قرار: *إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول*.....	89 93
تقارير اللجان الدائمة	
• تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	96
• تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	100
• تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.....	104
تقارير وقرارات ونصوص أخرى لمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي	
التقارير والقرارات والنصوص الأخرى	
موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023.....	107
جدول المساهمات للعام 2023.....	108
تقرير منتدى النساء البرلمانيات	115
تقرير منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	119
تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	122
تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	125
تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة.....	130
تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	131
تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	133

تقرير فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	135
إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	138
سياسة لمنع التحرش، بما فيه التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعاليات أخرى للاتحاد البرلماني الدولي.....	142
وثائق أخرى متوفرة على الإنترنت	
• المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة – خارطة طريق للتنفيذ (مرفق رقم 1)	
• سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي (مرفق رقم 2)	
• قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (مرفق رقم 3)	
الاجتماعات المقبلة	
الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة.....	147
جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146.....	154

الجمعية العامة الـ145

1. الحفل الافتتاحي

أقيم الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز كيغالي للمؤتمرات، في رواندا الساعة 11:00، يوم الثلاثاء 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ورحبت ***السيدة هديجا مورانغوا، عضو مجلس الشيوخ في رواندا، رئيسة المراسم،*** *بالمندوبين في كيغالي.*

وعند وصول فخامة الرئيس السيد بول كاغامي، غنت جوقة النشيد الوطني لرواندا.

وشكرت ***السيدة دوناتيل موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا،*** فخامة الرئيس السيد بول كاغامي على حضوره ورحبت ترحيباً حاراً بالمندوبين من جميع أنحاء العالم في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي. ومثّلت الجمعيات العامة لحظات رئيسية في التزام الاتحاد البرلماني الدولي بإضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي والحوكمة العالمية وحل القضايا الدولية الرئيسية. ويرد عنصر هام من أهداف الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية المتمثلة في السلام والديمقراطية، يُبرز في التزامه القوي بضمان مشاركة المرأة في السياسة على قدم المساواة مع الرجل.

وكان المقصود من موضوع الجمعية العامة، *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*، أن يكون بمثابة دعوة إلى إيقاظ المؤسسات البرلمانية للتفكير في الحالة الراهنة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتقييمها، وتحديد سبل النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجندري في المجالين السياسي والاقتصادي في كل بلد. وفي رواندا، فإن تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والمرأة في القيادة، وتمكين المرأة بشكل عام أكثر، هي ضرورات دستورية. ويعتبر الالتزام السياسي بهذه القيم قوياً على أعلى المستويات. فالمرأة تؤدي في رواندا دوراً نشطاً، مساوياً للرجل، في التحول الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وشكرت المندوبين على الثقة التي أولوها لبرلمان رواندا لاستضافة الجمعية العامة، وكررت التزامها القوي بضمان تلبية الفعالية لتوقعات المندوبين.

وفي رسالة عبر الفيديو، ***قال السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة،*** إن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي هي جسر حاسم بين المجتمع المحلي والعالمي، مما يسمح بإدخال شواغل الناس إلى الساحة الدولية. وأشاد بتركيز الجمعية العامة على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير، وهنأ رواندا إذ إنها أول دولة في العالم ذات أغلبية نسائية في البرلمان. وينبغي للبرلمانات أن تعمل لضمان حصول المرأة على الفرص نفسها للجلوس على مائدة صنع القرار مثل الرجل، وينبغي

لها أن تتخذ إجراءات لحماية المرأة في السياسة من التهديد المتزايد بالعنف. وقد أتيحت للبرلمانات والحكومات والأمم المتحدة فرصة العمل معاً للمضي قدماً وبشكل أسرع نحو عالم يسوده السلام والمساواة والفرص للجميع.

وأعرب ***السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي***، عن خالص امتنانه لبرلمان رواندا لاستضافته الجمعية العامة. كان من دواعي سروره الشخصي أن يعود إلى قلب قارته الأصلية في إفريقيا. وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة مع برلمان رواندا لبناء أحد أكثر البرلمانات تطلعاً إلى المستقبل ومراعاة للاعتبارات الجندرية في العالم. وقدمت رواندا دليلاً على أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والمؤسسات التي تراعي المنظور الجندري هما محركان للسلام والمرونة. لا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه حقق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولا يمكن لأي برلمان أن يدعي أنه يراعي المنظور الجندري بنسبة 100٪، لذلك يجب أن تنظر المناقشة العامة، المعقودة في الجمعية العامة الحالية، في أساليب للتعجيل بالتقدم لتحقيق هدف المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وللأسف فإن إفريقيا تعاني حالياً من وباء عدم الاستقرار والانقلابات. ولا يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أبداً أن يتغاضى عن أي تولي للسلطة بواسطة القوة العسكرية. وتعتبر مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* هي إحدى الأساليب التي يستجيب بها الاتحاد البرلماني الدولي للحالة. ودعا جميع البرلمانات الأعضاء إلى السعي للتوصل إلى حلول دينامية ومبتكرة لإعادة السلام الدائم، وتثبيط الاستجابات العسكرية لعدم الاستقرار، ودعم التنمية المستدامة في جميع أنحاء إفريقيا. كما دعا الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في إقامة شراكة جديدة مع مختلف المؤسسات في القارة الإفريقية لتحديد المسارات لمعالجة عدم الاستقرار المزمن في إفريقيا.

وقد أوضح الآباء المؤسسون للاتحاد البرلماني الدولي أهمية نشر إمكانات البرلمانات والدبلوماسية البرلمانية كمساهمة في حل النزاعات. وأعرب عن أمله في أن تتذكر الجمعية العامة في كيغالي الالتزام القاطع للمجتمع البرلماني العالمي بعدم ادخار أي جهد في استكمال الدبلوماسية التقليدية من أجل إحلال السلام في عالم مضطرب.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** برلمان رواندا على حسن ضيافته وعمله في التحضير للجمعية العامة، وأشار إلى أن حضور رئيس رواندا دليل على التزامه بتعددية الأطراف والعمل البرلماني. وهنأ الرئيس على النجاح الاقتصادي لرواندا في إعادة البناء بعد الإبادة الجماعية في العام 1994، وروح المصالحة والحوار التي سادت ليس فحسب برلمان رواندا ولكن البلد بشكل عام.

ولا يزال العالم يواجه العديد من التحديات نفسها التي واجهها في الجمعية العامة السابقة: تغير المناخ، والفقر المتزايد وعدم المساواة، والإرهاب، وأزمات الهجرة. وأضاف أن الحرب في أوكرانيا لها أثر عالمي وأن ضم روسيا

الاتحادية مؤخراً لمزيد من الأراضي الأوكرانية يشكل انتهاكاً آخر للقانون الدولي. ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك في جميع أنحاء العالم، ولا سيما حقوق المرأة، كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يجب استخلاص الدروس من الحالة المأساوية لمهسا أميني. ومع ذلك، برزت عدة أسباب للأمل: زيادة الحوار بين الأديان كما يتضح من الاجتماعات الأخيرة والمقبلة، والرياضة كوسيلة لتوحيد الناس، كما يتضح من بطولة كأس العالم لكرة القدم المقبلة في دولة قطر، والمشاركة المتزايدة للشباب في السياسة.

كما أن تمثيل المرأة في السياسة آخذ في الازدياد، وقدمت رواندا مثالاً ساطعاً في هذا الصدد، حيث أن أكثر من 60 في المئة من أعضاء مجلس نوابها من النساء. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يكون قدوة حسنة بشأن المساواة بين الرجال والنساء من خلال تدابير تكفل التوازن الجندري في كل جانب من جوانب عمله. بالإضافة إلى الجمعية العامة الحالية، تمت استضافة الجمعيات العامة الثلاث السابقة للاتحاد البرلماني الدولي في بلدان ترأس امرأة برلمانها، ويبدو من المرجح أن تحذو الجمعيتان العامتان التاليتان حذوها.

وقد خذل المجتمع الدولي رواندا في التسعينيات؛ وهذا خطأ يجب ألا يكرره أبداً. ويحتاج البرلمانيون إلى العمل معا، والدخول في حوار وتحديد حلول للمشاكل العديدة التي يواجهها العالم، من أجل ترك عالم أكثر سلاماً وشمولاً واستدامة للجيل القادم.

ورحب ***فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا***، بالمندوبين الموفدين إلى رواندا وشكرهم على اختيار بلده مضيفاً للجمعية العامة الـ145. وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للبرلمانات هو حماية مصالح المواطنين وأن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه من دون المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة، ولا سيما في المناصب القيادية. ومن الأسهل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) عندما يعترف بها كحق للجميع في كل مكان. فالمرأة هي العمود الفقري للمجتمعات التي تتمتع بالمرونة والسلام. وقد لعبت المرأة ولا تزال تؤدي دوراً حاسماً في رحلة التحول في رواندا. لم تكن هناك حلول سريعة للمجتمعات الشاملة، لكن كانت المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) مسؤولية مشتركة حيث يقع على عاتق الرجال واجب التحدث وليس أن يكونوا مجرد عابري سبيل.

وللبرلمانات أيضاً دور هام تؤديه في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية. لقد أصبح إنكار الإبادة الجماعية والتحريفية، بشكل سريع، تهديداً متزايداً للسلام والأمن على مستوى العالم. ويتعين على البرلمانات مضاعفة جهودها لتجريم جميع أشكال التجريد من الإنسانية والعنصرية في جميع أنحاء العالم. لا يمكن لأي منطقة في العالم أن تدعي أنها تمتلك كل شيء. ومن مسؤولية الجميع العمل من أجل الديمقراطية والسلام من خلال التعاون. ويشكل التضامن

في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية اعترافاً بالإنسانية المشتركة من أجل تحسين المجتمعات وحماية الأجيال المقبلة. وأعرب عن أمله في أن تتخلل هذه الرسالة النقاشات في الأيام المقبلة، وتمنى للمندوبين إقامة ممتعة في رواندا.

وأعلن فخامة الرئيس، السيد بول كاغامي افتتاح الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. المشاركة

شاركت وفود من 119 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة*

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الكونغو، ساحل العاج، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا، الجابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غويانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المملكة المغربية، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، سلطنة عمان، باكستان، دولة فلسطين، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور ليستي، توغو، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، زيمبابوي.

وشارك ممثلا أفغانستان والجمهورية التونسية أيضاً في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب من دون تصويت.

وشارك في الجمعية العامة أيضاً الأعضاء المنتسبون الثمانية التالية أسماؤهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، والجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

* للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 75.

وكان من بين المراقبين ممثلون عن:

(1) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، منظمة الصحة العالمية؛

(2) الجمعيات البرلمانية والجمعيات: الجمعية البرلمانية المشتركة بين مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، الاتحاد البرلماني الإفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، والجمعية البرلمانية لدول الكومنولث، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد، والبرلمان الدولي المعني بالتسامح والسلام، والمجلس الاستشاري المغربي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، واتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

(3) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛

(4) المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، منظمة فرسان مالطا.

ومن بين 959 مندوباً حضروا الجمعية العامة، كان 573 عضواً في البرلمان (552 من البرلمانات الأعضاء و21 من الوفود الأعضاء المنتسبة). وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 39 رئيساً و39 نائباً للرئيس و207 من النساء البرلمانيات (36.1 في المئة) و130 برلمانياً شاباً (22.7 في المئة).

واستمراراً للممارسات المتبعة في الجمعية العامة الـ144، انعقدت الجمعية العامة الـ 145 بالحضور الشخصي، وتضمنت تعديلات للمشاركة الهجينة (بالحضور الشخصي وافتراضية). تم تجهيز جميع قاعات الجلسات بحيث تناسب المشاركة الخارجية والترجمة الفورية عن بُعد، وقد استخدمت هذه القدرات التقنية استخداماً جيداً خلال الجمعية العامة.

وجرى بث مداولات الاحتفال الافتتاحي، ومنتدى النساء البرلمانيات، والمناقشة العامة للجمعية وجميع جلسات المجلس الحاكم مباشرة باللغة الإنجليزية وباللغة الأصلية، مع ما مجموع 16800 مشاهدة، وهي أعلى بكثير من الـ10000 مشاهدة التي سُجلت في الجمعية السابقة في نوسا دوا في إندونيسيا. راجع قسم وسائل الإعلام والاتصالات لمزيد من التفاصيل.

وأتيحت جميع الفعاليات الجانبية الرسمية، وكذلك جميع جلسات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين المشاركة عن بُعد.

3. اختيار البند الطارئ

في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أبلغ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية العامة بأنه قدمت الطلبات الأربعة التالية لإدراج بند طارئ:

- *إنشاء صندوق عالمي أو تسهيلات تمويلية للبلدان المعرضة لتأثيرات تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ* (باكستان)
- *إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول* (تشيلي وأعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
- *حفظ سيادة العراق ورفض الاعتداءات المتكررة وعدم التدخل في شؤونه الداخلية* (جمهورية العراق)
- *إدانة الضم غير القانوني من قبل روسيا الاتحادية لمناطق خيرسون، وزابوريتشيا، ودونيتسك، ولوهانسك، واستهداف المدنيين وغير ذلك من جرائم الحرب الناجمة عن عدوان روسيا الاتحادية على أوكرانيا* (أوكرانيا، برعاية مشتركة من كندا ونيوزيلندا وبولندا)

وقبل الاستماع إلى مقدمي الاقتراحات، شكك مندوب من جنوب إفريقيا في الاقتراحات المتعلقة بأوكرانيا، نظراً لأنه ناقشت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا الموضوع نفسه. وقد أنشئ فريق عمل تابع للاتحاد البرلماني الدولي وأوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى روسيا الاتحادية وأوكرانيا. ولم يقدم تقريره بعد إلى الجمعية العامة.

وطلبت زمبابوي توضيحاً بشأن قبول الاقتراحات المتشابهة وفقاً للقاعدة 11، الفقرة 2 (أ) من قواعد الجمعية العامة. وأوضح الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن اللجنة التوجيهية للجمعية أكدت قبول جميع الاقتراحات الأربعة وفقاً للمادة نفسها. وأضاف أنه إذا لم يوافق أحد الوفود على اقتراح فإنه يمكنه التصويت ضده.

وسحب وفدا أوكرانيا وجمهورية العراق اقتراحاتهما.

وكنقطة نظام، طلبت مندوبة من تركيا إدراج قلقها بشأن اقتراح جمهورية العراق في سجلات الاتحاد البرلماني الدولي. ودعاها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى إرسال بيان خطي حتى يمكن تسجيل قلق تركيا على النحو الواجب في سجلات الجمعية.

وشرعت الجمعية في التصويت بنداء الأسماء على البندين المتبقيين (راجع الصفحات 89-92). واعتمد الاقتراح المقدم من تشيلي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللتين حصلتا على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة، وأضيف إلى جدول الأعمال بوصفه البند 7.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً* (البند 3)

خلال أيام المداولات الثلاثة، ساهم في المناقشة العامة نحو 144 مشرعاً وممثلاً من 106 برلمانات أعضاء وخمسة أعضاء منتسبين وستة مراقبين دائمين، من بينهم 26 رئيساً و19 برلمانياً شاباً. وجرى بث وقائع المناقشة على الهواء مباشرة، وانعكست العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

وافتتحت ***الرئيسة د.موكابواليسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا،*** المناقشة العامة في 12 تشرين الأول/أكتوبر، مشيرة إلى أن الجمعية العامة الـ 145 في رواندا ستتيح للمندوبين الفرصة ليروا بأنفسهم كيف تغير البلد منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في العام 1994. وقد أظهرت نساء رواندا مرونة ملحوظة في إعادة بناء حياتهن وبلدهن. وقد التزمت رواندا التزاماً لا عودة فيه بالعمل من أجل مجتمع تسود فيه المساواة والعدالة في جميع الأبعاد.

ولا يزال برلمان رواندا ملتزماً بإبقاء المساواة على رأس جدول الأعمال، ولكن هذا الالتزام لن يؤتي ثماره إلا من خلال العمل مع البرلمانات الأخرى وتبادل أفضل الممارسات بغية بناء عالم أكثر مرونة وسلاماً. فالبرلمانات المراعية للمنظور الجندري ضرورية لمواكبة الاحتياجات المتنوعة لمختلف قطاعات المجتمعات التي تخدمها. ويجب أن يكون النهج المتبع إزاء القضايا الجندرية في البرلمانات مثالاً وملهماً للمجتمع الأوسع نطاقاً. وستتيح الجمعية العامة الفرصة للأعضاء لاتخاذ إجراءات واقعية لجعل البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري.

واختتمت باقتباس من فخامة الرئيس السيد بول كاغامي، الذي قال في اليوم العالمي للمرأة في وقت سابق من ذلك العام: "المساواة حق وليس خدمة. يجب أن نتحدى أنفسنا لبذل المزيد والأفضل لضمان أن الأجيال القادمة من بناتنا وحفيداتنا ترث أمة لا حدود لتطلعاتهن فيها ".

أكد ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي*** أن الجمعية العامة الـ145 تتشكل بالفعل لتكون فريدة من نوعها، باعتبارها أول جمعية عامة تعقد في بلد يتمتع برلمانه بأغلبية نسائية. تضاعفت النسبة العالمية للنساء في البرلمان منذ العام 2000 لتصل إلى 26 في المئة، لكن سيستغرق الأمر 40 عاماً أخرى بنفس الوتيرة للوصول إلى التكافؤ بين الرجال والنساء. ويتعين على البرلمانات أن تحذو حذو البلدان التي حققت بالفعل برلمانات متوازنة بين الرجال والنساء.

وتعني المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاقتصاد المساواة في الأجور، والشمول المالي، والحماية الاجتماعية للجميع، والقيمة التي تولى لأعمال الرعاية، والحماية من التمييز والعنف. وقد أظهر التاريخ أن المجتمعات، عندما تواجه أزمات، تكون في وضع أفضل عندما تستثمر في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من أجل السلام والمرونة. ومن شأن المناقشة العامة أن تتيح للبرلمانات فرصة قيمة للتعلم من بعضها البعض بشأن تلك المواضيع الهامة.

وفي رسالة عبر الفيديو، أعربت ***السيدة س. باهوس، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،*** عن تقديرها العميق للجهود الطويلة الأمد التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وهو التزام يتجلى كذلك في الموضوع المختار للجمعية. وتعتبر الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنتقل من قوة إلى قوة وأن الاتحاد البرلماني الدولي هو أيضاً رائد قوي في منتدى المساواة بين الأجيال.

وشددت *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها، على أن البرلمانات يمكنها، بل يجب عليها، أن تكون قدوة، وأن تتحدى الأدوار الجندرية التي عفا عليها الزمن، وأن تعزز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال سن تشريعات مراعية للمنظور الجندري، وتخصيص الموارد. وبالمعدل الحالي للتقدم، قد يستغرق إلغاء القوانين التمييزية 300 سنة أخرى. ويحتاج البرلمانيون إلى النظر في ثلاثة مجالات عمل رئيسية. أولاً، تحقيق التوازن بين الرجال والنساء في صنع القرار لضمان المساواة في وصول البرلمانيات النساء وموظفيهن إلى صنع القرار. ثانياً، وضع حد للقوانين والممارسات التمييزية، بالاعتماد على *دليل وضع القوانين المراعية للمنظور الجندري* الذي نشره مؤخراً الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ثالثاً، العمل على الحد من تأثير الركود العالمي على النساء والفتيات وضمان عدم إغفال أحد. وحثت البرلمانيين على استخدام سلطتهم لتشريع مستقبل أفضل للمرأة.

وأفاد ***السيد و. فان دن بيرغ، مسؤول مان كير (MenCare) في إكيموندو (Equimundo)***، أنه يود أولاً أن يحتفل بالتقدم المحرز في تمثيل المرأة في البرلمان وأن يهنئ رواندا على بقائها في صدارة ترتيب الاتحاد البرلماني الدولي لنسبة النساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى أن البرلمانات مراعية للمنظور الجندري، فإنها تحتاج إلى الاهتمام، مما يضيف أخلاقيات الرعاية إلى أخلاقيات الديمقراطية والعدالة.

وشكلت حملة MenCare Fatherhood مبادرة عالمية تدعو الرجال إلى القيام بنسبة 50٪ من أعمال الرعاية وأن يصبحوا جزءاً من حركة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وفي العام 2020، شاركت 47٪

فقط من النساء في القوى العاملة الرسمية المدفوعة مقابل 74٪ من الرجال. ومن شأن تحقيق المساواة في الرعاية أن ييسر مشاركة المرأة في الاقتصاد.

ويحتاج السياسيون الذكور إلى أن يصبحوا حلفاء لقضية الرعاية والتصويت وسن سياسات لدعم المساواة في الرعاية. وتمثلت ثلاثة إجراءات محددة يمكن أن تتخذها فيما يلي: تقديم دعم بارز واستباقي للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وقيادتها بوضع نماذج للمساواة في حياتها الشخصية وحياتها العملية، وإجراء مراجعة لمشاريع القوانين لتحديد مستوى نفوذ النساء البرلمانيات. كما ينبغي اتخاذ إجراءات بشأن قضايا مثل الإجازة الوالدية، ورعاية الأطفال، وسياسات الرعاية الوطنية، وزيادة مشاركة الآباء من خلال الولادة والطفولة، وتعميم دعم الرجال للمساواة في الرعاية في جميع القطاعات.

وذكرت ***السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات،*** أنها فخورة بأن الاتحاد البرلماني الدولي قرر تركيز جدول أعمال الجمعية العامة الـ 145 على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأشادت بالنساء في جميع أنحاء العالم اللواتي اضطررن إلى بذل جهد إضافي لأخذ مكانهن على مائدة صنع القرار، ودعت المندوبين إلى التضامن مع النساء والفتيات اللواتي واجهن التحدي المتمثل في مكافحة العنف وعدم المساواة في مجتمعاتهن.

بصفتها برلمانية من بلد في حالة حرب، دعت البرلمانات الأعضاء إلى الوقوف إلى جانب النساء البرلمانيات في كل مكان اللواتي يتعين عليهن الاضطلاع بمسؤولياتهن في بيئات مضطربة. وينبغي الاعتراف بمرونة المرأة التي تمثل شعبها في أوقات الأزمات وتقديرها. ويجب أن تتطلع البرلمانات إلى مراعاة المنظور الجندري، ويجب رفع جميع الحواجز التي تحول دون المشاركة على قدم المساواة. ويجب عدم نسيان مشكلة الاعتداء والعنف ضد المرأة في البرلمان، ويجب مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري* التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي رسالة عبر الفيديو، سلطت ***السيدة ج. ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة للشباب،*** الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الشباب في النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة. ويمكن للمؤسسات الديمقراطية، بل ينبغي لها، أن تكون أكثر شمولاً وتنوعاً. وينبغي أن تتمتع الشابات المستقلات بكامل حقوقهن في المشاركة في المجالات السياسية التي تراعي المنظور الجندري. ويجب أن يشمل النهج المراعي للمنظور الجندري منظور الشباب، بهدف تغيير المعايير التقليدية وتحديث البرلمانات لتحسين جاذبيتها للشباب.

وعلى وجه الخصوص، يتعين على البرلمانات بوصفها أماكن عمل أن تعترف بدورة حياة الشباب. لم يعد من الممكن أن يكون بناء مهنة وحياة أسرية متعارضاً. وقد أطلق مكتبها مؤخراً حملة *Be Seen Be Heard*، التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وشجعت البرلمانات على تحديد استراتيجيات وإجراءات ملموسة لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب، وكلاهما ضروري للديمقراطيات.

وفي رسالة عبر الفيديو، أفادت ***سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب***، أنها كانت تتحدث باسم جيل الشباب، الذي غالباً ما ينظر إلى البرلمانات على أنها مؤسسات قديمة وعفا عليها الزمن. فالبرلمانات بحاجة إلى التطور المستمر والتكيف مع التغيير في المجتمع. ويعتبر دور البرلمانيين في التشريع وصنع السياسات ضرورياً لتصحيح الاختلالات والتفاوتات.

وتحتاج البرلمانات إلى أن تكون أكثر شمولاً لجميع فئات المجتمع وأن تكون أكثر تناغماً مع مصالح النساء والرجال من مختلف المجموعات والأجيال. أراد الشباب رؤية برلمانات أكثر مراعية للبيئة وشمولية وكفاءة. تحتاج البرلمانات أيضاً إلى أن تصبح أماكن عمل أكثر جاذبية، مع سياسات صديقة للأسرة، مثل توفير رعاية الأطفال واستخدام الاجتماعات الهجينة (الافتراضية وبالحضور الشخصي). أخيراً، يجب على البرلمانات أن تتأكد من أنها أبعدت كراهية النساء والتحيز ضدهن والتحرش وأي شكل من أشكال العنف ضد النساء.

معرض بعنوان برلمانات خالية من التحيز والتحرش والعنف ضد النساء: تمت دعوة المندوبين لمشاهدة المعرض الذي أقيم في الردهة الرئيسية لمركز كيغالي للمؤتمرات. وعرضت ملصقات ومواد أخرى للاتصال والتوعية من البرلمانات والمجالس البرلمانية لمنع التحيز والتحرش والعنف ضد النساء في المباني البرلمانية، والتصدي لها.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستيها في 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر.

وعقدت اللجنة في جلستها الأولى حلقتي نقاش متتاليتين. بدأت حلقة النقاش الأولى حول موضوع *أثر الحرب والفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين* باجتماع مائدة مستديرة مُدار، شارك فيه ثلاثة خبراء تحدثوا عن أثر الحرب على النساء والأطفال، وخاصة الأطفال الجنود، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، ومسألة الامتثال للقانون الدولي الإنساني. أشار المندوبون السبعة عشر الذين تحدثوا إلى النزاعات الحالية التي لها عواقب عالمية وحاولوا تحديد العمل البرلماني نحو حلها السلمي.

كما تضمنت حلقة النقاش الثانية حول موضوع *الحرب وتغير المناخ باعتبارهما مسببَين لانعدام الأمن الغذائي العالمي* مائدة مستديرة، أدارها ثلاثة خبراء قدموا لمحة عامة عن الوضع الغذائي الكارثي في جميع أنحاء العالم وحددوا العوامل التي أدت إلى هشاشة الأمن الغذائي. واقترحوا أيضاً الإجراءات التي يمكن أن يتخذها أعضاء البرلمان لبناء مجتمعات تتمتع بالمرونة والتمكين من أجل توفير إمدادات غذائية مستدامة على المستوى الوطني. في المناقشة التي تلت ذلك، أخذ ثمانية مندوبين الكلمة، واقترحوا توصيات لمزيد من المشاركة البرلمانية في حل المسألة.

وناقشت اللجنة في جلستها الأخيرة موضوع القرار القادم، بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. تبادل وجهات نظرهما المقرران المشاركان المعنيان بالقرار، سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ج. سيبيدا (إسبانيا) بشأن المسألة وشرحا العمل الذي اضطلعا به منذ تعيينهما كمقررين مشاركين. أخذ ثلاثة خبراء الكلمة لشرح الأهمية والمخاطر المرتبطة بزيادة استخدام الفضاء الإلكتروني في الأنشطة البشرية اليومية وقدموا ممارسات جيدة بشأن بناء القدرة على الصمود. وتناولت المناقشة، الذي تحدث خلالها ستة مندوبين، دور البرلمانيين في حماية المواطنين والبنية التحتية الحيوية في هذا المجال الجديد. واستفاد المشاركون من تبادل أمثلة المبادرات الوطنية في هذا الصدد.

وأجرت اللجنة انتخابات لملء الشواغر في المكتب. كما اعتمدت خطة عملها للجمعية العامة المقبلة، حيث تقرر بموجبها أن تخصص اللجنة كل الوقت اللازم لصياغة القرار. وحضر 12 عضواً اجتماع المكتب الذي عقد في 13 تشرين الأول/أكتوبر. وناقشوا حالات النزاع الحالية في أوكرانيا وأرمينيا عقب عروض قدمها أعضاء المكتب من هذين البلدين. وأحاط المكتب علماً باقتراح الأمانة العامة الرامي إلى مواءمة عمل اللجنة بشكل أفضل مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وشُجع الأعضاء على تقديم ملاحظات تحقيقاً لهذه الغاية.

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها في 12 و14 تشرين الأول/أكتوبر.

وناقشت اللجنة في جلستها الأولى موضوع القرار القادم، *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. تم تقديم الموضوع من قبل اثنين من الأكاديميين، والسيد سي. هوفمان (ألمانيا)، المقرر المشارك. شارك تسعة وعشرون برلمانياً في المناقشة، مؤكدين على أهمية تأمين الموازنات لمبادرات حماية الغابات، وتجديد الغابات من خلال إنشاء دورات غرس، وزيادة الوعي بأهمية الغابات للتنمية الخضراء والحد من الكوارث، وإشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار لحماية الغابات. كما تم طرح مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، ومفهوم العدالة المناخية خلال المناقشة.

وناقشت اللجنة الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني الذي سيعقد في 13 تشرين الثاني/نوفمبر في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف COP27). وينظم الاجتماع البرلماني بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب في جمهورية مصر العربية. وقام السيد كريم درويش، مقرر الاجتماع المعيّن من قبل مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، باطلاع اللجنة على العناصر الرئيسية التي سيتم تضمينها في مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع. وقدمت المناقشة التي تلت ذلك مزيداً من المدخلات للوثيقة. تم التركيز على التمويل المتعلق بالمناخ، والخسائر والأضرار.

وفي جلسة اللجنة الثانية، عقدت حلقة نقاش حول *إعادة إقامة الروابط بين المجتمعات المحلية واقتصاد شامل مستدام محلي لتحقيق غايات الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة*. وأبرز السيد ج. شيروف، خبير من منظمة العمل الدولية، تمكين المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وترجمة النمو الاقتصادي إلى وظائف للسكان المحليين، والاعتراف بأهمية المجتمعات المحلية للاقتصادات الوطنية، ودعم الفئات السكانية الضعيفة مثل النساء والشباب وذوي الدخل المنخفض.

كما نظمت اللجنة ورشة عمل حول تغير المناخ بالشراكة مع اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان. قدمت الفعالية منصة تفاعلية للمندوبين لتبادل خبراتهم حول العمل المناخي. شارك برلمانيون من 23 بلداً مخاوفهم بشأن تغير المناخ، مع التركيز على الأمن الغذائي والتكيف والتمويل المتعلق بالمناخ. تم تحديد المشاركة العامة والتعاون الإقليمي والعالمي والتضامن كحلول عملية لهذه المشاكل.

وأجرت اللجنة انتخابات لملء شاغر في المكتب. كما اعتمد خطة عمل للجمعية العامة المقبلة. وتقرر تخصيص جميع جلسات اللجنة لصياغة القرار. وأحاط المكتب علماً باقتراح الأمانة العامة الرامي إلى مواءمة عمل اللجنة بشكل أفضل مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وشُجع الأعضاء على تقديم ملاحظات تحقيقاً لهذه الغاية.

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان جلستين، في 12 و14 تشرين الأول/أكتوبر، وترأسهما رئيس اللجنة الدائمة، السيد أ. غاجاديان (سورينام).

ونظرت اللجنة في مشروع القرار حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. قدم القرار المقرران المشاركان، السيد ف. زون (إندونيسيا)، والسيد ب. باير (ألمانيا)، نيابة عن

السيد ج. وادفول (ألمانيا). ولم تتمكن المقررة المشاركة الثالثة، السيدة س. ناني (أوروغواي) من حضور الجمعية العامة.

وعند دراسة مشروع القرار، نظرت اللجنة في 91 تعديلاً قدمها 18 برلماناً (بلجيكا، وكندا، وتشاد، وجمهورية التشيك، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والنرويج، وبولندا، وروسيا الاتحادية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، وتركيا، وأوكرانيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة). واقترح منتدى النساء البرلمانيات تعديلين. وصوتت اللجنة الدائمة على اعتماد التعديلات على القرار أو عدم اعتمادها.

وقدم رئيس اللجنة الدائمة مشروع القرار المنقح إلى اللجنة في جلستها الأخيرة في 14 تشرين الأول/أكتوبر. اعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. لم يتم إبداء أي اعتراض في اللجنة الدائمة. وبعد اعتماد القرار، أبدى عدد من الوفود تحفظات:

– **جمهورية التشيك** بشأن الفقرة 3 من المنطوق؛ **الهند** بشأن الفقرة 21 من الديباجة؛ **كازاخستان** بشأن الفقرتين 9 و10 من الديباجة، والفقرة 9 من المنطوق؛ **دولة قطر** بشأن الإشارة إلى تنقل اليد العاملة في الفقرة 5 من المنطوق؛ **الجمهورية العربية السورية** بشأن الفقرة 9 من الديباجة؛ **وتركيا** بشأن الفقرة 19 من الديباجة.

– **المجر وإندونيسيا** بشأن القرار برمته.

وأعربت **روسيا الاتحادية** عن معارضتها للقرار.

واجتمع المكتب صباح يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر. ونظر في اقتراحات لبرنامج عمل اللجنة في المستقبل. وقدمت أستراليا، وفرنسا، والمملكة المغربية ثلاثة اقتراحات لموضوع قرار اللجنة المقبل قبل الموعد النهائي.

وبعد توصية بالإجماع من قبل المكتب، وافقت اللجنة على الاقتراح الذي قدمته أستراليا بعنوان *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار*. كما وافق على تعيين السيدة ل. رينولدز (أستراليا) كأحد المقررين المشاركين. ستجرى مناقشة تحضيرية في الجمعية العامة الـ146، وسيتم وضع صيغة نهائية لقرار حول هذا الموضوع في الجمعية العامة الـ147 في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بالإجماع لعقد حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ146 حول موضوع *النزعة البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*.

وأحاط المكتب علماً باقتراح الأمانة العامة الرامي إلى مواءمة عمل اللجنة بشكل أفضل مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وشُجع الأعضاء على تقديم ملاحظات تحقيقاً لهذه الغاية.

وقدم السيد غاجادين القرار حول *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*، إلى الجمعية العامة في جلستها العامة بعد ظهر يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر، وتم اعتماده بالإجماع. وسجل التحفظات السيد غاجادين، للعلم، التي أبدتها وفود جمهورية التشيك، والمجر، والهند، وإندونيسيا، وكازاخستان، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، وتركيا، وكذلك معارضة روسيا الاتحادية للقرار.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في 14 تشرين الأول/أكتوبر، وترأس الاجتماع نائب الرئيس، السيد ل. ويرلي (سويسرا). تألفت الجلسة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة. ركزت الجلسة الأولى على استجابة الأمم المتحدة لتزايد الجوع وتفاقم المجاعة في جميع أنحاء العالم. قدم السيد س. كريشناسوامي، رئيس قسم الأبحاث والتحليل والرصد في منطقة شرق إفريقيا لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة ب. لازاروس، اقتصادية في مكتب نيروبي الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، التقرير العالمي للعام 2022 عن أزمات الغذاء. قدم عملهما مع شعب رواندا وحكومتها، كل من السيدة و. هاينز، ممثلة برنامج الأغذية العالمي والمديرة القُطرية في رواندا، والسيدة سي. سو، الممثلة القُطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في رواندا.

وكان الجوع والمجاعة يتفاقمان في جميع أنحاء العالم بسبب النزاع المتزايد وانعدام الأمن؛ حصلت ظواهر مناخية متطرفة بسبب تغير المناخ السريع، والصدمات الاقتصادية، بما في ذلك العواقب الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقد فاقم النزاع القائم في أوكرانيا هذا الوضع المأساوي. تم تصنيف ما يقرب من 202 مليون شخص، معظمهم يعيشون في 45 دولة، في المرحلة الثالثة أو أعلى منها في تصنيف المرحلة المتكاملة للأمن الغذائي، والتي تتألف من خمس مراحل إجمالية. شكل ذلك أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في تاريخ التقرير العالمي عن الأمن الغذائي.

وأشار برنامج الأغذية العالمي إلى أن نسبة 20٪ من الروانديين يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي، حيث ينفق السكان الأكثر ضعفاً نسبة 65٪ من دخلهم على الغذاء كل شهر. بدأت الحكومة الرواندية برنامج التغذية المدرسية بدعم من برنامج الأغذية العالمي، الذي أقام صلة وصل بين المزارعين حول المدارس الذين استفادوا من المشتريات التي تمت في إطار البرنامج، وبشكل عام، ساعد في تعزيز المرونة وزيادة جودة التغذية. كانت منظمة الأغذية والزراعة تتعاون مع الحكومة لتعزيز إنتاج الغذاء وتطوير أسواق التصدير. شارك في حلقة النقاش المندوبون،

الذين زار بعضهم مشروع برنامج الأغذية العالمي في رواندا، من أجل فهم أفضل لكيفية العمل لتفادي الوضع العالمي المدمر الحالي ودعم مواطنيهم في تحقيق أمن غذائي أفضل.

وركزت الجلسة الثانية على الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية. ساعدت حالة رواندا البرلمانيين على اكتساب فهم أفضل لواقع العلاقة الوثيقة التي دعت إليها الأمم المتحدة بين عمليات الأمم المتحدة الميدانية بقيادة المنسق المقيم والبلد المضيف، بما في ذلك البرلمان، لبناء المزيد من المساءلة، والالتزام.

ووصف السيد أوجيلو، المنسق المقيم للأمم المتحدة، دوره ودور فريق الأمم المتحدة القُطري تجاه الحكومة والبرلمان. ووصف عمل الأمم المتحدة في مساعدة رواندا على تحقيق رؤيتها للعام 2050 بدعم السياسات وبناء القدرات الوطنية. واستناداً إلى خبرته كمنسق مقيم في قيرغيزستان، فقد دعم بحماس دوراً قوياً للبرلمانات.

وناقش المندوبون مع السيد أوجيلو تجاربهم الخاصة مع فرق الأمم المتحدة القُطرية، واتفقوا على أهمية المشاركة البرلمانية لتحقيق نتائج أكثر نجاحاً.

(و) مناقشة البند الطارئ

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

جرت مناقشة البند الطارئ في صباح يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر، وترأستها السيدة سي. هارا، رئيسة الجمعية الوطنية في ملاوي. كما حضر الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وأمينه العام.

وفي المجموع، أخذ الكلمة 20 متحدثًا أثناء المناقشة، وهم: تشيلي (مقدم الاقتراح)، وكندا، وبولندا، وفرنسا، وفيتنام، وجنوب إفريقيا، وبيرو، وأيرلندا، وأوكرانيا، والبرتغال، والمملكة المتحدة، وتركيا، وإسبانيا، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكمبوديا، ونيوزيلندا، وزيمبابوي، وسيراليون، وجمهورية العراق.

وأوضح مندوب تشيلي أن مشروع القرار جاء نتيجة مفاوضات طويلة داخل الكونغرس الوطني التشيلي، كما انعكس في امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت أثناء القرار بشأن البند الطارئ في 12 تشرين الأول/أكتوبر. ودعا لجنة الصياغة إلى إضافة فقرة للإقرار بفريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا وتشجيعها في عملها.

وأعرب العديد من المندوبين عن دعمهم لأوكرانيا وسلامة أراضيها. وشدد أحد المندوبين على ضرورة احترام مذكرة بودابست للعام 1994 للضمانات الأمنية. وشدد آخرون على ضرورة مضاعفة الجهود لإنهاء الحرب

بالوسائل الدبلوماسية. وأضاف بعض المندوبين أن غزو روسيا الاتحادية كان انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.

وأدان مندوبون آخرون هجمات روسيا الاتحادية على أوكرانيا، التي أودت بحياة العديد من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. أعرب العديد من المندوبين عن أسفهم لتصاعد الحرب مع ضم روسيا الاتحادية لأربع مناطق من أوكرانيا، وهو الأمر الذي أدانته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية واضحة في 12 تشرين الأول/أكتوبر.

وأثار بعض المندوبين مسألة الآثار الخطيرة للحرب في أوكرانيا على البلدان الأخرى. وتؤثر أزمتي الطاقة والغذاء بشكل سلبي على العديد من البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا، التي كانت تستورد القمح من روسيا الاتحادية، وأوكرانيا. كما تشكل أزمة اللاجئين مصدر قلق، مع اقتراب فصل الشتاء.

وأثار المندوبون مبدأ عدم التدخل، مستشهدين بميثاق الأمم المتحدة، وحثوا كلاً من روسيا الاتحادية، وأوكرانيا على تهدئة التوترات، وحثوا الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بنشاط على حل الأزمة. كما ذكر بعض المندوبين أن المجتمع الدولي بحاجة إلى معالجة مخاوف روسيا الاتحادية، مشيرين بشكل خاص إلى توسع الناتو. وأدانوا العقوبات الدولية المفروضة على روسيا وكذلك على بلدانهم، مضيفين أن الناس يموتون. يجب وقف توريد الأسلحة لطرف واحد (أوكرانيا).

وذكرت مندوبة أخرى أن روسيا الاتحادية قد دعمت بلدها خلال حربها الأهلية وانتقدت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لتحريضها على الحرب في أوكرانيا.

وأشار مندوب من جمهورية العراق إلى غزو بلده لدولة الكويت في العام 1991، قائلاً إنه كان خطأً فادحاً. كانت المنطقة لا تزال تعاني من تلك الحرب، وحثّ المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية للحوار الهادف لحل الحرب في أوكرانيا في أقرب وقت ممكن.

وأحالت الجمعية العامة البند الطارئ إلى لجنة صياغة مؤلفة من ممثلي من كندا، وتشيلي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ونيوزيلندا، وسلطنة عُمان، وبيرو، وجنوب إفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة.

(ز) اعتماد القرار بشأن البند الطارئ

وبعد ظهر يوم 14 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية العامة القرار بتوافق الآراء (راجع الصفحة 93).

وبعد اتخاذ القرار، أخذت الوفود التالية الكلمة لتمتنع عن تأييده: الهند، وموزمبيق، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية.

وأخذ العديد من المندوبين الكلمة لتأكيد دعمهم للقرار، الذي أظهرت صياغته حواراً حقيقياً، وأكدوا مجدداً أن المُثُل الجماعية التي اعتنقها مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1889 لا تزال في صميم أعماله اليوم.

5. الجزء الخاص بالمساءلة

تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً من المساءلة، ترأسه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، حيث تم تشجيع الأعضاء على تبادل ممارساتهم الجيدة، والإجراءات الملموسة التي اتخذوها من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والمقررات الأخرى.

وعرضت السيدة أندا فيليب، مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، النتائج الرئيسية الواردة في وثيقة *تقارير الأعضاء حول الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي*. وأكدت من جديد على أهمية المساءلة على جميع المستويات، على النحو المبين في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، وكذلك في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. والمنظمة حريصة على إشراك الأعضاء بنشاط في هذه العملية الهامة.

وأثناء الجزء الخاص بالمساءلة، أخذ الكلمة 18 وفداً للإبلاغ عن ممارساتهم الجيدة والأنشطة التي اضطلعوا بها لمتابعة القرارات المتخذة في الجمعيات العامة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إعلان نوسا دوا *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*، والقرار بشأن *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية* (الجمعية العامة الـ144)، والقرار بشأن *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الدائم* (الجمعية العامة الـ144)، والقرارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين. وأبلغت الوفود أيضاً عن عملها في متابعة حملات الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب في الحياة العامة.

وتبادلت الوفود أمثلة محددة للإجراءات البرلمانية على النحو التالي:

- فيجي: أقر البرلمان مشروع قانون تغير المناخ ليصبح قانوناً. يُلزم هذا التشريع الشامل جميع خطط عمل الوزارات الحكومية والسياسات الوطنية بمراعاة تغير المناخ، وإنشاء بيئات للطاقة النظيفة، وإدخال تجارة الكربون.
- ركزت كندا على القوانين الأخيرة التي أقرها البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة، وأبرزت كيف يمكن للبرلمانيين مساءلة الحكومة عن عملها في التنمية المستدامة.

• نظمت غويانا العديد من الأنشطة الشبابية مثل برنامج التوعية السنوي بمناسبة عيد الميلاد، ومسابقة رئيس مجلس النواب السنوية لمناظرات الشباب، وبرلمان الشباب السنوي.

• دولة الإمارات العربية المتحدة: استعرض المجلس الوطني الاتحادي إعلان الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ144، *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ*. اعتمدت استراتيجية رقمنة قائمة على نهج غير ورقي.

• زامبيا: نظم البرلمان ورشة عمل لأعضائه حول أهمية إعادة الغطاء النباتي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والبناء الجماعي. طُلب من أعضاء البرلمان العودة إلى دوائرهم الانتخابية لتنفيذ استراتيجيات الغطاء النباتي المحلية والإقليمية، مثل مزارع الأشجار، والدعوة لها في المدارس.

• اقترحت سويسرا تعزيز الأحكام الواردة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. وقد شكلت مجموعة 12+ عمل لدراسة هذه المسائل. يمكن أن يساعد وضع آلية مراجعة الأقران المجتمعية وتمكين اللجان الدائمة، على سبيل المثال، في تعزيز عملية المراجعة السنوية.

• بلجيكا: صوّت البرلمان على سلسلة من القوانين المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لتعزيز الوصول إلى الصحة، بما في ذلك آلية تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة، على النحو الموصى به في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي في صربيا.

• الغابون: بعد مشاركته في حلقة نقاش حول موضوع تحويل وجهة الأسلحة في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي، التقى عضو برلماني من الغابون بوزارة الداخلية، وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، دافع عن التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة في كلا مجلسي البرلمان.
وأودع صك التصديق في 21 أيلول/سبتمبر 2022.

وكان المندوبون الآخرون الذين تحدثوا خلال هذا الجزء من (حسب الترتيب الأبجدي الأجنبي): أذربيجان، ومملكة البحرين، وبيلاروسيا، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وبيرو، ودولة قطر، وصربيا، وسيشيل، وجنوب السودان، وأوروغواي.

وفي الختام، شكر الرئيس المندوبين الذين أخذوا الكلمة على عملهم الجيد، وشجع جميع الأعضاء على المشاركة بنشاط في عملية إعداد التقارير المقبلة. وسيعقد جزء مماثل للمساءلة في سياق الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستعقد في مملكة البحرين في آذار/مارس 2023.

6. جائزة كريمر–باسّي

في الجلسة الختامية للجمعية العامة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، مُنحت السيدة سينثيا لوبيز كاسترو من المكسيك، والرئيس روسلان ستيفانتشوك، وجميع أعضاء البرلمان الأوكراني أوّل جائزة كريمر–باسّي.

وسميّت الجائزة على اسم مؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي ويليام راندال كريمر، وفريديريك باسّي، وهما برلمانيان من بريطانيا العظمى، وفرنسا. عقدا الاجتماع الأول للاتحاد البرلماني الدولي في باريس في العام 1889.

والجائزة مخصصة للبرلمانيين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها، وكذلك أولئك الذين يساهمون في عالم أكثر اتحاداً، وإنصافاً، وأماناً، واستدامة، وعدالة.

وبشكل استثنائي، منحت جائزة العام 2022 لمرشحين: امرأة، ومجموعة بقيادة رجل، للتأكيد على أهمية المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الاتحاد البرلماني الدولي، كما يتضح من موضوع الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لكل فائز جائزة محفور عليها.

الفائزون

سينثيا لوبيز كاسترو عضو في مجلس النواب المكسيكي منذ العام 2018. وهي تؤمن إيماناً راسخاً بقوة الشباب وناشطة حازمة في تعزيز الديمقراطية من خلال تمثيل الشباب.

وفي العام 2017، في سن الثلاثين، شاركت السيدة لوبيز كاسترو في صياغة دستور جديد لمدينة مكسيكو. كانت أيضاً من المؤيدين الرئيسيين لإدراج حصة الشباب في قانون الانتخابات في المدينة.

واليوم، يركز عمل السيدة لوبيز كاسترو في المكسيك على ضمان ألا تقل أعمار نسبة 25٪ من المرشحين للمناصب العامة على المستوى الفيدرالي عن 29 عاماً.

وفي الاتحاد البرلماني الدولي، تعمل السيدة لوبيز كاسترو بنشاط على تعزيز مشاركة الشباب في السياسة من خلال عضويتها في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي.

وهي عضو نشط في اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي، ومثّلت الاتحاد في العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى في الأمم المتحدة.

وتم ترشيح **الرئيس روسلان ستيفانتشوك، و450 عضواً في البرلمان الأوكراني** تقديراً لالتزامهم بواجباتهم البرلمانية على الرغم من الحرب المستمرة في أوكرانيا.

وواصل البرلمانيون تمثيل ناخبيهم بالإضافة إلى مناقشة القوانين وسنّها في أوقات الطوارئ الوطنية.

ووجه التنويه الخاص إلى شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي في البرلمان الأوكراني، بمن فيهم السيدة ليسيا فازيلينكو، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، والعضو بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية، الذين واصلوا مهامهم في الاتحاد البرلماني الدولي على الرغم من التحديات الهائلة.

7. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت ***السيدة و. نيبيراسفاري (رواندا)، والسيد إي. فلورس (تشيلي)*** إعلان كيغالي حول *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً* (راجع الصفحة 78). وفي المناقشة العامة، اتفق الأعضاء على أن الموضوع كان اختياراً ملائماً وفي الوقت المناسب، واعترفوا بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أساسية في مواجهة مجموعة واسعة من الأزمات. حدد إعلان كيغالي خمسة إجراءات شجاعة وطموحة وغيّرت قواعد اللعبة لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) لدفع الصمود والسلام. كما حدد 10 إجراءات أخرى للسنوات العشر القادمة، تهدف إلى تجديد وتنشيط التزام البرلمانات *بخطة عمل البرلمانات المراعية للمنظور الجندري* للاتحاد البرلماني الدولي، التي اعتُمدت في الأصل في العام 2012. وأيدت الجمعية العامة بالإجماع إعلان كيغالي.

وعرض ***السيد أ. غاجاديان (سورينام)، المقرر المشارك لقرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان،*** القرار بعنوان *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة* (راجع الصفحة 82). واتخذت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء وأحاطت علماً بالتحفظات التي أعربت عنها جمهورية التشيك، والهند، وكازاخستان، ودولة قطر، والجمهورية العربية السورية، وتركيا بشأن فقرات محددة، وتحفظات المجر وإندونيسيا على القرار برمته، فضلاً عن معارضة روسيا الاتحادية للقرار، خلال اعتماده.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين الذي قدمه رئيسها ***سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)***، وتقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، الذي قدمته رئيسة اللجنة، ***السيدة أ. مولدر (هولندا)***، وتقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة الذي قدمه عضو اللجنة، ***سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)*** (راجع الصفحات 96-99).

ووافقت الجمعية العامة على بند موضوع القرار الذي ستصوغه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، لاعتماده في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع المقررين الذين سيعملون على مشروع القرار (راجع الصفحة 69).

ودعا ***سعادة السيد جمال محمد فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى في مملكة البحرين***، بحرارة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، التي ستنعقد في الفترة من 11 إلى 15 آذار/مارس 2023 في المنامة. تم عرض فيديو ترويجي قصير.

وفي ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية:

السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نيابة عن المجموعة الإفريقية، ***والسيدة فام تي هونغ ين (فيتنام)*** نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ***والسيد إي. بوستامانتي (بيرو)*** نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ***والسيدة أ. جيركينز (هولندا)*** نيابة عن مجموعة 12+، و***سعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)*** نيابة عن المجموعة العربية. وأعربوا عن شكرهم لبرلمان رواندا على كرم ضيافته ولرئيسة البرلمان السيدة د. موكابالیسا على قيادتها، وهنأوا رواندا على التقدم الذي أحرزته منذ العام 1994 بغية أن تصبح دولة حديثة ومزدهرة. كما أعربوا عن شكرهم لرئيس الاتحاد وأمينه العام وأمانته العامة. وأعلنوا النتائج والقرارات المختلفة لاجتماعات المجموعة الجيوسياسية، وتعهدوا بالتزامهم بمتابعة القرارات المهمة للجمعية العامة، وتطلعوا إلى الاجتماع مرة أخرى في مملكة البحرين في آذار/مارس 2023.

وهنأ ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، في كلمته الختامية برلمان رواندا على تنظيمه للجمعية العامة، وشكر السيدة د. موكابالیسا على التزامها الشخصي بنجاح الجمعية العامة، وكذلك شكر جميع موظفي البرلمان الرواندي، ومركز كيغالي للمؤتمرات. ودعا الوفود إلى إعادة نتائج الجمعية العامة إلى برلماناتها وتنفيذ إجراءات ملموسة. وأثنى على فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا لعمله الهام والمستمر. وقد عُقد أكثر من 200 اجتماع ثنائي خلال الجمعية العامة، مما أتاح فرصاً ثمينة لبناء الثقة والتفاهم. كما كان منح أول جائزة كريمر–باسّي من أبرز الأحداث. وقد أحاط علماً بالطلبات للنظر في تنقيح النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء آلية للاعتراف باقتراحات البنود الطارئة التي لم يتم اختيارها لاعتمادها، والحماس الذي تم إبداؤه لفكرة إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي. في الأشهر المقبلة، سيتم التركيز بشكل خاص على تدابير معالجة أزمة الديمقراطية في إفريقيا، والتحضير للدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) في جمهورية مصر العربية. وشكر جميع المندوبين على مشاركتهم.

وفي الكلمة الختامية ***للسيدة د. موكابواليسا، رئيسة الجمعية العامة الـ145، ورئيسة مجلس النواب في رواندا***، أعربت عن شكرها للمتحدثين السابقين، وقالت إنه كان من دواعي سرورها وشرفها استضافة الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في رواندا. وقد ضمن تفاني جميع المعنيين عقد اجتماع مثمر بمناقشات حماسية وحيوية تؤدي إلى نتائج سليمة، ويجب على البرلمانات الآن اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذها. ومن بين المسائل العديدة التي نوقشت، برز النقاش العام حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبند الطارئ الخاص بأوكرانيا بشكل خاص. وشكلت الجمعية العامة مثالاً رئيسياً للديمقراطية في العمل، حيث أتيحت الفرصة لجميع المشاركين لإسماع أصواتهم. وقد جرت الإجراءات بروح من الاحترام، وأقيمت صداقات جديدة وسيغادر المندوبون، بلا شك، كيغالي وهم أكثر ثراءً مما كانوا عليه عند وصولهم. وأخيراً، كررت امتنانها لفخامة الرئيس السيد بول كاغامي لحضوره ودعمه للجمعية العامة.

وشكرت المندوبين على مشاركتهم، وتطلعت إلى رؤيتهم مرة أخرى في الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين، وأعلنت اختتام الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة الـ210 للمجلس الحاكم

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ145

اقترح المجلس الحاكم، في جلسته الأولى التي انعقدت في 12 تشرين الأول/أكتوبر، انتخاب السيدة د. موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، رئيسة للجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

2. تقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطته خلال الأشهر الستة الماضية. وخلال 22 زيارة و45 اجتماعاً ثنائياً و10 اجتماعات عبر الإنترنت في تلك الفترة، سعى إلى تعزيز قيم الاتحاد البرلماني الدولي واستراتيجيته، وتحقيق العضوية العالمية وتعزيز بروز الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب المجلس الحاكم عن تقديره لجهود الرئيس، ولا سيما تلك المتعلقة بتحقيق العضوية العالمية، حيث لا ينبغي ترك أي برلمان خارج المجتمع البرلماني.

3. تقرير الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي عن الأنشطة التي قام بها الاتحاد خلال الأشهر التسعة الماضية لتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. منذ كانون الأول/يناير 2022، تم تنظيم 36 نشاط دعم وطني لبناء القدرات في 16 بلداً؛ وقد تم تنظيم 45 فعالية إقليمية وعالمية لتعبئة العمل البرلماني والاستفادة منه وتيسير التعلم، وتم إصدار أكثر من 10 منشورات وأدوات. سيتم تقديم تقرير أكثر شمولاً عن تأثير عمل الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2022 إلى الأعضاء في الجمعية العامة المقبلة، وفقاً للممارسة المعتادة.

4. سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي

وافق المجلس الحاكم على *سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي*، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية بناءً على اقتراح من الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح. كان الغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ الأساسية في معالجة البيانات الشخصية وتحديد أدوار ومسؤوليات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه والأطراف الثالثة، في محاولة لضمان الحماية الكافية للبيانات التي تحتفظ بها المنظمة وتعالجها. كانت السياسة متسقة مع المعايير الدولية السائدة.

5. سياسة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وفعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى

بالإضافة إلى توصية من مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي ناقشتها اللجنة التنفيذية أيضاً، وافق المجلس الحاكم على النهج التالي في ما يتعلق بتطوير إطار الاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات. يتألف النهج من ثلاثة التزامات:

1. يوافق الاتحاد البرلماني الدولي على الاستفادة من *مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك الخاصة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة* كأساس لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش؛

2. تضع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتنفذ خطة للتدابير العملية، بما يتماشى مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك؛

3. تراقب مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بانتظام خطة التنفيذ وتقدم تقارير عنها إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

وأعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن تحفظها على الإشارات إلى الهوية الجندرية والتوجه الجنسي في مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك *الخاصة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة.*

6. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد حتى 31 تموز/يوليو 2022 وقائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المسددة. في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، كانت ستة أعضاء من البرلمانات (الكونغو، وغينيا-بيساو، ودولة ليبيا، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وعضوان منتسبان (برلمان الأنديز وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا)) متأخرة لمدة ثلاث سنوات كاملة، وبالتالي فهي مسؤولة عن تعليق حقوق عضويتها بموجب المادة 5 الفقرة 3 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. تأخر ثلاثة أعضاء (جمهورية إفريقيا الوسطى، وهايتي، وفانواتو) لمدة عامين كاملين وخضعوا لعقوبات المشاركة والتصويت.

وقدمت السيدة ك. وايدغرين (السويد) تقريراً باسم اللجنة التنفيذية، وأحاطت علماً بأن الوضع المالي الراهن للاتحاد البرلماني الدولي سليم وأن الإيرادات والمصروفات والاحتياطيات كانت في المستوى المستهدف. وقد تم إنجاز أعمال الجمعية العامة في نوسا دوا بأقل من الموازنة بشكل طفيف بفضل الوفورات التي تحققت. كان الأمين العام

يبذل جهوداً متواصلة للمتابعة مع جميع الأعضاء الخاضعين لجزاءات الدفع، وقد تم إحراز تقدم على الرغم من الوضع المالي العالمي الصعب. كان التمويل الطوعي على ما هو مستهدف وظل عند حوالى ربع إجمالي الإيرادات، مما تجنب خطر الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي. وأحاط المجلس الحاكم علماً بأن إيرادات ونفقات الاتحاد البرلماني الدولي تسير على المسار الصحيح ومن المتوقع أن تظل كذلك حتى نهاية العام.

7. الموازنة الموحدة للعام 2023

تم تقديم مشروع الموازنة الموحدة للعام 2023 إلى المجلس الحاكم. وقد تم إعداد مشروع الموازنة تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل ووفقاً لتوجيهاتها. قدمت السيدة وايدغرين تقريراً نيابة عن اللجنة التنفيذية، ووصفت كيف تم وضع الموازنة لدعم أهداف الاستراتيجية لتطوير النظم البرلمانية مع بناء منظمة مستقرة وقوية مالياً. كأولويات رئيسية، ركزت موازنة العام 2023 على دعم الديمقراطية والسلام والأمن وتغير المناخ والتنمية والجندر، بالتوازي مع التحول الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي الذي يسهل تنفيذ الاستراتيجية. تم تخصيص دخل ونفقات بقيمة 18.5 مليون فرنك سويسري لتحقيق ذلك. عملت الأمانة العامة بجد لتحقيق وفورات وكفاءة ولتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى كل عام. في الوقت نفسه، تم بذل جهود ناجحة لجذب التمويل الخارجي لبرامج الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يمثل ما يقرب من ربع إجمالي دخل الموازنة في العام 2023. وشكرت السيدة وايدغرين الأمين العام والفريق المالي للأمانة العامة على عملهم وعلى ارتفاع جودة الوثائق المعدة، وضمان الشفافية والمساءلة التامة.

وبعد 133 عاماً، كان الاتحاد البرلماني الدولي سليماً من الناحية المالية ولكن لا ينبغي اعتبار ذلك أمراً مفروغاً منه. إلى جانب الموافقة على الموازنة للعام 2023، أوصت اللجنة التنفيذية بالتزام مالي طويل الأجل. ومن واجب الجيل الحالي من البرلمانيين أن يكفل للجيل القادم أيضاً موارد مالية مستقرة وقوية لمواصلة عمل المنظمة. وكانت المساهمات المقررة للأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي لا تزال عند المستوى نفسه في العام 2022 كما كانت في العام 2007 وظلت متشابهة لجدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، مع تعديل العضوية المختلفة. ونقلت السيدة وايدغرين توصية اللجنة التنفيذية بإعادة موازنة مستوى مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي لمواجهة تحديات الاحتياجات والتضخم في المستقبل. ومع توسيع نطاق جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إنه من الحكمة إعادة الاتحاد البرلماني الدولي تدريجياً إلى مستوى مساهمته للعام 2010 بإضافة نسبة 3٪ سنوياً إلى مجموع المساهمات خلال فترة الاستراتيجية 2023-2026. بعد ذلك الوقت، اعتباراً من العام 2027 فصاعداً، أوصت اللجنة التنفيذية بالتخطيط لزيادة سنوية بنسبة 2٪ للحفاظ على قدرة الاتحاد البرلماني الدولي. كما سيتم الحصول على مبالغ إضافية من الأعضاء المنتسبين (برفع الحد الأدنى للمساهمة إلى نسبة 0.02٪) وبعض المراقبين (بفرض رسوم رمزية).

ووافق المجلس الحاكم على توصيات المساهمات طويلة الأجل ووافق على الموازنة الموحدة للعام 2023.

8. المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

نظر المجلس الحاكم في تقرير عن *المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة* وأقره.

وقد أعد الاتحاد البرلماني الدولي هذه الوثيقة في أعقاب عملية استمرت عاماً كاملاً بدأت بتقييم لعمله مع الأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية. ناقشت اللجنة التنفيذية عدة نسخ لهذا التقرير منذ شباط/فبراير 2022. يأخذ التقرير في الاعتبار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 ويوفر خارطة طريق لتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي نيابة عن البرلمانات في الأمم المتحدة. وأعرب الأعضاء عن سرورهم لأن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة ستستمر، مع توقع جلسة العام 2023 في شباط/فبراير، وأن مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة سيجتمع في كانون الثاني/يناير لمناقشة الاستراتيجيات لجعل عمل اللجنة أكثر فعالية.

وستنظر اللجنة التنفيذية في توصيات المكتب في اجتماعها خلال الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين.

9. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب

ناقش المجلس الحاكم مسألة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب. وفي ما يتعلق بحالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي، أحاط المجلس الحاكم علماً مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام في جهودهما الرامية إلى تحقيق العضوية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بالبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي. وأعرب المجلس الحاكم عن امتنانه لرئيس برلمان غويانا على دعمه الثابت لهذه المبادرة. وأعرب عن أمله في أن تنضم بيليز وجزر البهاما إلى الاتحاد البرلماني الدولي قريباً.

وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشاد المجلس الحاكم بجهود بعض الأعضاء من أجل عودة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بتذكير الرئيس لكل عضو بإبداء دعمه لهدف العضوية العالمية.

وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بالاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لحالة المراقبين، ووفقاً لتوصية اللجنة التنفيذية، اعتمد التوصيات الواردة في مذكرة التقييم.

ووافق المجلس الحاكم على طلبات الحصول على صفة مراقب التي وردت من الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وشبكة البرلمانيين العالمية يونايت لإنهاء الأمراض المعدية (UNITE).

وأحيط المجلس الحاكم علماً بنتائج مداولات اللجنة التنفيذية بشأن مسألة إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في جميع أنحاء العالم. وقدمت الوثيقة التي عممت على أعضاء المجلس الحاكم توضيحات بشأن عدة نقاط منها الأساس المنطقي لفتح مكتب إقليمي، والمتطلبات والتحديات المتعلقة بإنشاء هذا المكتب. وأشارت إلى

العرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية لاستضافة مكتبين إقليميين لمناطق مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجموعة العربية. وكرر الأمين العام التوضيحات الواردة في المذكرة بشأن طبيعة المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، التي ينبغي أن تكون وحدات إدارية للاتحاد البرلماني الدولي، وليس أجهزة سياسية. وستهدف لمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ استراتيجيته من حيث خطط العمل والبرنامج. وستعمل المكاتب الإقليمية بالتعاون مع المجموعات الجيوسياسية وتحت سلطة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيحتفظ بالمسؤولية النهائية عن إنشاء الهياكل الإدارية وفقاً لاحتياجات الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى أساس هذه التوضيحات، أيد المجلس الحاكم استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن النقاط الأربع التالية:

(أ) مبدأ فتح مكاتب إقليمية (مع معارضة السويد)؛

(ب) المتطلبات لفتح تلك المكاتب؛

(ج) الإحاطة علماً بالعرضين المقدمين من أوروغواي وجمهورية مصر العربية (مع تحفظات أعربت عنها نيجيريا)؛

(د) طلب الأمين العام إجراء مشاورات مع هذين البلدين وتقديم تقرير عن النتائج في الدورة المقبلة للمجلس الحاكم.

وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء نية المكتب المقترح في جمهورية مصر العربية لتمثيل المجموعة العربية، حيث أن جمهورية مصر العربية كانت تقع جغرافياً في إفريقيا. واقترحوا أن تؤخذ هذه المسألة في الاعتبار في المشاورات التي سيجريها الأمين العام مع السلطات المصرية.

وأعرب المجلس الحاكم عن قلقه إزاء عدم الاستقرار المزمن الحالي في إفريقيا بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية، لا سيما في غرب إفريقيا. وفي حين أدان المجلس أي شكل من أشكال الوصول إلى السلطة بخلاف إجراء انتخابات شفافة وشاملة وشعبية، فقد أسند إلى الأمين العام ولاية الشروع في مشاورات واسعة النطاق مع مؤسسات الشعوب الأصلية الإفريقية، بما في ذلك البرلمان الإفريقي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والمنتدى البرلماني لمجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، وما إلى ذلك، مما سيمكن الاتحاد البرلماني الدولي من التفكير في كيفية الإسهام بفعالية في الجهود الرامية إلى وقف موجة عدم الاستقرار في إفريقيا.

وأحاط المجلس الحاكم علماً باقتراح الأمين العام بتكليفه هو والرئيس بالعمل مع برلماني أرمينيا وأذربيجان من أجل التوسط بين البلدين على المستوى البرلماني لتعزيز الحوار بهدف التوصل إلى حل سلمي للنزاع الحالي في المنطقة، وأيد هذا الاقتراح.

وأحيط المجلس الحاكم علماً بحالة بعض البرلمانات واعتمد عدداً من توصيات من اللجنة التنفيذية.

وفي **أفغانستان**، أعرب المجلس الحاكم عن أسفه لتدهور الحالة، وكذلك حالة حقوق الإنسان للبرلمانيين. وفي هذه الحالة، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على قراره السابق بمواصلة إظهار التضامن مع الأعضاء السابقين في البرلمان المنحل وإشراكهم في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب بدون تصويت.

وأعرب المجلس الحاكم عن بالغ قلقه إزاء الحالة في **بوركينا فاسو**، حيث وقع انقلابان في غضون ثمانية أشهر. وأُبلغ المجلس الحاكم بالاتصال الأولي الذي أجراه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مع رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية، وفقاً للولاية التي أسندتها إليه الهيئات التشريعية لتقديم المساعدة إلى البلد في ضوء العودة السريعة إلى الحكم الدستوري. كما أُبلغ المجلس الحاكم بأن السلطات الجديدة ستفي بالتزام رئيس الدولة السابق بإجراء انتخابات في العام 2024. وأحاط المجلس الحاكم علماً مع الأسف بالتطورات الأخيرة، لكنه أعرب عن أمله في أن تنشأ في الأيام أو الأسابيع المقبلة سلطة تشريعية انتقالية وأن يتم تأكيد الجدول الزمني الانتقالي للعام 2024، بما في ذلك الموعد النهائي لتنظيم الانتخابات. وعلى هذا الأساس، لن تعلق عضوية بوركينا فاسو.

وفي **غينيا–بيساو**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه لم يطرأ أي تغيير يذكر. لا تزال ترد خلافات داخلية بين البرلمان ورئيس السلطة التنفيذية، الرئيس. علم المجلس الحاكم أنه تم حل البرلمان، في ضوء الانتخابات الجديدة في كانون الأول/ديسمبر 2023، بينما ظل البرلمانيون المنتهية ولايتهم أعضاء في البرلمان. وأحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التطور وشجع الأمانة العامة على دفع السلطات نحو تطبيع الحالة في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلق **بميانمار**، لاحظ المجلس الحاكم مع الأسف أنه لم يحدث أي تطور كبير منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وقد تفاقمت الحالة مع إعدام بعض البرلمانيين. قال المجلس العسكري إنه سينظم الانتخابات بحلول آب/أغسطس 2023. وفي ضوء ذلك، قرر المجلس الحاكم الإبقاء على الموقف المتخذ في نوسا دوا بعدم الاعتراف بالنظام العسكري في ميانمار، تضامناً مع أعضاء البرلمان المنتخبين. كما أقر المجلس الحاكم بأن هؤلاء الأعضاء البرلمانيين غير قادرين في الوقت الحالي على العمل كبرلمان كامل العضوية. ولذلك تمسك بقراره بأن تواصل اللجنة التي تمثل بييداونغسو هلوتاو حضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب.

ولا يزال مجلس نواب الشعب في **الجمهورية التونسية** معلقاً، من دون أي حوار برلماني في الوقت الحاضر. وانتقل الرئيس إلى تنظيم استفتاء بشأن التعديلات الدستورية التي ستمنحه سلطات واسعة وتحد من دور مجلس نواب الشعب. تمت الموافقة على هذا الاستفتاء وبالتالي وردت خطط لإجراء انتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022 ليكون مجلس نواب الشعب كامل العضوية. وأبلغ الأمين العام المجلس الحاكم بأنه، بناءً على طلبه، اتصل بمكتب الرئيس في العاصمة، تونس، وكذلك بالسفير التونسي في جنيف. وقد أشار الرئيس التونسي إلى أنه سيرحب بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي بعد الانتخابات المقررة. وحث المجلس الحاكم السلطات على العمل بسرعة من أجل

تطبيع الحالة. وكلف المجلس الحاكم الأمين العام بمواصلة النقاشات مع السلطات التونسية. وفي السياق نفسه، أعرب المجلس الحاكم عن أمله القوي في استعادة النظام الدستوري في الجمهورية التونسية بحلول نهاية العام 2022.

وأُبلغ المجلس الحاكم أيضاً بالحالة في البرلمانات الانتقالية الأخرى، بما في ذلك:

في **تشاد**، تقرر الآن إجراء الانتخابات في العام 2024، بدلاً من تشرين الأول/أكتوبر 2022 كما كان مقرراً في الأصل. ويُعزى التأخير إلى الحاجة إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق بين الجهات المعنية السياسية في ذلك البلد. وتم التوصل في الآونة الأخيرة إلى اتفاق من جانب مختلف الأطراف السياسية في البلد. ولا تزال المشاورات جارية. وقد أُطلع المجلس الحاكم على المساعدة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي. وواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم للبرلمان الانتقالي في تشاد، مع التركيز على الموظفين في البرلمان والتأكد من بناء القدرات عند إنشاء برلمان كامل العضوية في تشاد. وأحاط المجلس الحاكم علماً بالتطورات في تشاد وأعرب عن أمله في الامتثال للجدول الزمني للانتخابات المقرر إجراؤها بحلول العام 2024. وكلف المجلس الحاكم الأمين العام بمواصلة تقديم الدعم إلى البرلمان الانتقالي من أجل بناء قدرته على إنشاء برلمان كامل العضوية في المستقبل.

ولم يعلق المجلس الحاكم عضوية **غينيا**، التي تشبه حالتها كل من حالة مالي وبوركينا فاسو (قبل الانقلاب الأخير). وأشار إلى أنه ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل بحزم مع البرلمان الانتقالي من أجل استعادة النظام الدستوري. وقد حددت فترة انتقالية مدتها 36 شهراً، ستتبعها انتخابات في العام 2025. وأُبلغ المجلس الحاكم بالتبادل الذي أجراه الأمين العام مع سفير غينيا في جنيف، والذي نقل فيه شواغل الاتحاد البرلماني الدولي وأشار إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يود العمل مع البرلمان الانتقالي بغية الإسراع باستعادة النظام الدستوري. ووافق المجلس الحاكم على الإبقاء على الموقف الذي سبق اعتماده، أي الإبقاء على عضوية غينيا، على هذا الأساس.

وفي ما يتعلق **بمالي**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه من المتوقع إجراء انتخابات في شباط/فبراير 2024، كما أكد رئيس البرلمان في اجتماع مع الأمين العام في الجمعية العامة الحالية. وتعرض البلد لضغوط من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع مالي، بناءً على طلب الهيئات التشريعية، للعمل مع البرلمان الانتقالي من أجل إرساء الأسس للعودة إلى الحكم الدستوري. وفي ضوء ذلك، ساعدهم الاتحاد البرلماني الدولي على تنظيم اجتماعات بشأن الوفاق الوطني. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي هذه الجهود الانتقالية وسيساعدهم أيضاً على شرح الدستور للمجتمعات المحلية. وأنشئ برلمان انتقالي بغية اختتام الفترة الانتقالية. ووافق المجلس الحاكم على الإبقاء على القرار الذي اعتمده في نوسا دوا بالإبقاء على عضوية مالي، على هذا الأساس.

وفي ما يتعلق **بجمهورية فنزويلا البوليفارية**، أُبلغ المجلس الحاكم بأنه لم يطرأ أي تغيير على الحالة منذ الجمود في المحادثات التي جرت في المكسيك. ولم يستجب السفير في جنيف لدعوة الأمين العام للاجتماع. وفي ضوء هذه

الحالة، وافق المجلس الحاكم على الإبقاء على قراره السابق بعدم الاعتراف بأي من البرلمانين المتنافسين، ولكن يمكن أن يتوخى استعراض موقفه كلما تطورت الحالة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير الأمين العام عن نقاشه مع رئيس برلمان **إسواتيني** أثناء انعقاد الجمعية العامة الحالية. ورحب رئيس البرلمان باحتمال مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في الجهود المبذولة لحل الأزمة السياسية الجارية في بلده. ورحب المجلس الحاكم بهذا الانفتاح وكلف الأمين العام بالمتابعة مع السلطات.

وأوصى المجلس الحاكم بأن يواصل الأمين العام مراقبة الوضع في البلدان التالية وتقديم تحديثات خلال الدورة المقبلة: البوسنة والهرسك، وهايتي، وجمهورية العراق، ودولة ليبيا، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اليمنية.

10. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي والمصادر الخارجية (راجع الصفحة 147). ستنعقد الجمعية العامة الـ146 في آذار/مارس 2023 في المنامة، مملكة البحرين. في انتظار تأكيد العرض الأولي للبرلمان الأنغولي لاستضافة الجمعية العامة الـ147 ومداولات اللجنة التنفيذية بشأنها، كان من المقرر عقد تلك الجمعية العامة مبدئياً في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

11. تقرير حول عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

قدم معالي الدكتور علي راشد النعيمي، رئيس فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، تقريره عن عمل فريق العمل منذ إنشائه في أوائل نيسان/أبريل 2022 (راجع التقرير الكامل في الصفحة 135).

وكانت الأهداف الأساسية لفريق العمل، وفقاً لاختصاصاته، هي تشجيع الحوار من خلال مساعيه الحميدة، بين برلمانيّ روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاع التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة. تم تحديد ثلاثة أهداف على المدى القريب والمتوسط والطويل: 1) الوقف الكامل لإطلاق النار، 2) المساهمة في تدابير بناء الثقة والمساعدات الإنسانية حيثما أمكن، 3) إنشاء آليات حوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتعزيزها.

وكان فريق العمل قد قام بأول بعثة إلى كييف وموسكو في منتصف تموز/يوليو 2022 بهدف الدخول في حوار سياسي مع القيادة البرلمانية في كلا البلدين. وقد حاول أعضاء فريق العمل الحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض وتحديد الأساليب التي تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الدبلوماسية. وشكّلت الزيارة فرصة

ثمينة للتواصل مع كلا البرلمانين والاستماع إلى وجهات نظرهما والحث على اتخاذ خطوات عملية لوقف العمليات العسكرية والعودة إلى الدبلوماسية.

وناقش فريق العمل، في اجتماعه الذي انعقد في 13 تشرين الأول/أكتوبر، التطورات الأخيرة واستنكر تصعيد الوضع في المنطقة. كما أجرى فريق العمل مشاورات فردية مع وفود البرلمان الأوكراني والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية أثناء انعقاد الجمعية العامة الجارية في كيغالي. وأكد الجانبان من جديد التزامهما بمواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل في السعي للتوصل إلى حل سلمي للحرب. ودعا فريق العمل بدوره بشدة إلى وقف التصعيد وتحديد التدابير التي تساعد على استئناف الحوار السياسي. وشمل ذلك، على سبيل المثال، استئناف المحادثات حول تبادل الأسرى.

وكان الناس يعانون في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب التي يجب إنهاؤها. البرلمانات لها دور ومسؤولية مميزة للضغط على حكوماتها للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، لصالح الشعب الذي يمثلونه. تم حث الطرفين على تحديد المسائل التي سيكونون على استعداد لمناقشتها مع الجانب الآخر كنقطة انطلاق في إقامة حوار. وفي غضون ذلك، سيضاعف فريق العمل جهوده في تنفيذ مهامه. وقد أحاط المجلس الحاكم علماً بهذا التقرير والتوصيات الواردة فيه وشجع فريق العمل على مواصلة مهمته الهامة.

12. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. وأقر المجلس التعيينات الجديدة في تلك الهيئات.

واعتمد المجلس الحاكم قرارات بشأن 413 برلمانياً في 13 بلداً قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

الدورة الـ288 للجنة التنفيذية

1. المناقشات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ288 عبر أربع جلسات: الأولى في مونتفيديو، أوروغواي في 28 حزيران/يونيو، والثانية عبر الإنترنت في 26 أيلول/سبتمبر، والثالثة والرابعة في كيغالي، رواندا في 9 و10 تشرين الأول/أكتوبر.

وترأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الاجتماعات، وشارك الأعضاء التالية أسماؤهم في جلسة واحدة على الأقل:

سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد إ. فلوريس (تشيلي)، والسيد تشين غومين (الصين)، والسيدة أو. كيفالوجاني (اليونان)، والسيد ج. إيشانيز (إسبانيا)، والسيدة س. وايدغرين/ السيدة و. لينذ (السويد)، والسيدة ب. كريريكش (تايلاند)، والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)، والسيد ج. مودندا (زمبابوي)، وسعادة السيدة سحر البزار (رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب)، والسيدة ليسيا فازيلنكو (رئيسة مكتب النساء البرلمانيات).

وحضر الأمين العام جميع الجلسات، يعاونه موظفو الأمانة العامة.

تقرير عن أنشطة الرئيس

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن أنشطته إلى اللجنة التنفيذية. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً لالتزامه بتعزيز قيم واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، لتحقيق العضوية العالمية وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي. في ما يتعلق بالعضوية العالمية، أبلغ اللجنة التنفيذية باجتماعه في هاليفاكس، كندا، مع الأمين العام، ومع البرلمانات غير الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي. وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها لالتزام الرئيس، والأمين العام بهذا الشأن.

التقرير المرحلي للأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ209 للمجلس الحاكم

أبلغ الأمين العام أعضاء اللجنة التنفيذية أن تقريره كان تقرير نشاط مرحلياً وليس *تقرير الأثر*، والذي سيتم تقديمه خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في مملكة البحرين. يهدف التقرير المرحلي إلى إعطاء الأعضاء نظرة ثاقبة لما قامت به الأمانة العامة منذ كانون الثاني/يناير 2022 لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة من خلال الأهداف الاستراتيجية. وسلّط الأمين العام الضوء على تنسيق العمل مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عمل أيضاً على تعزيز قيم واستراتيجية الاتحاد. وشدد الأمين العام على ضرورة ضمان نزاهة البرلمانيين، حيث إن عدد

حالات انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في تزايد، وهي تتعلق بحوالى 731 عضواً برلمانياً في 43 بلداً. وكررت اللجنة التنفيذية دعمها لعمل الأمين العام وشجعته على تعزيز الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، والأمن الغذائي.

تقرير عن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

تم اطلاع اللجنة التنفيذية على تقرير عمل فريق العمل الذي تم تشكيله في آذار/مارس 2022 والمؤلف من ثمانية أعضاء، جميعهم أعضاء رفيعو المستوى في البرلمان. كانت المهمة الأساسية لفريق العمل هي تمهيد الطريق نحو حل سلمي للحرب في أوكرانيا، والتي لا يمكن أن تنتهي إلا من خلال مفاوضات السلام. ومن هذا المنطلق، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دوراً من خلال الجمع بين البرلمانيين والحكومات للمشاركة في الحلول المحتملة. عقد فريق العمل عدة اجتماعات عبر الإنترنت، ونظم بعثة إلى روسيا الاتحادية، وأوكرانيا في تموز/يوليو 2022. وأعربت اللجنة التنفيذية عن شكرها لأعضاء فريق العمل على التزامهم وتفانيهم. وأكدت اللجنة أيضاً أن التقرير يعكس الطريقة المستقلة التي كان فريق العمل يعمل بها. ولذلك فإن التقرير يقع تحت مسؤولية فريق العمل وحده. وبعد هذا التوضيح، أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالتقرير، وشجعت فريق العمل على مواصلة عمله الجيد.

الأسئلة المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وحالة بعض البرلمانات

أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بالمعلومات المستكملة عن المبادرات المتعلقة بتحقيق العضوية العالمية، في ما يتعلق بشكل أكثر تحديداً بالبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية. كان من دواعي سرور اللجنة التنفيذية أنه تم إعلامها بطلبات العضوية المستقبلية المحتملة من جزر البهاما، وبليز.

وأما بالنسبة للكونغرس الأمريكي، فقد أعربت اللجنة التنفيذية عن سرورها لسماع أن التقدم يتم إحرازه، حيث كان بعض الأعضاء يبذلون قصارى جهدهم لتسريع عودة الكونغرس الأمريكي إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ذكّرت اللجنة التنفيذية أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بأن العضوية العالمية هدف مشترك. ولذلك دعت إلى دعم كل عضو لبلوغ هذا الهدف.

وبناءً على طلب اللجنة التنفيذية إلى الأمانة العامة بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، وفي ظل *الأساليب العملية لحقوق ومسؤوليات المراقبين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي*، التي تحدد تقييماً لحالة المراقبين من قبل اللجنة التنفيذية كل أربع سنوات، تقدم الأمانة العامة مذكرة لتنظر فيها اللجنة التنفيذية. درست اللجنة التنفيذية هذه المذكرة بدقة وقررت الموافقة على التوصيات الواردة فيها.

وعلى المنوال نفسه، نظرت اللجنة التنفيذية في عدة طلبات للحصول على صفة مراقب في الاتحاد البرلماني الدولي. تم النظر في هذه الطلبات على أساس كل حالة على حدة لتأكيد الطبيعة البرلمانية لهذه المنظمات، وبشكل أكثر تحديداً، قيمها وأهدافها المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي. لذلك قررت اللجنة التنفيذية الموافقة على طلبات

الحصول على مركز المراقب الدائم الواردة من المنظمات التالية:

- الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي،
- شبكة البرلمانيين العالمية يونايت لإنهاء الأمراض المعدية (UNITE).

وأُطلعت اللجنة التنفيذية على حالة بعض البرلمانات وقدمت عدداً من التوصيات لينظر فيها المجلس الحاكم.

المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

بناءً على المناقشة التي أجراها أعضاء اللجنة التنفيذية في حزيران/يونيو 2022 في مونتيفيديو بشأن العروض المقدمة من برلمان أوروغواي لاستضافة مكتب الاتحاد البرلماني الدولي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجلس النواب في جمهورية مصر العربية لاستضافة مكتب الاتحاد البرلماني الدولي للدول العربية، كلّف الأعضاء الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإعداد مذكرة لشرح الأساس المنطقي لإمكانية إنشاء مثل هذه المكاتب. من حيث المبدأ، كان أعضاء اللجنة التنفيذية يؤيدون اللامركزية من خلال إنشاء مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها ستقرب الاتحاد البرلماني الدولي من المناطق وشعبها وأعضائها البرلمانيين. واستناداً إلى الأساليب الواردة في المذكرة التفسيرية للأمانة العامة، اتفق الرئيس والأمين العام على المشاركة في التشاور مع هذين البرلمانين بهدف التأكد إلى أي مدى يمكن تلبية المتطلبات المتوقعة. وغني عن البيان أن أي مكتب إقليمي سيحتاج أيضاً إلى الاجتماع بدعم المجموعة الجيوسياسية المعنية. واقترح أن يدرس الاتحاد البرلماني الدولي إمكانية المضي قدماً في تنفيذ مشروع تجريبي لمكتب إقليمي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أوروغواي. وأكدت اللجنة التنفيذية أن العملية لا تزال جارية.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

درست اللجنة التنفيذية المسودة المنقحة لخارطة الطريق للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة. وقد أثارت هذه النسخة بعض التعليقات من أعضاء اللجنة التنفيذية أثناء اجتماعهم في مونتيفيديو. وقدمت نسخة منقحة أخرى مزيداً من الوضوح لتأكيد وضعها كخارطة طريق يقودها الأعضاء، حيث كان البرلمانيون هم الجهات المعنية الرئيسية في تنفيذ المشروع السياسي في الأمم المتحدة. كما قدمت النسخة الجديدة بعض التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى مواءمة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي واستراتيجية الاتصالات مع خارطة الطريق للمشاركة السياسية بهدف التأكد من ورود رؤية أكبر ووعي بالغرض من المشروع السياسي للأمم المتحدة.

ورأت اللجنة التنفيذية أنه من الضروري تبادل هذه النسخة المنقحة مع الجهات المعنية، أي أعضاء اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، للتعليق والمدخلات، كجزء من متابعة التقرير. قررت اللجنة التنفيذية تحديد موعد نهائي هو 15 تشرين الثاني/نوفمبر لتلقي ملاحظاتهم.

سياسة حماية البيانات

أقرت اللجنة التنفيذية *سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي*، على النحو الذي اقترحه الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح.

سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحرش

بناء على توصية من مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ناقشت اللجنة التنفيذية وأقرت سلسلة من المقترحات في ما يتعلق بوضع إطار للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات.

تقارير الأعضاء حول الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية وأخذت علماً بتقارير الأعضاء. وأيدت التوصيات الواردة فيه.

الاجتماعات المقبلة

أُبلغت اللجنة التنفيذية واعتمدت قائمة الاجتماعات المقبلة المعروضة عليها لعنايتها. تتضمن هذه القائمة الآن معلومات عن هدف السياسة الذي تتعلق به كل فعالية مقترحة. أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية أن جميع الاجتماعات المقترحة على القائمة قد حصلت على تمويل.

كما أُبلغت اللجنة التنفيذية بمرونة برلمان فييتنام في ما يتعلق بموعد المؤتمر التاسع للبرلمانيين الشباب. وعهدت اللجنة التنفيذية إلى الأمين العام بمهمة الدخول في مناقشة مع برلمان فييتنام بشأن هذه المسألة.

كما أُبلغت اللجنة التنفيذية باقتراح الجمعية الوطنية في أنغولا لاستضافة الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومع ذلك، لم يتأكد الاتحاد البرلماني الدولي بعد مما إذا كان برلمان أنغولا في وضع يمكنه من تلبية جميع متطلبات استضافة جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي. وقررت اللجنة التنفيذية اتخاذ قرار بشأن مكان انعقاد هذه الجمعية العامة خلال دورتها التي ستعقد قبل نهاية هذا العام.

التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

تبادل الآراء نائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، السيد خوسيه بيدرو مونتيرو، مع أعضاء اللجنة التنفيذية. شارك السيد مونتيرو لمحة عامة عن أنشطة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مع اللجنة التنفيذية. خلال القيود الناشئة عن كوفيد-19، وضعت جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية ترتيبات – اجتماعات عبر الإنترنت – للحفاظ على استمرار الأعمال بين أعضائها. وأطلع اللجنة التنفيذية على عمل مركز الابتكار في البرلمانات، وهو أداة مهمة للموظفين في البرلمانات. كما أبلغ اللجنة التنفيذية أن الجمعية تعمل على إنشاء دليل للبرلمانات الرقمية. وأعرب السيد مونتيرو عن تقديره الكبير للتعاون مع اللجنة التنفيذية ودعا إلى مزيد من التعزيزات.

وشارك أعضاء اللجنة التنفيذية هذا الرأي ودعوا جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، من خلال السيد مونتيرو، إلى عدم التردد في الاتصال بهم.

نشيد الاتحاد البرلماني الدولي

أبلغ الرئيس اللجنة التنفيذية أن الموعد النهائي لاستلام المقترحات قد تم تحديده في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وأحاطت اللجنة التنفيذية علماً بهذا التحديث.

جائزة كريمر–باسّي

أطلع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية على عملية اختيار الفائز بالجائزة. في هذا العام، قرر مجلس الاختيار انتقاء فائزين اثنين من أجل تحقيق التوازن بين الرجال والنساء (الجندري). قال الرئيس إن هذه ليست سابقة لسنوات مقبلة؛ يجوز لمجلس الاختيار ترشيح رجل أو امرأة. لهذا العام، ستُمنح الجائزة للسيدة سينثيا لوبيز كاسترو (المكسيك)، ورئيس برلمان أوكرانيا، وأعضائه. وهنأت اللجنة التنفيذية الفائزين، واقترحت مشاركة مذكرة توضيحية بشأن الفائزين مع أعضاء اللجنة التنفيذية.

انتخاب نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية

أعادت اللجنة التنفيذية انتخاب السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) نائب لرئيس اللجنة التنفيذية، ونائب لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ممثلةً للمجموعة الإفريقية.

وتم انتخاب نواب لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي كل من السيدة أ. أرغيمون (أوروغواي)، ممثلةً لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، ممثلةً لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، ممثلاً للمجموعة العربية، والسيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، ممثلاً لمجموعة أوراسيا. وبالتالي، رشحت مجموعة 12+ السيد ج. إ. إيشانيز (إسبانيا)، وانتُخب نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ممثلاً تلك المجموعة.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 لإعداد وتسهيل دراسة اللجنة للوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، ومشروع البرنامج والموازنة للعام 2023 وحالة التمويل الطوعي. نصحت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية بأن توصي المجلس الحاكم بموازنة العام 2023، بعد أن شاركت عن كثب في الإشراف على إعدادها طوال العام.

وأشارت رئيسة اللجنة الفرعية للتمويل، السيدة س. وايدغرين (السويد)، إلى أن الأمين العام قد بذل قصارى

جهده للمتابعة مع جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين الخاضعين للعقوبات بسبب متأخرات السداد. وقد تم تحقيق تحسينات في تحصيل المتأخرات من السنوات السابقة ودفع الأعضاء نسبة 90٪ من الاشتراكات للعام 2022. ومع ذلك تم تشجيع رؤساء المجموعات الجيوسياسية على متابعة أي متأخرات على الأعضاء ضمن مجموعاتهم.

ولوحظ أن اللجنة التنفيذية أوصت بتعزيز الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي من خلال اقتراح زيادة مطردة في إجمالي الاشتراكات المقررة للأعضاء بنسبة 3٪ سنوياً حتى العام 2026. وقد جاء هذا القرار بعد أن أخذ علماً المجلس الحاكم في مدريد، ونوسا دوا أن إجمالي الاشتراكات المقررة للعام 2022 هي بالمستوى نفسه لاشتراكات العام 2007.

منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه

انعقدت الدورة الرابعة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات في 11 تشرين الأول/أكتوبر. وضمت 191 مشاركاً، من بينهم 139 برلمانياً (128 امرأة و11 رجلاً) من 78 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

وافتتحت الدورة السيدة فازيلنكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة إي. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ (رواندا)، لرئاسة دورته الرابعة والثلاثين. رحبت السيدة موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى والجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

وكمساهمة من المشاركين في الجمعية العامة، نظروا من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان: *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. افتتح النقاش بعرض تمهيدي قدمه السيد ب. باير (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار. وأوصى المنتدى باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعي للمنظور الجندري إزاء الهجرة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، ومكافحة الاتجار بالبشر مع التركيز على حقوق واحتياجات الناجين. واقترح المنتدى بعد ذلك تعديلات على مشاريع قرارات اللجنة الدائمة وأعرب عن تأييده للتعديلات التي اقترحتها الوفود الوطنية. وقد أُدرجت جميع التعديلات المقترحة في مشروع القرار.

كما عقد المنتدى حلقة نقاش حول *البرلمانات المراعية للمنظور الجندري: برلمانات خالية من التحيّز والتحرش والعنف ضد النساء*. ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز والثقافة الجنسية وجميع أشكال العنف الجنسي التي لا تزال سائدة في البرلمانات. من بين التدابير الأخرى، أوصوا بما يلي: التدريب على منع التحيز والتحرش الجنسي في البرلمان، وآليات الإبلاغ والشكوى المستقلة، وإنشاء مساحات سرية حيث يمكن للضحايا الحصول على المعلومات والدعم. كما أوصوا بتطبيق العقوبات عندما يكشف إجراء تقديم شكوى عن سلوك سيء.

منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي ومجلسه

عقد منتدى البرلمانيين الشباب اجتماعه في 12 تشرين الأول/أكتوبر. وقد ضم 125 مشاركاً، من بينهم 84 برلمانياً (26 شابة و58 شاباً برلمانياً) من 62 بلداً، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية مختلفة. في غياب رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، ترأس الاجتماع السيد م. راكوتومولا (مدغشقر)، باعتباره العضو الأصغر سناً في المجلس الذي يحضر الجمعية العامة. رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام بالمشاركين، وشددا على الأدوار التي يمكن أن يؤديها البرلمانيون الشباب في جلب الابتكار إلى البرلمانات وجعلها أكثر مراعية للجندر.

وقدم أعضاء المنتدى تقارير عن التطورات الرئيسية حول الشباب في بلدانهم، بما في ذلك إنشاء تجمعات شبابية وأجنحة شبابية للأحزاب السياسية، وفرص التمكين للبرلمانيين الشباب، والفعاليات التي عقدت للتفاعل مع الشباب. وسلطوا الضوء على الجهود التي بذلوها لتعزيز حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* وتنفيذها في بلدانهم. وبتبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الحملة، عقد البرلمانيون الشباب جلسة أسئلة وأجوبة حول إرشاد الشباب الطامحين إلى السياسة. وسلطوا الضوء على برلمانات الشباب، ومشاركة الشباب في الحوارات، وحجز مقاعد في البرلمان لممثلي مجالس الشباب، من بين الممارسات الجيدة الأخرى.

وناقش أعضاء المنتدى الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للجمعية العامة. وأكدوا مجدداً أن الشباب والابتكار يسيران جنباً إلى جنب، بما في ذلك مع البرلمانات الأكثر مراعاة للمنظور الجندري. لا يزال عدد كبير من البرلمانات غير مجهز بشكل جيد لدعم مشاركة الشباب بالنظر إلى مرحلة حياتهم، بما في ذلك آباء الأطفال الصغار. احتفلوا بالبرلمانيين الشباب الذين دافعوا عن الابتكارات، مثل غرف الرضاعة للأمهات وخدمات رعاية الأطفال.

ومن خلال المساهمة في وجهات نظر الشباب في القرار المتعلق بالهجرة، دعا البرلمانيون الشباب الدول إلى تطبيق نهج قائم على الحقوق في التشريع وصنع السياسات لمكافحة الاتجار بالبشر. عيّن المنتدى السيد يو ليخت (ألمانيا) والسيد م. راكوتومولا (مدغشقر) لإعداد تقارير استعراضية للشباب للقرارات قيد النظر في الجمعية العامة الـ146.

وخلال اجتماع مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشكل خاص بشأن غياب العديد من زملائهم الأعضاء المنتخبين في المجلس، عن الجمعية العامة. وحثوا البرلمانات التي لديها أعضاء يشغلون مناصب منتخبة في المجلس على إعطاء الأولوية لمشاركة هؤلاء البرلمانيين الشباب.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ169 في الفترة من 10 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر. وشارك في الدورة السيدة أ. رينوسو (المكسيك)، الرئيسة، والسيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، نائب الرئيسة، والسيد ن. باكو – أريفاري (بنن)، والسيد إ. بلان (فرنسا)، والسيدة ل. كوارابيلي (إيطاليا)، والسيد أ. كاروني (سويسرا)، والسيدة س. آسياين بيريرا (أوروغواي). ولم يتمكن السيد مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) من الحضور.

وخلال الدورة، بحثت اللجنة في حالة 428 برلمانياً (26٪ منهم نساء) في 17 بلداً. تتعلق نسبة 98٪ من القضايا التي تم استعراضها ببرلمانيين من المعارضة. وأُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ36 برلمانياً في البلدان التالية: جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، وجمهورية الصومال الفيدرالية، والجمهورية التونسية، وزيمبابوي. كما عقدت اللجنة 12 جلسة استماع (عقدت أربع منها على الإنترنت) مع العديد من الوفود وأصحاب الشكوى، بالإضافة إلى خبير مستقل ومقرر خاص واحد للأمم المتحدة.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 413 برلمانياً في البلدان التالية: البرازيل، وكمبوديا، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإسواتيني، والغابون، وميانمار، والجمهورية التونسية، وتركيا، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزمبابوي.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت جلستان للجنة، في 28 تموز/يوليو و11 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور ثمانية أعضاء على الأقل في كل منهما. واتفقت اللجنة على أهمية تفويضها في تحقيق السلام من خلال العمل الجماعي وبناء العلاقات من خلال الدبلوماسية البرلمانية والتوحيد للتوصل إلى حلول للتحديات المشتركة.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ144 للاتحاد. عملت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية على تطوير مدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو برنامج تدريبي متقدم يسمح للموظفين البرلمانيين من جميع أنحاء العالم بالعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية وتجربة نماذج للتعاون العلمي. ستعقد الجلسة الأولى في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في كانون الأول/ديسمبر 2022، مع التركيز على استكشاف مصادر المياه الجديدة والمتجددة.

واستمعت اللجنة إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات الإيجابية والمقلقة للعلاقات السلمية. وكان من المهم التأكيد على التطورات الإيجابية وإظهار كيف يمكن الاستناد عليها للتوصل إلى حلول. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي التركيز على العناصر التي توحدهم، ولا سيما رغبة جميع الشعوب في السلام والحرية. لا الإسرائيليون ولا الفلسطينيون يستفيدون من الوضع الحالي؛ كلاهما يعاني، والنساء والأطفال هم الأكثر تضرراً. ورحب الأعضاء بالبيانات الأخيرة الصادرة عن القادة الإسرائيليين، والفلسطينيين لدعم حل الدولتين.

واطلعت اللجنة على التطورات في الجمهورية اليمنية من قبل رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، معالي السيد سلطان البركاني. كان الشعب اليمني يعاني معاناة شديدة رغم الهدنة. لم تحترم مليشيات الحوثي القانون والاتفاقيات الدولية. مرّت الجمهورية اليمنية بأزمة غذائية مقلقة. ويلزم المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي في ما يتعلق بالوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية. وقد شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نقاشات مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لتحديد احتياجاته في ما يتعلق بالمساعدة التقنية لدعم إعادة تأهيله.

واطلعت اللجنة على التطورات في دولة ليبيا من النائب الأول لرئيس مجلس النواب في دولة ليبيا، سعادة السيد فوزي النويري، وسعادة الأستاذ عبدالله المصري، رئيس ديوان مجلس النواب. وتشهد دولة ليبيا توترات داخلية قوية بين المؤسسات وكذلك التدخل الأجنبي. أراد الشعب الليبي العيش بسلام وله الحق في حل بقيادة دولة ليبيا. وطالب الممثلون الليبيون الاتحاد البرلماني الدولي بدعم دولة ليبيا في التوصل إلى الاستقرار السياسي من خلال المساعدة الفنية. واتفقت اللجنة على أن دولة ليبيا ينبغي أن تستمر في الحفاظ على اتصالات هادفة بشأن الدعم الذي تحتاجه لحل تقوده دولة ليبيا، ولا سيما في إعادة بناء المؤسسات العاملة.

واستمع الأعضاء إلى إحاطة من السيد س. ناكوزي من منظمة الأغذية والزراعة حول أزمة الأمن الغذائي في الشرق الأوسط الناجمة عن النزاع في أوكرانيا. وأوضح السيد ناكوزي أن المنطقة تواجه تحديات متعددة الأوجه تتعلق بالأمن الغذائي، لكن الاستجابات الحالية ليست استباقية ولا كافية. ويلزم التركيز المعزز لتحويل نظم الأغذية الزراعية من خلال السياسات والمخصصات المالية. وأثنت اللجنة على تركيا لدورها في التمكين من إبرام صفقة تصدير الحبوب بين روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، مما بعث الأمل في حلول سلمية في المستقبل لمثل هذه الأزمات العالمية.

وأطلع السيد م. بورشارد، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأعضاء على دور الأونروا في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. لقد منع وجود الأونروا اللاجئين من الوقوع في براثن الفقر واللجوء إلى التطرف. وفي السنوات الأخيرة، تدهورت الحالة في العديد من بلدان

المنطقة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الأونروا. وعلى الرغم من القيمة التي لا جدال فيها لعمل الأونروا، فإنه لم يقابله موارد مالية كافية للسماح للأونروا بالوفاء بولايتها. واتفق الأعضاء على أن الأطراف المعنية والمجتمع الدولي هم المسؤولون عن التوصل إلى حل للنزاع، في حين أن التفويض الإنساني للأونروا هو حماية اللاجئين.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 12 تشرين الأول/أكتوبر. انتخبت اللجنة السيد ج. كياري من كينيا رئيساً جديداً لها لمدة عام واحد، قابلة للتجديد مرة واحدة.

واستمعت اللجنة إلى تحديث موجز للتطورات الأخيرة في ما يتعلق بأوضاع محددة للقانون الدولي الإنساني وأزمات اللاجئين في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا. بشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وأعربت اللجنة بقوة عن ندائها لوقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية لدعم اللاجئين والمشردين داخلياً. ودعت البرلمانات إلى مناقشة دعم هذه الجهود حيث ترد حاجة قوية لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة لهذه المواقف المأساوية. وسلط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم للبلدان المضيفة. وكررت اللجنة دعمها لحشد البرلمانات من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن حملة المفوضية #أنا_أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024 تدخل مرحلتها الأخيرة. وستعقد اللجنة اجتماعاً منفصلاً مع المفوضية لاطلاعها على هذا الموضوع ووضع خطة عمل للسنوات القادمة.

وتم إطلاع اللجنة على متابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. تمت دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة تعهدات بلادهم (راجع الموقع الإلكتروني التالي: https://globalcompactrefugees.org/). كما وافقت اللجنة على عقد جلسة إعلامية حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين في الجمعية العامة المقبلة في مملكة البحرين.

ورحبت اللجنة بتنظيم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفعالية العالمية الافتراضية بشأن تغير المناخ والسكان النازحين، التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2022 وجذبت أكثر من 600 مشارك. ستتم متابعة هذا الموضوع وإدراجه في الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) في جمهورية مصر العربية. كما رحبت اللجنة بالتنظيم المقترح لندوة عالمية عبر الإنترنت بشأن اللاجئين والتعليم.

وناقشت اللجنة تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك الاستعدادات لندوة عبر الإنترنت للبرلمانيين حول البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف في العام 2022 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 للبروتوكولات. كما وافقت اللجنة على تطوير العمل من أجل تحقيق عالمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها.

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت المجموعة جلستها الـ46 في 14 تشرين الأول/أكتوبر. حضر الجلسة معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والعضوان السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)، والسيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا). كما حضر الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي جزءاً من المداولات.

واستعرضت المجموعة حالة مشاركة النساء في البرلمانات الوطنية، وكذلك في الاتحاد البرلماني الدولي. وبحثت على وجه الخصوص تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ145. في 15 تشرين الأول/أكتوبر، كانت نسبة 36.2٪ من المندوبين في الجمعية العامة من النساء (راجع الصفحة 138)، وهي أعلى من متوسط عدد المندوبين خلال العقد الماضي، لكن أقل من الجمعيتين العامتين السابقتين، حيث سجلت نسبة النساء المندوبات الـ38.9٪ في مرتين على التوالي. وأُثني على الوفود المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ145. في كيغالي، كان 35 وفداً من أصل 119 (أو نسبة 29.4٪) متوازنة جندرياً، وتتألف من نسبة 40 إلى 60٪ من النساء أو الرجال. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً عن الدورة الماضية للجمعية العامة، حيث كانت نسبة 29.7٪ من الوفود متوازنة جندرياً (30 من أصل 101 وفداً). إن الوفود الـ 35 المذكورة أعلاه والمتوازنة جندرياً، والتي تحضر الجمعية العامة الـ145 مدرجة في الصفحة 140.

ومن بين الـ119 وفداً التي حضرت، تألف 110 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، 14 منهم من الذكور (12.7٪). بالإضافة إلى ذلك، تألفت أربعة وفود من مندوبين أو أكثر بالكامل من النساء. كانت هذه الوفود السبعة عشر أحادية الجنس من برلمانات الدول التالية: الأرجنتين، وأرمينيا، والدنمارك، والغابون، والمجر، وأيسلندا، ودولة ليبيا، ومدغشقر، وماليزيا، ومالطا، وسيشيل، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وإسبانيا، وسورينام، وأوروغواي، وأوزبكستان والجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، حضرت الجمعية العامة تسعة وفود مؤلفة من عضو واحد. وإجمالاً، يخضع 11 وفداً للعقوبات في هذه الجمعية العامة، بعد أن كانت 8 في الجمعية العامة الماضية. ضمت جميع الوفود الخاضعة للعقوبات أعضاء ذكور فحسب للجمعية العامة الثانية على التوالي.

واستعرضت المجموعة لأول مرة نسبة النساء المندوبات حسب المجموعة الجيوسياسية. كان التقدم متفاوتاً، مع ورود فوارق كبيرة بين المجموعات. ستنظر المجموعة عن كثب في هذه المسألة وتدرس اتخاذ تدابير لتشجيع المزيد من

التقدم المتسق. وستهدف الجهود إلى تسليط الضوء على الوفود والمجموعات الجيوسياسية التي أحرزت تقدماً جيداً في هذا الصدد.

كما واصلت المجموعة نقاشات حول كيفية دعم البرلمانات مع عدد قليل من النساء أو التي لا تضم نساء على الإطلاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، وكمتابعة لحوار سابق في الجمعية العامة الـ144، عقدت جلسة حوار مع الوفد النيجيري الذي حضر الجمعية العامة الـ145 برئاسة رئيس مجلس النواب. وسلط الوفد الضوء على الخطوات المتخذة لمعالجة انخفاض مشاركة المرأة تاريخياً في السياسة في البلاد. وتشمل تخصيص مناصب قيادية للمرأة وإجراء مناقشات حول هذا الموضوع في البرلمان. كما قامت منظمات المجتمع المدني بالحشد لبناء الزخم في الفترة التي تسبق عملية مراجعة الدستور قبل انتخابات العام 2023. على الرغم من هذه الجهود، فقد تم رفض مشاريع القوانين التي تم تقديمها لتعديل الدستور لتوفير مقاعد مخصصة للنساء في الجمعية الوطنية وحصص للجنسين في المناصب المعينة في البرلمان. قررت الجمعية الوطنية في وقت لاحق إلغاء قرار رفض مشاريع القوانين. في وقت اجتماع المجموعة، لم يتم تحديد موعد لإجراء تصويت جديد على هذه القوانين.

وكان تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية النيجيرية منخفضاً تاريخياً. تشغل النساء حالياً نسبة 3.6٪ من مقاعد مجلس النواب و7.3٪ في مجلس الشيوخ. تشمل التحديات المستمرة التي تواجهها النساء في السياسة في البلاد الأعراف التقليدية والاجتماعية والثقافية والدينية الراسخة، ونقص الموارد ونقص الدعم من الأحزاب السياسية. في الواقع، تم ترشيح عدد قليل جداً من النساء للتنافس على المقاعد في انتخابات شباط/فبراير 2023.

ورحبت المجموعة بالتبادلات وشجعت الحشد المستمر بشأن مشاريع قوانين التعديل الدستوري بشأن التمكين السياسي للنساء حتى يمكن تمريرها في نهاية المطاف في الوقت المناسب لانتخابات العام 2023. وأكدت المجموعة على أهمية التثقيف والتوعية بأهمية المشاركة، والقيادة السياسيتين للنساء. قد تعمل القيادات النسائية كنماذج يحتذى بها، لكن الدعم من الشخصيات العامة الذكور كان أيضاً مهماً بشكل خاص. والمجموعة على استعداد لدعم جهود الجمعية الوطنية النيجيرية.

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 12 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور خمسة أعضاء من أصل ثمانية. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأُطلع الفريق الاستشاري على التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان رواندا في مجال صحة المرأة والطفل والمراهق. وهنأ برلمان رواندا على النتائج التي حققها في إصدار تشريع بشأن الصحة الإنجابية والتسجيل المدني، والتحسينات التي أُدخلت في ما يتعلق بمؤشرات صحة الأم والطفل. ناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق لتنفيذ عنصر الصحة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، الاستراتيجيات الفعالة لتحديد الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والوصول إليها. وسلط الضوء على العوائق الثقافية والاجتماعية التي تحد من نشر المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والوصول إلى الخدمات ذات الصلة. ومن المهم بناء الثقة بين السكان من خلال العمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والزعماء الدينيين. كما حدد الفريق الاستشاري جودة الرعاية وتمكين النساء باعتبارهما عاملين مهمين لتحسين النتائج الصحية.

وعرضت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عملها في مجال الصحة وتغير المناخ في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الفريق الاستشاري على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين هذين المجالين، ولا سيما في ما يتعلق بالتغذية، وتأثير تغير المناخ على الصحة، والهجرة الناجمة عن المناخ.

وأخيراً، تم إطلاع الفريق الاستشاري على عمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI، وتعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في التحصين والتغطية الصحية الشاملة.

وقرر الفريق الاستشاري إجراء زيارة ميدانية في العام 2023 لمساعدته على الاستمرار في تقديم توصيات للبرلمانات حول كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. كما اقترح عقد فعالية جانبية حول التربية الجنسية الشاملة في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي.

6. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عُقدت جلسة مغلقة للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 12 تشرين الأول/أكتوبر في كيغالي، رواندا، خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، عقب اجتماعه الحادي عشر في 15 تموز/يوليو (افتراضياً). يلخص هذا التقرير النقاشات، والقرارات التي توصل إليها الفريق الاستشاري خلال هذه الاجتماعات.

وتم إطلاع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى على مجالات عمل الأمانة العامة، بما في ذلك إعداد أدوات تفاعلية وإطلاقها، ومبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، واجتماعاتها المواضيعية، والمراحل الأولية لتقرير تحليل السياق حول منطقة الساحل. وشدد أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على أهمية معالجة الوضع الخطير في منطقة الساحل والحاجة إلى التوصل إلى تعريف دقيق للإرهاب بغرض وضع تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب.

وفي الاجتماع الحادي عشر (الافتراضي) للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، قدمت الأمانة العامة المرحلة الأولى من أدوات تكنولوجيا المعلومات الجديدة الخاصة بها، وهي تطبيق الهاتف المحمول والخريطة التفاعلية. وكان الهدف من الأدوات هو تمكين التواصل بين البرلمانيين وتسهيل الاتصال بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، وكذلك تنسيق المعلومات بشأن التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء العالم. عرضت الأمانة العامة التقدم المحرز في مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، وكذلك المراحل الأولية لتحليل سياق المنطقة لدعم المبادرة. وأعرب الأعضاء عن استعدادهم لقيادة الاجتماعات المواضيعية لمبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.

وفي الاجتماع الثاني عشر للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في كيغالي، ناقش الأعضاء أهمية ولايته المتمثلة في التوصل إلى تعريف عملي للإرهاب ليكون قادراً على اقتراح تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يصاغ التعريف على أساس الإجماع، وليس على أساس جداول الأعمال السياسية الشخصية.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على آخر المستجدات في ما يتعلق *بالدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* واجتماعاته المقبلة. وتبادل المعلومات أيضاً السيد ن. تانكونو، السكرتير التنفيذي للجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس مع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف حول الوضع في منطقة الساحل. واتفق الأعضاء على أن الوضع خطير وأنه ترد حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة.

وقدم السيد س. ستروبانتس، الخبير في معهد الاقتصاد والسلام، عرضاً تقديمياً عن مؤشر الإرهاب العالمي للعام 2022، حيث حلّل تأثير الإرهاب على الوضع المتدهور بشكل متزايد في منطقة الساحل، التي أصبحت بؤر توتر عالمياً للأنشطة الإرهابية. وحذر السيد ستروبانتس من أن الوضع البيئي في منطقة الساحل يزداد سوءاً وأن ندرة الغذاء والمياه ستؤدي بشكل متزايد إلى مزيد من العنف.

وقدم السيد م. ن. هونكونو، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، موجزاً عن حالة التعليم في دول الساحل وعلاقتها بتزايد العنف والتطرف. وأكد أن سكان منطقة الساحل يتألفون في الغالب من الشباب بدرجات متفاوتة من الإلمام بالقراءة والكتابة. تعتبر الأمية ونقص التعليم من القضايا الهامة التي يجب معالجتها، حيث أنها تعرض الأطفال للجريمة المنظمة والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والتطرف. لن يكون التعليم الأفضل وحده كافياً للقضاء على الإرهاب في منطقة الساحل. ومع ذلك، فإن منطقة الساحل من دون تعليم لن تكون خالية من الإرهاب.

ولاحظ أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* كانت أحد أهم مشاريع الاتحاد البرلماني الدولي. وأشاروا إلى أن مآسي الحرب في أوكرانيا لا

ينبغي أن تلقي بظلالها على المآسي في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في بلدان منطقة الساحل. وقد أظهر الاهتمام العالمي الذي أولي للحرب في أوكرانيا أنه ترد حاجة لاتخاذ الموقف الإنساني عينه في جميع الحالات، لأن الضحايا كانوا ضحايا في جميع أنحاء العالم.

7. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عقدت جلستان لمجموعة العمل في كوي نون، فيتنام في 13 أيلول/سبتمبر، وفي كيغالي، رواندا، في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وقد حضر هذان الجلستان ثمانية أعضاء أو أكثر.

وناقشت مجموعة العمل خلال جلستها المنعقدة في 13 أيلول/سبتمبر دورها في تطبيق العلم في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في سياق استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الأعضاء على أنه ينبغي عليهم تحديد أهداف ومناهج محددة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا لتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال العلم. ومن شأن الاستراتيجية المتماسكة أن تضمن استمرار نجاح مجموعة العمل، والذي يمكن تعزيزه بشكل أكبر من خلال إقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

واتفقت مجموعة العمل على أن أحد العناصر الأساسية لعملها ينبغي أن يكون تحسين قنوات الحوار بين العلم والسياسة، مع ضمان مراعاة العلم في جميع مراحل صنع القرار السياسي على جميع المستويات. استمعت مجموعة العمل إلى إحاطة إعلامية من الدكتور روس سميث، الرئيس السابق لشركة العلم والتكنولوجيا أستراليا، حول الأساليب التي تم من خلالها تحسين الحوار بين العلماء والبرلمانيين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في أستراليا. لقد ضمن الثقل الذي أُلقي على هذا الحوار حصول البرلمانيين على الأدلة اللازمة لتوجيه صنع سياساتهم، وتمكين كلا الجانبين. تبادل الأعضاء أفضل الممارسات في بلدانهم في ما يتعلق بتعزيز المشاركة بين البرلمانيين والأوساط العلمية. ومع ذلك، فإن النقص في الموارد المالية يمكن أن يعيق إضفاء الطابع المؤسسي في بلدان أخرى. في البلدان التي كانت فيها الموارد المالية شحيحة، يمكن أن يأتي المحفز من حماس الأفراد لبناء قنوات الاتصال هذه، وبالتالي اكتساب الزخم.

وبحثت مجموعة العمل أيضاً، خلال جلستيها، في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. يهدف الميثاق إلى أن يكون بمثابة إطار عمل أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان الراغبة في وضع تشريعات في هذا المجال. ناقش الأعضاء التعديلات المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى البحث العلمي للمواطنين، ولا سيما في توفير تدابير خاصة للوصول إلى العلم للنساء والشباب. يجب أن يتضمن الميثاق أيضاً المزيد من المدخلات من العديد من الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك علماء الاجتماع وخبراء في التكنولوجيا وتعميم مراعاة المنظور الجندري، والتي يمكن جمعها خلال ورش عمل التشاور مع الجهات المعنية في الأشهر المقبلة، بناءً على جدول زمني صارم.

واتفق الأعضاء على أن المعايير الأخلاقية الواردة في الميثاق تستند إلى رفاهية البشرية، التي ينبغي أن تكون في قلب العلم والسياسة. ومن المهم التأكد من أن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق قابلة للتطبيق في سياقات في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون الطريقة التي سيتم بها الترويج للميثاق واستخدامه اعتباراً مركزياً لمجموعة العمل في صياغته، كما يجب تحديد المبادئ التوجيهية العملية بشأن تنفيذ مبادئ الميثاق على المستوى الوطني. يجب إطلاق حملة الاتحاد البرلماني الدولي للترويج للميثاق وتعريف البرلمانيين حول العالم به.

وناقشت مجموعة العمل نتائج مشاركتها في المؤتمر الدولي بعنوان *العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية* الذي عقد في فيتنام في أيلول/سبتمبر 2022، ونظمته لقاءات فيتنام Rencontres du Vietnam بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة للعام 2022. وكان العديد من الأعضاء حاضرين وشارك بعضهم في حلقات نقاش عقدت خلال المؤتمر. وأثنى الأعضاء على هذه الفرصة للحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية.

وفي الجلسة الثانية لمجموعة العمل، اقترح الأعضاء أنشطة مستقبلية تتعلق بالطريقة التي يمكن بها استخدام العلم والتكنولوجيا للحد من عدم المساواة وكذلك إنشاء قواعد بيانات حول المواضيع الرئيسية لتقاسم التشريعات والبحث العلمي بين البلدان. كما اقترح الأعضاء مناقشة حول تحديد المؤشرات التي يمكن أن تساعد في تقييم كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أنشطة وفعاليات أخرى

1. الاجتماع المشترك لرؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 11 تشرين الأول/ أكتوبر، التقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة. حضر الاجتماع: السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)، رئيسة المجموعة الإفريقية؛ وسعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)، نيابة عن المجموعة العربية؛ والسيدة أ.كوسبان (كازاخستان)، رئيسة مجموعة أوراسيا؛ والسيد ب.لانو (باراغواي)، رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيدة أ. جيركنز (هولندا)، رئيسة مجموعة 12+؛ وكذلك سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والسيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة؛ والسيد أ. جاجاديين (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والسيد ل. ويرلي (سويسرا)، الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة.

وقدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن أنشطته ومبادراته الرئيسية على مدى الأشهر الستة الماضية منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة، بما في ذلك من حيث إبراز دور المنظمة والمضي قدماً نحو تحقيق العضوية العالمية. وجرى تشجيع جميع المجموعات الجيوسياسية واللجان الدائمة على مواصلة عملها خارج الجمعيات العامة وفي ما بينها. وقد يسرت الزيادة الحادة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، نتيجة لهذه الجائحة، الحوار والتفاعل إلى حد كبير. ومن المهم أيضاً تعزيز مساءلة الاتحاد البرلماني الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك من حيث تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى. قدمت السيدة أندا فيليب، مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 عن إجراءات المتابعة التي يتخذها الأعضاء، وشجعت جميع الوفود على المشاركة في الجزء الخاص المتعلق بالمساءلة في الجلسة العامة للجمعية.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. وفي جملة أمور، أنشأت مجموعة 12+ فريقاً عاملاً لدراسة مدى استحسان تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، وقواعده بشأن المسائل المتصلة بشروط العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي. كانت المراجعة جارية. وقد نظمت مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدداً من الفعاليات وأسهمت فيها، بما في ذلك ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ واجتماع برلماني في سياق القمة الرابعة للبلدان الأمريكية، وهي حريصة على المضي قدماً في إنشاء مكتب إقليمي للاتحاد البرلماني الدولي في مونتيفيديو. وقد صاغت مجموعة أوراسيا مجموعة جديدة من القواعد الإجرائية للمجموعة؛ وعقدت جلسة عبر الإنترنت لتعيين ممثليها في فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، ومجلس الاختيار لجائزة كريمر-باسّي المنشأة حديثاً؛ وناقشت مسألة العقوبات السياسية المفروضة على البرلمانيين. وتقوم المجموعة العربية بتنسيق ترجمة جميع الوثائق الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي ونشرها، بما يكفل مشاركة أعضاء المجموعة مشاركة كاملة وفعالة في مختلف أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، وتعمل على حشد المشاركة في المنطقة في سياق اليوم الدولي للديمقراطية. أما بالنسبة للمجموعة الإفريقية، فإنها تجري نقاشات بشأن الحاجة إلى استعراض النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، لضمان المزيد من الفعالية والمرونة في عمل المنظمة.

وقدم رؤساء اللجان الدائمة بدورهم لمحة عامة عن أنشطتهم المقررة في سياق الجمعية العامة في كيغالي. قدم السيد أ. ريتشاردسون، أمين اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، مذكرة توضيحية أعدتها الأمانة العامة بشأن مساهمة اللجان الدائمة في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي. وشمل ذلك توصيات باتباع نهج أكثر استراتيجية من جانب اللجان الدائمة عند وضع جداول أعمالها وبرامج عملها، بما في ذلك من حيث تحديد مجالات تركيز واسعة النطاق للعام 2023 وما بعده. وشجع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جميع اللجان الدائمة على مناقشة هذه المسائل في مكاتبها وتقديم تقرير عن التعليقات الواردة.

2. مناقشة متكافئة الفرص: تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص شارك فيها 33 شخصاً، من بينهم 18 برلمانياً (13 امرأة و5 رجال). وتناولت المناقشة احتياجات وتوقعات وتطلعات جيل أكثر تنوعاً من البرلمانيين من الرجال والنساء. وقد نُظِّمت في سياق سلسلة الاجتماعات التي عُقدت خلال الجمعية العامة الـ145 لتقييم أوجه التقدم التي أحرزتها البرلمانات في تنفيذ *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري*، التي اعتمدتها الجمعية العامة الـ127 للاتحاد البرلماني الدولي، في مدينة كيبيك، في العام 2012.

وقد أثرت النقاشات مساهمات من عدة متحدثين: السيدة م. رويز فلوريس (بوليفيا)؛ والسيد ج. كياري (كينيا)، رئيس لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي؛ والسيدة أ. لاروش (كندا)؛ وسعادة السيد جمال محمد فخرو (مملكة البحرين)؛ والسيدة س. تشايلدز، أستاذة في السياسة والجندر، جامعة إدنبرة. وساهم المشاركون في التقدم المحرز في برلماناتهم لتشمل على نحو أفضل النساء والشباب والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة. واتفقوا على أن البرلمانات يجب أن تتكيف مع الجيل الجديد من البرلمانيين من خلال تغيير قواعدها وهياكلها وكذلك ثقافتها المؤسسية لتصبح مراعية للمنظور الجندري، ومراعية للتنوع وشاملة.

وركزت المناقشة على التحسينات في الاستجابة لاحتياجات رعاية البرلمانيين الآباء. وركزت على التدابير العملية المنفذة في البرلمانات للمساعدة على التوفيق بين الأنشطة البرلمانية والمسؤوليات الأسرية، مثل دور الحضانة والغرف العائلية داخل مباني البرلمانات؛ والسياسات التي تخول البرلمانيين السفر مع أطفالهم ومقدم الرعاية؛ والتغطية الطبية الشاملة للبرلمانيين وأزواجهم وأطفالهم؛ والاعتراف بأزواج البرلمانيين في برامج وأنشطة برلمانية مختارة؛ وقواعد اللباس البرلماني المراعي للمنظور الجندري.

وبالإضافة إلى التحديات المادية والتنظيمية التي تواجهها بعض الشابات المشاركات، تحدثن أيضاً عن التحيزات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على البرلمانيات عندما يصبحن أمهات.

وأتاحت المناقشة أيضاً مجالاً جديداً للنقاش بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة في البرلمان، ولا سيما في مجال العمل عن بعد والتصويت عن بعد، وكيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تدعم المساواة بدلاً من تقويضها.

3. الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

عقدت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي مناقشة مفتوحة في 14 تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة *الممارسات البرلمانية الجيدة: إدماج اللاجئين، والمشردين داخلياً، وعديمي الجنسية*. وضمت الفعالية أعضاء فريق مناقشة من البرلمان من جمهورية جيبوتي، ورواندا، وتركيا، فضلاً عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وسلطت المناقشات الضوء على حقيقة أنه بحلول نهاية العام 2021، بلغ عدد المشردين قسراً 89.3 مليون في جميع أنحاء العالم، نتيجة للاضطهاد، أو النزاع العنيف، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الأحداث التي تعكر النظام العام بشكل خطير. ويشمل هذا العدد غير المسبوق 27.1 مليون لاجئ في مختلف أنحاء العالم، وتمت استضافة نسبة 83% منهم في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن 4.3 مليون شخص عديمي الجنسية.

ولقد شهدت السنوات الماضية زيادة مطردة في عدد المشردين قسراً – من الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وفي حين أن ضعف السكان المشردين يمثل شاغلاً رئيسياً، فإن الجهود الرامية إلى تيسير إدماجهم وبناء استقلالهم قد أثبتت أنها وسيلة قوية للتخفيف من تأثير هذه الحالات المأساوية على كل من تخلى عن كل شيء، وكذلك، المجتمعات التي تستضيفهم.

ومن خلال السماح بإدراج الأنظمة الوطنية، تضمن الدول استجابة أكثر شمولاً وفعالية وتنسيقاً يمكن أن تفيد كلا من السكان المستضيفين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. وفي المقابل، من المتوقع أن تتلقى البلدان المضيفة دعماً أكبر من الجهات الفاعلة في مجال التنمية لكي تتمكن من تقديم خدمات وطنية شاملة ومعززة.

وشملت المناقشة عروضاً لمبادرات ملموسة اتخذت في البلدان لتيسير إدماج اللاجئين واستقلالهم الذاتي ومساهمتهم في المجتمع المضيف. ويسلط ذلك الضوء على آليات تيسير الوضع القانوني، والتسجيل المدني، والحصول على الخدمات الصحية والتعليم. وأشاد المشاركون بالنهج الذي تتبعه البلدان التي تيسر الإدماج وأبرزوا الحاجة إلى استضافة اللاجئين بطريقة تسمح لهم بحياة كريمة. كما وجهت دعوة لمعالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، سواء أكانت الحرب أو الاضطهاد أو تغير المناخ. ولكي يحدث التغيير، تم حث البرلمانيين على إظهار الإرادة السياسية لصالح اللاجئين والإشراف وضمان تخصيص موارد كافية من الموازنة لإدماجهم، مما سيفيد المجتمعات المضيفة أيضاً.

4. حلقة نقاش: الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب

نظم الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي حلقة نقاش في 13 تشرين الأول/أكتوبر بشأن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* حول موضوع *التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب*. واستناداً إلى خطة عمل *الدعوة إنقاذ منطقة الساحل*، ركزت حلقة النقاش على فهم الصلة بين التدهور البيئي وتصاعد الإرهاب في جميع أنحاء منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. وقد حظيت حلقة النقاش بحضور جيد. كانت جلسة المناقشة والأسئلة والأجوبة تفاعلية. وقد حظيت هذه المبادرة بإشادة كبيرة، وتم شكر الاتحاد البرلماني الدولي على عقد حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع.

وأدار حلقة النقاش السيد م. عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والسيد ب. ن. تانكوانو، السكرتير التنفيذي للجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس. وكان للمشاركين في حلقة النقاش خبرات، ورؤى مختلفة بشأن الحالة الأمنية الإقليمية. تحدث السيد م. ن. هونكونو، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، عن حالة التعليم في منطقة الساحل بالنظر إلى التدهور البيئي، وآثاره على انتشار الإرهاب.

وقدم السيد س. ستروبانتس، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، في معهد الاقتصاد والسلام، عرضاً بعنوان "منطقة الساحل: بؤرة التهديدات البيئية"، شرح فيه آثار التدهور البيئي على انتشار الإرهاب. انضم عن بعد السيد ي. ناصف، مدير شعبة التكيف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل إدخال مفهوم المرونة والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

وأشار أيضاً السيد م. كريمبور الذي انضم عن بعد، رئيس فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى التحديات الأمنية والإنمائية في ما يتعلق بالتدهور البيئي. شدد سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)، عضو مجلس النواب وعضو في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، على الصلة بين التدهور البيئي والأمن الغذائي والمائي، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان لشعب منطقة الساحل.

وتناولت جلسة الأسئلة والأجوبة تأثير انعدام الأمن الغذائي والمائي على المجتمعات المحلية والدور الذي يمكن أن تؤديه مختلف الجهات المعنية في معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب. أقر المشاركون في حلقة النقاش بأنه في حين أن تغير المناخ والتدهور البيئي ليسا سببين مباشرين للإرهاب بمفردهما، إلا أنهما عاملان رئيسيان لفهم تصاعد الإرهاب عبر منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، وردت إشارات متعددة إلى تقرير التهديد البيئي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، الذي شدد على العلاقة الدورية بين النزاع والتدهور البيئي. واستند النقاش

أيضاً إلى نظرية التغيير *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، والمذكرة التوضيحية بشأن البيئة، وكلاهما يؤكد على ضرورة إشراك الجهات المعنية المحلية ذات الصلة بالتجربة الإفريقية.

وتناولت حلقة النقاش هدفين استراتيجيين في الاستراتيجية للفترة 2022-2026 للاتحاد البرلماني الدولي. وفي سياق الهدف الأول، وهو *بناء برلمانات فعالة وممكّنة*، ركز النقاش على دعم برلمانات منطقة الساحل باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في تمثيل وحماية حقوق المواطنين. وفي ما يتعلق بالهدف الثاني، وهو *تحفيز العمل البرلماني الجماعي*، ستسترشد مبادرة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بأمانة مشتركة تتألف من الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف المنظمات البرلمانية الإقليمية، بما في ذلك اللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس. وفي الختام، أعرب أعضاء فريق المناقشة، وأعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عن التزامهم بدعم *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*.

5. حلقة نقاش: نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية): الاحتفال بإنجازات التجمعات البرلمانية النسائية وفهمها

أدارت حلقة النقاش، التي انعقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، النائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي. وحضر الاجتماع 34 مشاركاً (31 امرأة و3 رجلاً) يمثلون 21 بلداً. وتمثلت أهداف الاجتماع في تعريف البرلمانيين بالعمل الهام الذي تقوم به التجمعات البرلمانية النسائية، ودراسة الروابط بين هذه التجمعات وتحويل البرلمانات إلى مؤسسات أكثر مراعاة للمنظور الجندري، وتبادل الممارسات البرلمانية الجيدة.

وبدأ الاجتماع بعرض قدمته السيدة زينة هلال، مديرة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للشراكة الجندرية وبرنامج مشاركة الشباب. وشددت على أهمية التجمعات بوصفها هيئات تجمع النساء البرلمانيات عبر الخطوط الحزبية من أجل تعزيز تعاونهن للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري. كما سلط العرض الضوء على دراسات حالات إفرادية للممارسات الجيدة في عمل التجمعات الجندرية من البلدان في جميع أنحاء العالم.

وتحدثت سعادة السيدة فطومة محمد حمادو (جمهورية جيبوتي)، عن إنشاء مجموعة النساء البرلمانيات مؤخراً في بلدها في العام 2019. وكانت القيادة القوية لرئيس مجلس النواب عنصراً رئيسياً في توفير الإرادة السياسية اللازمة لتشكيل التجمع، وكذلك الدعم الذي تلقاه من شركاء مثل الاتحاد البرلماني الدولي. أكدت السيدة ل. كليفورد لي (أيرلندا) أهمية العمل عبر الخطوط الحزبية في تضامن وأخوة للنهوض بقضايا المرأة من خلال التجمع

البرلماني للمرأة الأيرلندية. وقد ساهم عملهم الشاق في ممارسات جديدة لإجازة الأمومة. أعادت السيدة هـ. ن. مورانغوا (رواندا) تأكيد التضامن بين الأحزاب السياسية وبين البرلمانيين من النساء والرجال في المساهمة في نجاح منتدى النساء البرلمانيات الروانديات في البلد. وسلطت الضوء أيضاً على دور التجمعات في متابعة تنفيذ القوانين المتصلة بالجندر، وعملية وضع الموازنة المراعية للمنظور الجندري.

وفي النقاش الذي تلا ذلك، أخذ 11 وفداً الكلمة للمساهمة بتجارب بلدانهم. وشملت النقاط الإضافية التي طُرحت، دور التجمعات في المساهمة في مشاركة المجتمع المدني والتوعية، واللغة المحايدة جندرياً في الأوامر البرلمانية الدائمة، وفرص تمكين النساء البرلمانيات، ودور الرجال في تعزيز التجمعات، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وأثيرت أيضاً أهمية الاستفادة من اللحظات المناسبة التي تؤيد فيها القيادة السياسية بقوة عقد التجمعات، ولا سيما في البرلمانات التي تضم رئيسات نساء.

6. ورشة عمل حول تغير المناخ

تهدف ورشة العمل إلى تيسير إجراء حوار مفتوح ونقدي بشأن تغير المناخ بين البرلمانيين من جميع أنحاء العالم. وأتاحت الفعالية منبراً تفاعلياً للمندوبين لتبادل شواغلهم بشأن تغير المناخ، فضلاً عن الخبرات الوطنية والإقليمية بشأن العمل المناخي داخل برلماناتهم. واشترك في إدارة ورشة العمل كل من رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، واللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان، للاتحاد البرلماني الدولي.

وساهم برلمانيون من 23 بلداً بآرائهم. إن المشاركة المباشرة مع المجتمعات المحلية على أرض الواقع التي تعزز الحوار الوطني حول العمل المناخي وتساعد في تحويل الأدلة العلمية إلى إجراءات عملية على أرض الواقع هي ممارسة برلمانية تظهر النتائج. يجب أن يكون الوصول إلى المجتمعات المعرضة لتغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من المشاركة العامة، بالإضافة إلى التواصل مع النساء والشباب.

وحدد عدة مشاركين الأمن الغذائي بوصفه مسألة ذات أهمية رئيسية. وتتغير أنماط الأمطار، مما يؤدي إلى حدوث فيضانات وجفاف، مما يضيف عنصراً من عدم القدرة على التنبؤ إلى الجهود الرامية إلى سن التشريعات ووضع السياسات في هذا المجال. وأجمع المشاركون على إبراز أن تغير المناخ لا يعترف بالحدود وأنها ترد حاجة إلى تعاون إقليمي وعالمي فعال، بما في ذلك في مجالات التمويل والخسائر والأضرار.

7. ورشة عمل بشأن التغذية: *كيف يمكن للعمل البرلماني أن يساعد في الحفاظ على الإنجازات المحرزة في مجال التغذية* (يشارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي، وحركة الارتقاء بمستوى التغذية، ووكالة تنمية الاتحاد الإفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)

نظم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي، وحركة الارتقاء بمستوى التغذية، ووكالة تنمية الاتحاد الإفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، لمناقشة كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتغذية في بلدانها وأن تساهم في تحقيق نتائج تغذوية أفضل. أدارت ورشة العمل السيدة س. مبايا (الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل)، وافتتحها سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وسلطا الضوء على السياق الحالي الذي اتسمت به جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات، التي تعرض المكاسب الغذائية للخطر. وفي هذا السياق، ترد حاجة إلى حشد السلطات البرلمانية وبناء الشراكات لتحفيز العمل على الصعيد القُطري، والتوصل إلى سبل لتحسين التغذية.

وشددت السيدة ج. فيربورغ (حركة الارتقاء بمستوى التغذية) على أهمية التغذية بالنسبة للتنمية الفردية والوطنية، التي يلزم أن تستهدف الأمهات والأطفال على سبيل الأولوية. ودعت البرلمانات إلى ضمان أن يكون الحصول على خدمات التغذية جزءاً من برامج الطوارئ والضمان الاجتماعي كاستثمار في المرونة؛ والحشد حول مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف COP27)، لدفع المناقشة حول الأنظمة الغذائية؛ والدعوة إلى تنقيح تعريف خط الفقر على أساس التغذية.

وتحدث السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند) عن الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية، مع التركيز على النهج المجتمعية. ويتطلب هذا الأخير توفير الخدمات الأساسية، وإشراك قادة المجتمعات المحلية، وتحديد الإجراءات القائمة على الأهداف والمؤشرات المجتمعية. وتمثلت الأدوار الرئيسية للبرلمانات في ما يلي: تعزيز الأطر التشريعية المدعومة بموارد كافية؛ والإشراف على السياسات التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على التغذية؛ وتمثيل الناس بإظهار احتياجاتهم التغذوية في عمليات صنع القرار؛ وبناء شراكات لإقامة شبكات الأمان الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية والبيئية على الصعيد المحلي.

وأبرزت المناقشة دور كل من البرلمانيين بوصفهم مناصرين للتغذية والعمل المؤسسي من أجل تعزيز رفاه الناس واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء التغذية. ويمكن للشراكات مع الحكومات والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المحلية أن تساعد في تنفيذ حلول قصيرة الأجل مثل الاستجابة للكوارث والطوارئ، وكذلك في النهوض بالسياسات الطويلة الأجل وترسيخها في التشريعات. واتفق المشاركون على أن النساء، بمن فيهن المسنات، والأطفال معرضون بوجه خاص لسوء التغذية وعواقبه. وتشمل الإجراءات المراعية للاعتبارات الجندرية تشجيع الرضاعة الطبيعية، وتوعية الرجال والنساء، وبرامج تغذية القوى العاملة. واختتمت ورشة العمل بمناشدة للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

8. ورشة عمل حول حقوق الطفل: *برلمانات مراعية للأطفال: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية أقوى لدعم حقوق الطفل*

في 14 تشرين الأول/أكتوبر، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برلمان رواندا، ورشة عمل بشأن موضوع *برلمانات مراعية للأطفال: الدعوة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية أقوى لدعم حقوق الطفل*. وفي حين أن معظم صكوك حقوق الطفل، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، يجري التصديق عليها، فإن الواقع لا يعكس هذه المشاركة لأن العديد من حقوق الطفل لا تزال تُنتهك. والبرلمان المراعي للأطفال هو أحد أفضل النهج لتنفيذ حقوق الطفل بشكل كامل.

واستهدفت ورشة العمل توعية البرلمانيين بمفهوم "المراعية للأطفال"، وتزويد المشاركين بمختلف عناصر هذا النهج. كما سعى فريق المناقشة إلى تعزيز فهم أفضل للبرلمانات المراعية للأطفال، وتبادل الدروس والممارسات الجيدة.

وأفادت السيدة س. كيلادزه، منسقة الاتحاد البرلماني الدولي مع لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، خلال كلمتها الافتتاحية، أن البرلمانات تتحمل مسؤولية كبيرة عن وضع نهج كلي إزاء حقوق الطفل وتعميم مراعاة حقوق الطفل. لا تتيح آليات الرقابة في البرلمانات لهم إمكانية الإشراف على أنشطة السلطتين التنفيذية والقضائية فحسب، بل أيضاً تحديد الثغرات، ومعالجتها من أجل تحسين حماية الأطفال.

وتتمثل المسألة الرئيسية التي طرحها المشاركون في حلقة النقاش في كيفية تعزيز البرلمانات بحيث لا تعتمد حماية الأطفال، وحقوقهم على برلمانيين متحمسين وحيدين، بل هي مسألة تخص المؤسسة.

وأبرز السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا) أهمية تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تطلعات الأطفال والشباب، والأهم من ذلك، السماح بإسماع أصواتهم حتى لا يتحدثوا في فراغ. ولذلك من المهم إبلاغ آراء الأطفال والشباب إلى السلطة التنفيذية التي ينبغي أن تتخذ القرارات وفقاً لذلك وبما يخدم مصالح الأطفال الفضلى. وينبغي أن تكون البرلمانات في متناول الأطفال والشباب. كان من المفترض أن يكون برلمان الأطفال الناميبي بمثابة منصة للتحدث عن المسائل التي تؤثر على الأطفال. لدى العديد من المسؤولين الناميبيين الحاليين، بما في ذلك نائب وزير الإعلام، خبرة في برلمان الأطفال. وهذا البرلمان أداة هامة جداً في إتاحة الشعور بالمسؤولية والمساءلة، وفي تعزيز ثقافة الديمقراطية.

وذكر السيد ل. دوشيمانا (رواندا) أنه يرد في رواندا عدد من السياسات المتعلقة بحقوق الطفل. وتشمل هذه السياسات ما يلي: سياسة الإنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والسياسة الوطنية المتكاملة لحقوق الطفل؛ والسياسة الوطنية للأغذية والتغذية. وبالإضافة إلى الهيئات البرلمانية المكلفة بتعزيز حقوق الطفل، أنشأ البرلمان شبكة من

البرلمانيين الروانديين من أجل السكان والتنمية، مكلفة بضمان صحة الأم والطفل. وفي إطار الجهود التي يبذلها برلمان رواندا لتعزيز حقوق الطفل، أنشأ لجنة محددة تسمى اللجنة الوطنية للأطفال. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في تعزيز حماية حقوق الطفل عن طريق تنسيق وتنفيذ ورصد نظام الحماية الذي يُمنح للأطفال، لإتاحة الفرصة لهم للنمو بطريقة منتجة ومسؤولة.

وقدمت جلسة الأسئلة والأجوبة للمشاركين فرصة لتبادل بعض الممارسات الجيدة، على النحو التالي:

- ملاوي: يرد برلمان للأطفال يضم 193 عضواً. عمل برلمان الأطفال على تسهيل وصول أطفال ملاوي إلى التعليم بغض النظر عن انتمائهم الديني.
- اتخذ برلمان الجمهورية الإسلامية الإيرانية عدة تدابير لإعمال الحقوق الشاملة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، والذين يشكلون أكثر من 22 مليون نسمة من سكان البلد.
- عالجت الجمعية الوطنية في بنين مسألة عمل الأطفال، وهي مسألة بالغة الأهمية في البلد.
- ربط برلمان الهند بشكل وثيق بين إجراءاته المتعلقة بحقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة. ويتناول البرلمانيون المشاكل التي يواجهها الأطفال، ولا سيما تلك المتعلقة بصحتهم وتعليمهم وتغذيتهم واستجمامهم وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة.

وأشير إلى أنه بالنظر إلى التقدم السريع للتكنولوجيا، يجب حماية الأطفال من الإنترنت، إذ إنها تعرضهم لمخاطر متعددة. كما ينبغي تحليل عمل الأطفال من منظور ثقافي. في إفريقيا، على سبيل المثال، بدأ الأطفال العمل في سن مبكرة استعداداً لمرحلة البلوغ. وشكّل "إغفال" الأطفال في إفريقيا أحد التحديات الرئيسية.

9. ورشة العمل المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

استندت هذه الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية التي انعقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر إلى الصيغة الأولية للمؤشرات الجديدة للبرلمانات الديمقراطية، استناداً إلى الغايتين رقم 16.6 و16.7 من أهداف التنمية المستدامة. وتوفر المؤشرات الـ 25 إطاراً لمساعدة البرلمانات على تقييم قدراتها وأدائها في جميع مجالات العمل البرلماني وتحديد أولويات التغيير. ويقصد بها أن تكون أداة لدعم التعلم والتطوير البرلمانيين.

وافتتح الجلسة المشتركة، نائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، السيد ج. ب. مونتيرو، والسيد أ. ريتشاردسون (مدير برنامج الاتحاد البرلماني الدولي، المعايير البرلمانية). وتلت مقدمة قصيرة للمؤشرات تعليقات

من المملكة المتحدة على مجموعة التركيز عبر الإنترنت، التي عقدت مع الأمناء العامين في أيلول/سبتمبر 2022، وإخطار بأن مجلس الشيوخ الباكستاني ينوي إجراء تقييم للبرلمان باستخدام المؤشرات.

وكان التركيز الرئيسي للجلسة المشتركة ممارسة عملية لاختبار *المؤشر 1.1: الحكم الذاتي البرلماني*. ويتألف هذا المؤشر من أربعة أبعاد تتعلق بالحكم الذاتي المؤسسي والإجرائي والمتعلق بالموازنة والإداري للبرلمان. عمل المشاركون في مجموعات صغيرة للنظر في كيفية تقييم هذه الأبعاد في سياقهم البرلماني. واستفادوا من هذه الفرصة للتفكير في الممارسات في برلمانهم والتعرف على الحكم الذاتي البرلماني في البرلمانات الأخرى.

وقدم المشاركون، في تعليقاتهم من عمل المجموعة، اقتراحات بشأن كيفية تحسين المؤشر المتعلق بالحكم الذاتي البرلماني. وناقشوا أيضاً السبل التي يمكن بها للبرلمانات استخدام المؤشرات لدعم أساليب عملها. وعلى سبيل المثال، اقترح ممثل كندا أنه يمكن للمؤشرات أن تشكل الأساس لإجراء مراجعة داخلية للبرلمان، وأنه يمكن إجراء تقييم من قبل كل من البرلمان الوطني والبرلمانات دون الوطنية في البلد نفسه.

10. زيارة ميدانية لمركز جيكوندو المجتمعي في كيغالي (نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيارة استغرقت نصف يوم إلى مركز جيكوندو المجتمعي في كيغالي. وشارك في الزيارة أعضاء من لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومكتب النساء البرلمانيات.

وظلت رواندا ترحب باللاجئين لعدة عقود، وتحافظ على سياسة الباب المفتوح وبيئة الحماية المواتية. ولغاية 31 آب/أغسطس 2022، استضافت رواندا أكثر من 127000 لاجئ وطالب لجوء، معظمهم يقيمون في مخيمات اللاجئين (90٪). وتقيم نسبة الـ10٪ المتبقية في المناطق الحضرية. يقيم معظمهم في كيغالي (9880) ويقيم البعض (2214) في نياماتا وهوي (850). ومعظم اللاجئين في كيغالي من بوروندي وأكثر من 60٪ منهم من النساء.

ولتوفير خدمات متعددة الأوجه للاجئين، وطالبي اللجوء في المناطق الحضرية، تدير المفوضية وشركاؤها مركزاً مجتمعياً في جيكوندو، وهي إحدى المناطق التي يتركز فيها اللاجئون. يزور 823 شخصاً في المتوسط مركز جيكوندو المجتمعي كل شهر. وإن المركز المجتمعي متاح أيضاً للمجتمع الرواندي المضيف، ويقدم دعماً شاملاً لجميع الذين يتعاملون معه.

وتشمل الخدمات والدعم المتوفران للاجئين، وطالبي اللجوء في مركز جيكوندو المجتمعي خدمات المشاركة المجتمعية (المساعدة في التسجيل، والحصول على الهوية، والتسجيل في مخططات التأمين الصحي، وحماية الطفل، ومنع العنف القائم على الجندر، والتصدي له)؛ والتدريب على المهارات، وما إلى ذلك.

وأتيحت لوفد الاتحاد البرلماني الدولي فرصة التعامل مباشرة مع اللاجئين، ومشاهدة بعض المبادرات والمؤسسات الصغيرة التي تمكنوا من تطويرها في رواندا – إصلاح الهواتف، وإنتاج الصابون، وإنتاج المجوهرات، والمخابز، وما إلى ذلك. وشارك الوفد أيضاً في نقاشات مجموعة التركيز مع اللاجئات بشأن تجربتهن في رواندا، والتحديات التي تواجههن، والفرص المتاحة أمامهن. وقدمت الزيارة الميدانية مثالاً ملموساً للمبادرات الرامية إلى إدماج اللاجئين، وحظيت بتقدير كبير من المشاركين.

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين في اللجنة التنفيذية:

- *مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*

السيد إ. فلوريس غارسيا (تشيلي) ليحل محل السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

- *مجموعة آسيا والمحيط الهادئ*

السيدة أ. سارانغي (الهند) لتحل محل السيد تشين غومين (الصين) الذي انتهت فترة ولايته. ستشغل السيدة سارانغي هذا المنصب لمدة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

- *مجموعة 12+*

السيد ف. مارشان (فرنسا) ليحل محل السيد م. غروجيك (صربيا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان. سيشغل السيد مارشان هذا المنصب لمدة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

2. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

عُين أعضاء اللجنة التنفيذية التاليين نواباً لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وهم يمثلون:

المجموعة الإفريقية

- السيدة أ. د. ميرغان كانوتي (السنغال) – نائب رئيس اللجنة التنفيذية

المجموعة العربية

- معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

- السيد أ. سعيدوف (أوزبكستان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)

مجموعة 12+

- السيد ج.إ. إيشانيز (إسبانيا)

3. اللجنة الفرعية للتمويل

يحل السيد أ. فلوريس غارسيا (تشيلي) محل السيد ج. ب. لوتولييه (تشيلي) الذي لم يعد عضواً في البرلمان. وسيكمل فترة ولاية الأخير التي تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

4. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلتين الإقليميتين التاليتين في مكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. موما (كينيا) لتحل محل السيدة س. كيهيكا (كينيا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- السيدة ر. كافاكشي كان (تركيا) لتحل محل السيدة ل. وول (نيوزيلاندا) التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

5. مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

لم يتم ملء الشاغر المعلن عنه لعضو يمثل المجموعة العربية في هذه الجمعية العامة.*

6. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة خمس سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2027:

- السيدة م. غ. أوديامبو (كينيا)
- السيدة أ. جيركنز (هولندا)

---

* **علماً أن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي قامت بإعلام الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن رغبة الشعبة البرلمانية الكويتية في الاحتفاظ بهذا الشاغر لحين انعقاد دورة الجمعية العامة القادمة.**

- السيد م. حسين سيد (باكستان)
- السيد هـ. كامبوني (زامبيا)

7. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

- السيد هـ. جوليان-لافيريير (فرنسا)
- سعادة السيدة نجوى حميد محمد علي كاكه يي (جمهورية العراق)
- السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا)
- السيد أ. نيفوري (أوروغواي)

وتم تعيين معالي السيد موسى حديد (دولة فلسطين) عضواً بحكم منصبه يمثل دولة فلسطين في اللجنة ليحل محل سعادة السيد فهمي الزعارير.

ويبقى شاغر لعضو واحد.

8. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم مسهلين اثنين لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

- السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)
- السيد ل. وورلي (سويسرا)

9. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التاليين، لفترة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. براوسر (الأرجنتين)
- السيد أ.أ. باريديس غونزاليس (بيرو)

مجموعة 12+

- السيدة ج. موراوسكا-ستانيكا (بولندا)

10. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

المجموعة الإفريقية

- السيدة س. نتاكاروتيمانا (بوروندي)

ويبقى شاغر لعضو واحد من مجموعة *أوراسيا*.

11. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخبت مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا السيد د. نوغتين (أيرلندا) كرئيس قادم لها.

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لفترة أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2026:

مجموعة 12+

- السيد ف. فويتكو (جمهورية التشيك)

12. مراجعو الحسابات الداخلية لحسابات العام 2023

عين المجلس الحاكم المدققين الداخليين التاليين لحسابات العام 2023:

- السيدة أ. حبيبو (النيجر)
- السيد هـ. كارنيرو (البرتغال)

13. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين في مكاتبها:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- سيحل السيد ج. راثغيب شيفيرلي (تشيلي) محل السيد ر.م. غارسيا (تشيلي) لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- سيحل السيد ل.ج. دو نيكولاي (فرنسا) محل السيد و. بلان (فرنسا) لإكمال الولاية التي ستنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

مجموعة أوراسيا

- انتخب السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية) لولاية أولى تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

المجموعة العربية

- ستحل سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق)، محل سعادة السيدة آلاء طالباني (جمهورية العراق)، لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.
- سيحل سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر) محل سعادة الدكتور علي بن فطيس المري (دولة قطر)، لإكمال الولاية التي تنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة 12+

- سترشح السويد عضواً جديداً في المكتب لإكمال ولاية السيد د. لارسون (السويد)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

المجموعة الإفريقية

- ستحل السيدة ر. تونكي (كينيا) محل السيدة س. عبدي نور (كينيا)، لإكمال الولاية التي ستنتهي في نيسان/أبريل 2023.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- انتخب السيد إ. بوستامانتي (بيرو) لولاية أولى، تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وقررت اللجنة إرجاء انتخاب رئيس اللجنة إلى الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين، وطلبت من السيد وورلي أن يواصل عمله رئيساً بالنيابة حتى ذلك الحين.

14. مقررو الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي

عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان السيدة ل. رينولدز (أستراليا) مقررة مشاركة في البند الموضوع *"الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار"*.

وسيعين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً واحداً أو مقررين اثنين آخرين بعد إجراء مشاورات وفقاً للقاعدة 13 الفقرة 4 من قواعد اللجان الدائمة.

وسائل الإعلام والاتصالات

الصحافة ووسائل الإعلام التقليدية

تمت تغطية الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام، ولا سيما وسائل الإعلام الموجودة في إفريقيا وجميع الوسائل الوطنية في رواندا.

وتم إرسال تقرير إعلامي، وبيان صحافي عن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا على وجه التحديد، وبيان صحافي ختامي إلى قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي تضم آلاف الصحافيين، مما ساعد أيضاً على تحقيق المزيد من التغطية الدولية. ونظم فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي مؤتمراً صحافياً افتتاحياً حضره حوالى 30 ممثلاً لوسائل الإعلام، معظمهم من الصحافة الوطنية فضلاً عن عدد قليل من المراسلين الدوليين.

كما غطت وفود وسائل الإعلام الوطنية الجمعية العامة من منظورها القُطري، مما أدى إلى تغطية واسعة النطاق في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ومملكة البحرين، وساحل العاج، والغابون، وغانا، وغينيا، والهند، وإندونيسيا، ومالي، وناميبيا، وإسبانيا، وجنوب إفريقيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وزمبابوي. كما وردت تعليقات على الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشكل مكثف في الصحافة الأوكرانية والروسية. وأجرت شبكة التلفزيون الوطنية الرئيسية مقابلة مع الأمين العام، بالإضافة إلى أنه كان موضوع مقابلة متعمقة مع أخبار الأمم المتحدة.

إحصائيات البث المباشر ويوتيوب

أسفر البث المباشر للجمعية العامة والمجلس الحاكم ومنتدى النساء البرلمانيات، فضلاً عن التغطية التحريرية للاتحاد البرلماني الدولي للجمعية العامة، عن عدد قياسي من الزيارات على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي وقناة يوتيوب.

وتم تسجيل حوالى 16800 مشاهدة للبث المباشر والفيديوهات، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن 10000 مشاهدة مسجلة في نوسا دوا في إندونيسيا للجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي و4000 مشاهدة للجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي في مدريد، إسبانيا. كما سجلت قناة الاتحاد البرلماني الدولي على يوتيوب 174 مشتركاً جديداً.

وكانت أوقات المشاهدة كما ترد أدناه، وبلغت ذروتها يوم الخميس 13 تشرين الأول/أكتوبر:

البلدان العشرة الأولى التي تشاهد الجمعية العامة على مدار خمسة أيام – ومعظمها من البلدان الأفريقية والآسيوية:

الموقع الجغرافي	المشاهدات		وقت المشاهدة (ساعات)		معدل مدة المشاهدة
المجموع	**16,756**		**2,051.5**		**7:20**
تايلاند	3,091	18.5%	375.5	18.3%	7:17
رواندا	2,836	16.9%	400.5	19.5%	8:28
إندونيسيا	1,009	6.0%	86.6	4.2%	5:08
الهند	633	3.8%	70.9	3.5%	6:43
جنوب إفريقيا	449	2.7%	60.5	3.0%	8:05
الولايات المتحدة	337	2.0%	19.7	1.0%	3:30
ساحل العاج	192	1.2%	11.2	0.5%	3:29
أوغندا	149	0.9%	6.1	0.3%	2:26
المملكة المتحدة	146	0.9%	14.5	0.7%	5:58
بنغلاديش	139	0.8%	3.6	0.2%	1:32

وشكل التوزيع الجندري للمشاهدين 60٪ من الرجال و40٪ من النساء. ونسبة المشاهدين من النساء هي أكبر من تلك المسجلة في نوسا دوا، إندونيسيا، حيث كانت نسبة المشاهدين من الرجال 69٪.

المشاهدون من الشباب نسبياً مع غالبية المشاهدين دون سن الـ34 عاماً:

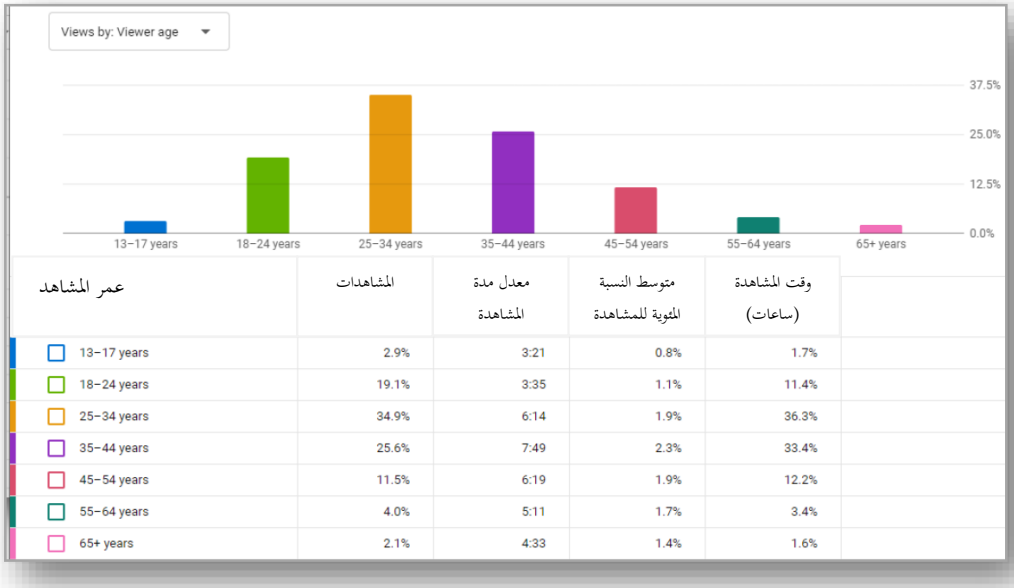

عمر المشاهد	المشاهدات	معدل مدة المشاهدة	متوسط النسبة المئوية للمشاهدة	وقت المشاهدة (ساعات)
13–17 years	2.9%	3:21	0.8%	1.7%
18–24 years	19.1%	3:35	1.1%	11.4%
25–34 years	34.9%	6:14	1.9%	36.3%
35–44 years	25.6%	7:49	2.3%	33.4%
45–54 years	11.5%	6:19	1.9%	12.2%
55–64 years	4.0%	5:11	1.7%	3.4%
65+ years	2.1%	4:33	1.4%	1.6%

فيديو عند الطلب (VOD)

تمكن الاتحاد البرلماني الدولي من تقديم مقتطفات بالفيديو من عروض محددة من الجلسة العامة. وقد أثبتت هذه الخدمة أنها تحظى بشعبية كبيرة وطريقة فعالة للأعضاء لإيصال رسائل الجمعية العامة من خلال منصاتهم الخاصة للاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي. وطُلب نحو 62 مقتطفاً من مقتطفات الفيديو وأرسلت إلى الوفود لإيصالها إلى المستوى الوطني، مقابل 30 مقتطفاً في الجمعية العامة الأخيرة.

الشبكة ووسائل التواصل الاجتماعي

على الرغم من المحاولات المتعددة لاختراق الموقع الإلكتروني (ما يسمى بهجمات حجب خدمة الموزع)، تمكن فريق الشبكة التابع للاتحاد البرلماني الدولي من الاستمرار في تشغيله. زاد عدد زيارات الموقع الإلكتروني بنسبة 105٪ (32655 زائراً) والمستخدمين الجدد بنسبة 125٪ (30376) مقارنة بالجمعية العامة السابقة.

وارتفعت مشاهدات الصفحة على الموقع الإلكتروني بنسبة 58٪، مع بقاء المشاهدين في المتوسط لمدة أطول بنسبة 36٪ على الموقع الإلكتروني مقارنة بالجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا. والدول العشر الأولى التي زارت الموقع الإلكتروني هي فرنسا، والبرتغال، والهند، وإيطاليا، ورواندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وكينيا، وسويسرا، والدنمارك.

وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، أجرى فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي حملة مكثفة، ونشر محتوى موضوعياً حول الفعاليات المختلفة، ومقاطع صوتية، ودراسات حالة برلمانية ومنشورات ذات صلة. شجع الفريق بنشاط على المشاركة والنشر مع البرلمانيين الحاضرين.

وأنشأ الفريق على تويتر 136 منشوراً، أنتج ما مجموعه 526600 انطباع (متوسط 52900 انطباع يومياً)، أي ضعف ما كانت عليه الأرقام في الجمعية العامة الأخيرة.

وكانت المشاركة أربعة أضعاف المشاركة في الجمعية العامة السابقة بأكثر من 3000 إعجاب، و1500 إعادة تغريد، و50 رداً و56000 ضغط على المحتوى الخاص بنا على الموقع الإلكتروني.

وغطت التغريدة الأفضل أداءً زيارة ميدانية لمركز جيكوندو للاجئين من قبل أعضاء لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي.

كما أدت منصات التواصل الاجتماعي الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي أداءً قوياً. أنتجت التحديثات الـ14 على لينكد إن (LinkedIn) 6475 انطباعاً، أي أقل بقليل من ضعف تلك التي تم إحرازها في الجمعية العامة الأخيرة، وشهدت زيادة بنسبة 25٪ في ردود الفعل والتفاعلات المباشرة. على فيسبوك (Facebook)، زادت المشاركة بنسبة 40٪ مقارنة بالجمعية العامة السابقة، وشارك أكثر من 500 شخص في محتوى الاتحاد البرلماني الدولي. ظلت أرقام إنستغرام (Instagram) مستقرة مقارنة بالجمعية العامة الأخيرة.

كما أنشأ الفريق جداراً على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام علامة التصنيف #IPU145 لتشجيع الأعضاء البرلمانيين والمشاركين على التفاعل مع مواضيع الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وردّ الأعضاء البرلمانيين بالمثل، ونشروا محتوى بشكل متكرر، مما حفز "المنافسة" الصحية بين المندوبين الحريصين على الظهور على الشاشة الكبيرة في قاعة الجلسات العامة.

منصة الاتصالات

ساعد وجود منصة اتصالات صغيرة تحمل علامات تجارية على إبراز أحدث منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما المنشورات المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري. ولا يزال يرد طلب فعلي على نسخ مطبوعة من منشوراتنا، لا سيما من بلدان في العالم النامي ذات إمكانية محدودة للحصول على نطاق واسع. ووزعت جميع المنشورات.

التصوير والفيديو

بالتعاون الوثيق مع المصورين الذين قدمهم البرلمان المضيف، قام فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي بتجهيز آلاف الصور كل يوم ونشرها على قناة فليكر (Flickr) التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. تقوم البرلمانات الأعضاء بتنزيل مئات الصور كل يوم ثم يتم استخدامها لإيصال رسالة الجمعية العامة للمشاهدين الوطنيين، كما يتضح من المقالات في وسائل الإعلام الوطنية وكذلك على منصات التواصل الاجتماعي لحضور البرلمانات والبرلمانيين.

كما عيّن الاتحاد البرلماني الدولي مدير فيديو لإنتاج شريط فيديو تجميعي لأبرز أحداث الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أجرى مقابلات متعددة مع أعضاء البرلمان الحاضرين.

وستوفر المقابلات محتوى لحملة الاتصالات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *برلمانات من أجل الكوكب*، التي ستطلق في الجمعية العامة المقبلة في المنامة، مملكة البحرين، في آذار/مارس 2023.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي*

الأعضاء (178)

أفغانستان**، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا–بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس*، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور– ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

---

* عند اختتام الجمعية العامة الـ145.

* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة).

** الأعضاء المشاركون في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بصفتهم مراقبين لا يحق لهم التصويت.

الأعضاء المنتسبون (14)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، البرلمان الإفريقي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ145
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*
4. *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.* (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير اللجان الدائمة
6. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان للجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.
7. بند طارئ: *إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول*

إعلان كيغالي

المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً

صادقت عليه الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

نحن، أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم، نجتمع في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، رواندا، لمناقشة موضوع *"المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً"* ، وللاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري، وإعادة الالتزام بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مؤسساتنا، وفي المجتمع.

ونحن نعترف بأننا نعيش في زمن استثنائي، يواجه تحديات عالمية. بعد عامين من مواجهة جائحة كوفيد-19، نعلم أن الأزمات ليست محايدة أبداً بين الرجال والنساء. فعلى عكس ذلك، تؤدي الأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة على الجندر وتنشئ حالات جديدة، وتضع الفئات الضعيفة من السكان في وضع أكثر خطورة. وتتكبد النساء والفتيات خسائر فادحة في حالات الأزمات، حيث يزداد التمييز والعنف على أساس الجندر، مما يعيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومجتمعاتنا بشكل عام.

ومع ذلك، فإننا نثق في أننا نعلم أن التزامنا الجماعي بهدف التنمية المستدامة المتمثل في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) قد أدى إلى مزيد من الاهتمام باحترام المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء وتمكين النساء والفتيات. ونؤمن أيضاً أن الجيل الحالي من البرلمانيين هو أكثر تنوعاً، ولذلك فإنه يبدي مزيداً من الدعم للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والشمول.

ونحن نؤكد أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) تعتبر أساسية في مواجهة الجوائح، والنزاعات، والركود الاقتصادي، وتغير المناخ. من منطلق الاقتصاد، تعني المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) المساواة في الأجور، والإدماج المالي، والحماية الاجتماعية الشاملة، وتقدير أعمال الرعاية، والحماية من التمييز والعنف. وتعني المساواة في الاقتصاد أيضاً مشاركة المزيد من النساء في القوى العاملة، مما يؤدي إلى زيادة الازدهار والإنتاجية. وتسمح لنا المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة بالاستجابة بشكل أفضل للأزمات من خلال مراعاة الاحتياجات

المتنوعة والمتعددة الجوانب للجميع، وبالتالي تحقيق نتائج أكثر فعالية. ومن منطلق بناء السلام والدبلوماسية، تشكل القيادة النسائية قوة دافعة، حيث أن اتفاقيات السلام التي توقع عليها المندوبات تؤدي إلى سلام أكثر استدامة. من منطلق صنع القرار السياسي، ثبت أن النساء القياديات تقود إجراءات مناخية أكثر صرامة. باختصار، عند الاستجابة للتحديات العالمية، من المرجح عدم إغفال أحد إذا شاركت النساء وشغلن مناصب قيادية.

وكما يتضح من خلال مناقشتنا العامة، نحن نحيط علماً بأنه يرد إنجازات في البرلمانات من جميع أنحاء العالم يمكننا أن نستلهم منها. في كيغالي، في هذه الجمعية العامة الـ 145، أقررنا بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) حق للجميع، في كل مكان، واتفقنا على إجراء تغيير تدريجي للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وجعل برلماناتنا مراعية للمنظور الجندري من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً.

وفي سبيل مضاعفة جهودنا في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، سنتطلع إلى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية العميقة بين الرجال والنساء (الجندرية)، التي تدفع نقاط الضعف بدلاً من بناء القدرة على الصمود. وللقيام بذلك، نلتزم باتخاذ الإجراءات الرئيسية الخمسة التالية:

1. تحقيق التكافؤ في صنع القرار السياسي، بما في ذلك عن طريق استخدام الحصص الانتخابية بين الرجال والنساء (الجندرية)، وضمان أن يكون للحصص الانتخابية الأخرى دائماً أحكام تتعلق بالتكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري).

2. التأكد من أن وضع القوانين وإنفاذها، وعملية وضع الموازنة لدينا تراعي المنظور الجندري في جميع ميادين السياسات.

3. وضع الفئات الضعيفة من السكان في صميم مهامنا البرلمانية المتمثلة في التشريع، والرقابة، وتخصيص الموارد، والتمثيل.

4. وضع حد للتمييز القائم على الجندر، والعنف، وغير ذلك من الممارسات الضارة، وضمان حصول جميع النساء والفتيات على خدمات الصحة، والحقوق، والعدالة الجنسية والإنجابية.

5. تعزيز المساواة في مسؤوليات الرعاية بين الرجال والنساء، وتقديم المثل في مجتمعاتنا من خلال القيام بنسبة 50٪ من أعمال الرعاية اليومية لعائلاتنا، بغض النظر عما إذا كنا أعضاء برلمانيين من الرجال، أو النساء.

وإن دفع التغيير التحويلي الهيكلي من أجل المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، سيتطلب منا مواصلة عملنا وتعزيزه، لبناء برلمانات مراعية للمنظور الجندري. ولن تلبي برلماناتنا احتياجات العصر الحديث، وتستجيب للأزمات،

وتظل أكثر صموداً إلا بتنفيذ ذلك. ولا يمكن للبرلمانات التي لا تراعي المنظور الجندري أن تعالج أوجه عدم المساواة والضعف. وعلى النقيض من ذلك، فإن البرلمانات المراعية للمنظور الجندري، التي هي بحكم تعريفها أكثر تمثيلاً، ولديها سلطة، وهياكل، وقدرات لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تكون أكثر قدرة على عكس مسار أوجه عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومعالجة أوجه الضعف.

وفي العقد الماضي، شهدنا تقدماً في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمانات، وفقاً لخارطة الطريق التي وضعتها *خطة العمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجندري*:

– في المشاركة البرلمانية والقيادة، ازدادت نسبة النساء في البرلمان من 20 إلى 26٪. ولدى عدة برلمانات حصص داخلية لضمان تقاسم المناصب القيادية، وعضوية اللجان بالتساوي بين الرجال والنساء. وفي الوقت الحاضر، تمثل النساء نسبة 23٪ من رؤساء البرلمانات، أو الهيئات الرئاسية.

– بالنظر إلى الهياكل الأساسية البرلمانية، لدى 50٪ من جميع البرلمانات حالياً تجمع نسائي، و68٪ من جميع البرلمانات لديها لجنة للنساء أو للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

– في ما يتعلق بالسياسات الداخلية المراعية للمنظور الجندري، فإن نسبة 23٪ من جميع البرلمانات لديها الآن سياسة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في إدارتها البرلمانية.

– ترد المزيد من الأحكام والتدابير الملائمة للأسرة لتسهيل التوازن بين العمل، والحياة مثل ترتيبات التصويت عن بعد، أو بالوكالة، ورعاية الأطفال.

– أصبح حالياً حصول العنف ضد النساء، وأشكاله وانتشاره في البرلمان معترفاً به على نطاق واسع، وبدأت بعض البرلمانات في اتخاذ إجراءات للقضاء على هذا العنف، بما في ذلك باستخدام *المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي للقضاء على التحيز، والتحرش والعنف ضد النساء في البرلمان.*

وترد حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى برلمانات مراعية للمنظور الجندري في ظل الأزمات الأكثر إلحاحاً في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وهي في حد ذاتها أزمات جندرية. في مواجهة حقيقة أزمة المناخ، يجب أن يكون الفصل التالي هذا من البرلمانات المراعية للمنظور الجندري مراعياً للبيئة أيضاً، سواء أفي كيفية قيام البرلمانات بعملها اليومي، أو في النواتج، والنتائج البرلمانية. كما أتاحت التقنيات الجديدة، وتطورها السريع فرصاً جديدة يجب الاستفادة منها عندما تدعم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بدلاً من الإضرار بها.

ولا يحدث التغيير المؤسسي التحويلي نحو برلمان يراعي المنظور الجندري من تلقاء نفسه. فهو يتطلب الإرادة السياسية، والقيادة، والاستجواب الذاتي، والتخطيط الاستراتيجي، والإصلاح، والموارد، والمساءلة.

ويجب أن يكون التزامنا تجاه البرلمانات المراعية للمنظور الجندري اليوم أكثر طموحاً مما كان عليه قبل 10 سنوات. وإذ نتطلع إلى المستقبل، نتعهد باتخاذ الإجراءات الـ 10 التالية لجعل العديد من البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري على مدى السنوات الـ10 المقبلة:

1. تقييم مستوى مراعاة المنظور الجندري في برلماناتنا مرتين لضمان إحراز تقدم بين المرحلتين.
2. إنشاء لجنة توجيهية متوازنة بين الرجال والنساء (جندرياً) لمتابعة النتائج والتوصيات الصادرة عن تقييمات مراعاة المنظور الجندري التي تتمتع بالسلطة، والموارد، والمهام اللازمة لقيادة الإصلاحات.
3. الاعتراف بالفروق الفردية بين النساء، وإعطاء الأولوية لإدماج الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً مثل الشابات ونساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة.
4. إنشاء لجنة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أو هيئة مماثلة، وتزويدها بالموارد اللازمة، وتمكينها، بحيث يمكنها مساءلة الحكومة، والبرلمان بشكل فعال، وإنشاء تجمّع نسائي يمكنه دعم النساء البرلمانيات بشكل فعّال في عملهن البرلماني.
5. اعتماد قواعد رسمية لإقامة توازن بين الرجال والنساء (جندري) في جميع المناصب القيادية البرلمانية، وضمان تكافؤ مشاركة النساء والرجال في جميع الأنشطة البرلمانية، وحظر اللجان، والمجموعات أحادية الجنس.
6. إشراك البرلمانيين الرجال وغيرهم من الرجال النشطين في النظام البرلماني للعمل كحلفاء للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، بما في ذلك من خلال رعاية مشاريع القوانين والمبادرات والإجراءات مع البرلمانيات، في جميع المجالات التشريعية، والرقابية، والتمثيلية.
7. ضمان توجيه عمل البرلمان في جميع الأوقات لمراعاة الفوارق، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتعميم مراعاة المنظور الجندري، ووضع الموازنة المراعية له.
8. إجراء مراجعة مراعية للمنظور الجندري للإجراءات التشريعية والمتعلقة بالموازنة، والرقابة، وكذلك للمبادرات الرامية إلى إدخال أو إصلاح التكنولوجيا البرلمانية، والتدابير الرامية إلى جعل البرلمانات أكثر مراعاة للبيئة، والمبادرات الرامية إلى إشراك المواطنين في عمل البرلمان، وذلك ضمن جملة من الأمور، وتنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن عمليات المراجعة هذه.
9. تصبح برلمانات حريصة، من خلال توفير احتياجات الرعاية الكاملة للبرلمانيين والموظفين، من الرجال والنساء، أثناء قيامهم بواجباتهم البرلمانية.
10. اعتماد سياسات صارمة بهدف عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء، والتحرش الجنسي، والتنمر في البرلمان، ووضع إجراءات مستقلة، وفعالة للشكوى، مع فرض عقوبات قوية.

الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تلاحظ أن مصطلح "الهجرة" يعكس بشكل عام الوسائل المختلفة التي يتم من خلالها تشريد الأشخاص والأفراد عبر الحدود الدولية، طوعاً أو كرهاً، وأن مصطلحي "لاجئ" و "طالب لجوء" هما فئتان فرعيتان من الهجرة مع السياسات والأطر القانونية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تزايد عمليات تهريب البشر وصناعات الاتجار بالبشر كوسيلة للهجرة مما يؤثر على العديد من الفئات الضعيفة،

وإذ تؤكد من جديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، وكذلك قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه،

وإذ *تشير* إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير كذلك إلى قرارَي الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان العمال المهاجرون والاتجار بالأشخاص وكره الأجانب وحقوق الإنسان (المعتمدة في الجمعية العامة الـ 118، في كيب تاون، نيسان/أبريل 2008)، وتعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 139، في جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)،

وإذ تؤكد من جديد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية المتعلقة بالهجرة وحقها في تنظيم الهجرة داخل ولايتها،

---

* بعد اعتماد القرار، أخذ عدد من الوفود الكلمة للتعبير عن تحفظاتها:

– **جمهورية التشيك** التي أبدت تحفظات على الفقرة 3 من المنطوق، و**الهند** التي أبدت تحفظات على الفقرة 21 من الديباجة، و**كازاخستان** التي أبدت تحفظات على الفقرتين 9 و10 من الديباجة وعلى الفقرة 9 من المنطوق، و**دولة قطر** بشأن الإشارة إلى تنقل اليد العاملة في الفقرة 5 من المنطوق، و**الجمهورية العربية السورية** التي أبدت تحفظات على الفقرة 9 من الديباجة، و**تركيا** التي أبدت تحفظات على الفقرة 19 من الديباجة.

– أعربت **المجر** و**إندونيسيا** عن تحفظهما على نص القرار بأكمله.

– أعربت **روسيا الاتحادية** عن معارضتها للقرار.

وإذ تشير مجدداً أنه يتعين على كل دولة أن تضمن حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين بذويهم الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها، من دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك على وجه الخصوص التمييز على أساس الأصل القومي،

وإذ تقر بأن انتهاكات القانون الإنساني التي يرتكبها المتحاربون والتي تسفر عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلاً عن جريمة الإبادة الجماعية، هي سبب رئيسي للتشرد القسري وتدفق اللاجئين،

وإذ تؤكد على أن الحرب والعنف هما من بين الدوافع الرئيسية للهجرة والتشرد كما شوهد في الآونة الأخيرة بعد الحرب العدوانية غير المبررة ومن دون سابق استفزاز التي شنتها روسيا الاتحادية في العام 2014 وتصاعدت جذرياً بسبب الهجوم العسكري الواسع النطاق في 24 شباط/فبراير 2022 على أمة أوكرانيا السيادية وشعبها، *وإذ تشير* إلى القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي فيما بعد بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية (الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ 144، في نوسا دوا، آذار/مارس 2022)، الذي يتناول الهجرة والتشرد الذي نجم عن تلك الحرب،

وإذ تعرب عن أسفها، عدا عن الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، تسبب العدوان المستمر لروسيا الاتحادية على أوكرانيا في واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع أكثر من 7 ملايين لاجئ أوكراني وأكثر من 6.9 مليون مشرد داخلي،

وإذ تؤكد أن الهجرة مرتبطة بالفقر وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير المنصفة والاضطهاد والنزاع المسلّح وانتهاكات حقوق الإنسان وعناصر الهوية مثل العرق والإثنية والدين والعمر والجنس والجندر، وأن السلام والأمن والتنمية أمور مترابطة ترابطاً وثيقاً، وأن الأشخاص المتنقلين، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، لهم الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، على النحو المبين في المعاهدات والعهود الدولية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ حالة انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعنف الذي تعاني منه حالياً مناطق مختلفة في العالم الذي يجبر سكانها على الفرار والبحث عن ملاذ في بلدان أخرى،

وإذ تؤكد أن التعاون الدولي المكثّف ضروري لمعالجة هذه الأسباب الهيكلية وعبر الوطنية للهجرة، مع الأخذ في الاعتبار أن النساء والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص في أزمات الهجرة وأن هذه الفئات بحاجة إلى مزيد من الحماية والدعم،

وإذ تشير إلى الجانب الجندري البارز للهجرة، حيث يغادر النساء والرجال بلدهم الأصلي وينتقلون إلى بلد آخر لأسباب مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة، ويواجهون مخاطر مختلفة أثناء العبور وتحديات متنوعة بما في ذلك الحصول على الحماية القانونية والاجتماعية والخدمات الصحية،

وإذ تشير أيضاً إلى ارتفاع نسبة المهاجرين الشباب، التي تتصاعد في علاقة عكسية بمستوى التنمية الاقتصادية لبلد المنشأ، وأن النطاق الواسع من أسباب هجرة الشباب يشمل التعليم وفرص العمل،

وإذ تشير أيضاً إلى أن المهاجرين الشباب ممثلون بشكل كبير كلاجئين وقصّر غير مصحوبين بذويهم، وبالتالي يواجهون تحديات ومخاطر خاصة، مما يزيد من ضعفهم مقارنة بنظرائهم البالغين،

وإذ تدين بأشد العبارات تجار البشر المجرمين ومهربي البشر في جميع أنحاء العالم الذين يستغلون نقاط ضعف المهاجرين واللاجئين ويستغلون هذه الجماعات لأغراضهم الفردية، وخاصة النساء والأطفال،

وإذ تدين أيضاً الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والفتيات المهاجرات، بما في ذلك جميع أشكال التمييز والعنف القائمين على الجندر والعمل القسري والاستغلال والاتجار،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ ورود اتجاه عالمي نحو استغلال المهاجرين الضعفاء وانتهاك حقوقهم لأغراض سياسية واقتصادية، بما في ذلك إثارة كراهية الأجانب ونشر المعلومات الخاطئة،

وإذ تأسف وتدين الوفيات المأساوية وحالات اختفاء اللاجئين على طول طرق الهجرة المختلفة،

وإذ تسعى إلى ضمان حقوق اللاجئين بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام 1951 وبروتوكولها للعام 1967،

وإذ تشير إلى خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، واللذين يوفران إطاراً لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم على نحو فعال،

وإذ تؤكد مجدداً على دور مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، على النحو الذي أنشأته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (القرار 110/2004)، وتدعو الدول إلى التعاون مع ولايتها،

وإذ تشير إلى مختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تدين بأشد العبارات الممكنة أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر وتهريبهم، وإذ تقر بأعمال الشراكة التي اضطلعت بها المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي الممولة "العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" في آسيا والشرق الأوسط،

1. *تطالب* الأمم المتحدة أن تجعل موضوع الاتجار بالبشر وتهريب البشر والعبودية الحديثة نقطة تركيز محددة للجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة؛
2. *وتدعو* الدول وبرلماناتها إلى النظر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أو الانضمام إليهما، كما تحث الدول الأطراف في تلك الصكوك على تنفيذها بشكل كامل وفعال؛
3. *وتحث* الدول وبرلماناتها كي تصدق إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل للاستفادة الكاملة من الاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بوصفهما خرائط طريق لتحسين التعاون الدولي وحوكمة الهجرة؛
4. *وتدعو* البرلمانات بالتعاون مع حكوماتها ومجموعات المجتمع المدني والجهات المعنية المتنوعة، بما في ذلك النساء والشباب، كي تعزز حصول الناس على معلومات شاملة ومستكملة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، مما يمكن المهاجرين المرتقبين من اتخاذ خيارات مستنيرة؛ مبنية على توقعات واقعية؛
5. *وتحث* البرلمانات على القيام، بالتعاون مع حكوماتها، لضمان وتعزيز توافر مرونة المسارات القانونية وخيارات التسوية للهجرة النظامية لتيسير تنقل اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب مثل النزاع المسلح، والعنف القائم على الجندر، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ؛ وبالتالي تقويض شبكات التهريب والاتجار، والقضاء على السياسات التمييزية التي تحرم الأطفال المهاجرين من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية؛ وحماية الحقوق الأساسية للاجئين، واحترامها؛
6. *وتدعو* البرلمانات وكذلك المنظمات البرلمانية الإقليمية ودون الإقليمية، أن تشارك بنشاط في تحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من أجل تحقيق الحوكمة المثلى للهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسية للهجرة القسرية وغير النظامية التي تأجج بطبيعتها الاتجار بالبشر– ولا سيما الحروب والفقر المدقع أوجه عدم المساواة الشديدة بين البلدان وداخلها، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية – وتعزز التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة الفوائد الإنمائية للهجرة المأمونة والنظامية إلى أقصى حد؛
7. وتحثّ الدول في منطقتي الساحل والصحراء، ولا سيما دول مجموعة دول الساحل الخمس، على تكثيف تضامنها الدولي وتنسيق أعمالها بهدف الحد من أعداد المهاجرين غير الشرعيين؛

8. *وتحث* البرلمانات على ضمان حكوماتها بالامتثال لقواعد القانون الدولي ذات الصلة وتنفيذها وتنفيذ قرارات المجتمع الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والمساهمة في إعمال حقوق الإنسان الأساسية في جميع أنحاء العالم من خلال المشاركة، والدعوة النشطتين؛

9. *وتؤكد مجدداً* حق كل إنسان في عدم التعرض لترحيل تعسفي من قبل قوة أجنبية، مثل التهجير القسري الذي قامت به روسيا الاتحادية للمدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم آلاف الأطفال، من الأراضي المحتلة مؤقتاً إلى روسيا الاتحادية؛

10. *وتطلب* تعزيز التضامن الدولي مع البلدان التي تتسبب فيها الظروف الاقتصادية والأمنية في هجرة الناس وعلى قدم المساواة مع البلدان المضيفة لعدد كبير من اللاجئين في العالم،

11. *وتناشد* جميع البرلمانات والحكومات أن تضع وتنفذ برامج إنمائية تساعد على القضاء على عدم المساواة والفقر وانعدام الفرص والعنف بما فيه العنف القائم على الجندر الذي يتعرض له الأشخاص في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الهجرة الدولية وبلدان المرور العابر للمهاجرين من أجل إيجاد فرص في بلدان المنشأ بحيث يقل عدد الأسباب الممكنة للهجرة، وضمان أن تعكس هذه البرامج الاحتياجات الخاصة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء الضعيفات؛ لأنه لا يمكن منع ذلك إلا بمكافحة جذور الهجرة القسرية؛

12. *وتدعو* الدول وبرلماناتها إلى اتخاذ تدابير لمنع حالات الاختفاء والوفيات على ممرات الهجرة العالمية، واعتماد القوانين والسياسات اللازمة من أجل التمكن من البحث عن المفقودين، وتحديد المتوفين وإعادة الروابط العائلية، وزيادة التعاون الدولي في هذا الشأن؛

13. *وتحثّ* البرلمانات على تعزيز اعتماد وتنفيذ برامج محددة تحمي حقوق اللاجئين، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال، وتسهيل التوظيف، وضمان التعليم؛

14. *وتناشد* جميع الحكومات في جميع أنحاء العالم زيادة الاستثمار في توظيف الشباب والنساء، وبرامج التمكين والحماية الاجتماعية، بما في ذلك التدريب المهني وتنظيم المشاريع، والتعليم العالي الجودة، والصحة، لتلبية احتياجاتهم الخاصة، وإتاحة فرص أكبر في بلدان المنشأ وفي الدول المستقبلة، والتوعية بشأن الهجرة الآمنة، وأن تستثمر أيضاً في جمع البيانات وإدارتها وتحليلها بصورة منهجية لضمان الاعتماد عليها، وبيانات موثوقة ودقيقة ومفصلة عن الهجرة والاتجار بالبشر، ووضع برامج ملائمة للجندر والفئات العمرية؛

15. *وتدعو* جميع الحكومات والبرلمانات إلى ضمان عدم وجود عقبات، بما في ذلك تشريعات الحصانات أو قانون الإجراءات الوطنية، تمنع ضحايا العدوان أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من السعي لتحقيق العدالة في المحاكم المحلية أو تلقي التعويضات المستحقة؛

16. *وتناشد أيضاً* جميع الحكومات والبرلمانات أن تتخذ إجراءات كلية هادفة ومنسقة، بما في ذلك سن تشريعات، وتجريم الإتجار والتهريب؛ وإذكاء الوعي من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز القدرات الوطنية لإنفاذ القانون، لتفكيك المنظمات والشبكات العالمية المعنية بالتهريب والاتجار بغية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب البشر والاتجار بالبشر، تبعاً لالتزامها المنصوص عليه في الهدف رقم 10 من الاتفاق العالمي للهجرة؛ وضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة؛ وأيضاً منع استخدام جوازات سفر مزورة و/ أو تصاريح دخول مزورة؛

17. *وتشجع* الحكومات على تقديم الدعم الملائم لضحايا الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، وإجراء حملات توعية بشأن الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، لتطوير وتنفيذ برامج لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والمأوى وإعادة الادماج في المجتمع لضحايا الاتجار، على سبيل المثال لا الحصر، تسهيل الوصول إلى العدالة، وحماية الضحايا، والاستشارة النفسية، بما في ذلك من خلال توفير الوصول إلى التدابير المستجيبة للمنظور الجندري، والمراعية للأطفال، وتمديد تصاريح الإقامة أثناء تعافيهم من آثار تجارهم؛

18. *وتدعو* البرلمانات ضمان تقديم الدعم المالي الكافي للوكالات، والوحدات الحكومية الرئيسية التي تؤدي دوراً أساسياً في التصدي لآفة الاتجار بالبشر، وتنظيم حملات توعية بشأن الاتجار بالبشر، وتهريبهم بين سكانها على نطاق واسع؛

19. *وتحث* الحكومات والبرلمانات على معالجة جانب الطلب في الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالنساء والفتيات، لأغراض الاستغلال الجنسي، من خلال سن القوانين وإنفاذها، واتخاذ تدابير تثقيفية؛

20. *وتشجع* الحكومات على تعزيز القدرات الوطنية والدولية لتزويد المسؤولين عن إنفاذ القانون والعملية القضائية والوكالات الأخرى المعنية بالمهارات والكفاءات واسعة النطاق اللازمة لتحقيق الفعالية في منع التهريب والاتجار والتحقيق فيهما ومقاضاة مرتكبيهما ومكافحتهما، بما فيها ممارسة استغلال الإتجار بالبشر برعاية الدولة، وتحديد التدفقات المالية المتصلة بهذه الأنشطة وتعطيلها؛ وتعطيل جميع أشكال غسيل الأموال المتعلقة بها؛

21. *وتدعو* المنظمات الدولية إلى أداء دور أكثر فاعلية وجرأة في تخفيف معاناة المشردين قسراً وكذلك منع وحلّ الأسباب الجذرية لهذا التشرد،

22. *وتحثّ* جميع الحكومات والبرلمانات على إجراء تقييم نقدي لولايات المنظمات الدولية وبدء نقاش مفتوح حول كيفية إصلاح المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجمعية العامة، من أجل أن تصبح أكثر فعالية وشمولية، ومعالجة الأسباب الجذرية للتشرد القسري؛

23. *وتطلب* من بلدان المنشأ والعبور إجراء تحقيقات كاملة في طرق الاتجار، والتعاون التام مع الدول التي تتقاسم حدودها، والإسهام في وقف ممارسة الاتجار بالبشر المنظم إلى بلدان أخرى؛ فضلاً عن مراقبة الشبكات

الاجتماعية والمنصات عبر الإنترنت، التي أصبحت ميسرة لأنشطة الاتجار عبر الوطنية، وتبادل المعلومات الاستخبارية عن الاتجار بين البلدان في تدفقات الهجرة من خلال قنوات الاتصال الآمنة، مع الامتثال الكامل للقوانين الوطنية القائمة؛

24. *وتذكّر* الحكومات بأنه تماشياً مع مبدأ عدم تجريم الضحايا، يجب عدم مقاضاة المهاجرين المهربين بسبب تهريبهم؛

25. *وتحثّ* البرلمانات الأعضاء على تعزيز التشريعات لضمان الحماية والمساعدة للأشخاص الذين يتم الاتجار بهم في تدفقات الهجرة بطريقة قائمة على حقوق الإنسان ومستجيبة للمنظور الجندري ومراعية للأطفال من خلال إنشاء أطر قانونية وسياساتية مواتية للتأكد من أن الضحايا والناجين من هذه الجريمة محميون من العقاب على السلوك غير القانوني نتيجة للاتجار بهم، وكذلك من الوصم والعنصرية وكراهية الأجانب ومن إعادة الإيذاء وإعادة الاتجار؛

26. *وتعلن* تضامنها الكامل مع المهاجرين واللاجئين الذين أجبرتهم النزاعات والأوضاع الأمنية على الفرار والبحث عن أماكن ملاذ آمنة في بلدان أخرى، *وتؤكد* دعمها لضحايا الاتجار بالبشر *وتلتزم* بمدهم بيد العون والمساعدة واتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما ضد النساء والأطفال، في أوقات النزاع وبما يتماشى مع بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومختلف المواثيق والصكوك الدولية ذات الصلة؛

27. *وتدرك* أهمية التعاون والتضامن وتبادل الخبرات والشراكة على المستوى الدولي بين مختلف السلطات ذات الصلة، فضلاً عن تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، بما يحقق أهداف الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية؛

28. *وتحثّ* البرلمانات على تحمل مسؤولياتها التشريعية والإشرافية وأدوارها في مواجهة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز حقوق وآليات العلاقات التعاقدية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

29. *وتدعو* جميع البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ إجراءات هادفة لتعزيز الأمن والاستقرار وحل النزاعات بالطرق السلمية؛

30. *وتطلب* من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل هذا القرار إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام للأمم المتحدة وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

31. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بحلول الجمعية العامة الـ149 بالتدابير المتخذة لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

إنشاء صندوق عالمي أو تسهيلات تمويلية للبلدان المعرضة لتأثيرات تغير المناخ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد باكستان لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 645 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1078

الأصوات السلبية ..... 433 أغلبية الثلثين 719

الامتناع عن التصويت 120

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		غياب	
أندورا		10	
انغولا	14		
الأرجنتين			16
ارمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان		غياب	
مملكة البحرين	11		
بنغلادش		غياب	
بيلاروسيا	8		
بلجيكا		13	
بنين		غياب	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	11		1
بوتسوانا			11
البرازيل		غياب	
بوروندي		غياب	
كمبوديا	13		
الكاميرون	13		
كندا		15	
تشاد	13		
تشيلي	3		10
ساحل العاج	13		

البلد	مع	ضد	امتناع
ألمانيا		19	
غانا	4		10
اليونان	5	8	
غينيا	13		
غيانا		غياب	
المجر		13	
آيسلاندا		8	
الهند	23		
إندونيسيا	22		
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19		
جمهورية العراق	15		
أيرلندا		11	
إسرائيل		12	
إيطاليا		8	
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية	12		
كازاخستان	10		
كينيا	15		
ليختنشتاين		10	
مدغشقر	12		
مالاوي			13
ماليزيا	10		
مالديف	10		
مالي	10		
مالطا		8	

البلد	مع	ضد	امتناع
باراغواي		غياب	
بيرو	14		10
بولندا		15	
البرتغال		13	
دولة قطر	11		
جمهورية كوريا		غياب	
رومانيا		14	
روسيا الاتحادية	20		
رواندا			12
المملكة العربية السعودية	14		
صربيا	12		
سيشيل	10		
سيراليون			11
سلوفينيا		11	
الصومال	13		
جنوب إفريقيا	14		3
جنوب السودان		غياب	
إسبانيا		16	
سريلانكا		غياب	
سورينام	10		
السويد		10	
سويسرا		12	
الجمهورية العربية السورية		غياب	
تايلاند	18		
تيمور – ليشتي		11	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
كرواتيا		11		موريشيوس	غياب			توغو	غياب		
جمهورية التشيك		13		المكسيك	غياب			تركيا	19		
الدنمارك		12		موناكو		10		أوغندا	15		
جمهورية جيبوتي	غياب			المملكة المغربية	غياب			أوكرانيا		17	
الإكوادور	غياب			موزامبيق			13	دولة الإمارات العربية المتحدة	11		
جمهورية مصر العربية	غياب			ناميبيا	11						
غينيا الاستوائية	11			نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
إستونيا		11		هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة	17		
إسواتيني	11			نيوزيلندا		12					
فيجي	10			النيجر	غياب			أورغواي	9		
فنلندا		12		نيجيريا	20			أوزبكستان	غياب		
فرنسا		18		النرويج		12		فيتنام	19		
الغابون	غياب			سلطنة عُمان	11			الجمهورية اليمنية	11		
غامبيا	11			باكستان	21			زامبيا	13		
جورجيا		11		دولة فلسطين	غياب			زيمبابوي	10		

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادة 5، الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي.

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد تشيلي وأعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 706 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 836

الأصوات السلبية ..... 130 أغلبية الثلثين 557

الامتناع عن التصويت 362

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		غياب	
أندورا	10		
انغولا	7		7
الأرجنتين	16		
ارمينيا		غياب	
أستراليا	14		
النمسا	12		
أذربيجان		غياب	
مملكة البحرين			11
بنغلادش		غياب	
بيلاروسيا		8	
بلجيكا	13		
بنين		غياب	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	1		11
بوتسوانا	11		
البرازيل		غياب	
بوروندي		غياب	
كمبوديا	8		5
الكاميرون			13
كندا	15		
تشاد			13

البلد	مع	ضد	امتناع
ألمانيا	19		
غانا	14		
اليونان	13		
غينيا			13
غيانا		غياب	
المجر	13		
آيسلاندا	8		
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق	1	14	
أيرلندا	11		
إسرائيل	12		
إيطاليا	8		
اليابان	20		
المملكة الأردنية الهاشمية			12
كازاخستان			10
كينيا			15
ليختنشتاين	10		
مدغشقر			12
مالاوي	13		
ماليزيا			10
مالديف	10		

البلد	مع	ضد	امتناع
باراغواي		غياب	
بيرو	14		
بولندا	15		
البرتغال	13		
دولة قطر	3		8
جمهورية كوريا		غياب	
رومانيا	14		
روسيا الاتحادية		20	
رواندا	12		
المملكة العربية السعودية			14
صربيا			12
سيشيل	10		
سيراليون	11		
سلوفينيا	11		
الصومال	13		
جنوب إفريقيا	3	10	4
جنوب السودان		غياب	
إسبانيا	16		
سريلانكا		غياب	
سورينام	4		6
السويد	10		
سويسرا	12		
الجمهورية العربية السورية		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
تشيلي	10		3	مالي			10	تايلاند			18
ساحل العاج			13	مالطا	8			تيمور- ليشتي	11		
كرواتيا	11			موريشيوس	غياب			توغو	غياب		
جمهورية التشيك	13			المكسيك	غياب			تركيا	19		
الدنمارك	12			موناكو	10			أوغندا			15
جمهورية جيبوتي	غياب			المملكة المغربية	غياب			أوكرانيا	17		
الإكوادور	غياب			موزامبيق			13	دولة الإمارات العربية المتحدة			11
جمهورية مصر العربية	غياب			ناميبيا			11				
غينيا الاستوائية			11	نيبال	غياب			المملكة المتحدة	18		
إستونيا	11			هولندا	13			جمهورية تنزانيا المتحدة			17
إسواتيني			11	نيوزيلندا	12						
فيجي	10			النيجر	غياب			أورغواي	9		
فنلندا	12			نيجيريا	15	5		أوزبكستان	غياب		
فرنسا	18			النرويج	12			فيتنام			19
الغابون	غياب			سلطنة عُمان			11	الجمهورية اليمنية		11	
غامبيا	11			باكستان		21		زامبيا			13
جورجيا	11			دولة فلسطين	غياب			زيمبابوي			10

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة والتي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادة 5، الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أبلغ وفد الجمهورية اليمنية المجلس الحاكم أن أصواته لم تسجل بشكل صحيح. ووعد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بأن يبيّن تصويت الوفد بدقة في المحاضر الموجزة. وبعد التحقق من التسجيل، قامت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتصحيح النتائج كما تظهر في هذه الصفحة. انخفض العدد الإجمالي للأصوات الإيجابية للاقتراح 2 من 717 إلى 706 بينما ارتفع عدد الأصوات السلبية من 119 إلى 130. ومع ذلك، لم تؤثر هذه التغييرات على النتيجة الإجمالية للتصويت.

إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(كيغالي، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

إن الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أن غزو دولة أوكرانيا ذات السيادة أسفر عن مقتل وتشويه آلاف المدنيين والأفراد العسكريين، وتدمير المدن والبنية التحتية، وتشريد الملايين من الناس بوصفهم لاجئي حرب،

وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي حقوق عالمية بطبيعتها ويعتبر احترامها غير المقيد عاملاً أساسياً للديمقراطية والتنمية في جميع الأمم،

وإذ تشير إلى اعتماد الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، إندونيسيا في 23 آذار/مارس 2022 قراراً لصالح *"الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية"*،

وإذ تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة، ينص على أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة"،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-11/2 بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، ولا سيما أي هجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية،

وإذ تشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 1/49 المؤرخ 4 آذار/مارس 2022 بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي، وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم S-34/1 المؤرخ 12 أيار/مايو 2022 الذي يدعو إلى إجراء تحقيقات في جرائم الحرب المرتكبة على الأراضي الأوكرانية،

---

* وبعد اعتماد القرار، أخذت الوفود التالية الكلمة للامتناع عن تأييد القرار:

– الهند، وموزامبيق، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية.

وإذ تولي اهتماماً إلى مضمون اتفاقيات جنيف للعام 1949، ولا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وبروتوكولاتها الإضافية،

وإذ تدرك أن العدوان العسكري على أوكرانيا مستمر منذ ثمانية أشهر، رغم الدعوات المتعددة التي وجهها المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع وما ينجم عنه من معاناة السكان المدنيين،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء العواقب الوخيمة لغزو روسيا الاتحادية للأراضي الأوكرانية على المجتمع الدولي، التي تشير إلى أزمة إنسانية وأزمة هجرة وأزمة لاجئين تؤثر على العالم بأسره، ولا سيما: التدهور الحاد للاقتصاد العالمي، مما يثير قلقاً كبيراً؛ والوضع في القرن الإفريقي، حيث تتلقى جمهورية الصومال الفيدرالية وحدها 92% من وارداتها من القمح من روسيا الاتحادية وأوكرانيا؛ والدوامة المتصاعدة لأسعار الغذاء والوقود الناجمة عن الحرب التي تهدد بإغراق السكان في إفريقيا في أزمة غذائية ذات أبعاد كارثية محتملة؛ وفي الوقت نفسه، تواجه أوروبا شتاءً بارداً مع انخفاض إمدادات الغاز، حيث يأتي حوالي 41% من مصدر الطاقة الحيوي هذا من روسيا الاتحادية،

1. *تكرر* دعوتها إلى الإنهاء الفوري للاحتلال العسكري الروسي للأراضي الأوكرانية ذات السيادة، واستعادة سلامتها الإقليمية، من حدودها المعترف بها دولياً امتداداً إلى مياهها الإقليمية، وبالتالي سيادة القانون الدولي؛
2. *وتدين* بأشد العبارات الانتهاكات الجسيمة لكرامة الإنسان والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان المرتكبة في مناطق كييف، وخاركيف، وسومي، وتشيرنيهيف، وغيرها؛
3. *وتدين أيضاً* استخدام عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والعنف الجنسي والقائم على الجندر، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة كسلاح من أسلحة الحرب، في انتهاك صريح لاتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، ورعاية الجرحى والمرضى ومساعدتهم، وتوفير الحماية الواجبة للسكان المدنيين؛
4. *وتؤكد من جديد* أهمية احترام سيادة جميع الدول، وسلامتها الإقليمية في ما يتصل بضم روسيا الاتحادية أراضٍ إلى أراضيها؛
5. *وتؤيد* قرارات مختلف الهيئات الدولية للتحقيق مع مرتكبي جرائم الحرب المحتملة المرتكبة في أوكرانيا ومحاكمتهم، ولا سيما المجزرة التي وقعت في ماريوبول، والأدلة التي وجدت عن مقابر جماعية سرية في إيزيوم، والأحداث المأساوية في بوتشا، ومئات الهجمات على البنية التحتية الصحية في البلاد، واستخدام القنابل غير الموجهة والذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين في تشيرنيهيف وأوختيركا، ضمن جملة أمور أخرى؛
6. *وتؤيد أيضاً* إنشاء محاكم ذات ولاية قضائية محددة للتحقيق في الجرائم المحتملة المرتكبة في حروب العدوان وللنظر في قضايا جرائم الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على الأراضي الأوكرانية؛

7. *وتناشد* على وجه السرعة المجتمع الدولي أن يدعم الإجراءات التي تتخذها اليونيسيف، وغيرها من وكالات المعونة المتخصصة للتخفيف من حدة الحرمان العام الذي يعاني منه 3 مليون طفل داخل الأراضي الأوكرانية، ومليوني طفل لاجئ آخرين يحتاجون إلى مساعدة سريعة، ومنقذة للحياة؛

8. *وتدعو* برلمانات العالم إلى:

- زيادة التوعية، عند الاقتضاء، بين السلطات الوطنية المختصة في دولها والمجتمع المدني بضرورة المساهمة، بقدر المستطاع، للتوصل إلى حل للأزمة الإنسانية التي تنطوي على هجرة 6 ملايين مواطن أوكراني كلاجئين،
- تشجيع دعم المجتمع الدولي وتعاونه في عملية إعادة بناء أوكرانيا، والتضامن مع شعبها واحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وقيمه وقواعده؛
- مواصلة التزامها بأهداف الحد من تغير المناخ، مع الاعتراف بأن الحرب العدوانية تؤثر على إمدادات الطاقة.

9. *وتدعو* الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وحكومات وبرلمانات العالم، والكيانات المالية المتعددة الأطراف إلى اعتماد ودعم سياسات اجتماعية فعالة وهادفة للتصدي بشكل حاسم لانعدام الأمن الغذائي العالمي الناجم عن آثار الحرب، أي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة، التي تعطل أو توقف إمدادها بشدة؛

10. *وتعرب* عن تضامنها مع جميع ضحايا النزاع المسلح في أوكرانيا، *وتدين* جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛

11. *وتحث* جميع الدول على معالجة البعد الإنساني للنزاع، والعمل معاً لتخفيف حدة التوترات، واستنفاد جميع الوسائل السلمية المتوفرة من خلال آليات التسوية السلمية؛

12. *وتؤكد من جديد* دعمها للعمل الجاري الذي يضطلع به فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، *وتشجع* فريق العمل على مواصلة جهوده الرامية إلى جمع الأطراف المعنية على طاولة الحوار السياسي من أجل التوصل إلى حل سلمي للحرب، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي، *وتشجع* كلا البرلمانَيْن على تيسير مشاركة فريق العمل في إنجاز مهمته.

تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين يومي 13 و14 تشرين الأول/أكتوبر 2022 برئاسة رئيسها معالي السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر).

وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد الاطلاع على البنود الإجرائية والبلاغات الرسمية، عقدت اللجنة حلقة النقاش الأولى بشأن موضوع *أثر الحرب والفظائع المرتكبة ضد السكان المدنيين*. وشارك في المائدة المستديرة ثلاثة خبراء تناولوا الموضوع من وجهات نظر مختلفة. ركزت السيدة م. كينر نيلين، عضو في المجلس الدولي للمنظمة غير الحكومية "نساء من أجل السلام عبر العالم"، وعضو سابق في البرلمان السويسري، ملاحظاتها على أثر الحرب على النساء اللواتي يتحملن جميع عواقب النزاعات: عبء غير متناسب من الرعاية، والحداد على المتوفين، والعنف الجنسي والجندري. كما تناولت الدور المركزي للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام على النحو المعترف به رسمياً في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. تحدث السيد ف. سفاري، مدير المركز الإفريقي للتفوق من أجل الأطفال والسلام والأمن التابع لمعهد روميو داليز، عن الأعداد الكبيرة من الأطفال المجندين بالقوة كجنود يُجبرون على ارتكاب أعمال العنف. والآلية التي تهدف إلى منع هذه الانتهاكات هي مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وحث البرلمانيين على النظر في تأييد هذه المبادئ وتنفيذها. وعالجت السيدة ج. عرمان، المستشارة القانونية الإقليمية لشرق إفريقيا في لجنة الصليب الأحمر الدولية، المسائل المتصلة بالنزاعات الحضرية، وبصورة أكثر تحديداً، استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان وأثرها على السكان المدنيين. عندما دخلت الحرب المدن، كان لها تأثير غير متناسب على المجتمعات المدنية لأنها دمرت البنية التحتية وبالتالي زادت الخسائر في صفوف المدنيين. وفي مثل هذه البيئات ترد تحديات كثيرة في ما يتعلق بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما حظر الهجمات العشوائية وتقييمات التناسب.

وتناولت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أدارها رئيس اللجنة، الحالة الراهنة في العالم من وجهة نظر حماية أشد الفئات ضعفاً. وأشار المندوبون الـ 17 الذين تحدثوا عن النزاعات في أوكرانيا ودولة فلسطين ومنطقة الساحل والجمهورية اليمنية، وكذلك إلى ما حدث في التسعينيات في البلد المضيف، رواندا. واتفقوا على أن الحرب تدمر السكان المدنيين وأن أكثر طريقة فعالة لحماية المدنيين هي منع التصعيد المسلح وتسوية النزاعات سلمياً. وتحقيقاً

لهذه الغاية، دعا المتحدثون جميع البلدان إلى وضع إطار لحقوق الإنسان يساعد على القضاء على جميع أشكال النزاع. كما حثوا البرلمانيين على تهيئة بيئات توفر الحماية والسلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة. وأخيراً، لكي يساهم البرلمانيون بشكل واقعي في منع انتهاكات القانون الدولي التي تؤثر على أضعف الفئات في النزاعات، يجب عليهم أن يطبقوا المعايير والمعاهدات الدولية، وأن يدافعوا عنها ويكفلوا توقيعها والتصديق عليها وتنفيذها. وفي هذا الصدد، أعرب المندوبون عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المعاهدات التي يمكن أن تنقذ الأرواح وتحمي الناس.

كما تم تنظيم حلقة النقاش الثانية بشأن موضوع *الحرب وتغير المناخ باعتبارهما مسببَين لانعدام الأمن الغذائي العالمي* حول المائدة المستديرة التي أُديرت مع ثلاثة خبراء. قدمت السيدة إ. هاينز، المديرة القُطرية لبرنامج الأغذية العالمي في رواندا، استعراضاً عاماً لأزمة الغذاء العالمية الراهنة التي ازدادت في السنوات الثلاث الماضية بنسب لم يسبق لها مثيل. وترد ثلاثة دوافع لأزمة الغذاء الحالية: النزاعات ذات الآثار المتتالية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والصدمات المناخية، وخطر الركود العالمي. وتمثلت إحدى الاستجابات لذلك في العمل على بناء قدرة السكان على التكيف وتجنب الحلقة المفرغة للنزاع بسبب الفقر والتنافس على الموارد الشحيحة. وتناولت بالتفصيل السياق الهش المحدد لرواندا وضعفها أمام الصدمات المناخية. شدد السيد و. فون تروت زو سولز، سفير منظمة فرسان مالطا المستقلة لدى كينيا وجنوب السودان، في معرض إشارته إلى مؤشر الجوع العالمي، على أهمية الأمن الغذائي في صون السلام والأمن الدوليين. فالحرب وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي هي الأسباب الرئيسية لتشريد السكان. وقدم أمثلة على عمل منظمته في المنطقة والمبادرات التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها، مثل تكييف السياسات مع السياقات وتقديم ليس فقط المال ولكن أيضاً العلم لدعم المساعدة الدولية. أوضح السيد م. كابيلا، أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية، جامعة مانشستر وكبير مستشاري برلمان البحر الأبيض المتوسط، أنه بما أن الحروب وتغير المناخ لا يختفيان بل يتزايدان، ينبغي للبلدان أن تسّرع وتيرة عملها في التخفيف من حدة المشاكل وتمكين المجتمعات المحلية. يمكن للعالم أن ينتج ما يكفي من الغذاء للجميع، لكن المشكلة تكمن في التوافر والجودة اللذين يؤثران بدورهما على الصحة وزيادة الوفيات. وحث البرلمانيين على وضع سياسات زراعية – غذائية تستند إلى معايير وموارد وطنية وليس إلى معايير عالمية، وعلى إدراج الحق في الغذاء في السياسات الوطنية لكي تصبح البلدان قادرة على التكيف الذاتي، وتتمتع بسيادة أكثر، وتجنب التنافس على المساعدة الإنسانية التي تجعلها تعتمد على نفسها.

واعترف المندوبون الثمانية، الذين أخذوا الكلمة، بأثر الحرب وتغير المناخ على الأمن الغذائي الذي يواجه العالم، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الأغذية: فقد انخفض نمو المحاصيل بسبب الجفاف والفيضانات، وأصبح من المتعذر الوصول إلى العديد من طرق الإمداد بسبب القتال. وكان لانعدام الأمن الغذائي أثر كبير على البلدان

الفقيرة والضعيفة. ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول. ويجب على البرلمانيين أن يعالجوا الأسباب الجذرية وأن يعطوا الأولوية للعمل على جعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود، وعلى الوقاية من الكوارث الإنسانية. وكرر المتحدثون التأكيد على أن السلام والأمن والتنمية يجب أن تسير جنباً إلى جنب. وتشمل التوصيات المنبثقة عن المناقشة ما يلي: استعراض الهياكل الرامية إلى تحقيق اقتصاد مراع للبيئة؛ وتأمين الشبكات الغذائية؛ وتنفيذ اتفاق باريس؛ وزيادة حوارات السلام والدبلوماسية لنزع فتيل التوترات وإنهاء النزاعات. وطلب المشاركون أيضاً تبادل المزيد من الممارسات التشريعية والرقابية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة في منع نشوب النزاعات.

وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*. افتتح جلسة الاستماع واختتمها المقرران المشاركان للقرار بشأن العنوان نفسه، سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيد ج. سيبيدا (إسبانيا) اللذان تشاركا وجهات نظرهما بشأن المسألة والعمل الذي اضطلعا به. وضمت جلسة الاستماع ثلاثة خبراء شاركوا جميعهم عبر الإنترنت لتبادل وجهات نظرهم حول طبيعة الجرائم في الفضاء الإلكتروني وصلتها وأهميتها، بالإضافة إلى وجهات النظر الوطنية بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها للتصدي لتلك التهديدات الناشئة. وضعت السيدة أ. بوزاتو، نائب الرئيس وكبيرة مسؤولي العمليات في مؤسسة التقنية من أجل السلام ICT4Peace، في كلمتها الافتتاحية، أساساً مفاهيمياً للفضاء الإلكتروني والطبيعة البشرية للتفاعلات في الفضاء الإلكتروني، وطرحت فكرة أن تطبيق الأمن البشري على الفضاء الإلكتروني يمكن أن يساعد البرلمانيين في معالجة الجريمة والهجمات الإلكترونية. وشرحت بشكل ملموس ضعف البنية التحتية الأساسية، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمن المواطنين الذين يعتمدون جميعاً على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والأعمال المصرفية وما إلى ذلك. أعرب السيد ج. كانداو، رئيس إدارة الأمن الإلكتروني في المركز الوطني للتشفير في إسبانيا، عن أهمية الموضوع في الوقت المناسب، في سياق الزيادات الهائلة في حوادث الهجمات الإلكترونية على مدى العقد الماضي وخاصة خلال جائحة كوفيد-19. وقد وضعت إسبانيا نظم استجابة تتوقع أوجه الضعف والمخاطر وتعالجها وتحلها. ويضطلع البرلمانيون بدور هام في زيادة الوعي، وإصدار التشريعات وتطبيقها، وتخصيص الأموال الكافية لمرونة الدول في مجال الفضاء الإلكتروني. قدم سعادة الدكتور محمد الكويتي، مدير المركز الوطني للبيانات بإشراف المجلس الأعلى للأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، لمحة عامة عن الثورة التكنولوجية ورقمنة كل جانب من جوانب المجتمع. يعتمد إطار حوكمة الأمن الإلكتروني، في دولة الإمارات العربية المتحدة، على المرونة والحماية والوعي والبحث مع تضمين وجهات النظر البشرية والشراكات والتعاون الدولي.

وتناولت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أدارها رئيس اللجنة، الأهمية الحاسمة للفضاء الإلكتروني باعتباره مجالاً ضعيفاً للتفاعلات اليومية. وأخذ الكلمة ستة مندوبين، مشيرين إلى مواضيع تتراوح بين التهديدات الناشئة، وأهمية تطبيق القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، وزيادة الهجمات الإلكترونية أثناء الجائحة، والأساليب التي يمكن بها للجهات الفاعلة الخبيثة على الإنترنت أن تعمل من دون عقاب، وحتمية ارتكاب جرائم في مثل هذا المجال المستغل استغلالاً كبيراً. ووردت إشارات متعددة إلى عمل وجهود مختلف البرلمانات في التصدي للجرائم والهجمات الإلكترونية، ولا سيما من خلال مختلف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي، وإلى الخطوات اللازمة لتحسين القدرة على التكيف، لا سيما في ما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية.

وقدم رئيس اللجنة الدائمة، معالي السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي (دولة قطر)، التقرير عن أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وحضر الاجتماع 13 عضواً من أصل 20 عضواً، وممثلة رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

وخلال الاجتماع، ناقش المكتب خطة عمله. واتفق على أن يكرس الوقت المخصص للجمعية العامة الـ 146 للتفاوض بشأن القرار التالي. ووافقت اللجنة الدائمة في ما بعد على هذا الاقتراح في نهاية جلستها العامة الأخيرة المعقودة في 14 تشرين الأول/أكتوبر.

تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلستيها يومي 12 و14 تشرين الأول/أكتوبر. وترأست الجلستين رئيسة اللجنة، السيدة أ. مولدر (هولندا).

مناقشة حول موضوع القرار القادم بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*.

نُظمت المناقشة حول موضوع القرار القادم للجنة بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. وزودت المناقشة المقرر المشارك بمعلومات أولية عن الأسلوب الذي تعاملت به البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مع المسألة، وبآراء الخبراء بشأن موضوع القرار. عرض الموضوع والمسائل الرئيسية المطروحة للنظر والمناقشة السيد ب. كايزر، رئيس وأستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة روتنبرغ لعلوم الغابات التطبيقية في ألمانيا؛ والسيد ب. بويكس، رئيس مختبر العلوم البيولوجية للنظائر وأستاذ في قسم الكيمياء المراعية للبيئة والتكنولوجيا في كلية هندسة العلوم البيولوجية بجامعة غينت في بلجيكا. وحضر أيضاً السيد س. هوفمان (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار.

قدم السيد س. هوفمان الموضوع مشيراً إلى أنه في العام 2019، دعا الأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد أنطونيو غوتيريس إلى اتخاذ إجراءات للتصدي لإزالة الغابات. حتى مع التخفيض الطموح للانبعاثات، من غير المرجح، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الأهداف الدولية لاتفاق باريس الذي تم التعهد به في العام 2015 للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. لذلك، فإن الانبعاثات السلبية من حيث عزل الكربون ضرورية. لا يمكن تحقيق أهداف المناخ دون تقليل ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. أدت الأشجار – المحركات التي تعمل بالطاقة الشمسية والتقطت الكربون من الغلاف الجوي وخزنته في الكتلة الحيوية، دوراً مهماً في تحقيق هذا الهدف. ولا تنطوي غابات العالم على إمكانات للتخفيف من آثار تغير المناخ فحسب، بل إنها أيضاً هامة جداً لحفظ التنوع البيولوجي. ولا يمكن إطلاق هذه الإمكانات إلا بتكثيف الجهود العالمية. يجب على البرلمانيين تكثيف عملياتهم القانونية لوقف إزالة الغابات وتدهورها، وكذلك جهودهم في مجال الحفظ والتحريج والإدارة المستدامة للغابات.

ووفقاً للمشاركين في حلقة النقاش، يمكن أن يصبح التحريج مصدراً للدخل، ولكن لكي يتحقق ذلك، يجب أن يكون الدخل: أولاً، قابلاً للتخطيط قدر الإمكان من النواحي الطبيعية والاقتصادية والسياسية والقانونية؛ وثانياً،

أن ينظم سنوياً على الأقل؛ وثالثاً، أن تكون النسبة مرتفعة بما فيه الكفاية لكي يكسب الناس قوتهم ويكونوا قادرين على المنافسة مع الاستخدامات الأخرى للأراضي؛ وأخيراً، تأمين الإمدادات للمراحل التالية من سلسلة القيمة. كما يجب ضمان الاستخدام المستدام للأخشاب وتوافر المزيد من قدرات التجهيز للاستخدام الصناعي أو النشط للأخشاب. ولضمان حماية الغابات، يجب أن يكفل البرلمانيون ما يلي: (1) الملكية الواضحة للغابات؛ (2) حقوق المالك في الاستخدام الطويل الأجل؛ (3) استبعاد المستخدمين الذين لا يرغبون إلا في استغلال الغابة لفترة قصيرة من الزمن، إن أمكن؛ (4) أن وظيفة دخل الغابات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسكان المحليين؛ (5) تعزيز قدرات التجهيز (الصناعية) للأخشاب.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 29 مندوباً لتبادل الممارسات الجيدة التي وضعتها بلدانهم للحفاظ على الغطاء الحرجي تماشياً مع الالتزامات الواردة في اتفاق باريس، والتحديات والشواغل التي يواجهونها في تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ.

وأشير إلى أن أكثر الأساليب المقبولة لزيادة امتصاص الكربون هي التحريج، والإدارة المستدامة للغابات، والحد من إزالة الغابات. ويجب على الحكومات والمنظمات العالمية تعزيز تعاونها وإقامة المزيد من الشراكات. ومن المهم أيضاً تحديد الغابات عن طريق تطهيرها وإنشاء دورات زراعية، وجعل الحكومات تؤمن موازنات لتلك المبادرات البيئية. وجرى التأكيد على أهمية التثقيف بشأن الغابات من أجل التنمية المراعية للبيئة والحد من الكوارث. وذكر بعض البرلمانيين أنهم يقومون بإذكاء الوعي بهذا المعنى بين المجتمعات المحلية وعلى الصعيد دون الوطني لضمان تزويد جميع الأفراد بالمعارف اللازمة للإسهام بصورة مجدية في عملية صنع القرار الأكثر سلامة التي تراعي احتياجاتهم وأفكارهم.

وفي ما يتعلق بالوظائف البرلمانية، تم تسليط الضوء على الإشراف على الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس، وتخصيص الموازنات للمبادرات المراعية للبيئة، وسن قوانين لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات. كما طُرحت في النقاش مواضيع تتعلق بإنشاء أحواض للكربون، وتحسين نوعية الغابات، واستعادة أشجار المانغروف.

الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ27 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف) (COP27) في جمهورية مصر العربية

أشارت الرئيسة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يشجع المشاركة البرلمانية في تغير المناخ منذ أكثر من عقد، وتماشياً مع ذلك، أبلغت اللجنة بأن الاتحاد البرلماني الدولي يشارك مع مجلس النواب في جمهورية مصر العربية في تنظيم اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ27 لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف) (COP27)، لإتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات مباشرة عن المسائل الرئيسية التي ستناقش في المؤتمر. وكان من المقرر عقد

الاجتماع في 13 تشرين الثاني/نوفمبر في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، وتحدث سعادة السيد كريم درويش، مقرر الاجتماع الذي عينه مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، عن الترتيبات العملية للاجتماع وشارك النقاط الرئيسية لمشروع القرار الذي سيعتمد في الجلسة. ودعيت اللجنة الدائمة إلى تقديم تعليقات وأفكار لزيادة تنقيح النص قبل عرضه في الاجتماع البرلماني.

وستُبنى الوثيقة حول العناصر التالية: (1) تعزيز مبدأ المسؤولية البشرية في الجوانب غير البشرية مثل التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية؛ (2) التأكيد على أن المعرفة والعلم حقان للبشرية؛ (3) تأكيد أهمية تعزيز الحق في الوصول إلى النظم الإيكولوجية المستدامة؛ (4) زيادة استخدام الأدوات، مثل الموازنات المراعية للبيئة؛ (5) اتخاذ قرارات تستند إلى أدلة علمية مع الاعتراف بأهمية السياسات العامة وصلاتها بالجهود المتعلقة بمكافحة تغير المناخ؛ (6) تعزيز قدرات مختلف المؤسسات المتخصصة في مجال تحليل المخاطر، ولا سيما في مجال المخاطر المتصلة بتغير المناخ؛ (7) تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان والمجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليه، بما في ذلك عن طريق سد الفجوة في التمويل المتعلق بالمناخ، وكذلك عن طريق توطيد التعاون مع البلدان المجاورة للتصدي للتحديات الناشئة عن تغير المناخ بتنسيق أكبر.

وأخذ الكلمة ما مجموعه تسعة مندوبين لمشاركة أفكارهم بشأن مسودة الوثيقة. وأبرزت المناقشة أن تغير المناخ ظاهرة لا حدود لها. وبالتالي، يجب التركيز على التخفيف من حدة تغير المناخ، والعدالة المناخية، والتمويل المتعلق بالمناخ. يجب وضع ممارسات جيدة مثل وضع قوانين لتحقيق رصيد كربون سلبي، يتم استعراضها كل خمس سنوات. وكان تأثير تغير المناخ على المحاصيل الزراعية وقطاع الثروة الحيوانية والهجرة من النقاط الحاسمة الأخرى التي ذُكرت أثناء المناقشة. ولوحظ أن آثار تغير المناخ تؤثر في معظم الأحيان على البلدان الفقيرة، وأن الالتزامات المتعهد بها خلال الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف لم تحترم. وفي ما يتعلق بالمهام البرلمانية، دُعي البرلمانيون إلى إعطاء الأولوية للعمل المتعلق بتغير المناخ، وضمان تخصيص الاعتمادات المناسبة في الموازنة، والمشاركة في الإشراف القوي على تنفيذ الحكومة لأنشطة تغير المناخ. وشُدِّد أيضاً على الحاجة إلى بناء قدرات البرلمانيين من أجل تحسين فهمهم لتغير المناخ.

حلقة نقاش حول موضوع: *إعادة إقامة الروابط بين المجتمعات المحلية واقتصاد شامل مستدام محلي لتحقيق غايات الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة*

قدم النقاش والمسائل الرئيسية التي يجب النظر فيها السيد أ. غريفوي (بلجيكا)، والسيد ج. شيروف، اختصاصي التوظيف في منظمة العمل الدولية.

ويعتبر توافر اقتصاد محلي مستدام وشامل أمراً مهماً لتحقيق الازدهار، وللنظام الاقتصادي المحلي. أشار السيد غريفوي إلى أنه تسببت جائحة كوفيد-19 في فقدان 255 مليون وظيفة بدوام كامل وأنها أثرت بشكل

خاص على الشباب والنساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي والذين يفتقرون أيضاً إلى شبكة أمان اجتماعي. وأثناء هذه الجائحة، تعين على العديد من الشركات الصغرى والصغيرة أن توقف أنشطتها. وفي أعقاب الجائحة، كان من المتوقع أن تعود العديد من البلدان إلى مستويات ما قبل الجائحة حيث بدأت الأعمال التجارية في العمل في ظروف طبيعية. ومع ذلك، ستظل بعض قطاعات السكان والشركات المحلية الصغيرة تواجه صعوبات في البقاء. كان على الشركات الصغيرة أيضاً التنافس مع الشركات الكبرى، مما جعل الأمور أكثر صعوبة.

وقال السيد شيروف إنه من أجل حفز المزيد من فرص العمل وتحسينها في الاقتصادات المحلية، يجب على الحكومات أن تنفذ نهجاً منسقاً وشاملاً في التخطيط لإيجاد فرص العمل؛ وإدخال أطر سياسات الاقتصاد الكلي التي تنظر في نتائج خلق فرص العمل؛ وتخصيص موازنات لإيجاد فرص العمل؛ وتهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص؛ وإشراك أرباب العمل ومنظمات العمال في وضع السياسات الاجتماعية – الاقتصادية من خلال الحوار الاجتماعي. ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقدم الدعم للبرلمانيين عن طريق تشجيع إجراء المزيد من النقاشات المكثفة مع اللجان البرلمانية؛ وتوفير بناء القدرات في مجال الأطر الكلية المواتية للعمالة وإعداد الموازنة؛ وتوفير أدوات قياس العمالة لتقييم آثار برامج الاستثمار العام على العمالة؛ ومساعدة البرلمانات أيضاً في وضع استراتيجيات وسياسات وطنية للعمالة وخطط أو استراتيجيات للعمالة محددة الأهداف، تركز على الشباب والفئات المهمشة الأخرى.

وأخذ الكلمة ما مجموعه 18 مندوباً لتبادل خبراتهم في مجال إعادة ربط المجتمعات المحلية باقتصاد محلي شامل ومستدام. وقُدمت الحاجة إلى وضع سياسات تفيد البلدان النامية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والأشخاص ذوي الدخل المنخفض، كاستراتيجية جيدة للاستجابة للأزمة الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة. وينبغي إنشاء آلية تتيح المشاركة المنتظمة والهادفة بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة. ولتمكين هذه الآلية وضمان استفادة المجتمعات المحلية من النمو الاقتصادي، من المهم وجود حكومات وهياكل لا مركزية، والاعتراف بأهمية النمو الاقتصادي المحلي المستدام والشامل للاقتصاد الوطني. وفي هذا الصدد، ينبغي منح البلديات والحكومات المحلية قدراً أكبر من الاستقلال في عمليات صنع القرار المتصلة بالعمالة، والأموال المالية المناسبة، ورأس المال البشري لدعم مجتمعاتها المحلية. كما تم تسليط الضوء على الاختلافات القائمة على الجندر من حيث الوظائف غير النظامية واللائقة.

وأجرت اللجنة انتخابات للمكتب، ووافقت على اقتراح المكتب بتخصيص دورات اللجنة في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة القرار.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اجتمعت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة في جلسة عامة عقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر وترأسها نائب الرئيس السيد ل. ويرلي (سويسرا)، إذ إن السيدة س. أ. نور (كينيا) خسرت في الانتخابات مؤخراً. وبسبب عقد نقاش موازي في الجمعية العامة الرئيسية، يتعلق بالحرب في أوكرانيا، لم يحضر سوى 30 وفداً برلمانياً. تألفت الدورة من حلقتي نقاش مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة.

وركزت حلقة النقاش الأولى على استجابة الأمم المتحدة لتزايد الجوع وتفاقم المجاعة في جميع أنحاء العالم. قدم السيد س. كريشناسوامي، رئيس قسم الأبحاث والتحليل والرصد في منطقة شرق إفريقيا لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة ب. لازاروس، اقتصادية في مكتب نيروبي الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة، التقرير العالمي للعام 2022 عن أزمات الغذاء. وانضمت إليهم السيدة و. هاينز، ممثلة برنامج الأغذية العالمي والمديرة القُطرية في رواندا، والسيدة سي. سو، الممثلة القُطرية لمنظمة الأغذية والزراعة في رواندا.

ويحتل برنامج الأغذية العالمي مركز الصدارة في الجهود الإنسانية الرامية إلى توفير الأغذية التي هي في حاجة ماسة إليها. تساعد منظمة الأغذية والزراعة الحكومات والوكالات الإنمائية على تنسيق جهودها لتحسين وتطوير الزراعة وكذلك موارد الأراضي والمياه.

ومهّد التقرير العالمي للعام 2022 عن أزمات الغذاء الطريق أمام البرلمانيين لفهم الجوع المتفاقم والمجاعة في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل. يتألف التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي من خمس مراحل، إذ تشكل المرحلة الثالثة الأزمة، والرابعة الطوارئ، والخامسة الكارثة/المجاعة أو المجاعة المحتملة. يُظهر التقرير أن العالم يشهد أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في تاريخه في المرحلة 3 أو أعلى، مع ورود أكثر من 205 مليون شخص في 45 بلداً في هذه المراحل الثلاث في منتصف العام 2022. يقيم 52 في المئة من الأشخاص الذين يعيشون معاناة في خمسة بلدان – أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والجمهورية اليمنية. وازداد انعدام الأمن الغذائي الحاد في 23 بلداً، وشهد 19 بلداً منها زيادات مزدوجة الرقم.

وتضمن العرض بيانات عن مجالات اهتمام محددة، بما في ذلك إشارات إلى النزاعات في المنطقة. وفقاً للتصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي، يرد حوالى 38.6 مليون شخص في 34 بلداً في فئة الطوارئ، من بينهم مليون على الأقل في عشرة بلدان. احتلت ثلاثة بلدان المراكز العشرة الأولى باستمرار منذ العام 2016: أفغانستان،

وجنوب السودان، والجمهورية اليمنية. إن ما يقرب من نصف مليون شخص في المرحلة 5 أو مرحلة الكارثة، مع ورود 000 400 شخص في تيغراي، إثيوبيا وحدها.

وكثيراً ما يكون النزاع سبباً لانعدام الأمن الغذائي، حيث تشهد جميع البلدان التي تمر بالمرحلة 5، نزاعات طويلة الأمد، والعديد من البلدان التي تمر بالمرحلة 4 أي بمرحلة مماثلة.

وتظهر الصدمات الاقتصادية، ولا سيما الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية العالمية في العامين الماضيين، على الصعيدين العالمي والقُطري. كما كان لتأثير الأحوال الجوية المتطرفة أثر كبير. شكّل أسوأ جفاف منذ 40 عاماً تأثيراً كارثياً في شرق إفريقيا.

ومما يؤسف له أن البيانات الأحدث من اليونيسيف تشير إلى أنه من المتوقع إضرار 7.5 مليون طفل (بدلاً من 6.1 مليون طفل).

وشجع أعضاء حلقة النقاش البرلمانيين على الضغط من أجل زيادة عاجلة في المساعدة الإنسانية. وأبرزوا الحاجة إلى العمل على منع نشوب النزاعات وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وأشارت السيدة هاينز إلى أن 20٪ من الروانديين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حيث تنفق الفئات السكانية الأكثر ضعفاً 65٪ من دخلهم كل شهر على الغذاء. في حين انخفض سوء التغذية المزمن على مر السنين، لا يزال حوالى 32.4٪ يعانون من سوء التغذية المزمن. في حين أن برنامج الأغذية العالمي كان معروفاً جيداً باسم ذراع الطوارئ للأمم المتحدة، إلا أن لديه تفويضاً مزدوجاً – كان يعمل مع الروانديين لتطوير المرونة ورأس المال البشري. كان برنامج التغذية المدرسية، الذي رأى العديد من أعضاء اللجنة أنه يعمل في 13 تشرين الأول/أكتوبر مثالاً جيداً للعمل على تعزيز نجاح المزارعين ونوعية الغذاء للطلاب. إن المشاركة المتعددة السنوات ضرورية، وشجعت البرلمانيين على الدعوة إلى اتخاذ إجراءات، والتأثير على حكوماتهم لدعم المعونة، لا سيما في حالات الكوارث، وكذلك في لفت الانتباه إلى الأمن الغذائي والتغذية في بلدانهم. ويقوم برنامج الأغذية العالمي ببناء هياكل مستدامة وقادرة على التكيف.

وأشارت السيدة سو إلى أن منظمة الأغذية والزراعة تعمل في حالات الطوارئ وتدعم في الوقت نفسه الحكومات لكي يكون لديها إطار السياسات الغذائية السليمة. في رواندا، تم الوصول إلى 70٪ من جميع المواد الغذائية المستهلكة في الأسواق المحلية وكان حوالى 72٪ من السكان يعملون في الزراعة. ويدخل نحو 12 مليون شاب إفريقي سوق العمل كل عام؛ والقطاع الزراعي هو الوحيد الذي يستوعبهم. حرص الشباب على إنتاج

منتجات عالية القيمة والاستفادة من منطقة التجارة الحرة في إفريقيا بمنتجات، مثل القهوة والشاي والفاصوليا والأرز والبطاطس. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على ضمان وفائها بالمعايير العالية للتصدير.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي معاً لضمان اتباع نهج متسق إزاء الحكومة. في 30 منطقة، يتطلعان على وجه التحديد إلى مسائل توقف النمو. وهما يعملان مع التحالف البرلماني الوطني للأمن الغذائي، والغذاء الذي يدعمه برلمان رواندا.

وأدلى 15 مندوباً بتعليقات وأسئلة. وأشاروا إلى الحاجة إلى منع نشوب النزاعات، وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، والحاجة إلى التعاون في ما بين بلدان الجنوب، ومتابعة إعلان مابوتو، وإلى أن العاملين في منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي غالباً ما يكونون في خطر. وأشار أحد المندوبين الكينيين إلى أن "وفاة طفل واحد في أي مكان في العالم بسبب الجوع، هو موت القيادة السياسية في كل مكان في العالم".

وركزت حلقة النقاش الثانية على الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم التنمية الوطنية: حالة رواندا. دعا المنسق المقيم الجديد لرواندا، السيد و. أوجيلو، البرلمانات إلى المشاركة بشكل أعمق مع الأمم المتحدة من خلال المنسقين المقيمين، هو الموجود منذ ثلاثة أشهر فحسب في رواندا، لكن المستند إلى تجارب الأمم المتحدة الأخرى. تمثل دور الأمم المتحدة في تقديم مشورة سياسية استراتيجية من الدرجة الأولى، ودعم مساءلة أفضل. وأشار إلى أن الإشراف على الموازنة، وتتبع التقدم المحرز في رؤية رواندا للعام 2050، ومعالجة مسائل الفساد هي المسائل الرئيسية في اجتماعاتهم مع البرلمان. وشجع البرلمانيين على المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وناقش خمسة مندوبين مشاركتهم مع المنسقين المقيمين والتزموا بالعمل على تعزيز التنسيق والمشاركة عند عودتهم.

ورداً على أحد المندوبين، أشار المنسق المقيم إلى أن الأمم المتحدة مسؤولة أمام السلطات الوطنية، ويشمل ذلك البرلمانات. وشجع المندوب على مطالبة وكالات الأمم المتحدة في بلاده بالحضور إلى البرلمان لشرح نفسها وعملها. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم خطة التنمية الوطنية التي حددها البلد، وهي مصدر كبير للمعلومات. وأشار إلى أن التنمية ينبغي أن تشمل الجميع، وأن للبرلمانيين دوراً في إعطاء صوت لمن لا صوت لهم.

وعقب حلقتي النقاش، تم انتخاب عضوين جديدين في المكتب: السيدة ر. تونكيي (كينيا)، والسيد أ. بوستامينتي (بيرو). شكرت اللجنة السيدة أ. نور من كينيا التي عملت كرئيسة حتى هزيمتها الانتخابية الأخيرة، وقررت أن تطلب من السيد ويرلي (سويسرا) البقاء كرئيس بالنيابة حتى انعقاد الجمعية العامة الـ146 في مملكة البحرين.

موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

	موازنة العام 2022	موازنة العام 2023		
		الموازنة العادية	مصادر أخرى	جميع المبالغ
المساهمات المقدرة	*10,920,800*	11,248,400		**11,248,400**
صندوق رأس المال العامل (IPSAS)	*230,000*	230,000		**230,000**
صندوق رأس المال العامل (نقدي)	*392,000*	382,400		**382,400**
الاقتطاع الإلزامي للموظفين	*1,089,400*	1,158,500		**1,158,500**
الفائدة	*100,000*	100,000		**100,000**
تكاليف دعم البرنامج	*0*	399,000	(399,000)	**0**
إيرادات أخرى	*16,000*	16,000		**16,000**
المساهمات الطوعية	*5,257,700*		5,386,800	**5,386,800**
إجمالي الإيرادات	***18,005,900***	**13,534,300**	**4,987,800**	**18,522,100**
1. بناء برلمانات فعالة ومتمكنة	*4,889,800*	2,119,400	2,687,500	**4,806,900**
2. تعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية	*993,100*	595,200	520,900	**1,116,100**
3. دعم البرلمانات التي تتسم بالصمود والابتكار	*886,700*	345,200	699,700	**1,044,900**
4. تحفيز العمل البرلماني الجماعي	*7,724,800*	6,788,500	1,421,200	**8,209,700**
5. تعزيز المحاسبة في الاتحاد البرلماني الدولي	*3,793,400*	3,578,400	57,500	**3,635,900**
رسوم أخرى	*107,600*	107,600		**107,600**
التصفيات	*(389,500)*		(389,500)	**(389,500)**
إجمالي المصاريف	***18,005,900***	**13,534,300**		**18,522,100**

الموازنة الرأسمالية المعتمدة للعام 2023

البند	2023
1. استبدال أجهزة الكمبيوتر	35,000
2. الأثاث	15,000
3. تطوير الموقع الإلكتروني	100,000
مجموع النفقات الرأسمالية	**150,000**

البرنامج والموازنة المعتمدين للعام 2023

جدول المساهمات للعام 2023 على أساس جدول الأمم المتحدة للتقييم

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
أفغانستان	0.006%	0.110%	12,400
ألبانيا	0.008%	0.110%	12,400
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	0.109%	0.240%	27,000
أندورا	0.005%	0.110%	12,400
أنغولا	0.010%	0.110%	12,400
الأرجنتين	0.719%	0.940%	105,700
أرمينيا	0.007%	0.110%	12,400
أستراليا	2.111%	2.470%	277,800
النمسا	0.679%	0.890%	100,100
أذربيجان	0.030%	0.140%	15,700
مملكة البحرين	0.054%	0.170%	19,100
بنغلادش	0.010%	0.110%	12,400
بيلاروسيا	0.041%	0.150%	16,900
بلجيكا	0.828%	1.060%	119,200
بنين	0.005%	0.110%	12,400
بوتان	0.001%	0.100%	11,200
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	0.019%	0.120%	13,500
البوسنة والهرسك	0.012%	0.120%	13,500
بوتسوانا	0.015%	0.120%	13,500
البرازيل	2.013%	2.370%	266,600
بلغاريا	0.056%	0.170%	19,100
بوركينا فاسو	0.004%	0.100%	11,200
بوروندي	0.001%	0.100%	11,200
كابو فيردي	0.001%	0.100%	11,200
كمبوديا	0.007%	0.110%	12,400
الكاميرون	0.013%	0.120%	13,500
كندا	2.628%	3.030%	340,800
جمهورية إفريقيا الوسطى	0.001%	0.100%	11,200
تشاد	0.003%	0.100%	11,200

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
تشيلي	0.420%	0.600%	67,500
الصين	15.254%	11.750%	1,321,700
كولومبيا	0.246%	0.400%	45,000
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	0.001%	0.100%	11,200
الكونغو	0.005%	0.110%	12,400
كوستاريكا	0.069%	0.190%	21,400
ساحل العاج	0.022%	0.130%	14,600
كرواتيا	0.091%	0.220%	24,700
كوبا	0.095%	0.220%	24,700
قبرص	0.036%	0.150%	16,900
جمهورية التشيك	0.340%	0.510%	57,400
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	0.005%	0.110%	12,400
جمهورية الكونغو الديموقراطية	0.010%	0.110%	12,400
الدنمارك	0.553%	0.750%	84,400
جمهورية جيبوتي	0.001%	0.100%	11,200
جمهورية الدومنيكان	0.067%	0.190%	21,400
الإكوادور	0.077%	0.200%	22,500
جمهورية مصر العربية	0.139%	0.270%	30,400
السلفادور	0.013%	0.120%	13,500
غينيا الاستوائية	0.012%	0.120%	13,500
استونيا	0.044%	0.160%	18,000
اسواتيني	0.002%	0.100%	11,200
إثيوبيا	0.010%	0.110%	12,400
فيجي	0.004%	0.100%	11,200
فنلندا	0.417%	0.600%	67,500
فرنسا	4.318%	4.820%	542,200
الغابون	0.013%	0.120%	13,500
غامبيا	0.001%	0.100%	11,200
جورجيا	0.008%	0.110%	12,400
ألمانيا	6.111%	6.630%	745,800
غانا	0.024%	0.130%	14,600
اليونان	0.325%	0.490%	55,100
غواتيمالا	0.041%	0.150%	16,900

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
غينيا	0.003%	0.100%	11,200
غينيا-بيساو	0.001%	0.100%	11,200
غويانا	0.004%	0.100%	11,200
هايتي	0.006%	0.110%	12,400
المجر	0.228%	0.380%	42,700
أيسلندا	0.036%	0.150%	16,900
الهند	1.044%	1.300%	146,200
إندونيسيا	0.549%	0.750%	84,400
الجمهورية الاسلامية الإيرانية	0.371%	0.540%	60,700
جمهورية العراق	0.128%	0.260%	29,200
إيرلندا	0.439%	0.620%	69,700
إسرائيل	0.561%	0.760%	85,500
إيطاليا	3.189%	3.630%	408,300
اليابان	8.033%	8.490%	955,000
المملكة الأردنية الهاشمية	0.022%	0.130%	14,600
كازاخستان	0.133%	0.270%	30,400
كينيا	0.030%	0.140%	15,700
دولة الكويت	0.234%	0.390%	43,900
قيرغيزستان	0.002%	0.100%	11,200
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.007%	0.110%	12,400
لاتفيا	0.050%	0.160%	18,000
الجمهورية اللبنانية	0.036%	0.150%	16,900
ليسوتو	0.001%	0.100%	11,200
دولة ليبيا	0.018%	0.120%	13,500
ليشتنشتاين	0.010%	0.110%	12,400
لتوانيا	0.077%	0.200%	22,500
لوكسمبورج	0.068%	0.190%	21,400
مدغشقر	0.004%	0.100%	11,200
ملاوي	0.002%	0.100%	11,200
ماليزيا	0.348%	0.520%	58,500
جزر المالديف	0.004%	0.100%	11,200
مالي	0.005%	0.110%	12,400
مالطا	0.019%	0.120%	13,500
جزر مارشال	0.001%	0.100%	11,200

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	0.002%	0.100%	11,200
موريشيوس	0.019%	0.120%	13,500
المكسيك	1.221%	1.500%	168,700
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	0.001%	0.100%	11,200
موناكو	0.011%	0.110%	12,400
منغوليا	0.004%	0.100%	11,200
مونتينغرو	0.004%	0.100%	11,200
المملكة المغربية	0.055%	0.170%	19,100
موزمبيق	0.004%	0.100%	11,200
ميانمار	0.010%	0.110%	12,400
ناميبيا	0.009%	0.110%	12,400
نيبال	0.010%	0.110%	12,400
هولندا	1.377%	1.670%	187,900
نيوزيلندا	0.309%	0.470%	52,900
نيكاراجوا	0.005%	0.110%	12,400
النيجر	0.003%	0.100%	11,200
نيجيريا	0.182%	0.320%	36,000
مقدونيا الشمالية	0.007%	0.110%	12,400
النرويج	0.679%	0.890%	100,100
سلطنة عُمان	0.111%	0.240%	27,000
باكستان	0.114%	0.240%	27,000
بالاو	0.001%	0.100%	11,200
دولة فلسطين		0.100%	11,200
بنما	0.090%	0.210%	23,600
الباراغواي	0.026%	0.130%	14,600
البيرو	0.163%	0.300%	33,700
الفلبين	0.212%	0.360%	40,500
بولندا	0.837%	1.070%	120,400
البرتغال	0.353%	0.520%	58,500
دولة قطر	0.269%	0.430%	48,400
جمهورية كوريا	2.574%	2.970%	334,100
جمهورية مولدوفا	0.005%	0.110%	12,400
رومانيا	0.312%	0.480%	54,000
روسيا الاتحادية	1.866%	2.210%	248,600
رواندا	0.003%	0.100%	11,200

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
سانت لوسيا	0.002%	0.100%	11,200
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.001%	0.100%	11,200
ساموا	0.001%	0.100%	11,200
سان مارينو	0.002%	0.100%	11,200
ساو تومي وبرينسيبي	0.001%	0.100%	11,200
المملكة العربية السعودية	1.184%	1.460%	164,200
السنغال	0.007%	0.110%	12,400
صربيا	0.032%	0.140%	15,700
سيشيل	0.002%	0.100%	11,200
سيراليون	0.001%	0.100%	11,200
سنغافورة	0.504%	0.700%	78,700
سلوفاكيا	0.155%	0.290%	32,600
سلوفينيا	0.079%	0.200%	22,500
جمهورية الصومال الفيدرالية	0.001%	0.100%	11,200
جنوب إفريقيا	0.244%	0.400%	45,000
جنوب السودان	0.002%	0.100%	11,200
إسبانيا	2.134%	2.500%	281,200
سريلانكا	0.045%	0.160%	18,000
سورينام	0.003%	0.100%	11,200
السويد	0.871%	1.110%	124,900
سويسرا	1.134%	1.400%	157,500
الجمهورية العربية السورية	0.009%	0.110%	12,400
طاجيكستان	0.003%	0.100%	11,200
تايلاند	0.368%	0.540%	60,700
تيمور– ليشتي	0.001%	0.100%	11,200
توغو	0.002%	0.100%	11,200
تونغا	0.001%	0.100%	11,200
ترينيداد وتوباجو	0.037%	0.150%	16,900
الجمهورية التونسية	0.019%	0.120%	13,500
تركيا	0.845%	1.080%	121,500
تركمانستان	0.034%	0.140%	15,700

اسم البلد	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
توفالو	0.001%	0.100%	11,200
أوغندا	0.010%	0.110%	12,400
أوكرانيا	0.056%	0.170%	19,100
دولة الإمارات العربية المتحدة	0.635%	0.840%	94,500
المملكة المتحدة	4.375%	4.870%	547,800
جمهورية تنزانيا المتحدة	0.010%	0.110%	12,400
الاوروغواي	0.092%	0.220%	24,700
أوزبكستان	0.027%	0.140%	15,700
فانواتو	0.001%	0.100%	11,200
جمهورية فنزويلا البوليفارية	0.175%	0.320%	36,000
فيتنام	0.093%	0.220%	24,700
الجمهورية اليمنية	0.008%	0.110%	12,400
زامبيا	0.008%	0.110%	12,400
زيمبابوي	0.007%	0.110%	12,400

عضو منتسب	الأمم المتحدة 2022 – 2024	المقياس الموافق عليه للعام 2023	
	بالمئة	بالمئة	فرنك سويسري
برلمان دول الأنديز		0.020%	2,200
البرلمان العربي		0.020%	2,200
برلمان أمريكا الوسطى		0.020%	2,200
الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا		0.020%	2,200
البرلمان الأوروبي		0.060%	6,700
الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة		0.020%	2,200
اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا		0.020%	2,200
برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		0.020%	2,200
البرلمان الإفريقي		0.020%	2,200
برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا		0.020%	2,200
برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا		0.020%	2,200
الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود		0.020%	2,200
الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا		0.040%	4,500
الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية		0.020%	2,200
المجموع		**100%**	**11,248,400**

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. انعقدت الدورة الرابعة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وضمت 191 مشاركاً، من بينهم 139 برلمانياً (128 امرأة و11 رجلاً) من 78 بلداً، وممثلين عن منظمات دولية مختلفة.

انتخاب الرئيسة وإلقاء الكلمات الترحيبية

2. افتتحت الدورة السيدة فازيلنكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات. انتخب المنتدى السيدة إي. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ (رواندا)، لرئاسة دورته الرابعة والثلاثين. رحبت السيدة موكابالیسا، رئيسة مجلس النواب في رواندا، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، معالي السيد دوارتي باتشيكو، بالمشاركين في المنتدى والجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي.

إجراءات الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

3. بما أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) لم تجتمع بعد، فقد أبلغت سكرتيرة المنتدى السيدة ز. هلال المشاركين عن التوازن الجندري في الوفود إلى الجمعية العامة الـ145.

4. أُطلع المشاركون على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة والمستقبلية بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وقدمت تشينومونا، رئيسة مجلس الشيوخ في زيمبابوي، والسيدة ب. ماهاراني، رئيسة مجلس النواب في إندونيسيا، تقريراً عن القمة الرابعة عشرة لرئيسات البرلمانات، التي عقدت في 8 و9 أيلول/سبتمبر 2022 في طشقند (أوزبكستان). أطلعت سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) المشاركين على الأنشطة المرتبطة بلجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أبلغت سكرتيرة المنتدى المشاركين عن المؤتمر الإقليمي المقبل للبرلمانات الإفريقية بعنوان *منع العنف ضد النساء والتصدي له في السياسة وفي البرلمانات*، الذي سيعقد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر و1 كانون الأول/ديسمبر 2022 في لومي (توغو).

مكتب النساء البرلمانيات

5. قدمت السيدة فازيلنكو موجزاً للعمل المنجز في الدورة السابعة والأربعين للمكتب التي عقدت في آذار/مارس 2022، في نوسا دوا، وفي الدورة الثامنة والأربعين التي عُقدت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، في كيغالي.

6. اجتمع المكتب مرة أخرى في 15 تشرين الأول/أكتوبر لتقييم نتائج الجمعية العامة الـ145 بشأن المسائل الجندرية، ومناقشة سبل المضي قدماً.

المساهمات في أعمال الجمعية العامة الـ 145 من منظور جندري

7. كمساهمة من المشاركين في الجمعية العامة، نظروا من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض على اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان: *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة*. افتتح النقاش بعرض تمهيدي قدمه السيد ب. باير (ألمانيا)، المقرر المشارك للقرار. وواصلت المناقشة بجلسة عامة، ترأستها سعادة السيدة عايدة نصيف (جمهورية مصر العربية)، وكانت السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني) مقررة. وأوصى المشاركون باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومراعي للمنظور الجندري إزاء الهجرة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، ومكافحة الاتجار بالبشر مع التركيز على حقوق واحتياجات الناجين.

8. طوال دورة الهجرة، عندما تهرب النساء والفتيات حفاظاً على حياتهن، تواجه النساء والفتيات تمييزاً محدداً وعنف على أساس الجندر. كما أنهن معرضات بشدة لخطر الاتجار بهن، ولا سيما لأغراض الاستغلال الجنسي. ورأى المنتدى أن التدابير التشريعية وإنفاذ القانون والتثقيف في مجال مكافحة الاتجار بالبشر يجب أن تكافح الطلب على المنافع والخدمات الاستغلالية؛ والإتجار بالأيتام؛ واستخدام التكنولوجيا والمنصات الإلكترونية كعوامل دافعة للاتجار. ومن الضروري أيضاً ضمان معاملة النساء المهاجرات ضحايا، في حالات العبودية الحديثة والاتجار بالجنس، وذلك بشكل دائم، وتلقي الدعم الذي يحتجنه بغض النظر عن وضعهن كمهاجرات في بلد ما.

9. أسفرت المناقشة عن صياغة تعديلين على مشروع قرار اللجنة الدائمة، وحظي عدد من التعديلات التي اقترحتها الوفود الوطنية بالتأييد. وقد أُخذت بالاعتبار التعديلات المقترحة على مشروع القرار، وعززت بعده الجندري.

حلقة نقاش حول موضوع: *البرلمانات المراعية للمنظور الجندري: برلمانات خالية من التحيّز والتحرش والعنف ضد النساء*

10. في سياق الذكرى العاشرة لخطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات المراعية للمنظور الجندري، ركزت حلقة النقاش على الحلول الملموسة لتوفير مبدأ من المساواة وعدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال التحيز ضد المرأة في البرلمانات. سيفشل البرلمان الذي يسوده مناخ من العنف ضد المرأة في أداء واجبه في أن يكون تمثيلياً، وكفؤاً، وفعالاً، وكذلك في مهمته المتمثلة في خدمة السكان بتنوعه. وسلطت المناقشة الضوء على سياسات، وآليات منع التحيز ضد المرأة، والعنف القائم على الجندر، والتصدي لهما في الحيّز البرلماني، وأتاحت فرصة لتبادل الخبرات بشأن هذه المبادرات.

11. بدأ الاجتماع بالكلمات الافتتاحية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، سعادة السيد مارتن تشونغونغ. قدم العديد من أعضاء حلقة النقاش عروضاً عن المبادرات البرلمانية المتخذة لمكافحة التحيز ضد المرأة، وجميع أشكال العنف الجندري ضد البرلمانيات، والموظفات في البرلمانات، على النحو التالي: السيدة سي. ميكس (شيلي)، والسيدة ج. دين (نيوزيلندا)، والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، والسيدة س. تشايلدز، أستاذة في السياسة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، في جامعة إدنبرة.

12. دعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز والثقافة الجنسية وجميع أشكال العنف الجنسي التي لا تزال سائدة في البرلمانات. من بين التدابير الأخرى، أوصوا بما يلي: التدريب على منع التحيز والتحرش ضد النساء في البرلمان، وآليات الإبلاغ والشكوى المستقلة، وإنشاء مساحات سرية حيث يمكن للضحايا الحصول على المعلومات والدعم. كما أنه من المهم تطبيق العقوبات عندما يكشف إجراء تقديم شكوى عن سلوك سيء. وسلطت المناقشة الضوء أيضاً على أهمية التعاون مع وسائل الإعلام حتى تتمكن من نشر المعلومات ذات الصلة عن مشاركة المرأة في السياسة والعنف الذي قد تواجهه.

مناقشة متكافئة الفرص

13. نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع *تجديد روح الشباب في البرلمانات: لماذا تكون البرلمانات التي تضم شباباً، وتراعي المنظور الجندري مؤسسات أكثر فعالية وكفاءة.* نظرت المناقشة في احتياجات، وتوقعات، وتطلعات جيل أكثر تنوعاً من الرجال والنساء، أعضاء البرلمانات. وتمحور التركيز حول أساليب عملية للتوفيق بين الأنشطة البرلمانية، والمسؤوليات الأُسرية. فتحت المناقشة أيضاً مجالاً جديداً للنقاش حول استخدام التكنولوجيات الجديدة في البرلمان، وكيف يمكن لهذه التكنولوجيات أن تدعم المساواة بدلاً من تقويضها.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

14. لملء المنصب الشاغر لمجموعة 12+، انتخب المشاركون السيدة ر. كافاكاتشي كان (تركيا)، ولملء المنصب الشاغر في المجموعة الإفريقية، انتخب المشاركون السيدة س. موييكا موما (كينيا).

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد ضم 125 مشاركاً، من بينهم 84 برلمانياً (26 شابة و58 شاباً برلمانياً) من 62 بلداً، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات دولية مختلفة. في غياب رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، سعادة السيدة سحر البزار، ترأس الاجتماع السيد م. راكوتومولا (مدغشقر)، باعتباره العضو الأصغر سناً في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب الذي يحضر الجمعية العامة.

ورحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام بالمشاركين، وأعربا عن دعمهما لقضية مشاركة الشباب. وشددا على دور البرلمانيين الشباب كأبطال للابتكار في البرلمانات، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لتحديث البرلمانات لجعلها أكثر مراعاة للمنظور الجندري. أتيحت الفرصة للأعضاء البرلمانيين الشباب للمساعدة في زيادة استخدام التقنيات الرقمية، وتعزيز الشمولية لجميع فئات المجتمع. وحثا البرلمانيون الشباب على الاستمرار في الضغط من أجل التغيير في البرلمانات وداخل الاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم أعضاء المنتدى تقاريراً عن التطورات الرئيسية المتعلقة بمشاركة الشباب في بلدانهم. وشمل ذلك إنشاء تجمعات شبابية، وأجنحة شبابية للأحزاب السياسية، وفرص تمكين للبرلمانيين الشباب، وفعاليات عقدت عبر الإنترنت، وبالحضور الشخصي لتوجيه وجهات نظر الشباب في البرلمان بشكل أفضل. كما أكد أعضاء المنتدى التزامهم بمبادرة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، بما في ذلك الجهود التي بذلوها للترويج للحملة وتنفيذها في بلدانهم الأصلية. وشكر أعضاء المنتدى الاتحاد البرلماني الدولي على دعمه في إنشاء الحملة، وتقديم المساعدة للبرلمانات في الترويج لها على المستوى الوطني، وكذلك في تنفيذ تعهداتها. كما أثيرت العقبات الناشئة عن الحرب في أوكرانيا، وأزمة الغذاء، والركود العالمي الذي يلوح في الأفق، مع دعوة لمزيد من التضامن والتعاون لمعالجة هذه القضايا كمجتمع عالمي.

ومن أجل تبادل الممارسات الجيدة في النهوض بتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*، عقد البرلمانيون الشباب جلسة أسئلة وأجوبة حول إرشاد الشباب الطامحين إلى المناصب السياسية وتمكينهم. تبادل أعضاء المنتدى العديد من الخبرات والممارسات الجيدة حول كيفية إشراك الشباب في البرلمان من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية. تم عرض الممارسة الرواندية المتمثلة في حجز مقعدين في البرلمان لرجل وامرأة يتم انتخابهما من خلال مجلس الشباب الوطني. وشملت الأمثلة الأخرى إنشاء برلمانات شبابية لتوجيه وجهات نظر الشباب إلى الإجراءات البرلمانية. في العديد من البلدان، أدت الأحزاب السياسية دوراً مهماً في إشراك الشباب، من خلال إنشاء أجنحة الشباب، ولكن أيضًا من خلال إجراء انتخابات خاصة للشباب، في بعض الحالات لا يتجاوز سنهم 14 عاماً، للمناصب الحزبية. كما تم عرض أساليب أقل رسمية لتوجيه الشباب الطامحين، بما في ذلك دعوة الشباب والشابات لجلسات الاستماع والحوارات مع البرلمانيين. كما تم تسليط الضوء على مبادرات التدريب مثل البرلمانات الوهمية. كما أثيرت عقبة التمويل، خاصة للشباب الذين يأملون في تمويل جهود الانتخابات، باعتبارها تحدياً يجب التغلب عليه.

وتبادل أعضاء المنتدى الآراء حول الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للجمعية العامة حول *المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً*. وأكدوا مجددًا على وجهة النظر القائلة بأن الشباب والابتكار يسيران جنباً إلى جنب، بما في ذلك عند العمل من أجل جعل البرلمانات أكثر مراعاة للمنظور الجندري. وأعرب البرلمانيون الشباب عن أسفهم لأن العديد من البرلمانات لا تزال غير مجهزة لدعم مشاركة الشباب في ظل مرحلة حياتهم، مثل آباء الأطفال الصغار. على الرغم من أنه لا يزال يرد الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، فقد أثار الأعضاء الشباب أمثلة على الأماكن التي عمل فيها البرلمانيون الشباب والهيئات البرلمانية ذات الصلة كموجهات للابتكار في هذا الصدد، مثل تجمعات الشباب التي توفر غرف الرضاعة للأمهات الشابات، وتصدر البرلمانيون الشباب جهود مكافحة التحيز والتحرش والتمييز ضد النساء في كل من البرلمان وعلى وسائل التواصل الاجتماعي. وأكدوا أيضاً أنه لكي تكون البرلمانات حديثة تماماً، ولتلبية احتياجات جميع فئات المجتمع، يجب أن تكون شاملة بالكامل. وشمل ذلك النساء والشباب، وكذلك الأقليات والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، والمثليين، وثنائيي الجنس، وغيرهم. كما

أعرب البرلمانيون الشباب عن معارضتهم لآثار الحرب والعنف التي حالت دون ممارسة الشباب والشابات مهامهم.

وتم تقديم تقرير استعراضي للشباب يهدف إلى المساهمة بوجهات نظر الشباب في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة.* وطالب البرلمانيون الشباب في نقاشاتهم الدول بتمرير وتنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في التشريع وصنع السياسات لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة في ما يتعلق بالشباب.

واستعداداً للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في آذار/مارس 2023، عيّن المنتدى السيد يو ليخت (ألمانيا)، لإعداد التقرير الاستعراضي عن الشباب حول القرار المتعلق *بالهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي.*

كما عيّنوا السيد م. راكوتومولا (مدغشقر) لإعداد التقرير الاستعراضي عن الشباب، باعتباره مساهمة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات.*

وأعرب البرلمانيون الشباب بأغلبية ساحقة عن رأي مفاده أنه من أجل تحقيق تأثير أكبر في تمكين الشباب، تحتاج البرلمانات إلى تخصيص موارد مالية وتقنية أكبر لهذه القضية. خلال اجتماع مجلس منتدى البرلمانيين الشباب في وقت سابق من ذلك اليوم، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشكل خاص بشأن غياب العديد من زملائهم الأعضاء المنتخبين عن الاجتماع. لكي يساهم المنتدى بشكل فعال في الهدف السياساتي لاستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في تمكين الشباب، ولضمان أن يترجم الاتحاد البرلماني الدولي الأقوال إلى أفعال في ما يخص بتمكين البرلمانيين الشباب، حثوا البرلمانات التي يشغل أعضاؤها مناصب منتخبة في المجلس على إعطاء الأولوية لإشراك هؤلاء البرلمانيين الشباب في وفودهم.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت جلستان للجنة، في 28 تموز/يوليو، و11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بحضور ثمانية أعضاء على الأقل في كل منهما. واتفقت اللجنة على أهمية تفويضها في تحقيق السلام من خلال العمل الجماعي وبناء العلاقات من خلال الدبلوماسية البرلمانية والتوحيد للتوصل إلى حلول للتحديات المشتركة.

واستمع الأعضاء إلى تقرير من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطة اللجنة منذ الجمعية العامة الـ144 للاتحاد. عملت الأمانة العامة للاتحاد الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية على تطوير مدارس العلوم من أجل السلام التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، وهو برنامج تدريبي متقدم يسمح للموظفين في البرلمانات من جميع أنحاء العالم بالعمل معاً لمواجهة التحديات العالمية وتجربة نماذج للتعاون العلمي. ستعقد الجلسة الأولى في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في كانون الأول/ديسمبر 2022، مع التركيز على استكشاف مصادر المياه الجديدة والمتجددة. واتفقت اللجنة على أنه من خلال إقامة أنشطة ذات تأثير محدد بشكل ملموس يمكن أن تساهم في تحقيق السلام في المنطقة.

وأكد الأعضاء رغبتهم في زيارة المنطقة. تم الاتفاق على أنه لضمان أن تكون هذه الزيارة ناجحة وفعالة قدر الإمكان، يجب تأجيلها إلى العام 2023 بسبب التطورات الأخيرة غير المتوقعة، وكذلك الانتخابات المقبلة في إسرائيل.

وفي كلا الجلستين، ناقشت اللجنة المراسلات العشر التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في الشرق الأوسط منذ اجتماعها الأخير في الجمعية العامة الـ144 في آذار/مارس 2022. وأشارت الرسائل إلى تصاعد العنف والمستوطنات في إسرائيل ودولة فلسطين، وتهديدات ضد حرية العبادة، والأمن المائي في جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والقيود المزعومة على وصول تركيا للمياه في الجمهورية العربية السورية، والوضع الإنساني في الجمهورية اليمنية.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، استمعت إلى إحاطة عن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، بما في ذلك التطورات الإيجابية والمقلقة للعلاقات السلمية. وأشار الأعضاء إلى الدور الذي أدته الجمهورية الإيرانية الإسلامية في إثارة الاضطرابات في المنطقة. وكان من المهم التأكيد على التطورات الإيجابية وإظهار كيف يمكن الاستناد عليها للتوصل إلى حلول. واتفقت اللجنة على أنه ينبغي التركيز على العناصر التي توحدهم، ولا سيما رغبة جميع الشعوب في السلام والحرية. لا الإسرائيليون ولا الفلسطينيون يستفيدون من الوضع الحالي؛ كلاهما يعاني، والنساء والأطفال هم الأكثر تضرراً. ورحب الأعضاء بالبيانات الأخيرة الصادرة عن القادة الإسرائيليين، والفلسطينيين لدعم حل الدولتين. ومع ذلك، لتجديد الثقة في عملية السلام، يجب أن تركز جميع الأطراف على تحديد القضايا الأساسية للنزاع، وعلى تنفيذ الحلول، بدلاً من معالجة الأعراض السطحية. يصب العيش بسلام في مصلحة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 28 تموز/يوليو، اطلعت على التطورات في الجمهورية اليمنية من قبل رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، معالي السيد سلطان البركاني. كان الشعب اليمني يعاني معاناة شديدة رغم الهدنة. لم تحترم مليشيات الحوثي القانون والاتفاقيات الدولية. مرّت الجمهورية اليمنية بأزمة غذائية مقلقة، وتفاقمت إثر الوضع في أوكرانيا. ويلزم المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي في ما يتعلق بالوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية. يجب أن تظل الجمهورية اليمنية في صدارة جدول أعمال اللجنة. وقد شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي في نقاشات مع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لتحديد احتياجاته في ما يتعلق بالمساعدة التقنية لدعم إعادة تأهيله.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، اطلعت على التطورات في دولة ليبيا من النائب الأول لرئيس مجلس النواب في دولة ليبيا، سعادة السيد فوزي النويري، وسعادة الأستاذ عبدالله المصري، رئيس ديوان مجلس النواب. وتشهد دولة ليبيا توترات داخلية قوية بين المؤسسات وكذلك التدخل الأجنبي. أراد الشعب الليبي العيش بسلام وله الحق في حل بقيادة دولة ليبيا لإقامة الأمن في البلد، والمنطقة. وطالب الممثلون الليبيون الاتحاد البرلماني الدولي بدعم دولة ليبيا في التوصل إلى الاستقرار السياسي من خلال المساعدة الفنية، وألا تحبذ اللجنة التدخل الأجنبي. واتفقت اللجنة على أن دولة ليبيا ينبغي أن تستمر في الحفاظ على اتصالات هادفة بشأن الدعم الذي تحتاجه لحل تقوده دولة ليبيا، ولا سيما في إعادة بناء المؤسسات العاملة.

وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 28 تموز/يوليو، اتفق الأعضاء على أن الأمن الغذائي كان موضوعاً ذا أهمية كبيرة، إذ كان للحرب في أوكرانيا آثار كبيرة في المنطقة. وخلال جلسة اللجنة التي انعقدت في 11 تشرين الأول/أكتوبر، استمع الأعضاء إلى إحاطة من السيد س. ناكوزي من منظمة الأغذية والزراعة حول أزمة الأمن الغذائي في الشرق الأوسط الناجمة عن أزمة أوكرانيا. وأوضح السيد ناكوزي أن المنطقة تواجه تحديات متعددة الأوجه تتعلق بالأمن الغذائي، لكن الاستجابات الحالية ليست استباقية ولا كافية. ويلزم التركيز المعزز لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية من خلال السياسات والمخصصات المالية. يجب تصميم آليات الحماية الاجتماعية بحيث تضمن الوصول إلى أنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة. وأثنت اللجنة على تركيا لدورها في التمكين من إبرام صفقة تصدير الحبوب بين روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، مما بعث الأمل في حلول سلمية في المستقبل لمثل هذه الأزمات العالمية.

وخلال أول جلسة، أطلع السيد م. بورشارد، من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأعضاء على دور الأونروا في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة. لقد منع وجود الأونروا اللاجئين من الوقوع في براثن الفقر واللجوء إلى التطرف. وفي السنوات الأخيرة، تدهورت الحالة في العديد من بلدان المنطقة، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الأونروا. وعلى الرغم من القيمة التي لا جدال فيها لعمل الأونروا، فإنه لم يقابله موارد مالية كافية للسماح للأونروا بالوفاء بولايتها. واتفق الأعضاء على أن الأطراف المعنية والمجتمع الدولي هم المسؤولون عن التوصل إلى حل للنزاع. يتمثل التفويض الإنساني للأونروا في حماية اللاجئين، إذ إن المجتمع الدولي فشل في التوصل إلى حل.

تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. انتخبت اللجنة السيد ج. كياري من كينيا رئيساً جديداً لها لمدة عام واحد، قابلة للتجديد مرة واحدة.

2. استمعت اللجنة إلى تحديث موجز للتطورات الأخيرة في ما يتعلق بأوضاع محددة للقانون الدولي الإنساني وأزمات اللاجئين التي تم رصدها على مدى السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه التطورات الأخيرة في ما يتعلق باللاجئين أو السكان المشردين في أفغانستان وميانمار وأوكرانيا أو منها. ويمكن الاطلاع أدناه على معلومات محددة عن هذه الحالات.

3. بشكل عام، لاحظ أعضاء اللجنة بقلق تكاثر حالات النزاع وتزايد أعداد الرجال والنساء والفتيان والفتيات الذين يضطرون إلى الفرار هرباً من العنف والاضطهاد. وأعربت اللجنة بقوة عن ندائها لوقف الحروب واحترام القانون الدولي الإنساني، وتقديم المساعدة الإنسانية لدعم اللاجئين والمشردين داخلياً. ودعت البرلمانات إلى مناقشة دعم هذه الجهود حيث ترد حاجة قوية لبناء تعاون متعدد الأطراف للاستجابة لهذه المواقف المأساوية ليس فحسب في أوكرانيا ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. يحتاج اللاجئون من أفغانستان وميانمار، وكذلك في القرن الإفريقي وأجزاء أخرى من العالم، إلى مساعدة، واستغاثة عاجلة. سلط أعضاء اللجنة الضوء أيضاً على الحاجة إلى تقديم الدعم للبلدان المضيفة.

4. كررت اللجنة الإعراب عن دعمها لحشد البرلمانات من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية. وأشارت إلى أن حملة المفوضية #أنا_أنتمي لإنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول العام 2024 تدخل مرحلتها الأخيرة. وستعقد اللجنة اجتماعاً منفصلاً مع المفوضية لاطلاعها على هذا الموضوع ووضع خطة عمل للسنوات القادمة.

5. تم إطلاع اللجنة على متابعة المنتدى العالمي للاجئين وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. تمت دعوة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة تعهدات بلادهم (راجع الموقع الإلكتروني التالي:

https://globalcompactrefugees.org/). كما وافقت اللجنة على عقد جلسة إعلامية حول الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والمنتدى العالمي للاجئين في الجمعية العامة المقبلة في مملكة البحرين.

6. رحبت اللجنة بتنظيم الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفعالية العالمية الافتراضية بشأن تغير المناخ والسكان النازحين، التي عقدت في أيلول/سبتمبر، وجذبت أكثر من 600 مشارك. ستتم متابعة هذا الموضوع وإدراجه في الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) في جمهورية مصر العربية. كما رحبت اللجنة بالتنظيم المقترح لندوة عالمية عبر الإنترنت بشأن اللاجئين والتعليم.

7. ناقشت اللجنة تعاونها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك الاستعدادات لندوة عبر الإنترنت للبرلمانيين حول البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف في العام 2022 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ45 للبروتوكولات. كما وافقت اللجنة على تطوير العمل من أجل تحقيق عالمية اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها. ووافقت كذلك على الحاجة إلى مواصلة جهود إذكاء الوعي في البرلمانات بشأن القضايا المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني واتفاقية أوتاوا.

نظرة عامة على التطورات الأخيرة المتعلقة باللاجئين والمشردين داخلياً في ما يتعلق بأوكرانيا، وأفغانستان، وميانمار

أفغانستان

وصل عدد الوافدين الأفغان الجدد إلى البلدان المجاورة منذ آب/أغسطس 2021 إلى **1،268،730** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية: مليون، باكستان: 250 ألفاً، أوزبكستان: 13 ألفاً، طاجيكستان: 5،710) ، من بينهم 187،000 طلبوا الحماية الدولية. في المجموع، تم الإبلاغ عن 3.6 مليون أفغاني في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، منهم 780.000 لاجئ مسجل؛ تم الإبلاغ عن 3.3 مليون أفغاني في باكستان، منهم 1.29 مليون لاجئ مسجل. ويشكل الوافدون الجدد إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وباكستان نسبة 52٪ من الأطفال و22٪ من النساء البالغات.

ويرد (حوالى) ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص نازحون داخلياً حالياً بسبب النزاع في أفغانستان، بينما عاد مليون نازح داخلياً إلى مواطنهم الأصلية منذ حزيران/يونيو 2021. ودفع التغيير السياسي في آب/أغسطس 2021 أفغانستان إلى أزمة إنسانية واقتصادية. يعاني 18.9 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وتستمر الظروف في التدهور في أفغانستان، مما يدفع بمئات الآلاف من الأفغان إلى القيام برحلات عبر الحدود محفوفة بالمخاطر ومهددة للحياة. لا يترك الافتقار إلى مسارات الهجرة النظامية وتحدي إجراءات التأشيرات أي خيار سوى محاولة التهريب للكثيرين ممن يحاولون المغادرة. يعتبر المهربون من الجناة الرئيسيين في حوادث الحماية (العنف الجسدي، والاحتجاز، والموت، والسرقة).

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، شبكة الإغاثة

ميانمار

فرّ أكثر من مليون لاجئ، وطالب لجوء من ميانمار إلى البلدان المجاورة (943 ألفاً في بنغلاديش، و48 ألفاً في الهند، [حوالى] 5 آلاف في تايلاند). يرد أكثر من 1.3 مليون نازح داخلياً داخل ميانمار.

واستمر الوضع الأمني في التدهور. في ولايتي راخين وشين، تم الإبلاغ عن حوادث اعتقالات واحتجاز تعسفي، وزيادة نقاط التفتيش على الطرق والممرات المائية والقيود المفروضة على نقل البضائع، مما أدى إلى نقص الغذاء والأدوية والمواد الأساسية الأخرى، والقيود المفروضة على الحركة والحواجز أمام الرعاية الصحية وسبل العيش المنقذة للحياة. تتأثر حركة الأشخاص والبضائع إلى حد كبير بنقص السلع، بما في ذلك الغذاء والأدوية والوقود، فضلاً عن نقاط التفتيش الأمنية والاشتباكات المسلحة والألغام الأرضية.

وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التفاوض بشأن الوصول في ميانمار لإجراء تقييمات للاحتياجات وتسليم مواد الإغاثة الأساسية.

وتستمر الظروف السيئة في المخيمات في بنغلاديش، مما دفع مئات اللاجئين الروهينغا إلى دفع أموال للمهربين كل عام للتنقل، غالباً عن طريق المعابر البحرية الخطرة.

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شبكة الإغاثة

أوكرانيا

اعتباراً من منتصف أيلول/سبتمبر 2022، فرّ أكثر من 7.6 مليون شخص (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إلى البلدان المجاورة، واستمر الكثير منهم في رحلتهم إلى وجهات أخرى. شكلت النساء والأطفال نسبة 90٪. تقدم ما يقرب من 4 ملايين لاجئ بطلبات للحصول على حماية مؤقتة أو خطة حماية وطنية مماثلة. نزح 6،243،000 شخص إضافي داخل أوكرانيا، ويرد 17.7 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدات الإنسانية داخل البلاد.

ومن المحتمل أن يتسبب الشتاء في مزيد من النزوح بسبب عدم كفاية المأوى، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً (كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة والأطفال).

واستمرت الأعمال العدائية في شرق أوكرانيا وجنوبها، مع ورود المزيد من التقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك اضطرابات واسعة النطاق في إمدادات الكهرباء والمياه. في أيلول/سبتمبر 2022 وحده، سجلّت المفوضية السامية لحقوق الإنسان 1222 ضحية مدنية في أوكرانيا (299 قتيلاً، و923 جريحاً)، مما أدى إلى إجمالي 15246 ضحية مسجلة منذ 24 شباط/فبراير 2022 (6114 قتيلاً و9132 جريحاً)؛ من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير، لأن تلقي المعلومات من مواقع معينة حيث تستمر الأعمال العدائية المكثفة يمكن أن يؤخر التقارير والتأكيدات.

المصادر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة، شبكة الإغاثة

البلدان المجاورة المضيفة للاجئين (بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

المجر: 30،000 لاجئ مسجلين للحصول على الحماية المؤقتة.

جمهورية مولدوفا: تشير التقديرات إلى بقاء أكثر من 93000 لاجئ من أوكرانيا في جمهورية مولدوفا.

بولندا: تم تسجيل 1،422،482 لاجئاً للحصول على الحماية المؤقتة. تلقى أكثر من 283000 لاجئ مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

رومانيا: 67.064 لاجئاً مسجلاً للحصول على الحماية المؤقتة؛ تلقى 22،143 لاجئاً مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

سلوفاكيا: 96.140 لاجئاً مسجلاً للحصول على الحماية المؤقتة؛ تلقى 31441 لاجئاً مساعدات نقدية متعددة الأغراض.

روسيا الاتحادية: وفقاً للبيانات التي قدمتها السلطات الروسية، وصل 2.8 مليون لاجئ من أوكرانيا إلى روسيا منذ بداية النزاع. منذ 24 شباط/فبراير، قدم شريك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو جمعية الصليب الأحمر الروسي، الاستشارات الشخصية في روسيا الاتحادية إلى 11200 لاجئ ومشرد من أوكرانيا في المناطق الحدودية.

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 12 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور خمسة أعضاء من أصل ثمانية. كما رحب بالشركاء التقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وأُطلع الفريق الاستشاري على التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان رواندا في مجال صحة المرأة والطفل والمراهق. وهنأ برلمان رواندا على النتائج التي حققها في إصدار تشريع بشأن الصحة الإنجابية والتسجيل المدني، والتحسينات التي أُدخلت في ما يتعلق بمؤشرات صحة الأم والطفل. ناقش الفريق الاستشاري، باعتباره جهة التنسيق لتنفيذ عنصر الصحة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، الاستراتيجيات الفعالة لتحديد الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والوصول إليها. وسلط الضوء على العوائق الثقافية والاجتماعية التي تحد من نشر المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والوصول إلى الخدمات ذات الصلة. ومن المهم بناء الثقة بين السكان من خلال العمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والزعماء الدينيين. كما حدد الفريق الاستشاري جودة الرعاية وتمكين النساء باعتبارهما عاملين مهمين لتحسين النتائج الصحية.

وعرضت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عملها في مجال الصحة وتغير المناخ في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الفريق الاستشاري على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين هذين المجالين، ولا سيما في ما يتعلق بالتغذية، وتأثير تغير المناخ على الصحة، والهجرة الناجمة عن المناخ.

وأخيراً، تم إطلاع الفريق الاستشاري على عمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين GAVI، وتعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في التحصين والتغطية الصحية الشاملة.

وقرر الفريق الاستشاري إجراء زيارة ميدانية في العام 2023 لمساعدته على الاستمرار في تقديم توصيات للبرلمانات حول كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية. كما اقترح عقد فعالية جانبية حول التربية الجنسية الشاملة في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي.

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عُقدت جلسة مغلقة للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في 12 تشرين الأول/أكتوبر في كيغالي، رواندا، وحضرها 13 عضواً، و3 ضيوف خاصون. أقرّ الأعضاء جدول الأعمال، ووافقوا على تقرير الاجتماع الـ11 للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وناقش الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أهمية ولايته المتمثلة في التوصل إلى تعريف عملي للإرهاب ليكون قادراً على اقتراح تشريعات فعالة لمكافحة الإرهاب للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. قدمت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لمحة تاريخية موجزة عن محاولات الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب. وأكد أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن أعمال الإرهاب قد تغيرت، وأن التعريفات السابقة لم تعد مناسبة، وأنه كان من الضروري وضع تعريف عملي جديد لأغراض الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. واتفقوا على أن هذا المفهوم يمثل تحدياً لأن "الرجل الإرهابي، مقاتل من أجل حرية رجل آخر". يعتبر من المهم توافر تعريف على أساس الإجماع، وليس على أساس جداول الأعمال السياسية الشخصية.

وأطلعت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي الأعضاء على آخر المستجدات في ما يتعلق *بالدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* واجتماعاته المقبلة حول الموضوعَين *التصدي للتدهور البيئي وآثاره على انتشار الإرهاب وإشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف، والتصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب*. وقدم السيد ن. تانكونو، السكرتير التنفيذي للجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول منطقة الساحل الخمس، إحاطة إلى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف حول الوضع في منطقة الساحل. واتفق الأعضاء على أن الوضع خطير وأنه ترد حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة.

وقدم السيد س. ستروبانتس، الخبير في معهد الاقتصاد والسلام، عرضاً تقديمياً عن مؤشر الإرهاب العالمي للعام 2022، حيث حلّل تأثير الإرهاب على الوضع المتدهور بشكل متزايد في منطقة الساحل، التي أصبحت

بؤر توتر عالمياً للأنشطة الإرهابية. وحذر السيد ستروبانتس من أن الوضع البيئي في منطقة الساحل يزداد سوءاً وأن ندرة الغذاء والمياه ستؤدي بشكل متزايد إلى مزيد من العنف.

وقدم السيد م. ن. هونكونو، رئيس شبكة أكاديميات العلوم الإفريقية، موجزاً عن حالة التعليم في دول الساحل وعلاقتها بتزايد العنف والتطرف. وأكد أن سكان منطقة الساحل يتألفون في الغالب من الشباب بدرجات متفاوتة من الإلمام بالقراءة والكتابة. تعتبر الأمية ونقص التعليم من القضايا الهامة التي يجب معالجتها، حيث أنها تعرض الأطفال للجريمة المنظمة والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والتطرف. وكان من المهم أن يكون لدى مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* نهج شامل للمشكلة، لأن التعليم الأفضل وحده لن يكون كافياً للقضاء على الإرهاب في منطقة الساحل. ومع ذلك، فإن منطقة الساحل من دون تعليم لن تكون خالية من الإرهاب.

وبالنظر إلى أن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف هو النقطة المحورية للعمل البرلماني بشأن الإرهاب، ناقش الأعضاء توسيع نطاق نهج *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المزيد من اللجان والخبراء. وأشير إلى ضرورة زيادة التركيز على حماية النساء، وإشراكهن في جهود مكافحة الإرهاب. قدمت السيدة س. ماركيفيتش، مستشارة الاتحاد البرلماني الدولي، مشروع تحليل سياق النزاع في منطقة الساحل.

ولاحظ أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* كانت أحد أهم مشاريع الاتحاد البرلماني الدولي. وأشاروا إلى أن مآسي الحرب في أوكرانيا لا ينبغي أن تلقي بظلالها على المآسي في أجزاء أخرى من العالم، وخاصة في بلدان منطقة الساحل. وقد أظهر الاهتمام العالمي الذي أولي للحرب في أوكرانيا أنه ترد حاجة لاتخاذ الموقف الإنساني عينه في جميع الحالات، لأن الضحايا كانوا ضحايا في جميع أنحاء العالم.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

عقدت جلستان لمجموعة العمل في كوي نون، فيتنام في 13 أيلول/سبتمبر، وفي كيغالي، رواندا، في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وقد حضر هاتان الجلستان ثمانية أعضاء أو أكثر.

وناقشت مجموعة العمل خلال جلستها المنعقدة في 13 أيلول/سبتمبر دورها في تطبيق العلم في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في سياق استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. واتفق الأعضاء على أنه ينبغي عليهم تحديد أهداف ومناهج محددة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا لتعزيز عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال العلم. ومن شأن الاستراتيجية المتماسكة أن تضمن استمرار نجاح مجموعة العمل، والذي يمكن تعزيزه بشكل أكبر من خلال إقامة روابط مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

واتفقت مجموعة العمل على أن أحد العناصر الأساسية لعملها ينبغي أن يكون تحسين قنوات الحوار بين العلم والسياسة، مع ضمان مراعاة العلم في جميع مراحل صنع القرار السياسي على جميع المستويات. وخلال الجلسة الثانية لمجموعة العمل، استمعت إلى إحاطة إعلامية من الدكتور روس سميث، الرئيس السابق لشركة العلم والتكنولوجيا أستراليا، حول الأساليب التي تم من خلالها تحسين الحوار بين العلماء والبرلمانيين وإضفاء الطابع المؤسسي عليه في أستراليا. لقد ضمن الثقل الذي أُلقي على هذا الحوار حصول البرلمانيين على الأدلة اللازمة لتوجيه صنع سياساتهم، وتمكين كلا الجانبين، وإتاحة التواصل البنّاء. تبادل الأعضاء من تايلاند، وإيرلندا، وبنين أفضل الممارسات في بلدانهم في ما يتعلق بتعزيز المشاركة بين البرلمانيين والأوساط العلمية. ومع ذلك، فإن النقص في الموارد المالية يمكن أن يعيق إضفاء الطابع المؤسسي في بلدان أخرى. في البلدان التي كانت فيها الموارد المالية شحيحة، يمكن أن يأتي المحفز من حماس الأفراد لبناء قنوات الاتصال هذه، وبالتالي اكتساب الزخم.

وبحثت مجموعة العمل أيضاً، خلال جلستيها، في الميثاق الدولي المقترح لأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. يهدف الميثاق إلى أن يكون بمثابة إطار عمل أخلاقي لتطبيق واستخدام العلم والتكنولوجيا ويمكن استخدامه كنقطة انطلاق للبلدان الراغبة في وضع تشريعات في هذا المجال. ناقش الأعضاء التعديلات المتعلقة بالمساواة في الوصول إلى البحث العلمي للمواطنين، ولا سيما في توفير تدابير خاصة للوصول إلى العلم للنساء والشباب. يجب

أن يتضمن الميثاق أيضاً المزيد من المدخلات من العديد من الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك علماء الاجتماع وخبراء في التكنولوجيا وتعميم مراعاة المنظور الجندري، والتي يمكن جمعها خلال ورش عمل التشاور مع الجهات المعنية في الأشهر المقبلة، بناءً على جدول زمني صارم.

واتفقت مجموعة العمل على أن المعايير الأخلاقية الواردة في الميثاق تستند إلى رفاهية البشرية، التي ينبغي أن تكون في قلب العلم والسياسة. ومن المهم التأكد من أن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق قابلة للتطبيق في سياقات في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون الطريقة التي سيتم بها الترويج للميثاق واستخدامه اعتباراً مركزياً لمجموعة العمل في صياغته، كما يجب تحديد المبادئ التوجيهية العملية بشأن تنفيذ مبادئ الميثاق على المستوى الوطني خلال عقد استشارات الجهات المعنية. يجب إطلاق حملة الاتحاد البرلماني الدولي للترويج للميثاق وتعريف البرلمانيين حول العالم به.

وناقشت مجموعة العمل نتائج مشاركتها في المؤتمر الدولي بعنوان *العلوم والأخلاقيات والتنمية البشرية* الذي عقد في فيتنام في أيلول/سبتمبر 2022، ونظمته لقاءات فيتنام Rencontres du Vietnam بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، وبرلمان فيتنام، ومنظمي السنة الدولية للعلوم الأساسية من أجل التنمية المستدامة للعام 2022. وكان العديد من الأعضاء حاضرين وشارك بعضهم في حلقات نقاش عقدت خلال المؤتمر. وأثنى الأعضاء على هذه الفرصة للحوار بين البرلمانيين والأوساط العلمية. كان من المهم التأكد من أن اللغة المستخدمة في مثل هذه الاجتماعات كانت بسيطة ومفهومة لكلا المجتمعين، مما يسمح بالتفاهم المشترك، والمنفعة المتبادلة.

وفي الجلسة الثانية لمجموعة العمل، اقترح الأعضاء أنشطة مستقبلية تتعلق بالطريقة التي يمكن بها استخدام العلم والتكنولوجيا للحد من عدم المساواة وكذلك إنشاء قواعد بيانات حول المواضيع الرئيسية لتقاسم التشريعات والبحث العلمي بين البلدان. كما اقترح الأعضاء مناقشة حول تحديد المؤشرات التي يمكن أن تساعد في تقييم كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تقرير فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي
بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

معلومات أساسية

في آذار/مارس، خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في نوسا دوا، تم اعتماد قرار البند الطارئ بعنوان *الحل السلمي للحرب في أوكرانيا، امتثالاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والسلامة الإقليمية*. ومن بين الإجراءات الأخرى، دعا القرار إلى إنشاء فريق عمل لتسهيل دور البرلمانات في صياغة حلول سلمية مجدية للأزمة.

وتم تشكيل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا في أوائل نيسان/أبريل، بعد مشاورات أجراها رئيس الاتحاد، وأمينه العام مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي. إن فريق العمل عبارة عن مجموعة تمثيلية ومتوازنة جندرياً، يرأسها معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، مع السيد ب. كاتجافيفي (ناميبيا) نائباً للرئيس. والأعضاء الآخرون في فريق العمل هم ممثلو: إندونيسيا، وكازاخستان، وهولندا، وجنوب إفريقيا، وأوروغواي. إن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد مارتن تشونغونغ عضو بحكم منصبه. اجتمع فريق العمل ثلاث مرات افتراضياً لمناقشة أهدافه، وبرنامج عمله. وساعده خبراء مستقلون في هذا العمل.

ويتمثل اختصاص فريق العمل، باعتباره من أهدافه الأساسية، في تشجيع الحوار من خلال مساعيه الحميدة، بين برلمانيّي روسيا الاتحادية وأوكرانيا، ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل النزاع التي تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والامتناع عن التهديد باستخدام القوة. تم تحديد ثلاثة أهداف على المدى القريب والمتوسط والطويل:

- الوقف الكامل لإطلاق النار
- المساهمة في تدابير بناء الثقة والمساعدات الإنسانية حيثما أمكن
- إنشاء آليات حوار بين برلمانات روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتعزيزها.

البعثة إلى كييف وموسكو

قام فريق العمل بأول بعثة للمساعي الحميدة إلى كييف وموسكو في منتصف تموز/يوليو 2022 بهدف الدخول في حوار سياسي مع القيادة البرلمانية في كلا البلدين. وقد حاول أعضاء فريق العمل الحصول على فهم أفضل للوضع على الأرض وتحديد الأساليب التي تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية والعودة إلى الدبلوماسية. وحصل فريق العمل على مساعدة عملية من برلمان بولندا وجهات تنسيق الاتحاد البرلماني الدولي في روسيا الاتحادية، وأوكرانيا.

وأجرى فريق العمل نقاشات بناءة مع القادة البرلمانيين في أوكرانيا، وروسيا الاتحادية. في كل من كييف وموسكو، التقى أعضاء فريق العمل مع فرق الأمم المتحدة القُطرية، التي قدمت نظرة ثاقبة للوضع على الأرض والتحديات التي واجهتها. في الوقت المحدود المتاح، لم يكن فريق العمل في وضع يسمح له بالتحقق من التفاصيل ولكن بدلاً من ذلك، الاستماع إلى مواقف الجانبين. وأكد كلا البرلمانيين دعمهما لولاية فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وأعربا عن استعدادهما للمشاركة في المشاورات والحوار بين البرلمانات. وأظهرت البعثة أن إجراءات الاتحاد البرلماني الدولي مكملة لأعمال الحكومات والمنظمات الدولية، وتفتح قناة للتعبير عن مخاوف الناس وتساهم في حل النزاع من خلال المبادرات البرلمانية.

المتابعة والنقاشات في سياق الجمعية العامة في كيغالي

ناقشت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها عبر الإنترنت الذي انعقد في 26 أيلول/سبتمبر، تقرير رئيس فريق العمل. وحثت اللجنة التنفيذية فريق العمل على مواصلة عمله من خلال المشاورات الفردية مع البرلمانيين من كلا الجانبين. كرر أعضاء اللجنة التنفيذية التزامهم بالثني عن الإجراءات التي قد تزيد من تأجيج التوترات في المنطقة، وأعربوا عن أملهم في أن يمكن جمع البرلمانيين من كلا الجانبين حول مائدة واحدة في المستقبل القريب.

وخلال انعقاد الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، ناقش فريق العمل التطورات التي حدثت منذ اجتماعه الأخير واستنكر استمرار تصعيد الوضع في المنطقة، من خلال:

- استمرار القصف على محطة الطاقة النووية زابوريزهزهيا، الأمر الذي شكل خطراً جسيماً بحدوث كارثة نووية للمنطقة بأسرها.
- تنظيم استفتاءات عاجلة بشأن الضم في أواخر أيلول/سبتمبر في المناطق الأربع المحتلة في أوكرانيا، ووقع عليها الرئيس بوتين في 5 تشرين الأول/ أكتوبر، وصدق عليها بعد ذلك مجلس الدوما الروسي.
- الهجمات الصاروخية المستأنفة على العاصمة كييف، ومدن أخرى متعددة في أوكرانيا، تسببت في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتدمير كبير للبنية التحتية الأساسية.

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، أجرى فريق العمل مشاورات فردية مع وفود البرلمان الأوكراني والجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية. وأكد الجانبان من جديد التزامهما بمواصلة العمل عن كثب مع فريق العمل في السعي للتوصل إلى حل سلمي للحرب. ودعا بشدة رئيس فريق العمل، وأعضائه، بدورهم، إلى وقف التصعيد وتحديد التدابير التي تساعد على استئناف الحوار السياسي. وشمل ذلك، على سبيل المثال، استئناف المحادثات حول تبادل الأسرى.

وعانى الناس في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب التي يجب إنهاؤها. البرلمانات لها دور ومسؤولية مميزة للضغط على حكوماتها للتوصل إلى حلول سلمية للنزاعات، لصالح الشعب الذي يمثلونه. تم حث الطرفين على تحديد المسائل التي سيكونون على استعداد لمناقشتها مع الجانب الآخر كنقطة انطلاق في إقامة حوار. وفي غضون ذلك، سيضاعف فريق العمل جهوده في تنفيذ مهامه.

إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة المندوبات في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

(في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تشكيلة وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات النظامية الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(آذار/مارس 2018 – حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي/ النسبة المئوية للمندوبات		مجموع الوفود	إجمالي/ النسبة المئوية للوفود المؤلفة كلها من رجال (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المؤلفة كلها من نساء (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة كلها من جندر واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
كيغالي (2022/10/15)	552	200	36.2	119	13	11.8	4	17	9
نوسا دوا (22/03)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
مدريد (21/11)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
جنيف افتراضي (21/05)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
بلغراد (19/10)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
الدوحة (19/04)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
جنيف (18/10)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
جنيف (18/03)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6

وفود متعددة الأعضاء أحادية الجندر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في كيغالي

(الحالة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

الرقم	البلد	كيغالي تشرين الأول/أكتوبر			نوسا دوا آذار/مارس22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد تشرين الأول/أكتوبر19			الدوحة نيسان/أبريل19			جنيف تشرين الأول/أكتوبر18			جنيف آذار/مارس18		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثابات نساء	نواب رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	الأرجنتين	2	0	2	غياب			غياب			4	5	9	1	3	4	1	3	4	1	6	7	2	5	7
2	أرمينيا	3	0	3	2	2	4	2	4	6	4	4	8	4	4	8	4	4	8	2	2	4	3	3	6
3	الدنمرك	2	0	2	3	2	5	2	3	5	2	1	3	2	3	5	2	3	5	0	3	3	0	2	2
4	الغابون	0	2	2	غياب			1	5	6	غياب			1	4	5	2	5	7	غياب			1	3	4
5	المجر	2	0	2	غياب			3	2	5	4	4	8	4	3	7	3	2	5	4	3	7	1	1	2
6	أيسلندا*	0	2	2	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	2	3	1	2	3
7	دولة ليبيا*	0	2	2	غياب			غياب			غياب			0	2	2	1	1	2	غياب			3	5	8
8	مدغشقر*	0	3	3	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	1	3	4	2	4	6	غياب		
9	ماليزيا*	0	4	4	0	1	1	غياب			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6	غياب		
10	مالطا*	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2
11	سيشيل	0	2	2	1	1	2	0	1	1	1	3	4	1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	1	2
12	جمهورية الصومال الفيدرالية	0	5	5	غياب			غياب			1	4	5	1	4	5	1	8	9	0	4	4	0	2	2
13	إسبانيا	0	6	6	1	3	4	2	4	6	2	6	8	1	3	4	0	3	3	3	1	4	2	4	6
14	سورينام	0	2	2	1	2	3	1	2	3	2	3	5	1	2	3	1	2	3	1	2	3	2	1	3
15	أوروغواي*	0	3	3	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2	1	4	5	1	5	6
16	أوزبكستان	0	2	2	غياب			3	2	5	4	5	9	1	2	3	1	3	4	1	2	3	2	2	4
17	الجمهورية اليمنية*	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	غياب			0	5	5	0	7	7

وفود مؤلفة من عضو واحد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين في كيغالي

(الحالة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

الرقم	البلد	كيغالي تشرين الأول/أكتوبر			نوسا دوا آذار/مارس22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضي أيار/مايو 21			بلغراد تشرين الأول/أكتوبر19			الدوحة نيسان/أبريل19			جنيف تشرين الأول/أكتوبر18			جنيف آذار/مارس18		
		برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	ثابات نساء	نواب رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع	برلمانيات نساء	برلمانيون رجال	المجموع
1	أذربيجان	0	1	1	غياب			2	3	5	3	6	9	1	5	6	1	4	5	0	2	2	غياب		
2	بيلاروسيا*	0	1	1	0	2	2	1	0	1	2	2	4	0	1	1	0	1	1	1	1	2	1	1	2
3	البرازيل	0	1	1	غياب			3	5	8	2	2	4	1	10	11	1	9	10	1	10	11	2	4	6
4	إيطاليا*	0	1	1	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6	1	2	3
5	كازاخستان	1	0	1	2	1	3	1	0	1	5	4	9	2	7	9	1	8	9	1	3	4	1	3	4
6	موريشيوس	1	0	1	1	1	2	غياب			1	4	5	غياب			غياب			غياب			غياب		
7	دولة فلسطين	0	1	1	غياب			1	4	5	1	3	4	1	5	6	1	5	6	1	4	5	1	6	7
8	باراغواي*	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2	0	1	1
9	سلوفينيا*	0	1	1	غياب			0	1	1	2	0	2	1	3	4	2	1	3	0	1	1	1	1	2

** وفود خاضعة لعقوبات في الجمعية العامة الـ 145، وفقاً للمادة 10.4 و15.2 (ج) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تتألف حصرياً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.*

الدورة الـ 46 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

الوفود التي تضم من 40٪ إلى 60٪ من النساء البرلمانيات

تعزز مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في وفود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعيات العامة، وقررت إبراز تلك التي تتألف من 40٪ كحد أدنى و60٪ كحد أقصى من كل جندر.

وتم ترتيب البلدان أدناه وفقاً للنسبة المئوية للنساء البرلمانيات في وفودها في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويرد ما مجموعه 35 وفداً متوازناً بين الرجال والنساء من بين 119 وفداً (29.4٪) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

الوفود التي تضم 40٪ إلى 49.9٪ من النساء البرلمانيات (14):

أستراليا (40٪)

النمسا (40٪)

جمهورية مصر العربية (40٪)

هولندا (40٪)

صربيا (40٪)

سويسرا (40٪)

تايلاند (40٪)

الهند (43٪)

سلطنة عمان (43٪)

تركيا (43٪)

أوكرانيا (43٪)

زيمبابوي (43٪)

غانا (44٪)

غينيا (44٪)

الوفود التي تضم 50٪ من النساء البرلمانيات (14):

أندورا

مملكة البحرين

تشاد

تشيلي

الكونغو

غينيا الاستوائية

غيانا

إسرائيل

ليختنشتاين

موناكو

نيوزيلاندا

رواندا

المملكة المتحدة

جمهورية تنزانيا المتحدة

الوفود التي تضم 50.1٪ إلى 60٪ من النساء البرلمانيات (7)

الكاميرون (57٪)

زامبيا (57٪)

كندا (60٪)

جمهورية جيبوتي (60٪)

بولندا (60٪)

المملكة العربية السعودية (60٪)

تيمور ليشتي (60٪)

سياسة لمنع التحرش، بما فيه التحرش الجنسي،
في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وفعاليات أخرى للاتحاد البرلماني الدولي

صادق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2022)

1. في السنوات الأخيرة، كشف الاتحاد البرلماني الدولي عن آفة العنف ضد المرأة في البرلمان من خلال دراسات بارزة أسفرت عن بيانات وأدلة على طبيعة وانتشار التحيز والتحرش والعنف التي تحدث في البرلمانات ضد البرلمانيات والموظفات في البرلمانات. أظهرت دراسات الاتحاد البرلماني الدولي أنه لا ترد منطقة في العالم محصنة وأن التوعية وقواعد عدم التسامح وآليات الإنفاذ هي أفضل مضاد للمشكلة.

2. من أجل دعم البرلمانات وتجهيزها بشكل أفضل في جهودها لمعالجة هذه الآفة وإعطاء القدوة، نشر الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2019 مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية لمكافحة التحيز والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمان بناءً على الممارسات الجيدة الحالية. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها أي آلية لمكافحة التحرش. كما أنها توفر أساليب وتدابير عملية لتنفيذ هذه الآليات.

3. ووفقاً لهذا العمل، وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يكون في الطليعة وأن يكون نموذجاً ومرجعاً للبرلمانات الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى، قررت **مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)** أنها ترد حاجة لأن يضع الاتحاد البرلماني الدولي إطاره الخاص لمكافحة التحرش، لجمعياته العامة وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي. والواقع أن الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي تلقي الضوء على حقيقة أن النساء كثيراً ما يجدن أنفسهن أكثر استهدافاً بمثل هذا السلوك عند السفر إلى الخارج.

4. بدأت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) نقاشات حول إطار عمل محتمل لمكافحة التحرش في نيسان/أبريل 2019. في متابعة لمداولاتها السابقة، استعرضت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في العامين 2021 و2022 الممارسات الجيدة الحالية في منع والتصدي للتحيز والتحرش الجنسي في الاجتماعات متعددة الأطراف والبرلمانية. أوصت المجموعة، في تقريرها المقدم إلى الدورة الـ 209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا، بأن يستخدم الاتحاد البرلماني الدولي، كنموذج، مدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة لمنع

التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة (راجع الملحق)؛ وطلبت من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تضع خطة تنفيذ تتضمن تدابير مصاحبة محددة بشأن الوقاية والاتصال والتدريب والإنفاذ، وأن تنشئ آلية للرصد المنتظم لخطة التنفيذ من جانب المجموعة.

5. ناقشت اللجنة التنفيذية هذه المسألة في جلستها المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ووافقت على أن توصي المجلس الحاكم بالموافقة على النهج التالي:

أولاً – يوافق الاتحاد البرلماني الدولي على استخدام مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة، كأساس لسياسات الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش؛

ثانياً – تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بوضع وتنفيذ خطة للتدابير العملية، تماشياً مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك؛

ثالثاً – تقوم مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) بانتظام برصد خطة التنفيذ، وتقديم تقارير عنها إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

*****

مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة

الهدف

إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بتمكين الفعاليات التي يمكن فيها للجميع المشاركة في بيئة شاملة للجميع ومحترمة وآمنة.

وتسترشد فعاليات منظومة الأمم المتحدة بأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، ومن المتوقع أن يتصرف جميع المشاركين بنزاهة واحترام تجاه جميع المشاركين الذين يحضرون أو يشاركون في أي فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة.

قابلية التطبيق

تنطبق مدونة قواعد السلوك على أي فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل الاجتماعات والمؤتمرات والندوات والتجمعات وحفلات الاستقبال والفعاليات العلمية والتقنية، واجتماعات الخبراء وورشات العمل والمعارض والفعاليات الجانبية وأي منتدى آخر يُنظم، يستضيفها أو يرعاها كلياً أو جزئياً كيان تابع لمنظومة الأمم المتحدة أينما حدث، وأي فعالية أو تجمع يجري في مباني منظومة الأمم المتحدة سواء أكان إحدى الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة يقوم بالتنظيم أو الاستضافة أو الرعاية أم لا.

وتنطبق مدونة قواعد السلوك على جميع المشاركين في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة، بمن فيهم جميع الأشخاص الذين يحضرون أو يشاركون بأي صفة في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة.

وتلتزم منظومة الأمم المتحدة أو الكيان الآخر المسؤول عن فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك.

وإن مدونة قواعد السلوك ليست قانونية أو إلزامية بطبيعتها. وهي تكمل، ولا تؤثر على تطبيق السياسات والأنظمة والقواعد والقوانين الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القوانين التي تنظم المباني التي تجري فيها فعاليات منظومة الأمم المتحدة وأي اتفاقات سارية مع البلد المضيف.

السلوك المحظور

التحرش هو أي سلوك غير لائق أو غير مرحب به يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يتسبب في إهانة أو إذلال لشخص آخر. يُحظر التحرش بأي شكل من الأشكال بسبب الجنس أو الهوية الجنسية والتعبير أو التوجه الجنسي أو القدرة الجسدية أو المظهر الجسدي أو الإثنية أو العرق أو الأصل القومي أو الانتماء السياسي أو العمر أو الدين أو أي سبب آخر في فعاليات منظومة الأمم المتحدة.

وإن التحرش الجنسي هو نوع محدد من السلوك المحظور. التحرش الجنسي هو أي سلوك غير مرحب به ذي طبيعة جنسية يمكن توقعه بشكل معقول أو يُنظر إليه على أنه يسبب الإساءة أو الإذلال. وقد ينطوي التحرش الجنسي على أي سلوك ذي طابع لفظي أو غير لفظي أو جسدي، بما في ذلك الاتصالات الخطية والإلكترونية، وقد يحدث بين أشخاص من الجنس نفسه أو من جنسين مختلفين.

وتشمل أمثلة التحرش الجنسي على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإدلاء بتعليقات مسيئة أو مهينة حول التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية لشخص ما
- إطلاق الأسماء أو استخدام الافتراءات ذات الدلالة الجندرية/الجنسية
- الإدلاء بتعليقات جنسية حول المظهر أو الملابس أو أجزاء الجسم
- تصنيف النشاط الجنسي للشخص
- طلب مواعيد متكررة من شخص أو طلب ممارسة الجنس
- التحديق بطريقة موحية جنسياً
- اللمس غير المرغوب فيه، بما في ذلك القرص أو الربت أو الفرك أو ملامسة الشخص عن قصد
- القيام بإيماءات جنسية غير لائقة، مثل دفع الحوض
- مشاركة الروايات أو النكات الجنسية أو البذيئة
- إرسال اتصالات موحية جنسياً بأي شكل من الأشكال
- مشاركة أو عرض صور أو مقاطع فيديو غير مناسبة جنسياً بأي شكل من الأشكال
- محاولة الاعتداء الجنسي الفعلي، بما في ذلك الاغتصاب

عملية تقديم الشكاوى

يجوز للمشارك الذي يشعر أنه تعرض للتحرش في فعالية تنظمها منظومة الأمم المتحدة أن يبلغ منظم فعالية منظومة الأمم المتحدة أو السلطة الأمنية ذات الصلة بالأمر، وينبغي للمشارك الذي يشهد مثل هذه التحرشات أن يبلغ عن ذلك. ولا يكون لهذا الإبلاغ أي أثر على أي قواعد وإجراءات قائمة قد تنطبق في منظومة الأمم المتحدة أو على الموظفين الآخرين. ومن المتوقع أن يتخذ منظم فعالية منظومة الأمم المتحدة الإجراءات المناسبة وفقاً لسياساتها وأنظمتها وقواعدها القائمة.

ويمكن أن تشمل أمثلة الإجراءات المناسبة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- القيام بعملية لتقصي الحقائق
- مطالبة الجاني بوقف السلوك المخالف على الفور
- تعليق أو إنهاء وصول الجاني إلى فعالية منظومة الأمم المتحدة أو رفض التسجيل في الفعاليات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة، أو كليهما
- إحالة الشكوى إلى أي سلطة تحقيق أو سلطة تأديبية لها اختصاص على الشخص المتهم بالتحرش
- إحالة تقرير إلى صاحب العمل أو الكيان الذي له ولاية قضائية على الشخص المتهم بالتحرش لاتخاذ إجراء متابعة مناسب

كما يجوز لضحية التحرش المزعوم أن تلتمس المساعدة من السلطات الأخرى ذات الصلة، مثل الشرطة، مع مراعاة الإطار القانوني الواجب التطبيق.

ويجب ألا يقدم المشارك عن علم ادعاءً كاذباً أو مضللاً بشأن السلوك المحظور.

حظر الانتقام

يحظر التهديد أو التخويف أو أي شكل آخر من أشكال الانتقام ضد أي مشارك قدم شكوى أو قدم معلومات لدعم شكوى. ستتخذ منظومة الأمم المتحدة أو الكيان الآخر المسؤول عن فعالية من فعاليات منظومة الأمم المتحدة أي إجراء مناسب معقول لازم لمنع الانتقام والرد عليه، وفقاً لسياستها وأنظمتها وقواعدها السارية.

الجدول الزمني للاجتماعات المستقبلية وغيرها من الأنشطة

وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح يشارك في تنظيمها شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2022
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريب للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2022
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27)	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
ورشة عمل بشأن الضرائب الصحية، تشارك في تنظيمها منظمة الصحة العالمية	جنيف (سويسرا) 23 – 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
المنتدى البرلماني الإقليمي العربي حول خطة العام 2030: تعزيز المشاركة البرلمانية في العمل المناخي ما بعد الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27) في المنطقة العربية	بيروت (الجمهورية اللبنانية) 29 – 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
فعالية جانبية للدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP 27): تصميم أنظمة الحوكمة لتمكين التنفيذ الفعال لاتفاق باريس	شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
مؤتمر إقليمي للبرلمانات الإفريقية حول منع العنف ضد النساء في السياسة، وفي البرلمانات، والتصدي له، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الوطنية في توغو	لومي (توغو) 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2022	فعالية هجينة (بالحضور الشخصي وافتراضية) أديس أبابا (إثيوبيا) 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 01 كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين وموظفيهم من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تشارك في تنظيمها منظمة التجارة العالمية	بوينس آيرس (الأرجنتين) تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل حول نزع السلاح الشامل	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل حول الأمن البشري في إطار الحملة العلمية للأمن البشري للجميع	افتراضية تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2022
ندوة عبر الإنترنت حول مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن الجرائم الإلكترونية	افتراضية 05 كانون الأول/ديسمبر 2022
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات غرب إفريقيا	أبوجا (نيجيريا) كانون الأول/ديسمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثانية للبرلمانات الإفريقية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	جيبوتي (جمهورية جيبوتي) كانون الأول/ديسمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمجموعة دول الساحل الخمس حول مكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف	نيامي (النيجر) 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)

ندوة عالمية عبر الإنترنت حول التعليم واللاجئين، تشارك في تنظيمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة عبر الإنترنت للاحتفال بالذكرى الـ40 للبروتوكولات الاختيارية لاتفاقيات جنيف	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: الأمن والتنمية من أجل مكافحة الإرهاب	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: الكرامة الإنسانية، والنساء، والأطفال	افتراضية 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: إشراك المجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف، والتصدي للظروف المؤدية إلى الإرهاب	زيمبابوي تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (سيتم التأكيد على التواريخ)
فعالية جانبية بمناسبة المؤتمر العالمي بعنوان الإنترنت من أجل الديمقراطية: تنظيم المنصات الرقمية للمعلومات باعتبارها مصلحة عامة، منظمة من قبل اليونيسكو	باريس (فرنسا) 21 – 23 شباط/فبراير 2023
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) شباط/فبراير 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بالبلدان الأقل نمواً	الدوحة (دولة قطر) 05 – 09 آذار/مارس 2023

الجمعية العامة الـ146 والاجتماعات الأخرى ذات الصلة	المنامة (مملكة البحرين) 11 – 15 آذار/مارس 2023
الاجتماع البرلماني السنوي لدى اللجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) آذار/مارس 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المؤتمر العالمي حول الحوار بين الأديان للمجتمعات الشاملة للجميع	المملكة المغربية أواخر شهر أيار/مايو / أوائل شهر حزيران/يونيو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية) تموز/يوليو 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الجمعية العامة الـ147 والاجتماعات الأخرى ذات الصلة*	جنيف (سويسرا) 08 – 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP 28)	دبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) 06 – 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023
القمة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل	نهاية العام 2023 (سيتم التأكيد على المكان والتواريخ)
المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب	فيتنام (كانون الأول/ديسمبر 2023) (سيتم التأكيد على التواريخ)

* تم تلقي دعوة رسمية من برلمان أنغولا لاستضافة الجمعية العامة الـ147 في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن المتوقع أن يُتخذ القرار بشأن مكان عقد الجمعية العامة الـ147 بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريب للبرلمانيين الشباب	افتراضية (فصلية) 2023
ندوة إعلامية حول هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية	مقر الاتحاد البرلماني الدولي جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثالثة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	مدينة بناما (بناما) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
الندوة الإقليمية الثالثة لمجموعة 12+ بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	باريس (فرنسا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة أقاليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة	الصين 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ورشة عمل لأعضاء لجان حقوق الإنسان البرلمانية من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو ستستعرض قريباً من قبله	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
اجتماع للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: تمويل الإرهاب وحشد الأموال لمكافحة الإرهاب	جنيف (سويسرا) 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
قمة رؤساء البرلمانات (P20) بمناسبة قمة مجموعة العشرين	الهند 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)

سلسلة من ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين النساء	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات عبر الإنترنت حول نزع السلاح، والحد منه، وعدم انتشاره، وكذلك الحد من النفقات العسكرية، يشارك في تنظيمها شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، وشركاء آخرون	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
ورش عمل بشأن نزع السلاح: التركيز على معاهدة تجارة الأسلحة	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة من ورش عمل بشأن الأمن البشري والأمن المشترك مع شركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام، والأكاديمية العالمية للعلوم والفن	افتراضية كانون الثاني/يناير –كانون الأول/ديسمبر 2023
سلسلة من الندوات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن انعدام الجنسية	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي سيتم استعراضها في العام 2023، وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بموجب استعراضه الدوري الشامل؛ ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التابعة للأمم المتحدة؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة للأمم المتحدة	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
سلسلة من الندوات للبرلمانات بشأن العمل المناخي	افتراضية 2023 (سيتم التأكيد على التواريخ)
ندوة إعلامية بشأن هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وعمله للبرلمانات من مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
القمة الخامسة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ

ورشة عمل إقليمية بشأن تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق آسيا، وجنوبها	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات لمكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
اجتماع برلماني في إطار المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (سويسرا) 2023 سيتم التأكيد على التواريخ
المؤتمر البرلماني السنوي بشأن منظمة التجارة العالمية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
الجلسة الـ51 للجنة التسيير للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية	2023 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
ورشة العمل الـ16 للباحثين البرلمانيين، والبرلمانيين، يشارك برعايتها الاتحاد البرلماني الدولي، ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	2024 سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب	أرمينيا 2024 (سيتم التأكيد على المكان، والتواريخ)
فعالية جانبية في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA 6)	نيروبي (كينيا) 2024 (سيتم التأكيد على التواريخ)

جدول أعمال الجمعية العامة الـ 146

(المنامة، مملكة البحرين، 11-15 آذار/مارس 2023)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز التعايش السلمي، والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*

   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
6. *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*

   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly and related meetings

Kigali, Rwanda
11 – 15 October 2022

Results of the proceedings

Inter-Parliamentary Union – 2022

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

145th Assembly
1. Inaugural ceremony 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 7
5. Special accountability segment 13
6. IPU Cremer Passy Prize ceremony 14
7. Concluding sitting of the Assembly 14

210th session of the Governing Council
1. Election of the President of the 145th Assembly 16
2. Report of the IPU President 16
3. Report of the Secretary General on the activities of the IPU 16
4. IPU Personal Data Protection Policy and Procedures 16
5. Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events 16
6. Financial situation of the IPU 16
7. Consolidated budget for 2023 17
8. The IPU political project at the United Nations 17
9. Questions relating to IPU Membership and observer status 17
10. Future inter-parliamentary meetings 20
11. Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 20
12. Reports of committees and other bodies 21

288th session of the Executive Committee
1. Debates and decisions 21
2. Sub-Committee on Finance 24

Forum and Bureau of Women Parliamentarians 24

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 25

Subsidiary bodies of the Governing Council
1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 25
2. Committee on Middle East Questions 26
3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 26
4. Gender Partnership Group 27
5. Advisory Group on Health 28
6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 28
7. Working Group on Science and Technology 29

Other activities and events
1. Joint Meeting with the Chairs of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees 30
2. Parity debate – *Rejuvenating parliaments: Why younger and gender-sensitive parliaments are more effective and efficient institutions* 31
3. Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law .. 31
4. Panel discussion – *The Call of the Sahel: Addressing environmental degradation and its effects on the proliferation of terrorism* 32
5. Panel discussion – *Towards gender equality: Celebrating and understanding the accomplishments of women's parliamentary caucuses* 33
6. Workshop on climate change 33
7. Workshop on nutrition: *How parliamentary action can help safeguard nutrition gains* 34
8. Workshop on the Rights of the Child: *Child-friendly parliaments: The case for stronger parliamentary action in support of child rights* 34
9. Workshop organized jointly by IPU and ASGP 35
10. Field visit to Gikondo Community Centre in Kigali 35

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments
1. Executive Committee 36
2. Vice-Presidents of the IPU 36
3. Sub-Committee on Finance 37
4. Bureau of Women Parliamentarians 37
5. Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 37
6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 37
7. Committee on Middle East Questions 37
8. Group of Facilitators for Cyprus 37
9. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 37
10. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 37
11. Working Group on Science and Technology 38
12. Internal Auditors for the 2023 accounts 38
13. Bureaux of the Standing Committees 38
14. Rapporteurs to the 147th Assembly 38

Media and communications 39

Membership of the Inter-Parliamentary Union 42

Agenda, resolutions and other texts of the 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 43

Kigali Declaration: *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world* 44

Resolution
- *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses* 47

Emergency item
- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the agenda of the Assembly 52-53
- Resolution: *Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories in defence of the territorial integrity of all States* 54

Reports of the Standing Committees

- Report of the Standing Committee on Peace and International Security 56
- Report of the Standing Committee on Sustainable Development 58
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs 61

Reports, decisions and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Reports, decisions and other texts

- IPU budget for 2023 63
- Scale of contributions for 2023 64
- Report of the Forum of Women Parliamentarians 68
- Report of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU 69
- Report of the Committee on Middle East Questions 71
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 72
- Report of the Advisory Group on Health 74
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) 75
- Report of the Working Group on Science and Technology 76
- Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 77
- Statistics of the Gender Partnership Group 78
- Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events 80

Other documents available on line

- The IPU political project at the United Nations - Implementation roadmap
- IPU personal data protection policy and procedures
- Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Future meetings

- Calendar of future meetings and other activities 83
- Agenda of the 146th Assembly 87

145th Assembly

1. Inaugural ceremony

The inaugural ceremony of the 145th IPU Assembly took place at the Kigali Convention Centre, Rwanda at 11:00 on Tuesday, 11 October 2022.

Ms. Hadija Murangwa, Member of the Senate of Rwanda, Master of Ceremonies, welcomed delegates to Kigali.

Upon the arrival of His Excellency President Paul Kagame, a choir sang the national anthem of Rwanda.

Ms. Donatille Mukabalisa, Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda, thanked President Kagame for his presence and warmly welcomed delegates from around the world to the 145th IPU Assembly. Assemblies were key moments in the IPU's commitment to bring a parliamentary dimension to international cooperation, global governance and the resolution of major international issues. An important element of the IPU's primary goals of peace and democracy was its strong commitment to ensure that women could participate in politics on an equal footing with men.

The theme of the Assembly, *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world*, was intended as a wake-up call to parliamentary institutions to reflect and take stock on the current state of gender equality, and to identify ways to advance gender mainstreaming in the political and economic spheres of every country. In Rwanda, the promotion of gender equality, women in leadership and women's empowerment more generally, were constitutional imperatives. The political commitment to those values was strong at the highest level. The women of Rwanda were playing an active role, equal to men, in the socio-economic transformation of the country. She thanked delegates for the trust they had placed in the Parliament of Rwanda to host the Assembly and reiterated her strong commitment to ensuring that the event met delegates' expectations.

In a video message, ***Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations***, said that IPU Assemblies were a crucial bridge between the local and the global, allowing people's concerns to be brought into the international arena. He commended the focus of the Assembly on gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change and congratulated Rwanda for being the world's first country with a female majority in parliament. Parliaments should work to ensure women had the same opportunities to sit at the decision-making table as men, and should take action to protect women in politics against the growing threat of violence. Working together, parliaments, governments and the United Nations had the opportunity to move further and faster towards a world of peace, equality and opportunity for all.

Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union*,* conveyed his heartfelt gratitude to the Parliament of Rwanda for hosting the Assembly. It was a matter of great personal pleasure for him to be back at the heart of his native continent of Africa. The IPU had worked over many years with the Parliament of Rwanda to build one of the most forward-looking and gender-sensitive parliaments in the world. Rwanda provided proof that gender equality and gender-sensitive institutions were drivers of peace and resilience. No country could claim to have achieved full gender equality and no parliament could claim to be 100% gender sensitive, so the General Debate at the present Assembly must look at ways to accelerate progress to achieve the goal of gender equality.

Regrettably, Africa was currently experiencing an epidemic of instability and coups. The IPU could never condone any assumption of power by military force. The *Call of the Sahel* initiative was one way in which the IPU was responding to the situation. He called on all Member Parliaments to strive to identify dynamic and innovative solutions to bring back lasting peace, discourage military responses to instability, and support sustainable development throughout Africa. He also called upon the IPU's governing bodies to consider forging a new partnership with various institutions on the African continent to identify pathways to address Africa's chronic instability.

The founding fathers of the IPU had articulated the importance of deploying the potential of parliaments and parliamentary diplomacy as a contribution to conflict resolution. He hoped that the Assembly in Kigali would be remembered for the unequivocal commitment of the global parliamentary community to spare no effort in complementing traditional diplomacy in order to bring peace to a troubled world.

Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, thanked the Parliament of Rwanda for its hospitality and work in preparing for the Assembly, and noted that the presence of the President of Rwanda was testament to his commitment to multilateralism and parliamentarism. He congratulated the President on the economic success of Rwanda in rebuilding after the 1994 genocide, and the spirit of reconciliation and dialogue that pervaded not only Rwanda's parliament but the country in general.

The world continued to face many of the same challenges as at the previous Assembly: climate change, growing poverty and inequality, terrorism, and migration crises. The war in Ukraine was having a global impact and the recent annexation of further Ukrainian territory by the Russian Federation was yet another violation of international law. Human rights continued to be violated around the world, notably the rights of women, such as in the Islamic Republic of Iran, where lessons must be learnt from the tragic case of Mahsa Amini. Nonetheless, several causes for hope stood out: increased interfaith dialogue as evidenced by recent and forthcoming meetings, sport as a means of uniting people, as would be evidenced by the upcoming FIFA World Cup tournament in Qatar, and the growing participation of young people in politics.

The representation of women in politics was also on the rise and Rwanda provided a shining example in that regard, with over 60% of members of its Chamber of Deputies being women. The IPU endeavoured to set a good example on gender equality through measures to ensure gender balance in every aspect of its work. As well as the present Assembly, the IPU's three previous Assemblies had been hosted in countries with a woman Speaker of Parliament, and it looked likely the next two would follow suit.

The international community had failed Rwanda in the 1990s; a mistake it must never repeat. Parliamentarians needed to work together, engage in dialogue and identify solutions to the many problems the world was facing, in order to leave behind a more peaceful, inclusive and sustainable world for the next generation.

His Excellency Mr. Paul Kagame, President of Rwanda, welcomed delegates to Rwanda and thanked them for choosing his country as the host of the 145th Assembly. He noted that the primary objective of parliaments was to protect the interests of citizens and that objective could not be met without the full and active participation of women, especially in leadership positions. Gender equality was easier to achieve when it was acknowledged as a right for everyone, everywhere. Women were the backbone of resilient and peaceful societies. Women had played and continued to play a critical role in Rwanda's transformation journey. There were no quick fixes for inclusive communities, but gender equality was a shared responsibility in which men had a duty to speak up and not just be bystanders.

Parliaments also had an important role to play in fighting against genocide ideology. Genocide denial and revisionism were fast becoming growing threats to peace and security globally. Parliaments needed to step up efforts to criminalize all forms of dehumanization and racism around the world. No region of the world could claim to have it all. It was the responsibility of everyone to work for democracy and peace through cooperation. Solidarity in the fight against genocide ideology constituted a recognition of a shared humanity for the betterment of societies and the protection of future generations. He hoped that that message would permeate the discussions in the coming days and wished delegates a pleasant stay in Rwanda.

President Paul Kagame declared the 145th IPU Assembly open.

2. Participation

Delegations from 119 Member Parliaments took part in the work of the Assembly*

Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Burundi, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, Congo, Côte d'Ivoire, Croatia, Czech Republic, Denmark, Djibouti, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guinea, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Libya, Liechtenstein, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Morocco, Mozambique, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Paraguay, Peru, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saudi Arabia, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Slovenia, Somalia, South Africa,

* For the complete list of IPU Members, see page 42.

South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Togo, Türkiye, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Representatives of Afghanistan and Tunisia also participated in the proceedings of the Assembly in a non-voting observer capacity.

The following eight Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA-CIS), the Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Pan-African Parliament, the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), and the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS).

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women), World Health Organization (WHO);

(ii) parliamentary assemblies and associations: ACP-EU Joint Parliamentary Assembly, African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), Asian Parliamentary Assembly (APA), Commonwealth Parliamentary Assembly (CPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), International Parliament on Tolerance and Peace (IPTP), Maghreb Consultative Council, Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TURKPA), Parliamentary Assembly of the Union for the Mediterranean (PA-UfM), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF);

(iii) Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria;

(iv) International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Sovereign Order of Malta.

Of the 959 delegates who attended the Assembly, 573 were members of parliament (552 from Member Parliaments and 21 from Associate Member delegations). Those parliamentarians included 39 Presiding Officers, 39 Deputy Presiding Officers, 207 women MPs (36.1%) and 130 young MPs (22.7%).

In continuation of practices established at the 144th Assembly, the 145th Assembly was an in-person event with adaptations for hybrid participation. All of the session rooms were equipped for external engagement and remote interpretation and these technical capacities were well used throughout the Assembly.

The proceedings of the Inaugural Ceremony, Forum of Women Parliamentarians, Assembly General Debate and all sittings of the Governing Council were live streamed in English and the original language, with a total of 16,800 views, well above the 10,000 views that were recorded at the previous Assembly in Nusa Dua, Indonesia. See the Media and Communications Section for more details.

All the official side events, as well as all sittings of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) allowed remote participation.

3. Choice of an emergency item

On 12 October 2022, the IPU President informed the Assembly that the following four requests for the inclusion of an emergency item had been submitted:

- *Creation of a global fund or financing facility for climate-vulnerable countries to address loss and damage associated with climate change* (Pakistan)
- *Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories in defence of the territorial integrity of all States* (Chile and the members of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)

- *Preserving Iraq's sovereignty, rejecting repeated attacks and not interfering in its internal affairs* (Iraq)
- *Condemnation of the illegal annexation of the Kherson, Zaporizhzhia, Donetsk and Luhansk regions by the Russian Federation, the targeting of civilians and other war crimes resulting from the aggression of the Russian Federation against Ukraine* (Ukraine, co-sponsored by Canada, New Zealand and Poland)

Before listening to the authors of the proposals, a delegate from South Africa questioned the proposals on Ukraine, given that the IPU Assembly in Nusa Dua had debated the same topic. An IPU Task Force had been established and it had undertaken a fact-finding mission to the Russian Federation and Ukraine. Its report was yet to be presented to the Assembly.

Zimbabwe requested clarification on the acceptability of proposals that are similar to one another according to Rule 11.2(a) of the Rules of the Assembly. The IPU Secretary General clarified that the Assembly Steering Committee had confirmed the admissibility of all four proposals in accordance with the same rule. He added that if a delegation did not agree with a proposal it could vote against it.

Both the delegations of Iraq and Ukraine withdrew their proposals.

As a point of order, a delegate from Türkiye requested that her concern on Iraq's proposal be put on the IPU records. The IPU President invited her to send a statement in writing so that Türkiye's concern could be duly registered in the Assembly records.

The Assembly proceeded with a roll-call vote on the two remaining items (see pages 52-53). The proposal from Chile and GRULAC, which received the required two-thirds majority of the vote, was adopted and added to the agenda as Item 7.

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world* (Item 3)

During the three days of deliberations, some 144 legislators and representatives from 106 Member Parliaments, five Associate Members and six permanent observers, including 26 Presiding Officers and 19 young parliamentarians, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were livestreamed, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

Ms. D. Mukabalisa, Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda, opened the General Debate on 12 October, noting that the 145th Assembly in Rwanda would give delegates the opportunity to see for themselves how the country had changed since the tragic events of 1994. The women of Rwanda had shown remarkable resilience in rebuilding their lives and country. Rwanda had made an irreversible commitment to working for a society in which equality and justice prevailed in all dimensions.

The Parliament of Rwanda remained committed to keeping equality high on the agenda, but such a commitment would only pay off through working with other parliaments and sharing best practices in view of building a more resilient and peaceful world. Gender-sensitive parliaments were necessary to keep pace with the diverse needs of the different sectors of the societies they served. The approach to gender issues in parliaments must serve as an example and inspiration for wider society. The Assembly would offer an opportunity for Members to come up with realistic actions to make parliaments more gender-sensitive.

She ended by quoting President Paul Kagame, who had said on International Women's Day earlier that year: "Equality is a right not a favour. We must challenge ourselves to do even more and better to ensure that the next generations of our daughters and granddaughters inherit a nation where their aspirations have no limits."

Mr. D. Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union, emphasized that the 145th Assembly was already shaping up to be unique, being the first to be held in a country whose parliament had a female majority. The global proportion of women in parliament had doubled since 2000 to reach 26%, but it would take another 40 years at the same pace to reach gender parity. Parliaments needed to follow the example of countries that had already successfully achieved gender-balanced parliaments.

Gender equality in the economy meant equal pay, financial inclusion, social protection for all, value being placed on care work, and protection from discrimination and violence. History had shown that, when faced with crises, societies were better off when they invested in gender equality for peace and resilience. The General Debate would give parliaments a valuable opportunity to learn from one another on those important topics.

In a video message, ***Ms. S. Bahous, Executive Director, UN Women***, expressed her deep appreciation for the IPU's long-standing efforts to advance gender equality, a commitment further evidenced by the theme chosen for the Assembly. The partnership between the IPU and UN Women was going from strength to strength and the IPU was also a powerful leader in the Generation Equality Forum.

The IPU *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments*, celebrating its 10th anniversary, emphasized that parliaments can and must lead by example, challenge outdated gender roles and reinforce gender equality through gender-sensitive legislation and allocation of resources. At the current rate of progress, the removal of discriminatory laws could take another 300 years. Parliamentarians needed to consider three key areas of action. First, achieving gender balance in decision making to ensure that women MPs and their staff had equal access to decision-making. Second, ending discriminatory laws and practices, drawing on the *Handbook on gender-responsive law-making* recently published by the IPU and UN Women. Third, work to reduce the impact of the global recession on women and girls and ensure they were not further left behind. She urged parliamentarians to use their power to legislate a better future for women.

Mr. W. Van den Berg, MenCare Officer, Equimundo, said that he first wished to celebrate the progress made in the representation of women in parliament and congratulate Rwanda on remaining at the top of the IPU's ranking of the proportion of women in parliaments around the world. In addition to being gender-sensitive, parliaments needed to become caring, adding an ethic of care to the ethics of democracy and justice.

The MenCare Fatherhood campaign was a global initiative calling for men to do 50% of care work and become part of a movement for gender equality. In 2020, only 47% of women participated in the paid formal workforce compared to 74% of men. The achievement of care equality would facilitate women's participation in the economy.

Male politicians needed to become allies for the cause of care, voting for and enacting policies in support of care equality. Three specific actions they could take were: provide high-profile and proactive support for gender equality, lead by modelling equality in their personal and working lives, and conduct an audit of bills to establish the level of influence of women MPs. Action should also be taken on issues such as parental leave, childcare, national care policies, increased involvement of fathers through birth and childhood and mainstreaming men's support for care equality across all sectors.

Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, said that she was proud that the IPU had decided to focus the agenda of the 145th Assembly on gender equality. She paid tribute to women around the world who had to go the extra mile to take their place at the decision-making table and called on delegates to stand in solidarity with the women and girls who had taken on the challenge to fight violence and inequalities in their societies.

As a woman MP from a country at war, she called upon Member Parliaments to stand with women MPs everywhere who had to carry out their responsibilities in turbulent environments. The resilience of women representing their people in times of crisis needed to be recognized and appreciated. Parliaments must aspire to be gender-sensitive and all barriers to equal participation must be lifted. The problem of abuse and violence against women in parliament must not be forgotten and efforts to implement the IPU's *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments* must continue.

In a video message, ***Ms. J. Wickramanayake, United Nations Secretary-General's Envoy on Youth***, highlighted the crucial role that young people could play in advancing gender equality in politics. Democratic institutions could and should be more inclusive and diverse. Independent young women should enjoy full rights to participate in gender-sensitive political spaces. The gender-sensitive approach needed to include a youth lens, with a view to shaking up traditional norms and modernizing parliaments to improve their attractiveness to young people.

In particular, parliaments as workplaces needed to acknowledge the life cycle of young people. Building a career and a family life could no longer be mutually exclusive. Her office had recently launched the *Be Seen Be Heard* campaign, aimed at promoting young people's participation in political life. She encouraged parliaments to identify strategies and concrete actions for gender equality and youth participation, both of which were imperatives for democracies.

In a video message, ***Ms. S. AIbazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians***, said that she was speaking on behalf of the younger generation, who often viewed parliaments as old, outdated institutions. Parliaments needed to evolve constantly and adapt to change in society. The role of parliamentarians in legislation and policymaking was essential to correct imbalances and inequalities.

Parliaments needed to be more inclusive of all groups of society and better attuned to the interests of women and men from different groups and generations. Young people wanted to see greener, more inclusive and more efficient parliaments. Parliaments also needed to become more attractive workplaces, with family-friendly policies, such as the provision of childcare and the use of hybrid meetings. Finally, parliaments needed to ensure that they kicked out misogyny, sexism, harassment and any form of violence against women.

Exhibition entitled *Parliaments free from sexism, harassment and violence against women*: Delegates were invited to view the exhibition, which was set up in the main lobby of the Kigali Convention Centre. It showcased posters and other communication and awareness-raising materials from parliaments and parliamentary assemblies to prevent and address sexism, harassment and violence against women on parliamentary premises.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held its sittings on 13 and 14 October.

In its first sitting, the Committee held two panels back-to-back. The first one on the theme *The impact of war and atrocity on civilian populations* started with a moderated round table featuring three experts who spoke on the impact of war on women, children, and especially child soldiers, the use of explosive weapons in densely populated areas, and the question of compliance with international humanitarian law. The 17 delegates who took the floor referred to current conflicts which had global consequences and tried to identify parliamentary action towards their peaceful resolution.

The second panel on the theme *War and climate change as triggers of global food insecurity* also featured a three-expert moderated round table who provided an overview of the catastrophic food situation worldwide and identified the factors that led to the fragility of food security. They also suggested actions MPs could take to build resilient and empowered communities for a sustainable food supply at the national level. In the debate that ensued, eight delegates took the floor and proposed recommendations for greater parliamentary involvement in resolving the issue.

At its last sitting, the Committee debated the subject item of the next resolution *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. The two co-Rapporteurs on the resolution, Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) and Mr. J. Cepeda (Spain) shared their perspectives on the matter and explained the work they had undertaken since their appointment as co-Rapporteurs. Three experts took the floor to explain the relevance, importance and risks associated with increased utilization of cyberspace in day-to-day human activities and presented good practices on building resilience. The debate, during which six delegates took the floor, addressed the role of parliamentarians in protecting citizens and critical infrastructure in that new domain. Participants benefited from the sharing of examples of national initiatives in that regard.

The Committee held elections to fill vacancies on the Bureau. It also adopted its work plan for the next Assembly whereby it was decided that the Committee dedicate all the time allocated to the drafting of the resolution. The Bureau meeting held on 13 October, was attended by 12 members. They discussed current conflict situations in Ukraine and Armenia following presentations by Bureau members from those countries. The Bureau took note of the Secretariat's proposal to better align the Committee's work with the IPU Strategy and members were encouraged to provide feedback to that end.

(c) Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 12 and 14 October.

In its first sitting, the Committee debated the subject item of the next resolution, *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. The theme was introduced by two academics and Mr. C. Hoffmann (Germany), the co-Rapporteur. Twenty-nine parliamentarians took part in the debate, stressing the importance of securing budgets for forest protection initiatives, rejuvenating forests by establishing planting cycles, raising awareness of the importance of forests for green development and

disaster reduction, and engaging local communities in decision-making processes in forest protection. The principle of common but differentiated responsibilities and the concept of climate justice were also evoked during the debate.

The Committee discussed preparations for the Parliamentary Meeting to be held on 13 November in Sharm El Sheikh, Egypt, during the United Nations Climate Change Conference (COP27). The Parliamentary Meeting was being organized jointly by the IPU and the Egyptian House of Representatives. Mr. K. Darwish, the meeting Rapporteur appointed by the Egyptian House of Representatives, briefed the Committee about the main elements to be included in the meeting's draft outcome document. The ensuing debate provided further input to the document. Emphasis was placed on climate finance, and loss and damage.

In its second sitting, the Committee held a panel discussion on *Reconnecting local communities with a local sustainable inclusive economy to achieve the targets of SDG 8*. Mr. J. Chirove, an expert of the International Labour Organization (ILO), highlighted the need to empower micro, small and middle enterprises, translate economic growth into jobs for local people, acknowledge the importance of local communities for national economies, and target vulnerable populations such as women, youth and low-income people.

The Committee also organized a workshop on climate change jointly with the Standing Committee on Democracy and Human Rights. The event provided an interactive platform for delegates to share their experiences on climate action. Parliamentarians from 23 countries shared their concerns about climate change, focusing on food security, adaptation and climate finance. Public engagement and regional and global cooperation and solidarity were identified as practical solutions to these problems.

The Committee held elections to fill a vacancy on the Bureau. It also adopted a work plan for the next Assembly. It was decided that all Committee sittings would be dedicated to the drafting of the resolution. The Bureau took note of the Secretariat's proposal to better align the Committee's work with the IPU Strategy and members were encouraged to provide feedback to that end.

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee held two sittings, on 12 and 14 October, with the President of the Standing Committee, Mr. A. Gajadien (Suriname), in the Chair.

The Committee considered the draft resolution on *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses*. The resolution was introduced by the co-Rapporteur Mr. F. Zon (Indonesia) and Mr. P. Beyer (Germany), on behalf of Mr. J. Wadephul (Germany) who was not able to be present in person. The third co-Rapporteur, Ms. S. Nane (Uruguay) was also not able to attend the Assembly.

When examining the draft resolution, the Committee considered 91 amendments submitted by 18 parliaments (Belgium, Canada, Chad, Czech Republic, India, Islamic Republic of Iran, Norway, Poland, Russian Federation, South Africa, South Sudan, Sweden, Switzerland, Thailand, Türkiye, Ukraine, United Arab Emirates and United Kingdom). Two amendments were proposed by the Forum of Women Parliamentarians. The Standing Committee voted on whether or not to adopt the amendments to the resolution.

The President of the Standing Committee presented the revised draft resolution to the Committee at its final sitting on 14 October. The draft resolution was adopted by consensus. No objections were raised in the Standing Committee. After the adoption of the resolution, a number of delegations expressed reservations:

- **Czech Republic** on operative paragraph 3; **India** on preambular paragraph 21; **Kazakhstan** on preambular paragraphs 9 and 10 and operative paragraph 9; **Qatar** on the reference to labour mobility in operative paragraph 5; **Syrian Arab Republic** on preambular paragraph 9; and **Türkiye** on preambular paragraph 19.
- **Hungary** and **Indonesia** on the entire resolution.

The **Russian Federation** expressed its opposition to the resolution.

The Bureau met on the morning of 14 October. It considered proposals for the future work programme of the Committee. Three proposals for the subject item of the Committee's next resolution had been submitted before the deadline by Australia, France and Morocco.

Following a unanimous recommendation by the Bureau, the Committee approved the proposal put forward by Australia entitled *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*. It also approved the nomination of Ms. L. Reynolds (Australia) as one of the co-Rapporteurs. A preparatory debate would take place at the 146th Assembly and a resolution on the theme would be finalized at the 147th Assembly in October 2023.

The Committee approved the Bureau's unanimous recommendation to hold a panel discussion at the 146th Assembly on the theme *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace*.

The Bureau took note of the Secretariat's proposal to better align the Committee's work with the IPU Strategy and members were encouraged to provide feedback to that end.

The resolution on *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses* was presented by Mr. Gajadien to the Assembly at its plenary sitting in the afternoon of 15 October and was adopted by consensus. Mr. Gajadien noted for the record the reservations that had been formulated by the delegations of the Czech Republic, Hungary, India, Indonesia, Kazakhstan, Qatar, Syrian Arab Republic and Türkiye, as well as the opposition of the Russian Federation to the resolution.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs met on 14 October with the Vice-President Mr. L. Wehrli (Switzerland) chairing the meeting. The session consisted of two panel discussions with high-level UN officials. The first panel focused on the UN response to growing hunger and worsening famine around the world. Mr. S. Krishnaswamy, Head of Research, Analysis and Monitoring for the World Food Programme's (WFP) East Africa Region, and Ms. B. Lazarus, Economist at the Nairobi Regional Office of the Food and Agriculture Organization (FAO), presented the 2022 Global Report on Food Crises. Ms. E. Heines, the WFP's Representative and Country Director in Rwanda, and Ms. C. Sow, FAO Country Representative in Rwanda, presented their work with the people and Government of Rwanda.

Hunger and starvation were worsening around the world because of growing conflict and insecurity; there were weather extremes from run-away climate change and economic shocks, including the economic consequences of the COVID-19 pandemic. The ongoing conflict in Ukraine had added to this dramatic outlook. Almost 202 million people, most of them living in 45 countries, are classed at or above Phase 3 in the Integrated Food Security Phase Classification, which has a total of five phases. This was the highest number of acutely food-insecure people in the history of the Global Report on Food Security.

The WFP noted that 20% of Rwandans were currently food insecure, with the most vulnerable populations spending 65% of their income on food each month. The Rwandan government had started a school feeding programme supported by the WFP, which linked together farmers around schools who benefitted from purchases made in the framework of the programme and, overall, helped enhance resiliency and increase nutrition quality. FAO was collaborating with the government to enhance food production and develop export markets. Delegates, some of whom had visited a WFP project in Rwanda, engaged with the panel to better understand how they could work to avoid the current devastating world situation and support their citizens in having better food security.

The second panel focused on the UN field presence in support of national development. The case of Rwanda helped parliamentarians gain a better understanding of the reality of the UN-advocated closer relationship between UN field operations led by the Resident Coordinator and the host country, including its Parliament, to build more accountability and "buy-in".

Mr. O. Ojielo, United Nations Resident Coordinator, described his role and that of the UN Country Team vis-à-vis the Government and Parliament. He described the UN's work in helping Rwanda realize its Vision 2050 with policy support and building national capacity. Drawing on his experience as the Resident Coordinator in Kyrgyzstan, he enthusiastically supported a strong role for parliaments. Delegates discussed with Mr. Ojielo their own experiences with their UN country teams and agreed with the importance of parliamentary engagement for more successful outcomes.

(f) Debate on the emergency item
Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories, in defence of the territorial integrity of all States

The debate on the emergency item was held in the morning of 13 October, with Ms. C.G. Hara, Speaker of the National Assembly of Malawi, in the Chair. The IPU President and Secretary General were also present.

In all, 20 speakers took the floor during the debate, namely Chile (the author of the proposal), Canada, Poland, France, Viet Nam, South Africa, Peru, Ireland, Ukraine, Portugal, United Kingdom, Türkiye, Spain, Syrian Arab Republic, Islamic Republic of Iran, Cambodia, New Zealand, Zimbabwe, Sierra Leone and Iraq.

The delegate from Chile explained that the draft resolution had been the result of a long negotiation within the Chilean Congress, as reflected in its three abstention votes during the decision on the emergency item on 12 October. He invited the Drafting Committee to add a paragraph to recognize the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine and encourage it in its work.

Many delegates expressed their support for Ukraine and its territorial integrity. A delegate underscored the need to respect the 1994 Budapest Memorandum on Security Assurances. Others underscored the necessity to redouble efforts to end the war through diplomatic means. Some delegates added that the Russian Federation's invasion was a clear violation of the Charter of the United Nations and international humanitarian law, as well as the principles of the IPU.

Other delegates condemned the Russian Federation's attacks on Ukraine, which had killed many civilians, including women and children. Several delegates lamented that the war had escalated with the Russian Federation's annexation of four regions of Ukraine, which the General Assembly of the United Nations had condemned with a clear majority on 12 October.

Some delegates raised the issue of the serious impacts of the war in Ukraine on other countries. The energy and food crises were negatively affecting many developing countries, in particular in Africa, which had been importing wheat from the Russian Federation and Ukraine. The refugee crisis, with winter approaching, was also a matter for concern.

Delegates raised the principle of non-interference, citing the Charter of the United Nations, and urged both the Russian Federation and Ukraine to de-escalate tensions, and the IPU to work actively on resolving the crisis. Some delegates also stated that the international community needed to address the Russian Federation's concerns, referring particularly to NATO's expansion. They condemned international sanctions on the Russian Federation as well as on their own countries, adding that people were dying. The supply of arms to one party (Ukraine) must stop.

Another delegate stated that Russian Federation had supported her country during its civil war and criticized the United States and other western countries for inciting war in Ukraine.

A delegate from Iraq referred to its own invasion of Kuwait in 1991, stating that it had been a major mistake. The region was still suffering from that war and he urged the international community to prioritize meaningful dialogue to resolve the war in Ukraine as soon as possible.

The Assembly referred the emergency item to a drafting committee made up of representatives of Canada, Chile, Islamic Republic of Iran, Jordan, New Zealand, Oman, Peru, South Africa and the United Republic of Tanzania.

(g) Adoption of the resolution on the emergency item

In the afternoon of 14 October, the plenary sitting of the Assembly adopted the resolution by consensus (see page 54).

After the adoption of the resolution, the following delegations took the floor to abstain from supporting the resolution: India, Mozambique, South Africa, South Sudan and Yemen.

Numerous delegates took the floor to confirm support for the resolution, the drafting of which had demonstrated true dialogue and reaffirmed that the collective ideals held in 1889 by the IPU's founders remained at the core of its work today.

5. Special accountability segment

The General Debate included a special accountability segment, chaired by the IPU President, where Members were encouraged to share their good practices and the specific actions they had undertaken towards implementation of IPU resolutions and other decisions.

Ms. A. Filip, IPU Director for Member Parliaments and External Relations, presented the main findings contained in the *Reporting by Members on IPU-related activities* document. She reaffirmed the importance of accountability at all levels, as reflected in the IPU Statutes and Rules, as well as in the IPU Strategy for 2022-2026. The Organization was keen to actively engage the membership in that important exercise.

During the Special Accountability Segment, 18 delegations took the floor to report on their good practices and the activities they had undertaken in follow-up to the decisions taken at recent IPU Assemblies, including the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change,* the resolution *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* (144th Assembly), the resolution *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace* (144th Assembly), and the decisions related to violations of the human rights of parliamentarians. Delegations also reported on their work in follow-up to IPU campaigns to promote gender equality and youth participation in public life.

Specific examples of parliamentary actions were shared by the delegations of:

- Fiji: The climate change bill was passed by Parliament into law. This comprehensive piece of legislation mandates all government ministries' action plans and national policies to be mindful of climate change, sets up clean energy environments and introduces carbon trading.
- Canada focused on the recent laws passed by the Parliament on the Sustainable Development Goals (SDGs) and highlighted how parliamentarians can hold the government accountable for its work in sustainable development.
- Guyana organized several youth activities such as the annual Christmas outreach Programme, the annual Speaker's National Youth Debating Competition and the annual Youth Parliament.
- United Arab Emirates: The Federal National Council reviewed the 144th IPU Assembly declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change*. It adopted a digitalization strategy based on a paperless approach.
- Zambia: Parliament organized a workshop for its members on the importance of revegetation in areas of heavy densities and mass construction. MPs were requested to go back to their constituencies to implement local and regional vegetation strategies, such as tree plantations, and advocate for them in schools.
- Switzerland suggested strengthening provisions in the IPU Statutes and Rules on implementation of IPU decisions. The Twelve Plus Group had set up a working group to examine those issues. Developing a community peer review mechanism and the empowerment of Standing Committees could, for example, help to strengthen the annual review process.
- Belgium: Parliament voted on a series of bills related to the COVID-19 pandemic to enhance access to health, including a funding mechanism for universal social protection, as recommended in the IPU resolution entitled *Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*, adopted at the 141st IPU Assembly in Serbia.
- Gabon: Following his participation in a panel discussion on the theme of weapons diversion at the 143rd IPU Assembly, a Gabonese MP met with the Ministry of the Interior and, with the support of the IPU, championed the ratification of the Arms Trade Treaty in both chambers of Parliament. The instrument of ratification was deposited on 21 September 2022.

Other delegates who took the floor during this segment were from (in alphabetical order): Azerbaijan, Bahrain, Belarus, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Peru, Qatar, Serbia, Seychelles, South Sudan and Uruguay.

In closing, the President thanked the delegates who had taken the floor for their good work, and encouraged all Members to actively engage in the upcoming reporting exercise. A similar accountability segment would be convened in the context of the 146th IPU Assembly, to be held in Bahrain in March 2023.

6. IPU Cremer-Passy Prize ceremony

At the concluding sitting of the Assembly on 15 October, Ms. Cynthia López Castro of Mexico, and Chairman Ruslan Stefanchuk and all the Members of the Verkhovna Rada of Ukraine were awarded the first Cremer-Passy Prize.

The prize is named after the IPU founders William Randall Cremer and Frédéric Passy, visionary parliamentarians from Great Britain and France, who convened the first meeting of the Inter-Parliamentary Union in Paris in 1889.

The prize is for parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the IPU's objectives, as well as those who contribute to a more united, fair, secure, sustainable and equitable world.

Exceptionally, the 2022 prize went to two nominees: one woman and a group led by a man, to underscore the importance of gender equality at the IPU, as demonstrated by the theme of the 145th IPU Assembly.

The IPU President gave each winner an engraved trophy.

The winners

Cynthia López Castro has been a member of the Mexican Chamber of Deputies since 2018. She is a firm believer in the power of youth and a resolute activist on the strengthening of democracy through youth representation.

In 2017, at the age of 30, Ms. López Castro participated in the drafting of a new Constitution for Mexico City. She was also one of the main proponents of the inclusion of a youth quota in the city's electoral law.

Today, Ms. López Castro's work in Mexico focuses on ensuring that a minimum of 25% of candidates for public office at the federal level are under 29 years old.

At the IPU, Ms. López Castro actively promotes the engagement of youth in politics through her membership of the Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU.

She is an active member of the IPU Standing Committee on United Nations Affairs and has represented the IPU in several high-level meetings at the UN.

Chairman Ruslan Stefanchuk and the 450 members of the Ukrainian parliament were nominated in recognition of their commitment to their parliamentary duties despite the ongoing war in Ukraine.

The parliamentarians have continued to represent their constituents as well as debating and making laws in a time of national emergency.

Special mention went to the IPU office holders in the Ukrainian Parliament, including Ms. Lesia Vasylenko, President of the Forum of Women MPs and ex officio member of the Executive Committee, who have continued their IPU duties despite formidable challenges.

7. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 15 October, ***Ms. E. Nyirasafari (Rwanda)*** and ***Mr. I. Flores (Chile)*** introduced the Kigali Declaration on *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world* (see page 44). In the General Debate, Members had agreed that the theme had been a pertinent and timely choice, and had recognized that gender equality was key in confronting a wide range of crises. The Kigali Declaration set out five courageous, ambitious and game-changing actions for gender equality to drive resilience and peace. It also set out 10 further actions for the next 10 years, aimed at renewing and revitalizing parliaments' commitment to the IPU's *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments*, originally adopted in 2012. The Assembly unanimously endorsed the Kigali Declaration.

Mr. A. Gajadien (Suriname), co-Rapporteur of the resolution of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented the resolution *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human trafficking and human rights abuses* (see page 47). The Assembly adopted

the resolution by consensus and took note of the reservations that had been expressed during the adoption process by Czech Republic, India, Kazakhstan, Qatar, Syrian Arab Republic and Türkiye on specific paragraphs, and by Hungary and Indonesia on the whole resolution, as well as of the opposition of the Russian Federation to the resolution.

The Assembly took note of the Reports of the Standing Committee on Peace and International Security, presented by its President, ***Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar)***, of the Standing Committee on Sustainable Development, presented by its President, ***Ms. A. Mulder (Netherlands)***, and of the Standing Committee on United Nations Affairs presented by member of the Committee, ***Mr. M.T. Bani Yassin (Jordan)*** (see pages 56-61).

The Assembly approved the subject item for the resolution to be drafted by the Standing Committee on Democracy and Human Rights, for adoption at the 147th IPU Assembly, together with the rapporteurs who would be working on the draft resolution (see page 38).

Mr. J. Fakhro, First Deputy Chairman of the Shura Council of Bahrain, warmly invited all IPU Members to attend the 146th IPU Assembly, which would be taking place from 11 to 15 March 2023 in Manama. A short promotional video was shown.

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: ***Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania)*** on behalf of the Africa Group, ***Ms. Pham Thi Hong Yen (Viet Nam)*** on behalf of the Asia-Pacific Group, ***Mr. E. Bustamante (Peru)*** on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, ***Ms. A. Gerkens (Netherlands)*** on behalf of the Twelve Plus Group, and ***Mr. J. Fakhro (Bahrain)*** on behalf of the Arab Group. They conveyed their thanks to the Parliament of Rwanda for its hospitality and to Speaker Mukabalisa for her leadership, and congratulated Rwanda on the progress it had made since 1994 towards becoming a modern and prosperous country. They further expressed thanks to the IPU President, Secretary General and Secretariat. They announced the various outcomes and decisions of the geopolitical group meetings, pledged their commitment to follow up on the important decisions of the Assembly and looked forward to meeting again in Bahrain in March 2023.

In his concluding remarks, ***Mr. D. Pacheco, President of the IPU*** congratulated the Parliament of Rwanda for its organization of the Assembly, and thanked Ms. Mukabalisa for her personal commitment to its success, as well as all the staff of the Rwandan Parliament and KCC. He called upon delegations to take the Assembly outcomes back to their parliaments and implement concrete actions. He commended the Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine for its important and ongoing work. Over 200 bilateral meetings had been held during the Assembly, presenting valuable opportunities to build trust and understanding. The award of the first Cremer-Passy Prize had also been a particular highlight. He had taken note of requests to consider a revision of the IPU Statutes and Rules, in particular in relation to establishing a mechanism to acknowledge topical emergency item proposals not selected for adoption, and the enthusiasm shown for the idea of establishing IPU regional offices. In the coming months, a particular focus would be placed on measures to address the democracy crisis in Africa and to prepare for COP27 in Egypt. He thanked all delegates for their participation.

In her concluding remarks, ***Ms. D. Mukabalisa, President of the 145th Assembly and Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda***, expressed her thanks to the previous speakers and said that it had been a pleasure and an honour to host the 145th IPU Assembly in Rwanda. The dedication of all involved had ensured a productive meeting with passionate and lively debates leading to sound outcomes, which parliaments must now take concrete measures to implement. Among the many issues discussed, the General Debate on gender equality and the emergency item on Ukraine particularly stood out. The Assembly had been a prime example of democracy in action, in which all participants had been given an opportunity to have their voices heard. The proceedings had been conducted in a spirit of respect, new friendships had been forged and delegates would undoubtedly leave Kigali richer than when they arrived. Finally, she repeated her gratitude to President Paul Kagame for his attendance at and support of the Assembly.

She thanked delegates for their participation, looked forward to seeing them again at the 146th Assembly in Bahrain and declared the 145th IPU Assembly closed.

210th session of the Governing Council

1. Election of the President of the 145th Assembly

At its first sitting on 12 October, the Governing Council proposed that Ms. D. Mukabalisa, Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda, be elected President of the 145th IPU Assembly.

2. Report of the IPU President

The Governing Council took note of the report of the President of the IPU on his activities over the last six months. In the course of 22 visits, 45 bilateral meetings and 10 online meetings in that period, he had sought to promote the values and strategy of the IPU, achieve universal membership and reinforce the IPU's visibility. The Governing Council was appreciative of the President's efforts, especially those related to the achievement of universal membership, as no parliament should be left outside the parliamentary community.

3. Report of the Secretary General on the activities of the IPU

The Governing Council took note of the IPU Secretary General's report on activities carried out by the IPU over the past nine months to implement the IPU Strategy. Since January 2022, 36 national support activities to build capacity in 16 countries had been held; 45 regional and global events to mobilize and leverage parliamentary action and facilitate learning had been organized, and more than 10 publications and tools had been released. A more comprehensive report on the impact of the IPU's work in 2022 will be presented to Members at the next Assembly, as per usual practice.

4. IPU Personal Data Protection Policy and Procedures

The Governing Council approved the *IPU Personal Data Protection Policy and Procedures*, as recommended by the Executive Committee upon the proposal of the Working Group on Transparency, Accountability and Openness. The purpose of this policy was to define the key principles in personal data processing and outline the roles and responsibilities of the IPU Secretariat, its Members and third parties, in a bid to ensure adequate protection of the data held and processed by the Organization. The policy was consistent with prevailing international standards.

5. Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events

Further to a recommendation of the Gender Partnership Group, which was also discussed by the Executive Committee, the Governing Council approved the following approach with regard to the development of an IPU framework to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other events. The approach consists of three commitments:

I. The IPU agrees to make use of the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events* as the basis for the IPU's anti-harassment policies*;*

II. The IPU Secretariat draws up and implements a plan of practical measures, in line with the UN Code of Conduct;

III. The Gender Partnership Group regularly monitors and reports on the implementation plan to the IPU membership.

The Islamic Republic of Iran expressed a reservation on the references to gender identity and sexual orientation in the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events.*

6. Financial situation of the IPU

The Governing Council received a report on the financial situation of the IPU as at 31 July 2022 and an updated list of unpaid assessed contributions. As at 10 October 2022, six Member Parliaments (Congo, Guinea-Bissau, Libya, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, and Venezuela (Bolivarian Republic of)) and two Associate Members (the Andean Parliament and the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC)) were in arrears for three full years and therefore liable for suspension of their membership rights under Article 5.3 of the IPU Statutes. Three Members (Central African Republic, Haiti and Vanuatu) were two full years in arrears and were subject to participation and voting sanctions.

Reporting on behalf of the Executive Committee, Ms. C. Widegren (Sweden) took note that the current financial situation of the IPU was healthy and that income, expenses and reserves were on target. The Assembly in Nusa Dua had been delivered slightly under budget thanks to savings achieved. The Secretary General was making continuous efforts to follow up with all the Members subject to payment sanctions, and progress had been made despite the challenging global financial situation. Voluntary funding was on target and remained at around one quarter of total revenue, avoiding the risk of over-dependence on external support. The Governing Council took note that the income and expenditure of the IPU were on track and were projected to remain so until the end of the year.

7. Consolidated budget for 2023

The consolidated draft budget for 2023 was presented to the Governing Council. The draft budget had been prepared under the supervision of the Sub-Committee on Finance and in accordance with its guidance. Reporting on behalf of the Executive Committee, Ms. Widegren described how the budget was designed to support the objectives of the Strategy to develop parliamentary ecosystems while building a financially stable and strong organization. As key priorities, the 2023 budget focused on support to democracy, peace and security, climate change, development and gender, with the IPU's digital transformation facilitating the delivery of the Strategy. Income and expenditure of CHF 18.5 million was budgeted to achieve this. The Secretariat worked very hard to make savings and efficiencies and to keep costs to a minimum every year. At the same time, successful efforts were being made to attract external funding for the IPU's programmes, which represented approximately one quarter of the total budget income in 2023. Ms. Widegren thanked the Secretary General and the Secretariat finance team for their work and for the high quality of the documents prepared, ensuring full transparency and accountability.

After 133 years, the IPU was financially healthy but this should not be taken for granted. Along with budget approval for 2023, the Executive Committee recommended a long-term financial commitment. The current generation of parliamentarians had a duty to ensure that the next generation would also have stable and strong finances to continue the work of the Organization. Members' assessed contributions to the IPU were still at the same level in 2022 as they had been in 2007 and remained patterned on the UN scale of assessment, with adjustment for different membership. Ms. Widegren relayed the Executive Committee's recommendation that the level of IPU contributions should be rebalanced to meet the challenges of future needs and inflation. As the IPU's agenda had been expanded, it was prudent to bring the IPU gradually back to its contribution level of 2010 by adding 3% per year to total contributions during the Strategy period 2023-2026. Beyond that time, from 2027 onwards, the Executive Committee recommended to plan for annual increases of 2% to maintain the capacity of the IPU. Additional amounts would also be obtained from Associate Members (by raising the minimum contribution to 0.02%) and certain observers (by charging a token fee).

The Governing Council agreed on the long-term contribution recommendations and approved the 2023 consolidated budget.

8. The IPU political project at the United Nations

The Governing Council considered and endorsed a report on *The IPU political project at the United Nations*.

This document had been prepared by the IPU following a year-long process which had started with an evaluation of its work with the UN over the past twenty years. The Executive Committee had discussed several iterations of this report since February 2022. The report takes into consideration the 2022-2026 IPU Strategy and provides a roadmap to enhance the IPU's work on behalf of parliaments at the UN. Members were pleased to hear that the Annual Parliamentary Hearing at the UN would continue, with the 2023 hearing expected in February, and that the Bureau of the Standing Committee on UN Affairs would meet in January to discuss strategies to make the Committee's work more effective.

The Executive Committee will consider the recommendations from the Bureau at its meeting during the 146th Assembly in Bahrain.

9. Questions relating to IPU Membership and observer status

The Governing Council discussed the question of IPU membership and observer status. Regarding the situation of IPU membership, the Governing Council took note with appreciation of the progress made by the President and the Secretary General of the IPU in their efforts to achieve universal membership

of the IPU, particularly concerning non-Member Parliaments in the Caribbean region. The Governing Council expressed its gratitude to the Speaker of Guyana for his unwavering support for this initiative. It expressed the hope that Belize and Bahamas would join the IPU shortly.

As for the United States of America, the Governing Council commended the efforts of certain Members in favour of the return of the US Congress to the IPU. The Governing Council took note of the President's reminder to every Member to show support for the goal of universal membership.

The Governing Council took note of the four-yearly review of the situation of observers and, as per the recommendation of the Executive Committee, adopted the recommendations made in the evaluation note.

The Governing Council approved the requests for observer status received from the Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTO PA) and the UNITE Parliamentarians Network for Global Health.

The Governing Council was apprised of the outcome of the Executive Committee's deliberations on the question of whether to establish IPU regional offices across the world. The document circulated to the members of the Governing Council provided clarification on several points including the rationale for opening a regional office, the requirements and challenges related to the establishment of such an office. It referred to the offers of Uruguay and Egypt to host regional offices for the GRULAC and Arab Group regions respectively. The Secretary General reiterated the clarifications in the note on the nature of IPU regional offices, which should be administrative units of the IPU, not political organs. They would be intended to help the IPU implement its Strategy in terms of work plans and programme. The regional offices would work in cooperation with the geopolitical groups and under the authority of the Secretary General of the IPU, who would retain ultimate responsibility for establishing administrative structures according to the needs of the IPU. On the basis of those clarifications, the Governing Council endorsed the conclusions of the Executive Committee on the following four points:

(a) the principle of opening regional offices (with the opposition of Sweden);
(b) the requirements for opening those offices;
(c) taking note of the offers from Uruguay and Egypt (with reservations expressed by Nigeria);
(d) the request of the Secretary General to undertake consultations with those two countries and to report on the outcome at the next session of the Governing Council.

Some members expressed concerns about the intention for the proposed office in Egypt to represent the Arab Group, when Egypt was geographically located in Africa. They suggested that this concern be factored into the consultations the Secretary General was going to hold with the Egyptian authorities.

The Governing Council expressed its concern about the current chronic instability in Africa after a series of military coups, especially in West Africa. While condemning any forms of accession to power other than through transparent, inclusive and popular elections, the Council gave a mandate to the Secretary General to initiate broad consultation with indigenous African institutions, including the Pan African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), SADC Parliamentary Forum, etc., that would enable the IPU to reflect on how to contribute effectively to efforts intended to stem the tide of instability in Africa.

The Governing Council took note of and endorsed the proposal by the Secretary General that he and the President be mandated to engage with the parliaments of Armenia and Azerbaijan in order to mediate between the two countries at the parliamentary level to promote dialogue with the view of peaceful resolution to the current conflict in the region.

The Governing Council was apprised of the situation of certain parliaments and adopted a number of recommendations from the Executive Committee.

In **Afghanistan**, the Governing Council expressed regret that the situation was worsening, as was the human rights situation of parliamentarians. In such a situation, the Governing Council decided to maintain its previous decision to continue showing solidarity with the former members of the dissolved parliament and involve them in the IPU in a non-voting observer capacity.

The Governing Council expressed its deep concern about the situation in **Burkina Faso**, where two coups had occurred within the space of eight months. The Governing Council was informed about the IPU Secretary General's preliminary contact with the Speaker of the Transitional Legislative Assembly, as per the mandate entrusted to him by the governing bodies to provide assistance to the country in

view of a speedy return to constitutional rule. The Governing Council was also informed that the new authorities would keep the commitment of the previous Head of State to hold elections in 2024. The Governing Council took note with regret of the recent developments but hoped that in the coming days or weeks a transitional legislative authority would be established and there would be confirmation of the transitional calendar of 2024 including the deadline for organizing elections. On the basis of this understanding, the membership of Burkina Faso would not be suspended.

In **Guinea-Bissau**, the Governing Council was informed that little had changed. There continues to be in-fighting between the Parliament and the head of the executive, the President. The Governing Council learned that the parliament had been dissolved in view of new elections in December 2023 while the outgoing parliamentarians remained members of parliament. The Governing Council took note of this development and encouraged the Secretariat to push the authorities towards the normalization of the situation as soon as possible.

As for **Myanmar**, the Governing Council noted with regret that no significant development had occurred since the last Assembly. The situation had worsened, as the execution of some parliamentarians had occurred. The junta had said that it would organize elections by August 2023. In this light, the Governing Council decided to maintain the stance adopted in Nusa Dua not to recognize the military regime in Myanmar, in solidarity with the elected MPs. The Governing Council also acknowledged that for the moment those MPs were not able to function as a fully fledged parliament. It therefore maintained its decision that the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw continue to attend IPU Assemblies in an observer capacity.

The parliament of **Tunisia** remained suspended, with no parliamentary dialogue at present. The President had moved to organize a referendum on constitutional amendments that would grant him extensive powers and limit the role of Parliament. That referendum had been approved and there were therefore plans for elections to take place by December 2022 for a fully fledged Parliament. The Secretary General informed the Governing Council that, pursuant to its request, he had approached the President's office in Tunis as well as the Tunisian Ambassador in Geneva. The Tunisian President had indicated that he would welcome IPU involvement after the planned elections. The Governing Council urged the authorities to work speedily towards normalization of the situation. The Governing Council gave a mandate to the Secretary General to continue discussions with the Tunisian authorities. In the same vein, the Governing Council expressed the strong hope that constitutional order would be restored in Tunisia by the end of 2022.

The Governing Council was also informed of the situation in other transitional parliaments including:

In **Chad**, elections had now been scheduled for 2024, instead of October 2022 as originally scheduled. The delays were explained by the need to carry out broad-based consultations between the political stakeholders in that country. Only recently had there been some agreement arrived at by various political factions in the country. Consultations were still ongoing. The Governing Council was also informed about the assistance the IPU was providing. The IPU had continued to provide support to the transitional parliament in Chad, focusing on the parliamentary staff and making sure that capacity was built for when a fully-fledged Parliament in Chad was established. The Governing Council took note of the developments in Chad and expressed the hope that the calendar for elections to be held by 2024 will be complied with. The Governing Council mandated the Secretary General to continue to provide support to the transitional parliament in order to build its capacity for a future fully fledged parliament.

The Governing Council has not suspended **Guinea**, whose situation is similar to Mali and Burkina Faso (prior to the recent coup). It had indicated that the IPU should engage robustly with the transitional parliament in order to restore constitutional order. A 36-month transition period had been established, which would be followed by elections in 2025. The Governing Council was informed about the exchange the Secretary General had had with the Ambassador of Guinea in Geneva, in which he had conveyed the concerns of the IPU and indicated that the IPU would like to work with the transitional parliament with a view to the speedy restoration of constitutional order. The Governing Council agreed to maintain the position previously adopted, i.e. to retain the membership of Guinea, on that understanding.

Concerning **Mali**, the Governing Council was informed that elections were foreseen for February 2024, as confirmed by the Speaker of the Parliament in a meeting with the Secretary General at the current Assembly. The country was under pressure from ECOWAS. The IPU had been engaged with Mali, upon the request of the governing bodies, to work with the transitional Parliament there in order to establish the foundations for a return to constitutional rule. In this light, the IPU has helped them to organize meetings on national reconciliation. The IPU will continue with these transition efforts and also help

them explain the constitution to the communities. A transitional parliament has been established with a view to the conclusion of the transitional period. The Governing Council agreed to maintain the decision it had adopted in Nusa Dua to maintain Mali's membership, on that understanding.

Concerning the **Bolivarian Republic of Venezuela,** the Governing Council was informed that there had been no change in the situation since the stalemate in the talks held in Mexico. The Ambassador in Geneva had not responded to the invitation of the Secretary General to meet. In view of that situation, the Governing Council agreed to maintain its previous decision to not recognize either one of the two competing parliaments, but could envisage reviewing its position whenever the situation evolved.

The Governing Council took note of the Secretary General's report on his discussion with the Speaker of the Parliament of **Eswatini** during the current Assembly. The Speaker had welcomed possible IPU involvement in efforts to resolve the ongoing political crisis in his country. The Governing Council welcomed this openness and mandated the Secretary General to follow up with the authorities.

The Governing Council recommended that the Secretary General continue to monitor the situation in the following countries and provide an update during the next session: Bosnia and Herzegovina, Haiti, Iraq, Libya, Palestine, South Sudan, Syrian Arab Republic and Yemen.

10. Future inter-parliamentary meetings

The Governing Council approved the list of future meetings and other activities to be funded by the IPU's regular budget and by external sources (see page 83). The 146th Assembly would take place in March 2023 in Manama, Bahrain. Pending confirmation of the preliminary offer of the Angolan Parliament to host the 147th Assembly and deliberations thereon by the Executive Committee, that Assembly was tentatively scheduled to take place in Geneva in October 2023.

11. Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

Mr. A.R. Al Nuaimi, President of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine, presented his report on the work of the Task Force since its establishment in early April 2022 (see full report on page 77).

As per its terms of reference, the primary objectives of the Task Force were to encourage dialogue, through its good offices, between the parliamentarians of the Russian Federation and Ukraine, and to support diplomatic efforts aimed at resolving the conflict that are in keeping with the Charter of the United Nations and the principles of international law, including national sovereignty, territorial integrity, and refraining from the threat and use of force. Three objectives have been set for the immediate, medium and long term: 1) a complete ceasefire, 2) to contribute to confidence-building measures and humanitarian assistance where possible, and 3) to establish and strengthen mechanisms for dialogue between the parliaments of the Russian Federation and Ukraine.

The Task Force had undertaken a first mission to Kyiv and Moscow in mid-July 2022 with the objective of engaging in political dialogue with the parliamentary leadership in both countries. The Task Force members had tried to get a better understanding of the situation on the ground and identify modalities conducive to the cessation of hostilities and a return to diplomacy. The visit had been a valuable opportunity to engage with both parliaments, to listen to their perspectives and to urge practical steps for the cessation of military operations and a return to diplomacy.

At its meeting on 13 October, the Task Force discussed recent developments and deplored the escalation of the situation in the region. The Task Force also held individual consultations with the delegations of the Verkhovna Rada of Ukraine and of the Federal Assembly of the Russian Federation during the ongoing Assembly in Kigali. Both sides reconfirmed their commitment to continue to work closely with the Task Force in seeking a peaceful resolution of the war. The Task Force, in turn, strongly called for de-escalation and for the identification of measures conducive to the restoration of political dialogue. This included, for example, the resumption of talks on prisoner exchange.

People were suffering all over the world because of the war, which must be brought to an end. Parliaments had a distinct role and responsibility to put pressure on their respective governments to find peaceful solutions to conflicts, for the good of the people that they represent. Both parties were urged to identify issues that they would be willing to discuss with the other side as a starting point in establishing a dialogue. In the interim, the Task Force would redouble its efforts in carrying out its mandate. The Governing Council took note of this report and the recommendations therein and encouraged the Task Force to pursue its important mission.

12. Reports of committees and other bodies

The Governing Council approved the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians of the IPU, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the Gender Partnership Group, the Advisory Group on Health, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG), and the Working Group on Science and Technology. The Council endorsed the new appointments to those bodies.

The Governing Council adopted decisions concerning 413 parliamentarians in 13 countries submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP).

288th session of the Executive Committee

1. Debates and decisions

The Executive Committee held its 288th session across four sittings: the first in Montevideo, Uruguay on 28 June, the second online on 26 September, and third and fourth in Kigali, Rwanda on 9 and 10 October.

The President of the IPU chaired the meetings and the following members took part in at least one sitting:

Mr. A. Kharchi (Algeria), Mr. I. Flores (Chile), Mr. Chen Guomin (China), Ms. O. Kefalogianni (Greece), Mr. J.I. Echániz (Spain), Ms. C. Widegren/Ms. E. Lindh (Sweden), Ms. P. Krairiksh (Thailand), Ms. E. Anyakun (Uganda), Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Ms. B. Argimón (Uruguay), Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe), Ms. S. Albazar (President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians), and Ms. L. Vasylenko (President of the Bureau of Women Parliamentarians)

The Secretary General attended all sittings, assisted by staff members of the Secretariat.

Activities report by the President

The President of the IPU presented a report on his activities to the Executive Committee. These activities were conducted in accordance with his commitment to promote the values and strategy of the IPU, to achieve universal membership and to reinforce the IPU's visibility. Regarding universal membership, he informed the Executive Committee of his meeting in Halifax, Canada, together with the Secretary General, with non-Member Parliaments from the Caribbean. The Executive Committee expressed its thanks for the commitment of the President and the Secretary General on this matter.

Interim report of the Secretary General on the activities of the IPU since the 209th session of the Governing Council

The Secretary General informed the members of the Executive Committee that his report was an interim activity report and not the *Impact report*, which would be presented during the 146th IPU Assembly in Bahrain. The interim report aimed to give members an insight into what the Secretariat had done since January 2022 to implement the new Strategy through the strategic objectives. The Secretary General highlighted the coordination of action with the President of the IPU who had also worked to promote the values and strategy of the IPU. The Secretary General stressed the need to secure the integrity of parliamentarians, as the number of cases of violations of the human rights of parliamentarians was increasing, concerning some 731 members of parliaments in 43 countries. The Executive Committee reiterated its support for the work of the Secretary General and encouraged him to strengthen actions on climate change and food security.

Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

The Executive Committee was apprised of the report on the work of the Task Force set up in March 2022 and composed of eight members, all high-level members of parliament. The core mission of the Task Force was to pave the way towards a peaceful solution to the war in Ukraine, which could only possibly end through peace negotiations. In that view, the IPU could play a role by bringing together the two parliaments and governments to engage in potential solutions. The Task Force had held several

online meetings and organized a mission to the Russian Federation and Ukraine in July 2022. The Executive Committee expressed its thanks to the members of the Task Force for their commitment and dedication. The Committee also emphasized that the report reflected the independent manner in which the Task Force was undertaking its work. The report was therefore under the sole responsibility of the Task Force. Following that clarification, the Executive Committee took note of the report and encouraged the Task Force to continue its good work.

Questions relating to IPU membership and the situation of certain parliaments

The Executive Committee took note of the update on initiatives relating to the achievement of universal membership, regarding more specifically the non-Member Parliaments of the Caribbean and the United States of America. The Executive Committee was pleased to learn of possible future membership applications from Bahamas and Belize.

As for the US Congress, the Executive Committee was pleased to hear that progress was being made, as some members were doing their best to accelerate the return of the US Congress to the IPU. The Executive Committee reminded the IPU Members that universal membership was a common goal. It therefore called for the support of every Member to reach that objective.

As per the Executive Committee's request to the Secretariat on the occasion of the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, and in light of the *Practical modalities of the rights and responsibilities of observers at the IPU meetings,* which specifies an evaluation of the situation of observers by the Executive Committee every four years, the Secretariat submitted a note for the consideration of the Executive Committee. The Executive Committee examined this note thoroughly and decided to approve the recommendations made therein.

In the same vein, the Executive Committee examined several requests for observer status at the IPU. These requests were considered on case-by-case basis to confirm the parliamentary nature of these organizations and, more specifically, their shared values and objectives with the IPU. The Executive Committee therefore decided to endorse the requests for permanent observer status from the following organizations:

- the Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTO PA), and
- the UNITE Parliamentarians Network for Global Health.

The Executive Committee was apprised of the situation of certain parliaments and made a number of recommendations for consideration by the Governing Council.

Regional offices of the IPU

Pursuant to their discussion in June 2022 in Montevideo concerning offers from the Parliament of Uruguay to host an IPU office for Latin America and the Caribbean, and of the Parliament of Egypt to host an IPU office for the Arab countries, the members of the Executive Committee tasked the Secretariat of the IPU with preparing a note to explain the rationale for the possible establishment of such offices. In principle, the members of the Executive Committee were in favour of decentralization through the establishment of IPU regional offices, as they would bring the IPU closer to the regions, their people and MPs. Based on the modalities provided in the explanatory note of the Secretariat, the President and the Secretary General agreed to engage in consultation with those two parliaments with a view to ascertaining to what extent the expected requirements could be met. Needless to say, any regional office would also need to meet with the support of the respective geopolitical group. It was suggested that the IPU examine the possibility of proceeding with the implementation of a pilot project for a GRULAC regional office in Uruguay. The Executive Committee highlighted that the process was still ongoing.

The IPU political project at the United Nations

The Executive Committee examined the revised draft of the roadmap for the IPU political project at the United Nations. This version had given rise to some comments from the members of the Executive Committee during their sitting in Montevideo. A further revised version provided more clarity to confirm its status as a Member-driven roadmap, as parliamentarians were the main stakeholders in implementing the political project at the United Nations. The new version also provided some recommendations related to the need to align the IPU Strategy and communications strategy with the roadmap for political engagement with a view to making sure that there was greater visibility and awareness of the purpose of the UN political project.

The Executive Committee deemed it necessary to share this revised version with the stakeholders concerned, i.e. the members of the Standing Committee on United Nations Affairs, for comments and input, as part of the follow-up to the report. The Executive Committee decided to set a deadline of 15 November for their feedback.

Data protection policy

The Executive Committee endorsed the *IPU Personal Data Protection Policy and Procedures*, as proposed by the Working Group on Transparency, Accountability and Openness.

IPU policy on harassment

Further to a recommendation of the Gender Partnership Group, the Executive Committee discussed and endorsed a series of proposals with regard to the development of an IPU framework to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other events.

Reporting by Members on IPU-related activities

The Executive Committee was apprised and took note of the reporting by Members. It endorsed the recommendations contained therein.

Future meetings

The Executive Committee was informed of and adopted the list of future meetings submitted for its attention. This list now includes information on the policy goal to which each proposed event relates. The Secretary General informed the Executive Committee that all the meetings proposed on the list had secured funding.

The Executive Committee was also informed about the flexibility of the Parliament of Viet Nam regarding the date of the Ninth Conference of Young Parliamentarians. The Executive Committee entrusted the Secretary General with the mandate to engage in discussion with the Parliament of Viet Nam on that issue.

The Executive Committee was also informed of the proposal of the National Assembly of Angola to host an IPU Assembly in October 2023. However, the IPU had yet to ascertain if the Parliament of Angola was in a position to meet all the requirements for hosting an IPU Assembly. The Executive Committee decided to take a decision on the location of this Assembly during its session to be held before the end of this year.

Cooperation between the IPU and the Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP)

The Vice-President of ASGP, Mr. Jose Pedro Monteiro, had an exchange with the members of the Executive Committee. Mr. Monteiro shared an overview of the ASGP's activities with Executive Committee. During the restrictions arising from COVID-19, the ASGP had put in place arrangements – online meetings – to keep business going among their members. He informed the Executive Committee of the work of the Centre for Innovation in Parliaments, an important tool for the staff of parliaments. He also informed the Executive Committee that the Association was working on creating a guide for digital parliaments. Mr. Monteiro highly valued the collaboration with the Executive Committee and called for further enhancements.

The members of the Executive Committee shared this view and invited the ASGP, through Mr. Monteiro, not to hesitate to contact them should need be.

The IPU Anthem

The President informed the Executive Committee that the deadline to receive proposals was set for 31 December 2022. The Executive Committee took note of this update.

Cremer-Passy Prize

The President of the IPU briefed the Executive Committee on the process for selecting a winner of the prize. This year, the selection board had opted to select two winners in the interests of gender balance. The President said that this was not a precedent for future years; the selection board may nominate either a man or a woman. For this year, Ms. Cynthia López Castro (Mexico) and the Chairman and the parliament of Ukraine would be awarded the prize. The Executive Committee congratulated the winners and suggested that an explanatory note on the laureates be shared with the members of the Executive Committee.

Election of IPU Vice-Presidents and of the Vice-President of the Executive Committee

The Executive Committee re-elected Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) as Vice-President of the Executive Committee and Vice-President of the IPU representing the African Group.

Ms. B. Argimón (Uruguay) representing the GRULAC, Ms. P. Krairiksh (Thailand) representing the Asia-Pacific Group; Mr. A.R. Al Nuaimi (UAE) representing the Arab Group, and Mr. A. Saidov (Uzbekistan) representing the Eurasia Group were elected Vice-Presidents of the IPU. Mr. J.I. Echániz (Spain) was subsequently nominated by the Twelve Plus Group and elected Vice-President of the IPU representing that group.

2. Sub-Committee on Finance

The Sub-Committee on Finance had met on 3 October 2022 to prepare and facilitate the Committee's consideration of the financial situation of the IPU, the draft programme and budget for 2023 and the voluntary funding situation. The Sub-Committee advised the Executive Committee to recommend the 2023 budget to the Governing Council, having been closely involved in overseeing its preparation throughout the year.

The Chair of the Sub-Committee on Finance, Ms. C. Widegren (Sweden), noted that the Secretary General had made every effort to follow up with all those Members and Associate Members subject to sanctions due to arrears of payment. Improvements had been achieved in collecting arrears from previous years and Members had paid 90% of the contributions for 2022. Heads of geopolitical groups were nevertheless encouraged to follow up on any arrears of the Members within their respective groups.

It was noted that the Executive Committee recommended strengthening the IPU's financial position by proposing a steady increase in total Members' assessed contributions of 3% per year until 2026. This decision came after the Governing Council had taken note in Madrid and Nusa Dua that the total assessed contributions of 2022 were at the same level as those of 2007.

Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 34th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 11 October. It brought together 191 participants, including 139 parliamentarians (128 women and 11 men) from 78 countries and representatives from various international organizations.

The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. L. Vasylenko (Ukraine) opened the session. The Forum elected Ms. E. Nyirasafari, Vice-President of the Senate (Rwanda), to the Presidency of its 34th session. The Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda Ms. D. Mukabalisa and the IPU President Mr. D. Pacheco welcomed the participants to the Forum and to the 145th IPU Assembly. The IPU Secretary General was in attendance.

As their contribution to the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses*. The discussion opened with the introductory presentation by Mr. P. Beyer (Germany), co-Rapporteur of the resolution. The Forum recommended a human-rights based and gender-sensitive approach to migration; addressing the root causes of the trafficking of women and girls, including for sexual exploitation, and combating human trafficking with focus on the rights and needs of survivors. The Forum subsequently proposed amendments to the draft resolutions of the Standing Committee and expressed support for amendments proposed by national delegations. All the proposed amendments were included in the draft resolution.

The Forum also held a panel discussion on *Gender-sensitive parliaments: Parliaments free from sexism, harassment, and violence against women*. Participants called for action to combat discrimination, sexist culture and all forms of sexist violence that still prevail in parliaments. Among other measures, they recommended the following: training to prevent sexism and harassment in parliament, independent reporting and complaint mechanisms, and the putting into place of confidential spaces where victims can get information and support. They also recommended applying sanctions when a complaint procedure reveals poor conduct.

Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The Forum of Young Parliamentarians held its meeting on 12 October. It brought together 125 participants, including 84 parliamentarians (26 young women and 58 young men MPs) from 62 countries, as well as representatives from various international organizations. In the absence of the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, the meeting was presided over by Mr. M. Rakotomalala (Madagascar), as the youngest Member of the Board in attendance at the Assembly. The IPU President and Secretary General welcomed the participants and stressed the roles young MPs can play in bringing innovation to parliaments and making them more gender-sensitive.

The members of the Forum reported on key developments on youth in their respective countries, including the creation of youth caucuses and youth wings of political parties, empowerment opportunities for young MPs, and events held to engage with youth. They highlighted efforts they had taken to promote and implement the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign in their home countries. Exchanging good practices in implementing the campaign, the young MPs held a question and answer session on mentoring young aspirants to politics. They highlighted youth parliaments, the engagement of young people in dialogues, and the reservation of seats in parliament for representatives of youth councils, among other the good practices.

The members of the Forum discussed the main theme of the General Debate of the Assembly. They reiterated that youth and innovation went hand in hand, including for more gender-sensitive parliaments. Too many parliaments were still ill-equipped to support the participation of young people given their stage of life, including parents of young children. They celebrated young MPs championing innovations, such as feeding rooms for mothers and childcare services.

Contributing youth perspectives to the resolution on migration, young MPs called on countries to implement a rights-based approach in legislating and policymaking to combat human trafficking. The Forum appointed Mr. U. Lechte (Germany) and Mr. M. Rakotomalala (Madagascar), to prepare youth overview reports to the resolutions under consideration at the 146th Assembly.

During the meeting of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, Board members expressed particular concern about the absence of many of their fellow elected Board members at the Assembly. They urged parliaments that have members holding elected office in the Board to prioritize the participation of these young MPs.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee held its 169th session from 10-14 October. Ms. A. Reynoso (Mexico), President, Mr. S. Cogolati (Belgium), Vice-President, Mr. N. Bako-Arifari (Benin), Mr. E. Blanc (France), Ms. L. Quartapelle (Italy), Mr. A. Caroni (Switzerland), and Ms. C. Asiaín Pereira (Uruguay) participated in the session. Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo) was unable to attend.

During the session, the Committee examined the situation of 428 parliamentarians (26% of which were women) in 17 countries. Ninety-eight per cent of the situations examined concerned parliamentarians from the opposition. New cases concerning 36 parliamentarians were declared admissible in the following countries: Democratic Republic of the Congo, Senegal, Somalia, Tunisia and Zimbabwe. The Committee also held 12 hearings (four of which took place online) with several delegations and complainants, as well as one independent expert and one United Nations Special Rapporteur.

The Committee submitted decisions to the Governing Council for adoption on the situation of 413 parliamentarians in the following countries: Brazil, Cambodia, Côte d'Ivoire, Democratic Republic of the Congo, Eritrea, Eswatini, Gabon, Myanmar, Tunisia, Türkiye, Uganda, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Zimbabwe.

2. Committee on Middle East Questions

Two sittings of the Committee were held, on 28 July and 11 October, with at least eight members in attendance at each. The Committee agreed on the importance of its mandate in achieving peace through working together, building relationships through parliamentary diplomacy, and uniting to find solutions to common challenges.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities since the 144th IPU Assembly. The IPU Secretariat had worked in collaboration with the European Organization for Nuclear Research (CERN) on developing the IPU Science for Peace Schools, an advanced training programme allowing parliamentary staff from around the world to work together on addressing global challenges and to experience models of scientific cooperation. The first session would be held at CERN in December 2022, focusing on the exploration of new and renewable sources of water.

The Committee heard a briefing on recent developments in the Middle East, including both positive and worrying developments for peaceful relations. It was important to emphasize positive developments and demonstrate how these could be built upon to find solutions. The Committee agreed that focus should be placed on elements that united them, notably all peoples' desire for peace and freedom. Neither Israelis nor Palestinians were benefiting from the current situation; both were suffering, with women and children most affected. Members welcomed recent statements by both Israeli and Palestinian leaders in support of the two-State solution.

The Committee was briefed on developments in Yemen by the Speaker of the Yemeni Parliament, Mr. S.S. Al Barkani. The Yemeni people were suffering immensely despite a truce. International law and agreements were not being respected by the Houthi militias. Yemen was undergoing an alarming food crisis. More action from the international community in terms of mediation and the provision of humanitarian aid was needed. The IPU Secretariat had engaged in discussions with the Parliament of Yemen to establish its needs regarding technical assistance to support its rehabilitation.

The Committee was briefed on developments in Libya by the Deputy Speaker of the Libyan House of Representatives, Mr. F. Salim, and the Secretary General of the Libyan House of Representatives, Mr. A. Mussa. Libya was experiencing strong internal tensions between institutions as well as foreign interference. The Libyan population wanted to live in peace and had a right to a Libyan-led solution. The Libyan representatives asked that the IPU support Libya in finding political stability through technical assistance. The Committee agreed that Libya should continue to maintain meaningful communication on the support it needed for a Libyan-led solution, notably in the rebuilding of functioning institutions.

Members heard a briefing by Mr. S. Nakouzi from the Food and Agriculture Organization on the food security crisis in the Middle East caused by the Ukraine conflict. Mr. Nakouzi explained that the region was facing multifaceted food security challenges, but current responses were neither proactive nor sufficient. An enhanced focus to transform agrifood systems through policies and fiscal allocations was needed. The Committee commended Türkiye for its role in enabling a grain export deal between the Russian Federation and Ukraine, establishing hope for future peaceful solutions to such global crises.

Mr. M. Burchard from the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), briefed members on UNRWA's role in providing aid to Palestinian refugees in the region. UNRWA's presence had prevented refugees from falling into deeper poverty and resorting to radicalization. In recent years, the situation had deteriorated in several countries in the region, entailing an increased reliance on UNRWA. Despite the indisputable value of the Agency's work, it was not matched with adequate financial resources to allow UNRWA to fulfil its mandate. Members agreed that the parties involved and the international community were responsible for finding a solution to the conflict, while UNRWA's humanitarian mandate was to protect refugees.

3. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 12 October. The Committee elected Mr. J. Kiarie from Kenya as its new President for a one-year term, renewable once.

The Committee heard a brief update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations in Afghanistan, Myanmar and Ukraine. In general, Committee members noted with concern the multiplication of situations of conflict and the growth in the numbers of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution. The Committee strongly expressed a call for wars to stop, for international humanitarian law to be respected and for

humanitarian assistance to be provided in support of refugees and internally displaced populations. It called on parliaments to discuss support for such efforts as there was a strong need to build multilateral cooperation to respond to these dramatic situations. Committee members also highlighted the need to provide support to host countries.

The Committee reiterated its support to parliaments mobilizing to end statelessness. It noted that the UNHCR #*IBelong* campaign to end statelessness by 2024 was entering its last phase. The Committee will hold a separate meeting with UNHCR to be briefed on that subject and develop a workplan for the years to come.

The Committee was briefed on the follow-up to the Global Refugee Forum (GRF) and the implementation of the pledges made. IPU Members were invited to follow up on their country's pledges (see https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee also agreed to hold an information session on the Global Compact for Refugees and the GRF at the next Assembly in Bahrain.

The Committee welcomed the organization by the IPU and UNHCR of the virtual global event on climate change and displaced populations, held in September 2022 and attracting more than 600 participants. This theme will be pursued and factored into the IPU parliamentary meeting at COP27 in Egypt. The Committee also welcomed the proposed organization of a global webinar on *Refugees and education.*

The Committee discussed its cooperation with the International Committee of the Red Cross (ICRC), including preparations for a webinar for parliamentarians on the Additional Protocols to the Geneva Conventions in 2022 to mark the 45th anniversary of the Protocols. The Committee also agreed to develop work towards the universalization and implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention.

4. Gender Partnership Group

The Group held its 46th session on 14 October. In attendance were the Chair, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), and members Mr. A. Saidov (Uzbekistan) and Ms. L. Vasylenko (Ukraine). The IPU Secretary General also attended part of the deliberations.

The Group reviewed the state of women's participation in national parliaments, as well as at the IPU. It examined in particular the composition of delegations at the 145th Assembly. As at 15 October, 36.2% of the delegates at the Assembly were women (see page 78) which was above the average of the past decade, but lower than the past two Assemblies, where a record 38.9% women delegates had been achieved twice in a row. Gender-balanced delegations attending the 145th Assembly were commended. In Kigali, 35 delegations out of 119 (or 29.4%) were gender-balanced, namely composed of 40 to 60% women or men. This is a slight decrease from the last Assembly, when 29.7% of delegations were gender-balanced (30 out of 101 delegations). The aforementioned 35 gender-balanced delegations attending the 145th Assembly are listed on page 79.

Of the 119 delegations present, 110 were composed of at least two delegates, of which 14 were all-male (12.7%). In addition, four delegations of two or more delegates were composed entirely of women. These 17 single-sex delegations were from the parliaments of the following States: Argentina, Armenia, Denmark, Gabon, Hungary, Iceland, Libya, Madagascar, Malaysia, Malta, Seychelles, Somalia, Spain, Suriname, Uruguay, Uzbekistan and Yemen. In addition, there were nine single-member delegations attending the Assembly. All in all, 11 delegations are subject to sanctions at this Assembly, up from 8 at the last Assembly. All sanctioned delegations contained solely male members for a second consecutive Assembly.

The Group reviewed the proportion of women delegates by geopolitical group for the first time. Progress has been uneven, with great disparities among the groups. The Group will look more closely into the matter and consider measures to encourage further and more consistent progress. Efforts will aim to highlight delegations and geopolitical groups that have made good progress in this regard.

The Group also pursued discussions on how to support parliaments with few or no women members. To that end and as a follow-up to a prior dialogue at the 144th Assembly, it held a dialogue session with the Nigerian delegation attending the 145th Assembly, led by the Speaker of the House of Representatives. The delegation highlighted the steps taken to redress women's historically low participation in politics in the country. These include allocating leadership positions to women and holding debates on the topic in parliament. Civil society organizations have also been mobilizing to build momentum in the lead-up to the constitutional review process prior to the 2023 elections. Despite such efforts, the bills that have been tabled to amend the constitution to provide for reserved seats for women in the National Assembly

and gender quotas on appointed positions have been defeated in Parliament. The National Assembly later decided to rescind the decision to reject the bills. At the time of the Group's meeting, no date had been set for a new vote on these bills.

The representation of women in the Nigerian National Assembly has historically been low. Currently, women occupy 3.6% of seats in the House of Representatives and 7.3% in the Senate. Persistent challenges that women face in politics in the country include entrenched traditional, social, cultural and religious norms, lack of resources and lack of support from political parties. Indeed, very few women have been nominated to contest seats at the February 2023 elections.

The Group welcomed the exchanges and encouraged continued mobilization on the constitutional amendment bills on women's political empowerment so that they could eventually be passed in time for the 2023 elections. The Group insisted on the importance of education and raising awareness on the importance of women's political participation and leadership. Women leaders may serve as role models but support from male public figures was also particularly important. The Group stands ready to support the Nigerian National Assembly's efforts.

5. Advisory Group on Health

The IPU Advisory Group on Health met on 12 October, with five out of eight members in attendance. It also welcomed technical partners from the World Health Organization, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, UNAIDS, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Advisory Group was briefed on the collaboration between the IPU and the Parliament of Rwanda in the area of women's, children's and adolescents' health. It congratulated the Parliament of Rwanda on the results it had achieved in passing legislation on reproductive health and civil registration, and the improvements made in terms of maternal and child health indicators. As the focal point for the implementation of the health component of the IPU Strategy, the Advisory Group discussed effective strategies to identify and reach vulnerable and marginalized populations. It highlighted the cultural and social barriers limiting the dissemination of information on sexual and reproductive health and access to related services. It was crucial to build trust among the population by working with relevant stakeholders, including civil society organizations, youth organizations and religious leaders. The Advisory Group also identified quality of care and women's empowerment as important factors for better health outcomes.

The IPU Secretariat presented its work on health and climate change under the IPU Strategy for 2022-2026. The Advisory Group agreed on the importance of strengthening synergies between these two areas, in particular with regard to nutrition, the impact of climate change on health, and climate-induced migration.

Finally, the Advisory Group was briefed on the work of GAVI, The Vaccine Alliance, and its collaboration with the IPU to promote parliamentary engagement on immunization and universal health coverage.

The Advisory Group decided to hold a field visit in 2023 to help it continue to provide recommendations to parliaments on how to improve access to health. It also proposed to hold a side event on comprehensive sexuality education at the 146th IPU Assembly.

6. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

A sitting of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) was held in camera on 12 October in Kigali, Rwanda, during the 145th IPU Assembly, following its eleventh meeting on 15 July (virtual). The present report summarizes the discussions and decisions reached by the HLAG during these meetings.

The HLAG was briefed on the Secretariat's areas of work, including the development and launch of interactive tools, the *Call of the Sahel* initiative and its thematic meetings, and the initial stages of a context analysis report on the Sahel. HLAG members stressed the importance of addressing the grave situation in the Sahel and the need to find an accurate definition of terrorism for the purpose of effective counter-terrorism legislation.

At the eleventh (virtual) meeting of the HLAG, the Secretariat presented the first phase of its new IT tools, namely the mobile application, and the interactive map. The aim of the tools was to connect parliamentarians and facilitate connectivity between the IPU and national parliaments, as well as to coordinate information on legislation on countering terrorism around the world. The Secretariat

presented the advances made in the *Call of the Sahel* initiative, as well as the initial stages of a context analysis of the region in support of the initiative. Members expressed their willingness to lead the thematic meetings of the *Call of the Sahel.*

At the HLAG's twelfth meeting in Kigali, members discussed the importance for its mandate of finding a working definition of terrorism to be able to propose effective counter-terrorism legislation to the IPU Member Parliaments. The definition must be formulated on the basis of a consensus and not on personal political agendas.

The IPU Secretariat briefed the members on the latest updates regarding the *Call of the Sahel* and its upcoming meetings. Mr. N. Tankoano, Executive Secretary of the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel (CIP-G5 Sahel), also shared information with the HLAG about the situation in the Sahel region. Members agreed that the situation was grave and that urgent action was needed.

Mr. S. Stroobants, expert of the Institute of Economics and Peace (IEP), gave a presentation on the Global Terrorism Index 2022, analysing the impact of terrorism on the increasingly deteriorating situation of the Sahel region, which has become the global hotspot for terrorist activities. Mr. Stroobants warned that the environmental situation of the Sahel was worsening, and that food and water scarcity would increasingly lead to more violence.

Mr. M.N. Hounkonnou, President of the Network of African Science Academies, gave a briefing on the state of education in the Sahel countries and its relation to the increase in violence and radicalization. He emphasized that the population of the Sahel was mostly composed of youth with varying degrees of literacy. Illiteracy and lack of schooling were important issues that must be tackled, as they exposed children to organized crime, recruitment by armed groups and radicalization. Better education alone would not be enough to eradicate terrorism from the Sahel. Yet, the Sahel without education would not be free from terrorism.

The HLAG members noted that the *Call of the Sahel* was one of the most important projects of the IPU. They pointed out that the tragedies of the war in Ukraine should not overshadow the tragedies in other parts of the world, especially in the Sahel countries. The global attention given to the war in Ukraine had shown that there was the need to take the same humanitarian stance in all cases, as victims were victims the world over.

7. Working Group on Science and Technology

Two sittings of the Working Group were held, in Quy Nhon, Viet Nam on 13 September and in Kigali, Rwanda on 14 October. Eight or more members attended these sittings.

During its sitting on 13 September, the Working Group discussed its role in the implementation of science in the IPU's work in the context of the IPU 2022-2026 Strategy. Members agreed that they should determine specific objectives and approaches related to science and technology to strengthen the IPU's work on science. A coherent strategy would ensure the Working Group's continued success, which could be further strengthened by building links with other IPU bodies.

The Working Group agreed that a core element of its work should be the improvement of channels of dialogue between science and politics, ensuring that science was considered throughout political decision-making at all levels. The Working Group heard a briefing from Dr. Ross Smith, Former President of Science and Technology Australia, on the ways in which dialogue between scientists and parliamentarians had been improved and institutionalized in Australia. The weight placed on this dialogue ensured that parliamentarians had the evidence to guide their policymaking, empowering both sides. Members shared best practices in their respective countries regarding the strengthening of engagement between parliamentarians and the scientific community. Nonetheless, a shortage of financial resources could hinder this institutionalization in other countries. In countries where financial resources were scarce, the catalyst could come from the enthusiasm of individuals in building these channels of communication, thereafter gaining momentum.

At both of its sittings, the Working Group also examined the proposed International Charter on the Ethics of Science and Technology. The Charter is intended to serve as an ethical framework on the application and use of science and technology and could be used as a starting point for countries wishing to establish legislation in the field. Members discussed amendments related to equal access to scientific research for citizens, notably in the provision of special measures for access to science for women and youth. The Charter should also include more input from several key stakeholders, including social scientists and experts in technology and gender mainstreaming, which could be gathered during stakeholder consultation workshops in the coming months, based on a strict timeline.

Members agreed that the ethical norms outlined in the Charter were based on the wellbeing of humanity, which should be at the centre of both science and politics. It was important to ensure the principles set out in the Charter were applicable in contexts across the globe. The way in which the Charter would be promoted and used should also be a central consideration of the Working Group in drafting it, and practical guidelines on the implementation of the Charter's principles at a national level should be determined. An IPU campaign should be established to promote the Charter and make it known to parliamentarians around the world.

The Working Group discussed the outcome of its participation in the international conference entitled *Science, Ethics and Human Development* in Viet Nam in September 2022, organized by the *Rencontres du Vietnam* in collaboration with the European Organization for Nuclear Research (CERN), the Parliament of Viet Nam, and the organizers of the International Year of Basic Sciences for Sustainable Development 2022. Several members had been present and some had participated in panel discussions held during the conference. Members commended this opportunity for dialogue between parliamentarians and the scientific community.

At the Working Group's second sitting, members suggested future activities related to the way in which science and technology could be used to reduce inequalities as well as the establishment of databases on key topics for the sharing of legislation and scientific research between countries. Members also suggested a discussion on determining indicators which could help assess how science and technology were used in efforts to achieve the Sustainable Development Goals.

Other activities and events

1. Joint Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees

On 11 October, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees. The meeting was attended by: Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), Chair of the African Group; Mr. J. Fakhro (Bahrain) on behalf of the Arab Group; Ms. A. Kuspan (Kazakhstan), Chair of the Eurasia Group; Mr. B. Llano (Paraguay), Chair of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC); Ms. A. Gerkens (Netherlands), Chair of the Twelve Plus Group; as well as by Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee on Peace and International Security; Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee on Sustainable Development; Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights; and Mr. L. Wehrli (Switzerland), Acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs.

The IPU President provided an overview of his main activities and initiatives over the past six months since the previous Assembly, including in terms of raising the visibility of the Organization and advancing towards universal membership. All Geopolitical Groups and Standing Committees were encouraged to continue their work beyond and in-between Assemblies. The sharp increase in the use of information and communication technologies as a result of the pandemic had greatly facilitated dialogue and interaction. It was also important to enhance IPU accountability at all levels, including in terms of implementation of IPU resolutions and other decisions. Ms. A. Filip, IPU Director for Member Parliaments and External Relations, presented the 2022 IPU report on follow-up action by Members, and encouraged all delegations to participate in the special accountability segment in the Assembly plenary.

The Chairs of the Geopolitical Groups provided an overview of their recent activities. Among others, the Twelve Plus Group had set up a working group to examine the desirability of amending the IPU Statutes and Rules on matters pertaining to the conditions for IPU membership. The review was ongoing. GRULAC had organized and contributed to a number of events, including a regional seminar on climate change and a parliamentary meeting in the context of the Fourth Inter-American Summit, and was keen to proceed with the establishment of a regional IPU office in Montevideo. The Eurasia Group had drafted a new set of Rules of Procedure for the Group; had held an online session to designate its representatives to the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine and the Selection Board for the newly established Cremer-Passy Prize; and had discussed the matter of political sanctions against MPs. The Arab Group was coordinating the translation and dissemination of all official IPU documents, ensuring full and active participation by members of the Group in the various IPU

activities, and was working to mobilize engagement in the region in the context of the International Day of Democracy. As for the African Group, it was holding discussions on the need to review the IPU Statutes and Rules so as to ensure greater effectiveness and flexibility in the work of the Organization.

The Presidents of the Standing Committees, in turn, provided an overview of their planned activities in the context of the Kigali Assembly. Mr. A. Richardson, Secretary of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, introduced a concept note prepared by the Secretariat on the contribution of the Standing Committees to the implementation of the IPU Strategy. This included recommendations for a more strategic approach by the Standing Committees when establishing their agendas and programmes of work, including in terms of identifying broad focus areas for 2023 and beyond. The President of the IPU encouraged all Standing Committees to discuss these matters within their respective Bureaus and to report back on the feedback received.

2. Parity debate: Rejuvenating parliaments: Why younger and gender-sensitive parliaments are more effective and efficient institutions

On 13 October, the Forum of Women Parliamentarians organized a parity debate with 33 participants, including 18 MPs (13 women and 5 men). The debate examined the needs, expectations and aspirations of a more diverse generation of men and women parliamentarians. It was organized in the context of the series of meetings that took place during the 145th Assembly to take stock of advances made by parliaments in implementing the *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments* that was adopted by the 127th IPU Assembly, in Québec City in 2012.

The discussions were enriched by contributions from several speakers: Ms. M. Ruiz Flores (Bolivia); Mr. J. Kiarie (Kenya), Chair of the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law; Ms. A. Larouche (Canada); Mr. J. Fakhro (Bahrain); and Ms. S. Childs, Professor of Politics and Gender, University of Edinburgh.

Participants shared the progress made in their parliaments to better include women, youth, indigenous people and people living with disabilities. They agreed that parliaments should adapt to the new generation of MPs by changing their rules and structures as well as their institutional culture to become gender-sensitive, diversity sensitive and inclusionary.

The debate focused on improvements in responding to the caring needs of parent MPs. It centred on practical measures implemented in parliaments to help reconcile parliamentary activities with family responsibilities, such as crèches and family rooms within the premises of parliaments; policies that entitle MPs to travel with their babies and a carer; comprehensive medical cover for MPs, their spouses and children; recognizing MPs' spouses in selected parliamentary programmes and activities; and a gender-sensitive parliamentary dress code.

In addition to the material and organizational challenges they face, some of the young women participants also spoke about the social and political prejudices that affect women parliamentarians when they become mothers.

The debate also opened a new field of discussion on the use of new technologies in parliament, in particular for remote working and remote voting, and how those technologies can support, rather than undermine, equality.

3. Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law held an open panel debate on 14 October to discuss *Parliamentary good practices: Inclusion of refugees, internationally displaced persons and stateless persons*. The event brought together as panellists members of parliament from Djibouti, Rwanda, Türkiye, as well as the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR).

The debates highlighted the fact that by the end of 2021, there were 89.3 million forcibly displaced persons worldwide as a result of persecution, violent conflict, human rights violations or events seriously disturbing public order. This unprecedented number included 27.1 million refugees around the world, 83% of whom were hosted in low- and middle- income countries facing their own economic and development challenges. In addition, 4.3 million people were known to be stateless.

Past years have witnessed a steady increase in the number of forcibly displaced people – men and women, boys and girls. While the vulnerability of displaced populations is a major concern, efforts to facilitate their inclusion and build their autonomy have proven to be a powerful way to alleviate the impact of these dramatic situations both on those that have left everything behind as well as on communities that host them.

By enabling inclusion in national systems, States ensure a more holistic, effective and coordinated response that can benefit both host and refugee populations and stateless people. In return, it is expected that host countries receive greater support from development actors to be able to provide inclusive and strengthened national services.

The debate included presentations of concrete initiatives taken in countries to facilitate the inclusion of refugees, their autonomy and contribution to the host community. These shed light on mechanisms to facilitate legal status, civic registration, access to health and education. Participants praised the approach of countries that facilitated inclusion and highlighted the need to host refugees in such a way as to allow them a life of dignity. A call to address the root causes of forced displacement, whether war, persecution or climate change related movements, was also made. For change to happen, MPs were urged to show political will in favour of refugees and to oversee and ensure that sufficient budgetary resources were allocated for their inclusion, which would also benefit host communities.

4. Panel discussion: The Call of the Sahel: Addressing environmental degradation and its effects on the proliferation of terrorism

The IPU's High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) organized a panel discussion on 13 October on the *Call of the Sahel* initiative on the theme *Addressing environmental degradation and its effects on the proliferation of terrorism*. Building on the plan of action of the *Call of the Sahel*, the panel focused on understanding the link between ecological degradation and the rise of terrorism across the region of the Sahel in recent years. The panel discussion was well attended. The discussion and question and answer session were animated. The initiative was highly praised and the IPU was thanked for having scheduled a panel discussion on the topic.

The panel was moderated by Mr. M. Omar, Senior Advisor to the IPU Secretary General, and Mr. B.N. Tankoano, Executive Secretary of the Inter-Parliamentary Committee of the G5 Sahel (CIP-G5 Sahel). The panellists had different expertise and insights into the regional security situation. Mr. M.N. Hounkonnou, President of the Network of African Science Academies (NASAC), addressed the status of education in the Sahel region in view of environmental degradation and its impact on the proliferation of terrorism.

Mr. S. Stroobants, Director of Europe and the MENA region at the Institute for Economics and Peace (IEP), delivered a presentation entitled *The Sahel: Hotspot of ecological threats*, explaining the effects of environmental degradation on the proliferation of terrorism. Mr. Y. Nassef, Director of the Adaptation Division at the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), joined remotely in order to introduce the concept of resilience and adaptation to climate change, including mitigation of greenhouse gas emissions.

Mr. M. Karimipour, Chief of the Terrorism Prevention Branch at the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), who also joined remotely, pointed out the security and development challenges in relation to environmental degradation. Mr. K. Darwish (Egypt), Member of the House of Representatives and member of the HLAG, stressed the link between environmental degradation and food and water security, which was a basic human right for the people of the Sahel.

The question and answer session touched on the impact of food and water insecurity on communities and the role that different stakeholders can play in tackling the conditions conducive to terrorism. The panellists and participants acknowledged that while climate change and environmental degradation were not direct causes for terrorism on their own, they were key factors for understanding the rise of terrorism across the Sahel in recent years. In this regard, multiple references were made to the Ecological Threat Report of the Institute of Economics and Peace, which stressed the cyclical relationship between conflict and ecological degradation. The discussion was also based on the *Theory of Change* for *The Call of the Sahel* and the Concept Note on Environment, both of which emphasized the need to include local stakeholders that were relevant for the African experience.

The panel discussion addressed two of the strategic objectives in the IPU 2022-2026 Strategy. In the context of the first objective, *Building effective and empowered parliaments*, the discussion focused on supporting the parliaments of the Sahel as they were the key actors in representing and protecting the

rights of the citizens. Regarding the second objective *Catalysing collective parliamentary action*, the *Call of the Sahel* initiative would be guided by a joint secretariat composed of the IPU and various regional parliamentary organizations, including CIP-G5 Sahel.

In closing, the panellists and the members of the HLAG expressed their commitment to support the *Call of the Sahel*.

5. Panel discussion: Towards gender equality: Celebrating and understanding the accomplishments of women's parliamentary caucuses

The panel discussion held on 14 October, was moderated by Ms. H. Fayez (Bahrain), First Vice-President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians. Thirty-four participants attended (31 women and 3 men), representing 21 countries. The meeting objectives were to familiarize parliamentarians with the important work of women's parliamentary caucuses, examine the links between such caucuses and the transformation of parliaments into more gender-sensitive institutions, and to share good parliamentary practices.

The meeting began with a presentation on women's parliamentary caucuses by Ms. Z. Hilal, Manager of the IPU Gender Partnership Programme and Youth Participation Programme. She emphasized the importance of caucuses as bodies that brought women parliamentarians across party lines together to strengthen their cooperation to advance gender equality and gender-sensitive parliaments. The presentation also highlighted case studies of good practices in the work of gender caucuses from countries around the world.

Ms. F. Hamadou (Djibouti), spoke about the recent creation of the Caucus of Women Parliamentarians in her country in 2019. Strong leadership from the National Assembly Speaker was a key ingredient in providing the necessary political will to form the caucus, as was the support received from partners like the IPU. Ms. L. Clifford Lee (Ireland) emphasized the importance of working across party lines in solidarity and as a sisterhood to advance women's issues through the Irish Women's Parliamentary Caucus. Their hard work had contributed to new maternity leave practices. Ms. H.N. Murangwa (Rwanda), reiterated the solidarity among political parties and between women and men parliamentarians in contributing to the success of the country's Forum of Rwandan Women Parliamentarians. She also highlighted the role of caucuses in following implementation of gender-related laws and gender-responsive budgeting.

In the ensuing discussion, 11 delegations took the floor to contribute their respective countries' experiences. Additional points raised included the role of caucuses in contributing to civil society engagement and outreach, gender-neutral language in parliamentary standing orders, empowerment opportunities for women MPs, and the role of men in promoting caucuses and gender equality. The importance of capitalizing on opportune moments when political leadership was strongly in favour of caucuses, especially in parliaments with women Speakers, was also raised.

6. Workshop on climate change

The workshop aimed to facilitate an open and critical dialogue on climate change between parliamentarians from around the world. The event provided an interactive platform for delegates to share their concerns about climate change as well as national and regional experiences on climate action within their parliaments. The workshop was jointly moderated by the Presidents of the IPU's Standing Committee on Sustainable Development and Standing Committee on Democracy and Human Rights.

Parliamentarians from 23 countries contributed their views. Direct engagement with communities on the ground that promotes national dialogue on climate action and helps convert the scientific evidence into practical action on the ground is a parliamentary practice that shows results. Reaching out to the communities vulnerable to climate change must be an integral part of public engagement, in addition to outreach to women and young people.

Several participants identified food security as an issue of primary concern. Rain patterns were changing, resulting in floods and droughts, which added an element of unpredictability to efforts to legislate and make policies in that area. The participants were unanimous in highlighting that climate change did not recognize borders and that there was a need for effective regional and global cooperation, including in the areas of financing and loss and damage.

7. Workshop on nutrition: *How parliamentary action can help safeguard nutrition gains* (organized jointly by the IPU, the SUN Movement and AUDA/NEPAD)

The workshop was organized by the IPU, the Scaling Up Nutrition (SUN) Movement and the African Union Development Agency (AUDA/NEPAD) to discuss how parliaments can help implement nutrition commitments in their countries and contribute to better nutrition outcomes. It was moderated by Ms. S. Mbaya (Partnership for Maternal, Newborn and Child Health), and opened by Mr. M. Chungong, IPU Secretary General. They highlighted the current context marked by the COVID-19 pandemic, climate change and conflicts, which were putting nutrition gains at risk. Within that context, there was a need to mobilize parliamentary powers and build partnerships to stimulate action at the country level and find pathways to better nutrition.

Ms. G. Verburg (SUN Movement) stressed the importance of nutrition for individual and national development, for which mothers and children needed to be targeted as a priority. She called on parliaments to ensure that access to nutrition services was part of emergency and social security packages as an investment in resilience; to mobilize around the 27th United Nations Climate Change Conference (COP27) to drive the debate on food systems; and to advocate for a nutrition-informed revision of the definition of the poverty line.

Mr. K. Tontisirin (Thailand) spoke of the strategies to improve food security and nutrition, laying emphasis on community-based approaches. The latter required the provision of basic services, the engagement of community leaders, and the identification of actions based on community targets and indicators. Parliaments' key roles were: to promote legislative frameworks backed by adequate resources; to oversee policies that directly and indirectly affected nutrition; to represent people by reflecting their nutrition needs in decision-making processes; and to build partnerships for putting in place social safety nets, and social and environment development at the local level.

The debate highlighted the role of both parliamentarians as champions for nutrition and institutional action for the promotion of people's well-being and a rights-based approach to nutrition. Partnerships with governments, the international community and local civil society organizations could help in implementing short-term solutions such as disaster and emergency response, as well as in advancing long-term policies and anchoring them in legislation. Participants agreed that women, including elderly women, and children were particularly vulnerable to malnutrition and its consequences. Gender-sensitive action included the promotion of breastfeeding, awareness raising among men and women, and workforce nutrition programmes. The workshop ended with an appeal to move from words to actions.

8. Workshop on the Rights of the Child: Child-friendly parliaments: The case for stronger parliamentary action in support of child rights

On 14 October, the IPU in collaboration with the Parliament of Rwanda, organized a workshop on the theme *Child-friendly parliaments: The case for stronger parliamentary action in support of child rights*. While child rights instruments, including the Convention on the Rights of the Child, are mostly ratified, the reality does not reflect this engagement as many child rights are still being violated. A child-friendly parliament is one of the best approaches to implement child rights fully.

The workshop aimed at sensitizing parliamentarians to the "child-friendly" concept and providing the participants with the different components of this approach. The panel also sought to promote a better understanding of child-friendly parliaments, sharing lessons and good practices.

In her opening remarks, Ms. S. Kiladze, the IPU focal point with the United Nations Committee on the Rights of the Child (CRC), said that parliaments had a huge responsibility to develop a holistic approach to child rights and to mainstream child rights. Parliaments' oversight mechanisms gave them the possibility not only to oversee the activities of the executive and judicial branches, but also to identify gaps and to address those gaps to better protect children.

The main issue raised by the panellists was how to strengthen parliaments so that the protection of children and their rights did not depend on single enthusiastic parliamentarians but was rather a matter for the institution.

Mr. P. Katjavivi (Namibia) highlighted the importance of creating an environment conducive to the realization of the aspirations of children and youth, and most importantly, to allow their voices to be heard so that they did not talk in a vacuum. It was therefore important that children and young people's views were communicated to the executive which should take decisions accordingly and in the best interests of children. Parliaments should be accessible to children and young people. The Namibian children's parliament was meant to serve as a platform to speak on issues affecting children. Many

current Namibian officials, including the deputy minister for information, had a background in the children's parliament. That parliament was a very important vehicle in creating a sense of responsibility and accountability, and in promoting the culture of democracy.

Mr. L. Dushimimana (Rwanda) said that a number of policies related to child rights were in place in Rwanda. These included: the early childhood development policy; the national integrated child rights policy; and the national food and nutrition policy. In addition to the parliamentary bodies in charge of the promotion of the rights of the child, Parliament had set up a Network of Rwandan Parliamentarians for Population and Development, which was in charge of ensuring the maternal health of the mother and child. In its efforts to promote child rights, the Parliament of Rwanda had created a specific commission called the National Commission for Children. The main mission of that body was to strengthen the protection of children's rights by coordinating, implementing and monitoring the protection system to be granted to children to give them the opportunity to develop in a productive and responsible manner.

The Q&A session offered an opportunity to the participants to share some good practices, as follows:

- Malawi: A children's parliament was also in place with 193 members. The children's parliament worked to facilitate access to education for Malawi children regardless of their religious affiliation.
- The Parliament of the Islamic Republic of Iran had taken several measures in order to realize the comprehensive rights of persons under the age of 18, who constituted more than 22 million of the country's population.
- The National Assembly of Benin had tackled child labour, which was a critical issue in the country.
- The Parliament of India closely linked its actions on child rights to the Sustainable Development Goals (SDGs). Parliamentarians took up problems confronted by children, especially those relating to their health, education, nutrition, recreation, and protection from exploitation and abuse.

It was pointed out that, in view of the rapid progress of technology, children must be protected from the internet, which exposed them to multiple hazards. Also, child labour should be analysed through a cultural perspective. In Africa, for example, children started working at an early age in preparation for adulthood. The "invisibility" of children in Africa was one of the main challenges.

9. Workshop organized jointly by IPU and ASGP

This joint IPU-ASGP session held on 15 October was based around the preliminary version of the new Indicators for democratic parliaments, based on SDG Targets 16.6 and 16.7. The 25 Indicators provide a framework to help parliaments assess their capacity and performance in all areas of parliamentary work and identify priorities for change. They are intended to be a tool to support parliamentary learning and development.

The joint session was opened by the Vice-President of the ASGP, Mr. J.P. Monteiro, and Mr. A. Richardson (IPU Programme Manager, Parliamentary Standards). A short introduction to the Indicators was followed by feedback from the United Kingdom on the online focus group held with Secretaries General in September 2022, and a notification that the Senate of Pakistan intends to carry out an assessment of parliament using the Indicators.

The main focus of the joint session was a practical exercise to test *Indicator 1.1. Parliamentary autonomy*. This indicator consists of four dimensions, on the institutional, procedural, budgetary and administrative autonomy of parliament. Participants worked in small groups to consider how they would assess these dimensions in their own parliamentary context. They used the opportunity to reflect on practices in their own parliament and to learn about parliamentary autonomy in other parliaments.

In their feedback from the group work, participants provided suggestions about how to refine the Indicator on parliamentary autonomy. They also discussed ways in which the Indicators could be used by parliaments to support their business processes. It was for example suggested by the representative of Canada that the Indicators could form the basis for an internal audit of parliament, and that an assessment could be carried out by both the national parliament and sub-national parliaments in the same country.

10. Field visit to Gikondo Community Centre in Kigali (organized by UNHCR)

A half-day visit to the Gikondo Community Centre in Kigali was organized by the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Members of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the Bureau of Women Parliamentarians took part.

Rwanda has been welcoming refugees for several decades, maintaining an open-door policy and favorable protection environment. As of 31 August 2022, Rwanda hosted over 127,000 refugees and asylum-seekers, the majority of which reside in refugee camps (90%). The remaining 10% reside in urban areas. Most reside in Kigali (9,880) and some (2,214) reside in Nyamata and Huye (850). Most of the refugees in Kigali are from Burundi and over 60% of them are female.

To provide multi-faceted services to the urban refugee and asylum seeker population, UNHCR and partners run a community centre in Gikondo, one of the areas with a concentrated refugee population. An average of 823 people visit the Gikondo Community Centre every month. The Community Centre is also accessible to the Rwandan host community, providing comprehensive support to all those who approach it.

Services and support available to refugees and asylum seekers at the Gikondo Community Centre include community engagement services (assistance with registration, ID collection, enrollment in health insurance schemes, child protection and gender-based violence (GBV) prevention and response); skills training, etc.

The IPU delegation had an opportunity to engage directly with refugees and witness first-hand some of the initiatives and small enterprises they had been able to develop in Rwanda – phone repair, soap production, jewellery production, bakery, etc. The delegation also took part in focus group discussions with women refugees on their experience in Rwanda, challenges faced and opportunities. The field visit provided a concrete example of initiatives for inclusion of refugees and was greatly appreciated by participants.

Elections and appointments

1. Executive Committee

The Governing Council elected the following three members to the Executive Committee:

- *Group of Latin America and the Caribbean*
  Mr. I. Flores García (Chile) to replace Mr. J.P. Letelier (Chile) who is no longer a member of parliament. He will complete the latter's term which expires in October 2023.
- *Asia-Pacific Group*
  Ms. A. Sarangi (India) to replace Mr. Chen Guomin (China), whose term had ended. Ms. Sarangi will serve a four-year term ending October 2026.
- *Twelve Plus Group*
  Mr. F. Marchand (France) to replace Mr. M. Grujic (Serbia) who is no longer a member of parliament. Mr. Marchand will serve a four-year term ending October 2026.

2. Vice-Presidents of the IPU

The following members of the Executive Committee were designated as IPU Vice-Presidents representing:

African Group
- Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) – Vice-President of the Executive Committee

Arab Group
- Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates)

Asia-Pacific Group
- Ms. P. Krairiksh (Thailand)

Eurasia Group
- Mr. A. Saidov (Uzbekistan)

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. B. Argimón (Uruguay)

Twelve Plus Group
- Mr. J.I. Echániz (Spain)

3. Sub-Committee on Finance

Mr. I. Flores García (Chile) replaces Mr. J.P. Letelier (Chile) who is no longer a member of parliament. He will complete the latter's term which expires in October 2023.

4. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representative to the Bureau of Women Parliamentarians:

African Group

- Ms. C. Mumma (Kenya) to replace Ms. S. Kihika (Kenya) who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term which expires in April 2023.

Twelve Plus Group

- Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) to replace Ms. L. Wall (New Zealand) who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term which expires in April 2023.

5. Board of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

The vacancy announced for a member representing the Arab Group was not filled at this Assembly.

6. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Governing Council elected the following members for a five-year term ending in October 2027:

- Ms. M.G. Odhiambo (Kenya)
- Ms. A. Gerkens (Netherlands)
- Mr. M. Hussain Sayed (Pakistan)
- Mr. H. Kamboni (Zambia)

7. Committee on Middle East Questions

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2026:

- Mr. H. Julien-Laferrière (France)
- Ms. N.H.M. Kaky (Iraq)
- Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland)
- Mr. A. Niffouri (Uruguay)

Mr. M. Hadid (Palestine) was nominated as the ex-officio member representing Palestine on the Committee to replace Mr. F. Za'rir.

A vacancy remains for one member.

8. Group of Facilitators for Cyprus

The Governing Council elected two Facilitators for a four-year term ending in October 2026:

- Mr. S. Cogolati (Belgium)
- Mr. L. Wehrli (Switzerland)

9. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2026:

Group of Latin America and the Caribbean

- Ms. M. Brawser (Argentina)
- Mr. A.A. Paredes González (Peru)

Twelve-Plus Group

- Ms. G. Morawska-Stanecka (Poland)

10. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in October 2026:

African Group

- Ms. S. Ntakarutimana (Burundi)

A vacancy remains for one member from the *Eurasia Group*.

11. Working Group on Science and Technology

The Working Group on Science and Technology elected Mr. D. Naughten (Ireland) as its next Chair.

The Governing Council elected the following member for a four-year term ending in October 2026:

Twelve Plus Group
- Mr. V. Vojtko (Czech Republic)

12. Internal Auditors for the 2023 accounts

The Governing Council appointed the following Internal Auditors for the 2023 accounts:

- Ms. A. Habibou (Niger)
- Mr. H. Carneiro (Portugal)

13. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees elected the following members to their respective Bureaux:

Standing Committee on Peace and International Security

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. J. Rathgeb Schifferli (Chile) will replace Mr. R.M. García (Chile) to complete the term which will end in April 2023.

Twelve Plus Group
- Mr. L.-J. de Nicolaÿ (France) will replace Mr. E. Blanc (France) to complete the term which will end in October 2023.

Standing Committee on Sustainable Development

Eurasia Group
- Mr. S. Gavrilov (Russian Federation) elected for a first term which will end in October 2024.

Standing Committee on Democracy on Human Rights

Arab Group
- Ms. W. Fahad (Iraq) will replace Ms. A. Talabani (Iraq) to complete the term which will end in April 2023.
- Mr. S. Al Dosari (Qatar) will replace Mr. A.F. Al Marri (Qatar) to complete the term which will end in April 2023.

Twelve Plus Group
- Sweden will nominate a new member of the Bureau to complete the mandate of Mr. D. Larsson (Sweden), who is no longer a parliamentarian.

Standing Committee on United Nations Affairs

African Group
- Ms. R. Tonkei (Kenya) will replace Ms. S. Abdi Noor (Kenya) to complete the term which will end in April 2023.

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. E. Bustamante (Peru) elected for a first term which will end in October 2024.

The Committee decided to postpone the election for the President of the Committee to the 146th Assembly in Bahrain, requesting Mr. Wehrli to continue to serve as acting President until then.

14. Rapporteurs to the 147th Assembly

The Standing Committee on Democracy and Human Rights appointed Ms. L. Reynolds (Australia) as co-Rapporteur for the subject item *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*.

One or two more co-Rapporteurs will be appointed by the IPU President following consultations as per Rule 13.4 of the Rules of the Standing Committees.

Media and communications

Press and traditional media

The 145th IPU Assembly was covered extensively by the media, particularly media based in Africa and all the Rwanda national outlets.

A media advisory, a press release specifically on the emergency resolution on the war in Ukraine and a closing press release were sent to the IPU database of thousands of journalists, which also helped generate more international coverage. The IPU communications team organized an opening press conference, which was attended by around 30 representatives of the media, mostly national press as well as a few international correspondents.

National media delegations also covered the Assembly from their own country perspectives, leading to extensive coverage in Algeria, Bahrain, Côte d'Ivoire, Gabon, Ghana, Guinea, India, Indonesia, Mali, Namibia, Spain, South Africa, the United Arab Emirates and Zimbabwe. The IPU Assembly was also commented on extensively in the Ukrainian and Russian press. The Secretary General was interviewed by the main national television network as well as being the subject of an in-depth interview with UN News.

Livestreaming and YouTube statistics

Livestreaming of the Assembly, the Governing Council and the Forum of Women Parliamentarians, as well as IPU editorial coverage of the Assembly, generated a record number of hits on the IPU website and YouTube channel.

Some 16,800 views were recorded of the livestreams and videos, a significant increase on the 10,000 recorded in Nusa Dua, Indonesia for the 144th IPU Assembly and the 4000 views for the 143rd IPU Assembly in Madrid, Spain. The IPU YouTube channel also recorded 174 new subscribers.

Viewing times were as below, with a peak on Thursday, 13 October:

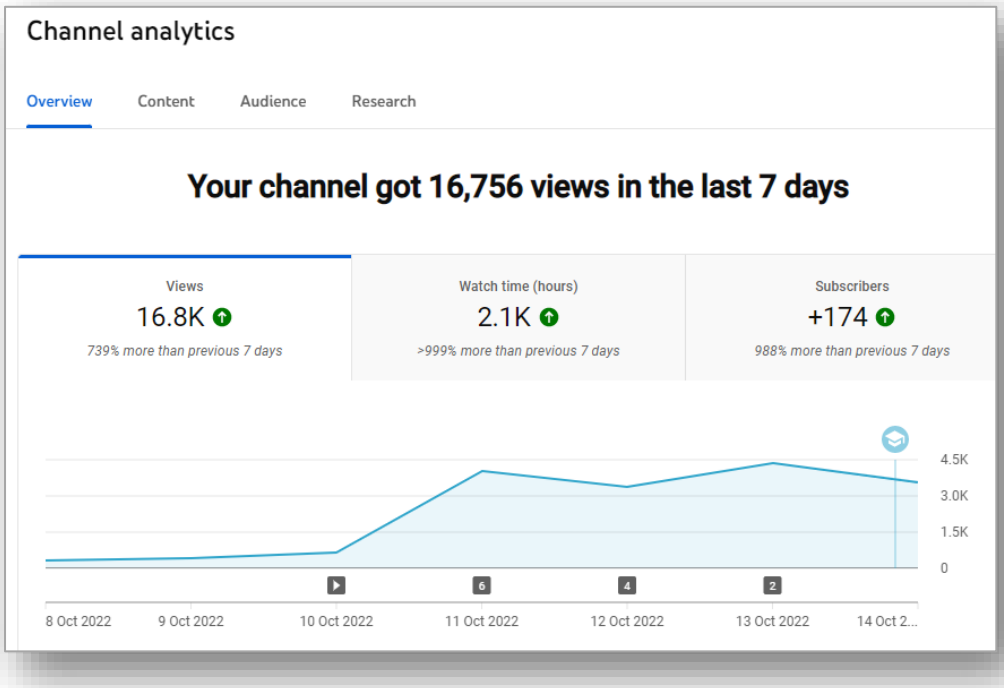

Top ten countries watching the five-day Assembly – predominantly African and Asian countries:

Geography	Views	Watch time (hours)	Average view duration
Total	**16,756**	**2,051.5**	**7:20**
Thailand	3,091 18.5%	375.5 18.3%	7:17
Rwanda	2,836 16.9%	400.5 19.5%	8:28
Indonesia	1,009 6.0%	86.6 4.2%	5:08
India	633 3.8%	70.9 3.5%	6:43
South Africa	449 2.7%	60.5 3.0%	8:05
United States	337 2.0%	19.7 1.0%	3:30
Côte d'Ivoire	192 1.2%	11.2 0.5%	3:29
Uganda	149 0.9%	6.1 0.3%	2:26
United Kingdom	146 0.9%	14.5 0.7%	5:58
Bangladesh	139 0.8%	3.6 0.2%	1:32

The gender breakdown of viewers was 60% male, 40% female. More women watched than in Nusa Dua, Indonesia, where 69% of viewers were male.

Relatively youthful audience with the majority of viewers under 34 years old:

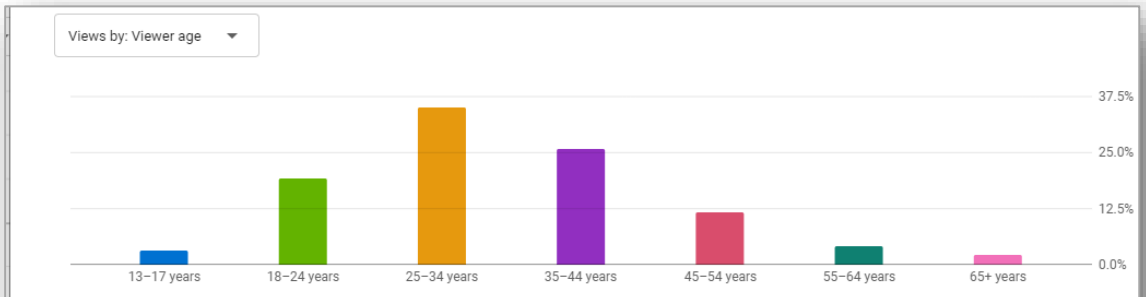

Viewer age	Views	Average view duration	Average per-centage viewed	Watch time (hours)
13–17 years	2.9%	3:21	0.8%	1.7%
18–24 years	19.1%	3:35	1.1%	11.4%
25–34 years	34.9%	6:14	1.9%	36.3%
35–44 years	25.6%	7:49	2.3%	33.4%
45–54 years	11.5%	6:19	1.9%	12.2%
55–64 years	4.0%	5:11	1.7%	3.4%
65+ years	2.1%	4:33	1.4%	1.6%

Video on demand (VOD)

The IPU was able to offer video extracts of specific plenary performances. This service proved immensely popular and an effective way for Members to amplify the messages of the Assembly through their own communications and social media platforms. Some 62 video extracts were requested and sent to the delegations for national amplification, compared with 30 at the last Assembly.

Web and social media

Despite multiple attempts to hack the website (so-called DDOS attacks), the IPU web team managed to keep it up and running. Traffic increased by 105% (32,655 visitors) and new users by 125% (30,376) compared with the previous Assembly.

Page views of the website went up 58%, with viewers staying on average 36% longer on the website compared with the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia. The top ten 10 visiting countries were France, Portugal, India, Italy, Rwanda, USA, Germany, Kenya, Switzerland and Denmark.

On social media, the IPU communications team conducted an extensive campaign, publishing substantive content on the different events, soundbites, parliamentary case studies and relevant publications. The team actively encouraged engagement and amplification with the parliamentarians present.

On Twitter, the team produced 136 posts, which generated a total of 526,600 impressions (52,900 impressions average per day), double what they were at the last Assembly.

Engagement was four times that of the previous Assembly with more than 3,000 likes, 1,500 retweets, 50 replies and 56,000 clicks through to our content on the website.

The top-performing tweet covered a field visit to the Gikondo refugee centre by the members of the IPU Committee to Promote Respect for Humanitarian Law.

The other IPU social media platforms also performed strongly. The 14 updates on LinkedIn generated 6475 impressions, just under double those at the last Assembly and saw an 25% increase in reactions and direct interactions. On Facebook, engagement increased by 40% compared with the previous Assembly and more than 500 people engaged with IPU content. Instagram figures remained stable compared with the last Assembly.

The team also set up a social media wall using the hashtag #IPU145 to encourage MPs and participants to engage with the IPU Assembly themes. The MPs responded in kind, posting frequently, which stimulated healthy "competition" between delegates keen to appear on the big screen in the plenary hall.

Communications stand

A small branded communications stand helped give visibility to the latest IPU publications, especially those on gender equality and gender-sensitive parliaments. There is still a real demand for hard copies of our publications, particularly from countries in the developing world with limited access to broadband. All of the publications were distributed.

Photography and video

Working closely with the photographers supplied by the host parliament, the IPU communications team processed thousands of photographs each day and posted them on the IPU Flickr channel. Hundreds of pictures were downloaded every day by Member Parliaments and then used to amplify the message of the Assembly to national audiences, as demonstrated by articles in the national media as well as on the social media platforms of attending parliaments and parliamentarians.

The IPU also recruited a video director to produce a compilation video of the highlights of the IPU Assembly, conducting multiple interviews with MPs present.

The interviews will provide content for the forthcoming IPU communications campaign entitled *Parliaments for the Planet*, which will be launched at the next Assembly in Manama, Bahrain in March 2023.

Membership of the Inter-Parliamentary Union[1]

Members (178)

Afghanistan**, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti, Honduras*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Associate Members (14)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), Pan-African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

1 As at the close of the 145th Assembly.

* Non-participating Members (all rights suspended)

** Members participating in the work of the IPU in a non-voting observer capacity

Agenda, resolutions and other texts of the 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 145th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world*

4. *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses*
(Standing Committee on Democracy and Human Rights)

5. Reports of the Standing Committees

6. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 147th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs

7. Emergency item: *Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories, in defence of the territorial integrity of all States*

Kigali Declaration

Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world

Endorsed by the 145th IPU Assembly
(Kigali, 15 October 2022)

We, Members of Parliament from around the world, gathered at the 145th IPU Assembly in Kigali, Rwanda to discuss the theme *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world*, to celebrate the 10th anniversary of the IPU's Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments, and to recommit to advance gender equality in our institutions and in society.

We recognize that we live in a special time, wrought with global challenges. After two years of confronting the COVID-19 pandemic, we know that crises are never gender neutral. On the contrary, crises exacerbate existing gender-based inequalities and create new ones, and put vulnerable populations in an even more precarious situation. Women and girls pay a heavy toll in situations of crisis, since gender-based discrimination and violence increase, holding back gender equality and our societies in general.

However, we take confidence knowing that our collective commitment to the Sustainable Development Goal of gender equality has led to greater attention to and respect for equal rights among men and women, and women's and girls' empowerment. We also believe that the current generation of parliamentarians is more diverse and is therefore showing even more support for the advancement of gender equality and inclusivity.

We affirm that gender equality is essential in confronting pandemics, conflicts, economic recessions and climate change. From the perspective of the economy, gender equality means equal pay, financial inclusion, universal social protection, valuing care work, and protection from discrimination and violence. Equality in the economy also means that more women participate in the work force, leading to greater prosperity and productivity. Gender equality in politics allows us to respond better to crises by taking into account the diverse and intersectional needs of all, thereby delivering more effective results. From the perspective of peace-building and diplomacy, women's leadership is a driving force, as peace agreements signed by female delegates lead to more durable peace. From the perspective of political decision-making, women leaders have been proven to drive more stringent climate action. In short, when responding to global challenges, it is more likely that no one is left behind if women participate and lead.

We note, as seen through our General Debate, that there are advancements in parliaments from around the world from which we can draw inspiration. In Kigali, at this 145th Assembly, we acknowledged that gender equality is a right for everyone, everywhere and agreed to make a step change for gender equality and to make our parliaments gender-sensitive for a more resilient and peaceful world.

To step up our action for gender equality, we will look to address profound structural gender inequalities that are driving vulnerabilities instead of building resilience. To do so, we commit to take the five following key actions:

1. Achieve parity in political decision-making, including by using electoral gender quotas and ensuring that other electoral quotas always have a gender parity provision.
2. Ensure our law-making, law-enforcement, and budgeting are gender-responsive across all policy fields.
3. Put vulnerable populations at the centre of our parliamentary functions of legislation, oversight, resource allocation and representation.
4. End gender-based discrimination, violence and other harmful practices, and ensure access to sexual and reproductive health, rights and justice for all women and girls.

5. Advance equality in caring responsibilities among men and women and set an example in our societies by undertaking 50% of the daily care work for our families, regardless of whether we are male or female MPs.

Driving structural transformational change for gender equality will require us to continue and enhance our action to build gender-sensitive parliaments. It is only by doing so that our parliaments will meet the needs of the modern era, respond to crises and remain resilient. Gender-*in*sensitive parliaments cannot redress inequalities and vulnerabilities. In contrast, gender-sensitive parliaments, that are by definition more representative and have power, structures and capacities to promote gender equality, are better able to reverse gender inequalities and address vulnerabilities.

In the last decade, we have witnessed progress in gender equality in parliaments, following the roadmap set out by the *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments*:

- In parliamentary participation and leadership, the proportion of women in parliament has jumped from 20 to 26%. Several parliaments have internal quotas to ensure leadership positions and membership of committees are shared equally among men and women. At present, 23% of Speakers or Presiding Officers of parliament are women.
- Looking at parliamentary infrastructure, 50% of all parliaments currently have a women's caucus and 68% of all parliaments have a women's or gender equality committee.
- In terms of gender-responsive internal policies, 23% of all parliaments now have a gender equality policy in their parliamentary administration.
- There are more family-friendly provisions and measures to facilitate work-life balance such as remote or proxy voting and childcare arrangements.
- The existence, forms and prevalence of violence against women in parliament are now widely acknowledged, and some parliaments have started taking action to eliminate such violence, including by using the IPU *Guidelines for the elimination of sexism, harassment and violence against women in parliament*.

Gender-sensitive parliaments are needed now more than ever against a backdrop of ever more urgent political, economic, social and ecological crises, which are themselves gendered. Facing the reality of the climate crisis, this next chapter of gender-sensitive parliaments must also be green, both in how parliaments undertake their daily work, and in parliamentary outputs and outcomes. New technologies and their rapid development have also opened up new opportunities which must be exploited when they support rather than harm gender equality.

Transformative institutional change towards a gender-sensitive parliament does not just happen by itself. It requires political will, leadership, self-questioning, strategic planning, reform, resources and accountability.

Our commitment to gender-sensitive parliaments today must be more ambitious than it was 10 years ago. Looking forward, we pledge the following 10 actions to make many more parliaments gender-sensitive over the next 10 years:

1. Assess the level of gender-sensitivity of our parliaments twice to ensure progress in-between the two milestones.

2. Create a gender-balanced steering committee to follow up on the findings and recommendations of the gender sensitivity assessments that has the power, resources, and mandate to lead reforms.

3. Recognize the individual differences among women and prioritize the inclusion of underrepresented groups such as young women, indigenous women and women with disabilities.

4. Create, resource and empower a gender equality committee or similar body which can effectively hold government and parliament to account, and a women's caucus that can effectively support women MPs in their parliamentary work.

5. Adopt formal rules to establish gender-balance across all parliamentary leadership positions, ensure the parity of participation of women and men across all parliamentary activities, and prohibit single-sex committees and groups.

6. Engage men MPs and other men active in the parliamentary ecosystem to act as allies for gender equality, including by co-sponsoring bills, initiatives and actions with women MPs, across the legislative, oversight and representation fields.

7. Ensure that gender sensitivity, gender equality and gender mainstreaming and budgeting guide all of a parliament's work at all times.

8. Conduct gender audits of legislative, budgetary and oversight actions but also of initiatives aiming to introduce or reform, inter alia, parliamentary technology, measures to make parliaments greener, initiatives to engage citizens' in the work of parliament, and implement the respective recommendations from such audits.

9. Become caring parliaments by providing fully for the caring needs of men and women MPs and staff as they carry out their parliamentary duties.

10. Introduce stringent policies with the objective of zero tolerance of violence against women, sexual harassment and bullying in parliament, and establish independent and efficient grievance procedures with strong sanctions.

Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses

Resolution adopted by consensus* by the 145th IPU Assembly
(Kigali, 15 October 2022)

The 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Noting that the term "migration" generally reflects various means by which people and individuals are displaced across international borders, voluntarily or involuntarily, and that the terms "refugee" and "asylum-seeker" are sub-categories of migration with particular policy and legal frameworks,

Expressing its deep concern at the rise of the people smuggling and human trafficking industries as a means of migration, affecting people in vulnerable situations,

Reaffirming the objectives and principles of the Charter of the United Nations, the Universal Declaration of Human Rights and the Geneva Conventions, as well as the values and principles of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the Global Compact for Safe, Orderly, and Regular Migration and the Global Compact on Refugees, endorsed by the United Nations General Assembly,

Recalling also the IPU resolutions *Migrant workers, people trafficking, xenophobia and human rights* (adopted at the 118th Assembly, Cape Town, April 2008), *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration* (adopted at the 139th Assembly, Geneva, October 2018),

Reaffirming the sovereign right of States to determine, in accordance with international law, their national migration policy and their prerogative to govern migration within their jurisdiction,

Reaffirming also that every State must ensure the protection of the human rights of all migrants, particularly unaccompanied migrant children within its territory and subject to its jurisdiction, without discrimination of any kind, including in particular on the basis of national origin,

Acknowledging that breaches of humanitarian law by belligerents resulting in war crimes and crimes against humanity, as well as the crime of genocide, are a major cause of forced displacement and the flow of refugees,

Stressing that war and violence are among the main drivers of migration and displacement, as has been witnessed following the unjustifiable and unprovoked war of aggression unleashed by the Russian Federation in 2014 and radically escalated by the full-scale military attack on 24 February 2022 against the sovereign nation of Ukraine and its people; and *recalling* the subsequent IPU resolution *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* (adopted at the 144th Assembly, Nusa Dua, March 2022), which addresses the migration and displacement that has resulted from that war,

Regretting that, apart from massive loss of human life, the ongoing aggression of the Russian Federation against Ukraine has triggered one of the largest displacement crises in the world, with more than 7 million Ukrainian refugees and more than 6.9 million internally displaced persons so far,

Underlining that migration is linked to poverty, climate change, natural disasters, inequitable socioeconomic structures, persecution, armed conflict, human rights violations and identity factors such as race, ethnicity, religion, age, sex and gender; that peace, security and development are closely interlinked; and that people on the move, irrespective of their legal status, are entitled to full access to their human rights, as set out in the relevant international treaties and covenants,

Noting the insecurity and the political, economic and social instability and violence that various regions in the world are currently experiencing that forces their populations to flee and seek refuge in other countries,

Affirming that intensified international cooperation is needed to address these structural and transnational causes of migration, bearing in mind that women and children are particularly vulnerable in migration crises and that these groups are in need of extra protection and support,

Noting the prominently gendered aspect of migration, whereby women and men leave their origin country and move to another for different reasons and under different circumstances, facing different risks during transit and different challenges, including access to legal and social protection and health services,

Noting also the high proportion of youth migrants, which rises in an inverse relationship to the level of economic development of the originating country, and that the wide range of reasons for youth migration includes education and employment opportunities,

Noting further that youth migrants are heavily represented as refugees and unaccompanied minors, and thereby face particular challenges and risks, increasing their vulnerabilities compared to their adult counterparts,

Condemning in the strongest terms the criminal human-traffickers and people smugglers around the world who exploit the vulnerabilities of migrants and refugees, especially women and children, for their own individual purposes,

Condemning also the grave abuses committed against migrant women and girls, including all forms of gender-based discrimination and violence, forced labour, exploitation and trafficking,

Noting with great concern a worldwide trend towards the exploitation and human rights abuse of vulnerable migrants for political and economic purposes, including to foment xenophobia and to spread misinformation,

Regretting and condemning the tragic deaths and disappearances of refugees and migrants along different migration routes,

Seeking to guarantee the rights of refugees under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol,

Recalling the United Nations Global Plan of Action to Combat Trafficking in Persons, the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, and its Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, which provide a framework to effectively prevent and combat trafficking and the smuggling of persons,

Reaffirming the role of the UN Special Rapporteur on Trafficking in Persons, especially Women and Children, as established by the UN Commission on Human Rights (Decision 2004/110), and *calling on* States to cooperate with their mandate,

Recalling the various resolutions of the Security Council of the United Nations that condemn any form of human trafficking and people smuggling in the strongest possible terms, and *acknowledging* the partnership work of the International Organization for Migration and United Nations Office on Drugs and Crime within the European Union funded initiative *Global Action against Trafficking in Persons and the Smuggling of Migrants* in Asia and the Middle East,

1. *Requests* that the United Nations makes the topic of human trafficking, people smuggling and modern day slavery a specific point of focus of the next United Nations General Assembly;

2. *Calls on* States and their respective parliaments to consider ratifying or acceding to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and its Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, and *also urges* States parties to those instruments to implement them fully and effectively;

3. *Urges* States and their respective parliaments to endorse if they have not done so already and to make full use of the Global Compact for Migration and the Global Compact on Refugees as roadmaps for improving international cooperation and migration governance;

4. *Calls on* parliaments, in cooperation with their governments, civil society groups and diverse stakeholders, including women and youth, to promote people's access to comprehensive and up-to-date information on opportunities, limitations, risks and rights in the event of migration, thus enabling prospective migrants to make informed choices based on realistic expectations;

5. *Urges* parliaments, in cooperation with their governments, to secure and to enhance the availability and flexibility of legal pathways and regularization options for regular migration to facilitate labour mobility and skills training, family reunification, and migration for reasons such as armed conflict, gender-based violence, natural disasters and climate change, thereby undermining smuggling and trafficking networks, and to eliminate discriminatory policies that deny migrant children access to essential services, including education and health care; and to protect and respect the basic rights of migrants;

6. *Calls on* parliaments as well as regional and sub-regional inter-parliamentary organizations to actively engage in the achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development to optimize migration governance and address the major drivers of forced and irregular migration that inherently fuel human trafficking – particularly wars, extreme poverty, severe inequalities between and within countries, climate change and natural disasters – and to promote measures aimed at raising awareness and maximizing the development benefits of safe and regular migration;

7. *Urges* States in the Sahel and Sahara regions, in particular the States of the G5-Sahel group, to step up their international solidarity and the coordination of their actions with a view to reducing the numbers of irregular migrants;

8. *Urges* parliaments to ensure that their governments comply with and implement relevant norms of international law and relevant resolutions of the international community and the United Nations Security Council, and contribute to the realization of fundamental human rights worldwide through active engagement and advocacy;

9. *Reaffirms* the right of every human being to be free from arbitrary deportation by a foreign power, such as the Russian Federation's forced displacement of Ukrainian civilians, including thousands of children, from the temporarily occupied territories to the Russian Federation;

10. *Requests* the strengthening of international solidarity with countries where social, economic and security conditions cause people to migrate and equally with those countries in the world hosting a considerable number of refugees;

11. *Calls upon* all parliaments and governments to design and implement development programmes that help eliminate inequality, poverty, lack of opportunities and violence, including gender-based violence, experienced by persons in countries with high levels of international migration and in migrant transit countries in order to develop opportunities in countries of origin so that there are fewer possible causes for people to migrate, and to ensure that such programmes reflect the particular needs of vulnerable groups, including vulnerable women; as it is only by fighting the roots of forced migration that it can be prevented;

12. *Calls on* States and their respective parliaments to take measures to prevent disappearances and deaths on global migration routes, to adopt the necessary laws and policies in order to be able to search for the disappeared, identify the dead and to re-establish family links, and to increase international cooperation on this matter;

13. *Urges* parliaments to promote adoption and implementation of specific programmes protecting the rights of refugees, paying specific attention to the needs of women and children, facilitating employment and ensuring education;

14. *Calls upon* all governments around the world to increase investment and promote international cooperation in youth and women's employment, empowerment and social protection programmes, including vocational training and entrepreneurship, high-quality education, health, to address their particular needs, offer greater opportunities both in countries of origin and in receiving States and to raise awareness on safe migration, and

also to invest in systematic data collection, management and analysis to ensure reliable, accurate and disaggregated data on migration and human trafficking, and to develop programmes appropriate to gender and age groups;

15. *Calls on* all governments and parliaments to ensure that no obstacles, including immunities legislation or national procedural law, prevent forcibly displaced victims of aggression, war crimes, crimes against humanity or other serious human rights violations from seeking justice in domestic courts or receiving due compensation;

16. *Also calls upon* all governments and parliaments to take holistic meaningful and coordinated action, including enacting and enforcing legislation criminalizing trafficking and smuggling; raising awareness through media, including social media; and strengthening national law enforcement capabilities, to dismantle global smuggling and trafficking organizations and networks and to strengthen efforts to combat people smuggling and human trafficking as per their commitment outlined in Objective 10 of the Global Compact for Migration and ensure the effective implementation of relevant international conventions and treaties; and also to prevent the use of false passports and/or false entry permits;

17. *Encourages* governments to provide adequate support to victims of human trafficking and people smuggling, to develop and implement programmes to provide physical and psychological care, shelter and reintegration into society for victims of trafficking, including but not limited to facilitating access to justice, protection of victims, psychological counselling, including by providing access to gender-responsive and child-sensitive measures, and extension of residence permits during their recovery from the effects of their experiences;

18. *Calls on* parliaments to ensure adequate financial support to key State agencies and units that play an integral part in responding to the scourge of human trafficking, and to conduct awareness campaigns on human trafficking and people smuggling among their broad populations;

19. *Urges* governments and parliaments to address the demand side of trafficking, including trafficking in women and girls for the purpose of sexual exploitation, through law-making, law-enforcement and educational measures;

20. *Encourages* governments to strengthen international cooperation and national and international capacities to equip officials in law enforcement, the judicial process and other agencies concerned with training and the broad-ranging skills and competencies needed to effectively prevent, investigate, prosecute and combat smuggling and trafficking, including the practice of state-sponsored instrumentalization of human trafficking; and to identify and disrupt financial flows related to these activities and all kinds of money laundering related to them;

21. *Calls on* international organizations to play a more active and bolder role in alleviating the hardships of forcibly displaced persons, as well as in preventing and solving the root causes of such displacement;

22. *Urges* all governments and parliaments to critically assess the mandates of international organizations and initiate an open discussion on how international organizations, including the United Nations, its Security Council and General Assembly, may be reformed in order to become more effective and inclusive, and to fight the root causes of forced displacement;

23. *Requests* that countries of origin and transit fully investigate trafficking routes, fully cooperate with States sharing their borders and contribute to stopping the practice of organized human trafficking to other countries, as well as to monitoring social networks and online platforms, which have become facilitators of transnational trafficking activities, and to sharing intelligence on trafficking among countries in migration flows through secured communication channels, in full compliance with applicable national laws;

24. *Reminds* governments that, in line with the principle of non-criminalization of victims, smuggled migrants must not be prosecuted for having been smuggled;

25. *Urges* parliaments to strengthen legislation to ensure protection and assistance for trafficked persons in migration flows in a human rights-based, gender-responsive and child-sensitive manner by creating conducive legal and policy frameworks to make sure that victims and survivors of this crime are protected from punishment for illegal conduct as a consequence of being trafficked, as well as from stigmatization, racism and xenophobia and from re-victimization and re-trafficking;

26. *Declares* full solidarity with migrants and refugees who are forced by conflicts and security situations to flee and seek safe havens in other countries; *affirms* its support for the victims of human trafficking, and *commits* to provide them with a helping hand and assistance and to take effective measures to prevent and combat human trafficking, especially against women and children, in times of conflict and in line with the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and various relevant international covenants and instruments;

27. *Recognizes* the importance of cooperation, solidarity, exchange of experiences and partnerships at the international level between the various relevant authorities, as well as of strengthening governance at all levels, in a manner that achieves the objectives of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration;

28. *Urges* parliaments to assume their legislative and supervisory responsibilities and roles in confronting illegal immigration, in strengthening contractual relationship rights and mechanisms, and achieving the Sustainable Development Goals;

29. *Calls on* all parliaments and governments to take targeted measures to enhance security and stability, and to resolve disputes by peaceful means;

30. *Requests* that the IPU Secretary General transmit the present resolution to the IPU Member Parliaments, the United Nations Secretary-General and all relevant institutions;

31. *Invites* the IPU Member Parliaments to communicate to the IPU Secretariat by the 149th Assembly the measures taken to achieve implementation of this resolution.

---

* A number of delegations took the floor to express their reservations:
- **Czech Republic** on operative paragraph 3, **India** on preambular paragraph 21, **Kazakhstan** on preambular paragraphs 9 and 10 and operative paragraph 9, **Qatar** on the reference to labour mobility in operative paragraph 5, **Syrian Arab Republic** on preambular paragraph 9 and **Türkiye** on preambular paragraph 19
- **Hungary** and **Indonesia** on the entire resolution.

The **Russian Federation** expressed its opposition to the resolution.

Creation of a global fund or financing facility for climate-vulnerable countries to address loss and damage associated with climate change

Results of roll-call vote on the request of the delegation of Pakistan for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes 645
Negative votes 433
Abstentions 120

Total of affirmative and negative votes .. 1,078
Two-thirds majority 719

Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*		
Algeria	*Absent*		
Andorra		10	
Angola	14		
Argentina			16
Armenia	*Absent*		
Australia		14	
Austria		12	
Azerbaijan	*Absent*		
Bahrain	11		
Bangladesh	*Absent*		
Belarus	8		
Belgium		13	
Benin	*Absent*		
Bolivia (Plurinational State of)	11		1
Botswana			11
Brazil	*Absent*		
Burundi	*Absent*		
Cambodia	13		
Cameroon	13		
Canada		15	
Chad	13		
Chile	3		10
Côte d'Ivoire	13		
Croatia		11	
Czech Republic		13	
Denmark		12	
Djibouti	*Absent*		
Ecuador	*Absent*		
Egypt	*Absent*		
Equatorial Guinea	11		
Estonia		11	
Eswatini	11		
Fiji	10		
Finland		12	
France		18	
Gabon	*Absent*		
Gambia (The)	11		
Georgia		11	
Germany		19	
Ghana	4		10
Greece	5	8	
Guinea	13		
Guyana	*Absent*		
Hungary		13	
Iceland		8	
India	23		
Indonesia	22		
Iran (Islamic Republic of)	19		
Iraq	15		
Ireland		11	
Israel		12	
Italy		8	
Japan			20
Jordan	12		
Kazakhstan	10		
Kenya	15		
Liechtenstein		10	
Madagascar	12		
Malawi			13
Malaysia	10		
Maldives	10		
Mali	10		
Malta		8	
Mauritius	*Absent*		
Mexico	*Absent*		
Monaco		10	
Morocco	*Absent*		
Mozambique			13
Namibia	11		
Nepal	*Absent*		
Netherlands		13	
New Zealand		12	
Niger	*Absent*		
Nigeria	20		
Norway		12	
Oman	11		
Pakistan	21		
Palestine	*Absent*		
Paraguay	*Absent*		
Peru	14		
Poland		15	
Portugal		13	
Qatar	11		
Republic of Korea	*Absent*		
Romania		14	
Russian Federation	20		
Rwanda			12
Saudi Arabia	14		
Serbia	12		
Seychelles	10		
Sierra Leone			11
Slovenia		11	
Somalia	13		
South Africa	14		3
South Sudan	*Absent*		
Spain		16	
Sri Lanka	*Absent*		
Suriname	10		
Sweden		10	
Switzerland		12	
Syrian Arab Rep.	*Absent*		
Thailand	18		
Timor-Leste		11	
Togo	*Absent*		
Türkiye	19		
Uganda	15		
Ukraine		17	
United Arab Emirates	11		
United Kingdom		18	
United Republic of Tanzania	17		
Uruguay	9		
Uzbekistan	*Absent*		
Viet Nam	19		
Yemen	11		
Zambia	13		
Zimbabwe	10		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes.

Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories, in defence of the territorial integrity of all States

Results of roll-call vote on the request of the delegation of Chile and the members of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 706
Negative votes 130
Abstentions 362

Total of affirmative and negative votes ..836
Two-thirds majority.....557

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Germany	19			Paraguay	*Absent*		
Algeria	*Absent*			Ghana	14			Peru	14		
Andorra	10			Greece	13			Poland	15		
Angola	7		7	Guinea			13	Portugal	13		
Argentina	16			Guyana	*Absent*			Qatar	3		8
Armenia	*Absent*			Hungary	13			Republic of Korea	*Absent*		
Australia	14			Iceland	8			Romania	14		
Austria	12			India	23			Russian Federation		20	
Azerbaijan	*Absent*			Indonesia		22					
Bahrain			11	Iran (Islamic Republic of)		19		Rwanda	12		
Bangladesh	*Absent*							Saudi Arabia			14
Belarus		8		Iraq	1	14		Serbia			12
Belgium	13			Ireland	11			Seychelles	10		
Benin	*Absent*			Israel	12			Sierra Leone	11		
Bolivia (Plurinational State of)	1		11	Italy	8			Slovenia	11		
				Japan	20			Somalia	13		
				Jordan			12	South Africa	3	10	4
Botswana	11			Kazakhstan			10	South Sudan	*Absent*		
Brazil	*Absent*			Kenya			15	Spain	16		
Burundi	*Absent*			Liechtenstein	10			Sri Lanka	*Absent*		
Cambodia	8		5	Madagascar			12	Suriname	4		6
Cameroon			13	Malawi	13			Sweden	10		
Canada	15			Malaysia			10	Switzerland	12		
Chad			13	Maldives	10			Syrian Arab Rep.	*Absent*		
Chile	10		3	Mali			10	Thailand			18
Côte d'Ivoire			13	Malta	8			Timor-Leste	11		
Croatia	11			Mauritius	*Absent*			Togo	*Absent*		
Czech Republic	13			Mexico	*Absent*			Türkiye	19		
Denmark	12			Monaco	10			Uganda			15
Djibouti	*Absent*			Morocco	*Absent*			Ukraine	17		
Ecuador	*Absent*			Mozambique			13	United Arab Emirates			11
Egypt	*Absent*			Namibia			11				
Equatorial Guinea			11	Nepal	*Absent*			United Kingdom	18		
Estonia	11			Netherlands	13			United Republic of Tanzania			17
Eswatini			11	New Zealand	12						
Fiji	10			Niger	*Absent*			Uruguay	9		
Finland	12			Nigeria	15	5		Uzbekistan	*Absent*		
France	18			Norway	12			Viet Nam			19
Gabon	*Absent*			Oman			11	Yemen		11	
Gambia (The)	11			Pakistan		21		Zambia			13
Georgia	11			Palestine	*Absent*			Zimbabwe			10

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. On 15 October 2022, the Yemeni delegation informed the Governing Council that its votes had not been recorded correctly. The IPU President promised to reflect their votes accurately in the Summary Records. After checking the recording, the IPU Secretariat corrected the Results as they appear on this page. The total number of Yes votes for the Proposal 2 decreased from 717 to 706 while the number of No votes increased from 119 to 130. However, these changes did not affect the overall outcome of the vote.

Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories, in defence of the territorial integrity of all States

Resolution adopted by consensus* by the 145th IPU Assembly
(Kigali, 14 October 2022)

The 145th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling that the invasion of the sovereign State of Ukraine has resulted in the death and maiming of thousands of civilians and military personnel, the destruction of cities and infrastructure, and the displacement of millions of people as refugees of war,

Considering that the Inter-Parliamentary Union (IPU) works for peace and cooperation among peoples, and for the promotion and defence of human rights, which are universal in nature and whose unrestricted respect is an essential factor for democracy and the development of all nations,

Noting the adoption on 23 March 2022 by the 144th IPU Assembly in Nusa Dua, Indonesia, of a resolution in favour of a *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity*,

Bearing in mind that the Charter of the United Nations states that "[a]ll Members shall refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state",

Having regard to United Nations General Assembly Resolution ES-11/2 on the humanitarian consequences of the aggression against Ukraine, which calls for an immediate cessation of hostilities, in particular of any attacks against civilians and civilian objects,

Noting United Nations Human Rights Council Resolution 49/1 of 4 March 2022 on the situation of human rights in Ukraine stemming from the Russian aggression, as well as United Nations Human Rights Council Resolution S-34/1 of 12 May 2022 calling for investigations into war crimes committed on Ukrainian territory,

Attentive to the content of the 1949 Geneva Conventions, especially the Fourth Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War, and their Additional Protocols,

Aware that the military aggression against Ukraine has continued for eight months now, despite multiple calls from the international community to put an end to the conflict and the resultant suffering of the civilian population,

Alarmed by the profound consequences of the invasion of Ukrainian territory by the Russian Federation, which point to a humanitarian, migration and refugee crisis affecting the entire world and, in particular: the sharp deterioration of the global economy, giving rise to major concerns; the situation in the Horn of Africa, with Somalia alone receiving 92% of its wheat imports from the Russian Federation and Ukraine; the upward spiral of food and fuel prices resulting from the war threatening to plunge the African population into a food crisis of potentially catastrophic proportions; and Europe meanwhile facing a cold winter with reduced gas supplies, with some 41% of this vital energy source coming from the Russian Federation,

1. *Reiterates* its call for an immediate end to the Russian military occupation of sovereign Ukrainian territory, restoring its territorial integrity back to its internationally recognized borders, extending to its territorial waters, and consequently the rule of international law;

2. *Condemns in the strongest terms* the serious violations of human dignity and the flagrant violations of human rights perpetrated in the regions of Kyiv, Kharkiv, Sumy, Chernihiv and others;

3. *Also condemns* the use of extrajudicial executions, sexual and gender-based violence, and inhuman or degrading treatment as a weapon of war, in open violation of the Geneva Conventions relating to the treatment of prisoners of war, the care and assistance of the wounded and sick, and the due protection of the civilian population;

4. *Reaffirms* the importance of respect for the sovereignty and territorial integrity of all States, in connection with Russia's territorial annexation;

5. *Supports* the resolutions of various international bodies to investigate and prosecute the perpetrators of possible war crimes committed in Ukraine, particularly the massacre in Mariupol, the evidence found of clandestine mass graves in Izium, the tragic events in Bucha, the hundreds of attacks on the country's health infrastructure, the use of unguided bombs and cluster munitions against the civilian population in Chernihiv and Okhtyrka, among others;

6. *Also supports* the creation of courts with specific jurisdiction to investigate possible crimes perpetrated in wars of aggression and to hear cases of war crimes and human rights violations committed on Ukrainian territory.

7. *Urgently appeals* to the international community to support the actions of UNICEF and other specialized aid agencies to alleviate the general deprivation suffered by 3 million children inside Ukrainian territory and another 2 million refugee children, who require rapid and life-saving assistance;

8. *Calls on* the parliaments of the world to:

   - raise awareness, as appropriate, among the competent national authorities of their States and civil society of the need to contribute, insofar as they are able, to a solution to the humanitarian crisis involving the migration of 6 million Ukrainian citizens as refugees;
   - encourage the support and cooperation of the international community in the process of reconstructing Ukraine, in solidarity with its people and respecting the principles, values and norms of international humanitarian law;
   - continue their commitment to climate change reduction targets, recognizing that the war of aggression is impacting energy supply;

9. *Calls on* the competent bodies of the United Nations system, the governments and parliaments of the world, and multilateral financial institutions to adopt and support effective and targeted social policies to address decisively global food insecurity resulting from the effects of the war, namely the rising prices of food, fuel and fertilizers, the supply of which has been severely disrupted or discontinued;

10. *Expresses* solidarity with all the victims of the armed conflict in Ukraine and *condemns* all war crimes, crimes against humanity and any other human rights violations;

11. *Urges* all States to address the humanitarian dimension of the conflict, to work together to reduce tensions and to exhaust all peaceful means available through mechanisms of peaceful settlement;

12. *Reaffirms* support for the ongoing work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine; *encourages* the Task Force to continue its efforts to bring the parties concerned to the table of political dialogue for the peaceful resolution of the war, in keeping with the Charter of the United Nations, territorial integrity and international law; and *encourages* both Parliaments to facilitate the Task Force's engagement to achieve its mission.

---

* After the adoption of the Resolution, the following delegations took the floor to abstain from supporting the resolution:
- India, Mozambique, South Africa, South Sudan and Yemen.

Report of the Standing Committee on Peace and International Security

Noted by the 145 IPU Assembly
(Kigali, 15 October 2022)

The Standing Committee on Peace and International Security held two sittings on 13 and 14 October 2022 with its President, Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar), in the Chair.

On 13 October, after going through procedural items and official communications, the Committee held the first panel discussion on the theme *The impact of war and atrocity on civilian populations*. A moderated round table featured three experts who addressed the theme from different perspectives. Ms. M. Kiener Nellen, Member of the International Board of the NGO PeaceWomen Across the Globe and former Swiss MP, focussed her remarks on the impact of war on women who bear all consequences of conflicts: a disproportionate burden of care, the mourning of lost ones, and sexualized and gender-based violence. She also addressed the central role of women in conflict prevention and resolution, as well as in peacebuilding as formally recognized by UN Security Council resolution 1325 on Women, Peace and Security. Mr. F. Safari, Director of the African Centre of Excellence for Children, Peace, and Security of the Romeo Dallaire Institute, spoke about the large numbers of children forcefully recruited as soldiers who are made to commit violence. The mechanism that aimed to prevent such violations was the Vancouver Principles on Peacekeeping and the Prevention of the Recruitment and Use of Child Soldiers in armed conflicts. He urged parliamentarians to consider endorsing and implementing those principles. Ms. J. Arman, Regional Legal Adviser for East Africa at the International Committee of the Red Cross, addressed issues related to urban conflict and, more specifically, the use of explosive weapons in densely populated areas and their impact on the civilian population. When war entered cities, it had a disproportionate impact on civilian communities because it destroyed infrastructures and so increased civilian casualties. In such environments there were many challenges regarding compliance with international humanitarian law, in particular the prohibition of indiscriminate attacks and assessments of proportionality.

The debate that followed, moderated by the Committee Chair, addressed the current situation in the world from the point of view of protecting the most vulnerable. The 17 delegates who took the floor referred to the conflicts in Ukraine, Palestine, the Sahel and Yemen, but also to what had happened in the 1990s in the host country, Rwanda. They agreed that war destroyed civilian populations and that the most effective way to protect civilians was to prevent armed escalation and to settle conflicts peacefully. To that end, the speakers called on all countries to have a human rights framework which would help eliminate all forms of conflict. They also urged parliamentarians to create environments that provide protection and social safety for vulnerable groups. Finally, for parliamentarians to contribute realistically to the prevention of violations and breaches of international law that impacted the most vulnerable in conflicts, they must apply international norms and treaties, champion them and ensure that they were signed, ratified and implemented. In this regard, the delegates valued the work undertaken by the IPU to promote treaties that can save lives and protect people.

The second panel on the theme *War and climate change as triggers of global food insecurity* was also organized around a moderated round table with three experts. Ms. E. Heines, Country Director at the World Food Programme (WFP) in Rwanda, provided an overview of the current global food crisis which increased in the last three years to unprecedented proportions. There were three drivers of the current food crisis: conflicts with ripple effects regionally and globally, climate shocks and the threat of global recession. One response to that was to work towards building population resilience and avoid the vicious circle of conflict due to poverty and competition for scarce resources. She elaborated on the Rwanda specific fragile context and its vulnerability to climatic shocks. Mr. W. von Trott zu Solz, Ambassador of the Sovereign Order of Malta to Kenya and South Sudan, referring to the world hunger index, stressed the importance of food security in maintaining peace and international security. War, climate change and food insecurity were the main causes of the displacement of populations. He gave examples of his organization's work in the region and of initiatives that parliamentarians could take on, such as adapting policies to contexts and providing not only money but also know-how to support international assistance. Mr. M. Kapila, Professor of Global Health and Humanitarian Affairs, University of Manchester and Senior Adviser to the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), explained that since wars and climate change were not disappearing but rather increasing, countries

should accelerate their work on mitigating the problems and empowering communities. The world can produce enough food for everybody but the problem lay with availability and quality which, in turn, impacted health and increased mortality. He urged parliamentarians to establish agro-food policies based on national criteria and resources rather than on global norms, and to include the right to food in national policies for countries to become self-resilient and more sovereign, and avoid competition for humanitarian assistance that made them dependent.

The eight delegates who took the floor, acknowledged the impact of war and climate change on food security as a result of which the world was facing skyrocketing food prices: growth of crops had decreased because of droughts and floodings, and several supply routes had become inaccessible because of fighting. Food insecurity had a major impact on poor and vulnerable countries. It was necessary to strengthen efforts to find solutions. Parliamentarians must address the root causes and prioritize work on making more resilient communities and on the prevention of humanitarian disasters. The speakers reiterated that peace, security and development must go hand in hand. Recommendations from the debate include: to review the structures towards a green economy; to secure food networks; to implement the Paris Agreement; and to increase peace dialogues and diplomacy to defuse tensions and end conflicts. Participants also requested that more legislative and oversight practices on the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs) and engagement on conflict prevention be shared.

On 14 October, the Committee held a hearing of experts on the theme *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. The hearing was opened and closed by the co-Rapporteurs of the resolution on the same title, Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) and Mr. J. Cepeda (Spain) who shared their perspectives on the matter and the work they had undertaken. The hearing featured three experts who all intervened remotely to share their perspectives about the nature, relevance, and importance of crimes in cyberspace, as well as national perspectives on the concrete actions parliamentarians could undertake to address those emerging threats. Ms. A.-M. Buzatu, Vice-President and Chief Operations Officer of ICT4Peace Foundation, in her opening remarks laid down a conceptual foundation for cyberspace and the human nature of the interactions in cyberspace, bringing forward the idea that applying human security to cyberspace could help parliamentarians address cybercrime and cyberattacks. She explained concretely the vulnerability of critical infrastructures and the consequent threat posed to the security of citizens who all rely on basic services like electricity, water, communication, banking, etc. Mr. J. Candau, Head of the Cybersecurity Department of the National Cryptologic Centre in Spain, welcomed the timely relevance of the topic, in the context of dramatic increases in cyberattack occurrences over the past decade and especially during the COVID-19 pandemic. Spain had put in place systems of response that anticipate, address, and resolve vulnerabilities and risks. Parliamentarians had an important role in raising awareness, passing and applying legislation, and allocating adequate funds to the cyber resilience of nations. Mr. M. Al-Kuwaiti, Managing Director of the National Data Centre under the Supreme Council for National Security of the United Arab Emirates (UAE), gave an overview of the technological revolution and the digitalization of every aspect of society. In the UAE, the Cybersecurity Governance Framework relies on resilience, protection, awareness, and research while including human perspectives, partnerships and international collaboration.

The debate that followed, moderated by the Chair of the Committee, addressed the critical importance of cyberspace as a vulnerable domain of day-to-day interactions. Six delegates took the floor, mentioning topics ranging from emerging threats, the importance of applying international law in cyberspace, the increase of cyberattacks during the pandemic, the ways in which malicious actors online have ways to operate with impunity, and the inevitability of crimes in such a highly exploited domain. There were multiple references to the work and efforts of various parliaments in addressing cybercrimes and cyberattacks, notably through various private/public partnerships, international cooperation, and to the steps needed to improve resilience, especially regarding critical infrastructure.

The report on the work of the Committee was presented to the Assembly at its last sitting on 15 October by the President of the Standing Committee, Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar).

The Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security met on 13 October 2022. Thirteen out of 20 members and the representative of the President of the Bureau of Women Parliamentarians were present.

During the meeting, the Bureau discussed its workplan. It was agreed that the time allocated for the 146th Assembly would be devoted to negotiating the next resolution. This proposal was subsequently approved by the Standing Committee at the end of its last plenary sitting on 14 October.

Report of the Standing Committee on Sustainable Development

Noted by the 145th IPU Assembly
(Kigali, 15 October 2022)

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 12 and 14 October. Both sittings were chaired by the Committee President, Ms. A. Mulder (Netherlands).

Debate on the theme of the next resolution entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*

The debate was organized around the theme of the next Committee's resolution entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. The debate provided the co-Rapporteur with initial information about how IPU Member Parliaments approached the issue and an expert opinion on the resolution's subject matter. The theme and key issues for consideration and discussion were introduced by Mr. B. Kaiser, Rector and professor of Applied Economics at the Rottenburg University of Applied Forest Sciences in Germany; and Mr. P. Boeckx, Head of the Isotope Bioscience laboratory and professor in the Department of Green Chemistry and Technology of the Faculty of Bioscience Engineering at Ghent University in Belgium. Mr. C. Hoffman (Germany), co-Rapporteur for the resolution, was also present.

Mr. C. Hoffman introduced the topic noting that in 2019, the UN Secretary-General, Mr. A. Guterres, had called for action to turn the tide on deforestation. Even with ambitious emission reduction, it was unlikely, if not impossible, to meet the international goals of the Paris Agreement pledged in 2015 to limit global warming to 1.5 degrees Celsius. Therefore, negative emissions in terms of carbon sequestration were imperative. Climate goals could not be achieved without reducing carbon dioxide in the atmosphere. Trees – the solar-powered engines that captured carbon from the atmosphere and stored it in the biomass, played an important role in achieving that goal. The world's forests did not only have a potential for climate change mitigation but were also very important for biodiversity conservation. That potential could be released only by stepping up global efforts. Parliamentarians must step up their legal processes to halt deforestation and forest degradation, as well as their efforts on conservation and afforestation, and sustainable forest management.

According to the panellists, forestry could become a source of income but, in order for that to happen, that income must: first, be as plannable as possible in natural, economic, political, and legal terms; second, be regulated at least annually; third, be sufficiently high for people to earn a living and be competitive with other land uses; and finally, secure the supply for the next stages of the value chain. The sustainable use of wood and the availability of further processing capacities for industrial or energetic wood use must also be guaranteed. To ensure forest protection, parliamentarians must ensure: (1) clear ownership of the forests; (2) the long-term use rights of the owner; (3) if possible, that users who only want to exploit the forest for a short period of time are excluded; (4) that the income function of forests is directly linked to the local population; and (5) that further (industrial) processing capacities for the wood is being promoted.

A total of 29 delegates took the floor to share the good practices their countries had put in place to sustain the forest cover in line with the commitments of the Paris Agreement, and their challenges and concerns in implementing international climate commitments.

It was pointed out that the most acceptable ways to increase carbon absorption were afforestation, sustainable forestry management, and deforestation reduction. Governments and global organizations must strengthen their cooperation and establish more partnerships. It was also important to rejuvenate forests by clearing them out and establishing planting cycles, and to have governments secure budgets for those environmental initiatives. Education on the importance of forests for green development and disaster reduction was underlined. Some parliamentarians said that they were raising awareness to that effect among local communities and on the sub-national levels to ensure that all individuals were equipped with the necessary knowledge to contribute meaningfully to a more sound decision-making process that considered their needs and ideas.

In terms of parliamentary functions, oversight of the commitments enshrined in the Paris Agreement, the allocation of budgets for green initiatives, and the enactment of laws to achieve carbon-negative forests were highlighted. The creation of carbon sinks, the enhancement of forest quality, and the restoration of mangroves were also themes raised in the discussion.

Preparations for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP27) in Egypt

The Chair recalled that the IPU had been promoting parliamentary engagement in climate change for more than a decade and in line with that, she informed the Committee that the IPU was co-organizing with the Parliament of Egypt a Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP27), to give parliamentarians an opportunity to obtain first-hand information on the main issues to be discussed at the Conference. The meeting was to be held on 13 November, in Sharm El Sheik, Egypt. Mr. K. Darwish, the meeting's Rapporteur appointed by the Egyptian House of Representatives, spoke of the practical arrangements for the meeting and shared the main points of the draft resolution to be adopted at the meeting. The Standing Committee was invited to provide comments and ideas to further refine the text before its presentation at the Parliamentary Meeting.

The document would be constructed around the following elements: (1) enhancing the principle of human responsibility in non-human aspects such as the biodiversity of ecosystems; (2) asserting that knowledge and science are rights of humanity; (3) asserting the importance of enhancing the right of access to sustainable ecosystems; (4) increasing the use of tools, such as green budgets; (5) making decisions based on scientific evidence while acknowledging the importance of general policies and their linkages to efforts related to fighting climate change; (6) enhancing the capacities of the different institutions specialized in the field of risk analysis, and in particular in risks related to climate change; (7) enhancing the support provided to countries and communities that are in dire need, including through bridging the gap of climate funding, and also by consolidating collaboration with neighbouring countries to respond to challenges arising from climate change with greater coordination.

A total of nine delegates took the floor to share their ideas on the draft document. The debate highlighted that climate change was a borderless phenomenon. Emphasis must thus be placed on climate mitigation, climate justice, and climate finance. Good practices such as the creation of carbon neutrality laws to be reviewed every five years must be put in place. The impact of climate change on agricultural crops, the livestock sector, and migration were other critical points mentioned during the debate. It was noted that the consequences of climate change were mostly affecting poor countries, and that the commitments pledged during the previous COP meetings were not being respected. As regards parliamentary functions, parliamentarians were called to prioritize action on climate change, ensure appropriate budget allocation, and engage in robust oversight of government implementation of climate change activities. The need for capacity building for parliamentarians to better understand climate change was also emphasized.

Panel discussion on the theme: *Reconnecting local communities with a local sustainable inclusive economy to achieve the targets of SDG 8*

The discussion and key issues for consideration were introduced by Mr. A. Gryffroy (Belgium), and Mr. J. Chirove, employment specialist with the International Labour Organization (ILO).

A sustainable and inclusive local economy was important for prosperity and the local economic system. Mr. Gryffoy recalled that the COVID-19 pandemic had caused the loss of 255 million full-time jobs and that it had particularly affected young people and women with low levels of education working in the informal economy who also lacked a social safety net. During the pandemic, many micro and small businesses had to cease their activities. In the aftermath of the pandemic, many countries were expected to return to pre-pandemic levels as businesses started operating in normal conditions. However, some segments of the population and small local businesses would continue to experience difficulties to survive. Small businesses also had to compete with big companies, which made things even more difficult.

Mr. Chirove said that in order to stimulate more and better jobs in local economies, governments must implement a coordinated and comprehensive approach in the planning for employment creation; introduce macroeconomic policy frameworks that consider employment creation outcomes; allocate budgets for employment creation; provide an enabling environment for private sector growth; and involve employers and workers organizations in the development of socio-economic policies through

social dialogue. The ILO could provide support to parliamentarians by encouraging more intensive discussions with parliamentary committees; providing capacity building on pro-employment macro-frameworks and budgeting; delivering employment measurement tools to assess the employment impacts of public investment programmes; and also assisting parliaments in the development of national employment strategies, policies, and targeted employment plans or strategies, focused on youth and other marginalized groups.

A total of 18 delegates took the floor to share their experiences in reconnecting local communities with a local sustainable inclusive economy. The need of establishing policies that benefitted developing countries with a focus on small and medium enterprises and low-income people was presented as a good strategy to respond to the economic crisis triggered by the pandemic. A mechanism should be established that allowed for regular and meaningful engagement between local communities and central governments to foster local, sustainable economic development. To enable such a mechanism and ensure that economic growth benefitted local communities it was important to have decentralized governments and structures, and to acknowledge the importance of sustainable and inclusive local economic growth for the national economy. In this regard, municipalities and local governments should be given greater independence in decision-making processes related to employment, proper financial funds, and human capital to support their local communities. Gender-based differences in terms of irregular and decent jobs were also highlighted.

The Committee held elections to the Bureau and approved the Bureau’s proposal to dedicate the Committee's sessions at the 146th IPU Assembly to drafting the resolution.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 145 IPU Assembly
(Kigali, 15 October 2022)

The Standing Committee on United Nations Affairs met in plenary session on 14 October with the Vice-President Mr. L. Wehrli (Switzerland) in the chair as Ms. S.A. Noor (Kenya) had recently lost her election. Due to a parallel discussion in the main Assembly, related to the war in Ukraine, only 30 parliamentary delegations attended. The session consisted of two panel discussions with high-level United Nations officials.

The first panel focused on the UN response to growing hunger and famine. Mr. S. Krishnaswamy, Head of Research, Analysis and Monitoring for the World Food Programme's (WFP) East Africa Region, and Ms. B. Lazarus, Nairobi Regional Office of the Food and Agriculture Organization (FAO), presented the 2022 Global Report on Food Crises (GRFC). They were joined by Ms. E. Heines, the World Food Programme's (WFP) Representative and Country Director in Rwanda, and Ms. C. Sow, FAO Country Representative in Rwanda.

The WFP is in the forefront of the humanitarian effort to provide food in urgent need. The FAO helps governments and development agencies coordinate their efforts to improve and develop agriculture as well as land and water resources.

The 2022 GRFC report set the stage for parliamentarians to better understand the worsening hunger and starvation around the world. The Integrated Food Security Phase Classification (IPC) has five phases with the 3rd phase being Crisis, the 4th Emergency, and the 5th Catastrophe/Famine or Famine Likely. The report shows the world is experiencing the highest number of acutely food-insecure people in its history at Phase 3 or above, with over 205 million people in 45 countries in these three phases at the mid-point of 2022. 52 per cent of the people suffering are in five countries – Afghanistan, Democratic Republic of Congo, Ethiopia, Nigeria, and Yemen. Acute food insecurity increased in 23 countries and of those, 19 countries saw double digit increases.

The presentation included data on specific areas of concern, including references to the conflicts in the region. According to IPC, some 38.6 million people in 34 countries are in the emergency category, of those at least one million are in ten countries. Consistently since 2016, three countries are in the top ten: Afghanistan, South Sudan and Yemen. Almost half a million people are in phase 5 or the catastrophe phase, with 400,000 people in Tigray Ethiopia alone.

Conflict is too often the cause of food insecurity, with all phase 5 countries in protracted conflicts, and many phase 4 countries experiencing the same.

Economic shocks, particularly the sharp rise in global food prices in the last two years, is visible at the global and country level. The impact of weather extremes also had a high impact. The worst drought in 40 years is having a disastrous impact in East Africa.

Tragically, newer data from UNICEF indicates that 7.5 million children are forecast to be wasted (instead of 6.1 million).

The panellists encouraged the parliamentarians to push for an urgent scaling up of humanitarian assistance. They highlighted the need to work on conflict prevention and to build climate resilience.

Ms. Heines noted that 20% of Rwandans are food insecure with most vulnerable populations spending 65% of their income each month on food. While chronic malnutrition had declined over the years, some 32.4% continue to experience chronic malnutrition. While the WFP was most well known as the emergency arm of the UN, it had a dual mandate – it was working with Rwandans to develop resiliency and human capital. The school feeding programme, which several committee members saw in action on 13 October was a good example of working to enhance farmers' success and food quality for students. A multi-year engagement was necessary, and she encouraged parliamentarians to call for action, influencing their own governments to support aid, particularly in disasters, but also in drawing attention to food security and nutrition in their own countries. The WFP was building resilience and sustainable structures.

Ms. Sow noted that FAO was working on emergencies while also supporting governments to have the right food policy framework. In Rwanda, 70% of all food consumed was accessed in local markets and some 72% of the population was employed in agriculture. Some 12 million young Africans entered the labour market each year; the agriculture sector was the only one to absorb them. Young people were keen to produce high value products and benefit from the Africa Free Trade Area with products like coffee, tea, beans, rice and potatoes. FAO is working to ensure they can meet the high standards for export.

FAO and the WFP work jointly to ensure a coherent approach to government. In 30 districts they are specifically looking to address stunting issues. They engage with the National Parliamentary Alliance for Food and Nutrition Security which the Parliament of Rwanda supports.

Fifteen delegates intervened with comments and questions. They noted the need for conflict prevention, enhanced measures to address climate change, the need for South-South Cooperation, for follow up on the Maputo Declaration, and also, that FAO and WFP workers were often in danger. One Kenyan delegate noted “the death of one child anywhere in the world because of hunger is the death of political leadership everywhere in the world”.

The second panel focused on the UN field presence in support of national development: the case of Rwanda. The new Resident Coordinator (RC) for Rwanda, Mr. O. Ojielo, with just three months in Rwanda but with other UN experiences, called out for parliaments to have a deeper engagement with the United Nations through their RCs. The UN’s role was to provide top notch strategic policy advice, and to support better accountability. He noted that budget oversight, tracking progress on Rwanda’s Vision 2050, and addressing corruption issues were the key issues in their meetings with the Parliament. He encouraged parliamentarians to engage on the Voluntary National Reviews. Five delegates discussed their own engagement with the RCs and committed to working to enhance coordination and engagement upon their return.

In responding to one delegate, the RC noted that the United Nations was accountable to national authorities, and that included parliaments. He encouraged the delegate to demand that UN agencies in his country come to parliament to explain themselves and their work. The United Nations should be supporting the national development agenda defined by the country and was a big source of information. He noted that development should include everyone, and parliamentarians had a role to give voice to the voiceless.

Following the panel discussions, two new members to the Bureau: Ms. R. Tonkei (Kenya) and Mr. E. Bustamente (Peru) were elected. The committee thanked Ms. A. Noor of Kenya who had served as Chair until her recent election defeat and decided to ask Mr. Wehrli (Switzerland) to remain as acting Chair until the 146th Assembly in Bahrain.

IPU Budget for 2023

Approved by the IPU Governing Council at its 210th session
(Kigali, 12 October 2022)

	2022 Budget	2023 Budget		
		Regular budget	Other sources	All funds
Assessed contributions	*10,920,800*	11,248,400		**11,248,400**
Working Capital Fund (IPSAS)	*230,000*	230,000		**230,000**
Working Capital Fund (liquid)	*392,000*	382,400		**382,400**
Staff assessment	*1,089,400*	1,158,500		**1,158,500**
Interest	*100,000*	100,000		**100,000**
Programme support costs	*0*	399,000	(399,000)	**0**
Other revenue	*16,000*	16,000		**16,000**
Voluntary contributions	*5,257,700*		5,386,800	**5,386,800**
TOTAL REVENUES	***18,005,900***	**13,534,300**	**4,987,800**	**18,522,100**
1. Building effective and empowered parliaments	*4,889,800*	2,119,400	2,687,500	**4,806,900**
2. Promoting inclusive and representative parliaments	*993,100*	595,200	520,900	**1,116,100**
3. Supporting resilient and innovative parliaments	*886,700*	345,200	699,700	**1,044,900**
4. Catalysing collective parliamentary action	*7,724,800*	6,788,500	1,421,200	**8,209,700**
5. Strengthening the IPU's accountability	*3,793,400*	3,578,400	57,500	**3,635,900**
Other charges	*107,600*	107,600		**107,600**
Eliminations	*(389,500)*		(389,500)	**(389,500)**
TOTAL EXPENDITURES	***18,005,900***	**13,534,300**		**18,522,100**

Approved 2023 capital budget

Item	2023
1. Replacement of computers and servers	35,000
2. Furniture	15,000
3. Website development	100,000
Total capital expenditures	**150,000**

Approved programme and budget for 2023

Scale of contributions for 2023 based on the UN scale of assessment

Approved by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 12 October 2022)

Country name	UN 2022–2024	Approved 2023 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Afghanistan	0.006%	0.110%	12,400
Albania	0.008%	0.110%	12,400
Algeria	0.109%	0.240%	27,000
Andorra	0.005%	0.110%	12,400
Angola	0.010%	0.110%	12,400
Argentina	0.719%	0.940%	105,700
Armenia	0.007%	0.110%	12,400
Australia	2.111%	2.470%	277,800
Austria	0.679%	0.890%	100,100
Azerbaijan	0.030%	0.140%	15,700
Bahrain	0.054%	0.170%	19,100
Bangladesh	0.010%	0.110%	12,400
Belarus	0.041%	0.150%	16,900
Belgium	0.828%	1.060%	119,200
Benin	0.005%	0.110%	12,400
Bhutan	0.001%	0.100%	11,200
Bolivia (Plurinational State of)	0.019%	0.120%	13,500
Bosnia and Herzegovina	0.012%	0.120%	13,500
Botswana	0.015%	0.120%	13,500
Brazil	2.013%	2.370%	266,600
Bulgaria	0.056%	0.170%	19,100
Burkina Faso	0.004%	0.100%	11,200
Burundi	0.001%	0.100%	11,200
Cabo Verde	0.001%	0.100%	11,200
Cambodia	0.007%	0.110%	12,400
Cameroon	0.013%	0.120%	13,500
Canada	2.628%	3.030%	340,800
Central African Republic	0.001%	0.100%	11,200
Chad	0.003%	0.100%	11,200
Chile	0.420%	0.600%	67,500
China	15.254%	11.750%	1,321,700
Colombia	0.246%	0.400%	45,000
Comoros	0.001%	0.100%	11,200
Congo	0.005%	0.110%	12,400
Costa Rica	0.069%	0.190%	21,400
Côte d'Ivoire	0.022%	0.130%	14,600
Croatia	0.091%	0.220%	24,700
Cuba	0.095%	0.220%	24,700
Cyprus	0.036%	0.150%	16,900
Czech Republic	0.340%	0.510%	57,400
Democratic People's Republic of Korea	0.005%	0.110%	12,400
Democratic Republic of the Congo	0.010%	0.110%	12,400
Denmark	0.553%	0.750%	84,400
Djibouti	0.001%	0.100%	11,200
Dominican Republic	0.067%	0.190%	21,400
Ecuador	0.077%	0.200%	22,500
Egypt	0.139%	0.270%	30,400
El Salvador	0.013%	0.120%	13,500

Country name	UN 2022–2024	Approved 2023 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Equatorial Guinea	0.012%	0.120%	13,500
Estonia	0.044%	0.160%	18,000
Eswatini	0.002%	0.100%	11,200
Ethiopia	0.010%	0.110%	12,400
Fiji	0.004%	0.100%	11,200
Finland	0.417%	0.600%	67,500
France	4.318%	4.820%	542,200
Gabon	0.013%	0.120%	13,500
Gambia (the)	0.001%	0.100%	11,200
Georgia	0.008%	0.110%	12,400
Germany	6.111%	6.630%	745,800
Ghana	0.024%	0.130%	14,600
Greece	0.325%	0.490%	55,100
Guatemala	0.041%	0.150%	16,900
Guinea	0.003%	0.100%	11,200
Guinea-Bissau	0.001%	0.100%	11,200
Guyana	0.004%	0.100%	11,200
Haiti	0.006%	0.110%	12,400
Hungary	0.228%	0.380%	42,700
Iceland	0.036%	0.150%	16,900
India	1.044%	1.300%	146,200
Indonesia	0.549%	0.750%	84,400
Iran (Islamic Republic of)	0.371%	0.540%	60,700
Iraq	0.128%	0.260%	29,200
Ireland	0.439%	0.620%	69,700
Israel	0.561%	0.760%	85,500
Italy	3.189%	3.630%	408,300
Japan	8.033%	8.490%	955,000
Jordan	0.022%	0.130%	14,600
Kazakhstan	0.133%	0.270%	30,400
Kenya	0.030%	0.140%	15,700
Kuwait	0.234%	0.390%	43,900
Kyrgyzstan	0.002%	0.100%	11,200
Lao People’s Democratic Republic	0.007%	0.110%	12,400
Latvia	0.050%	0.160%	18,000
Lebanon	0.036%	0.150%	16,900
Lesotho	0.001%	0.100%	11,200
Libya	0.018%	0.120%	13,500
Liechtenstein	0.010%	0.110%	12,400
Lithuania	0.077%	0.200%	22,500
Luxembourg	0.068%	0.190%	21,400
Madagascar	0.004%	0.100%	11,200
Malawi	0.002%	0.100%	11,200
Malaysia	0.348%	0.520%	58,500
Maldives	0.004%	0.100%	11,200
Mali	0.005%	0.110%	12,400
Malta	0.019%	0.120%	13,500
Marshall Islands	0.001%	0.100%	11,200
Mauritania	0.002%	0.100%	11,200
Mauritius	0.019%	0.120%	13,500
Mexico	1.221%	1.500%	168,700
Micronesia (Federated States of)	0.001%	0.100%	11,200
Monaco	0.011%	0.110%	12,400
Mongolia	0.004%	0.100%	11,200
Montenegro	0.004%	0.100%	11,200
Morocco	0.055%	0.170%	19,100
Mozambique	0.004%	0.100%	11,200

Country name	UN 2022–2024	Approved 2023 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Myanmar	0.010%	0.110%	12,400
Namibia	0.009%	0.110%	12,400
Nepal	0.010%	0.110%	12,400
Netherlands	1.377%	1.670%	187,900
New Zealand	0.309%	0.470%	52,900
Nicaragua	0.005%	0.110%	12,400
Niger	0.003%	0.100%	11,200
Nigeria	0.182%	0.320%	36,000
North Macedonia	0.007%	0.110%	12,400
Norway	0.679%	0.890%	100,100
Oman	0.111%	0.240%	27,000
Pakistan	0.114%	0.240%	27,000
Palau	0.001%	0.100%	11,200
Palestine		0.100%	11,200
Panama	0.090%	0.210%	23,600
Paraguay	0.026%	0.130%	14,600
Peru	0.163%	0.300%	33,700
Philippines	0.212%	0.360%	40,500
Poland	0.837%	1.070%	120,400
Portugal	0.353%	0.520%	58,500
Qatar	0.269%	0.430%	48,400
Republic of Korea	2.574%	2.970%	334,100
Republic of Moldova	0.005%	0.110%	12,400
Romania	0.312%	0.480%	54,000
Russian Federation	1.866%	2.210%	248,600
Rwanda	0.003%	0.100%	11,200
Saint Lucia	0.002%	0.100%	11,200
Saint Vincent and the Grenadines	0.001%	0.100%	11,200
Samoa	0.001%	0.100%	11,200
San Marino	0.002%	0.100%	11,200
Sao Tome and Principe	0.001%	0.100%	11,200
Saudi Arabia	1.184%	1.460%	164,200
Senegal	0.007%	0.110%	12,400
Serbia	0.032%	0.140%	15,700
Seychelles	0.002%	0.100%	11,200
Sierra Leone	0.001%	0.100%	11,200
Singapore	0.504%	0.700%	78,700
Slovakia	0.155%	0.290%	32,600
Slovenia	0.079%	0.200%	22,500
Somalia	0.001%	0.100%	11,200
South Africa	0.244%	0.400%	45,000
South Sudan	0.002%	0.100%	11,200
Spain	2.134%	2.500%	281,200
Sri Lanka	0.045%	0.160%	18,000
Suriname	0.003%	0.100%	11,200
Sweden	0.871%	1.110%	124,900
Switzerland	1.134%	1.400%	157,500
Syrian Arab Republic	0.009%	0.110%	12,400
Tajikistan	0.003%	0.100%	11,200
Thailand	0.368%	0.540%	60,700
Timor-Leste	0.001%	0.100%	11,200
Togo	0.002%	0.100%	11,200
Tonga	0.001%	0.100%	11,200
Trinidad and Tobago	0.037%	0.150%	16,900
Tunisia	0.019%	0.120%	13,500
Türkiye	0.845%	1.080%	121,500
Turkmenistan	0.034%	0.140%	15,700

Country name	UN 2022–2024	Approved 2023 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Tuvalu	0.001%	0.100%	11,200
Uganda	0.010%	0.110%	12,400
Ukraine	0.056%	0.170%	19,100
United Arab Emirates	0.635%	0.840%	94,500
United Kingdom	4.375%	4.870%	547,800
United Republic of Tanzania	0.010%	0.110%	12,400
Uruguay	0.092%	0.220%	24,700
Uzbekistan	0.027%	0.140%	15,700
Vanuatu	0.001%	0.100%	11,200
Venezuela (Bolivarian Republic of)	0.175%	0.320%	36,000
Viet Nam	0.093%	0.220%	24,700
Yemen	0.008%	0.110%	12,400
Zambia	0.008%	0.110%	12,400
Zimbabwe	0.007%	0.110%	12,400

Associate Member	UN 2022-2024	Approved 2023 scale	
	Per cent	Per cent	CHF
Andean Parliament		0.020%	2,200
Arab Parliament		0.020%	2,200
Central American Parliament		0.020%	2,200
East African Legislative Assembly		0.020%	2,200
European Parliament		0.060%	6,700
Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States		0.020%	2,200
Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union		0.020%	2,200
Latin American and Caribbean Parliament		0.020%	2,200
Pan-African Parliament		0.020%	2,200
Parliament of the Central African Economic and Monetary Community		0.020%	2,200
Parliament of the Economic Community of West African States		0.020%	2,200
Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation		0.020%	2,200
Parliamentary Assembly of the Council of Europe		0.040%	4,500
Parliamentary Assembly of La Francophonie		0.020%	2,200
Total		**100%**	**11,248,400**

Report of the Forum of Women Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session
(Kigali, 15 October 2022)

1. The 34th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 11 October 2022. It brought together 191 participants, including 139 parliamentarians (128 women and 11 men) from 78 countries and representatives from various international organizations.

Election of the President and delivery of welcome addresses

2. The President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. L. Vasylenko (Ukraine) opened the session. The Forum elected Ms. E. Nyirasafari, Vice-President of the Senate (Rwanda), to the Presidency of its 34th session. The Speaker of the Chamber of Deputies of Rwanda Ms. D. Mukabalisa and the IPU President Mr. D. Pacheco welcomed the participants to the Forum and to the 145th IPU Assembly.

The IPU's actions aimed at promoting gender equality

3. As the Gender Partnership Group had not yet met, the Forum Secretary Ms. Z. Hilal informed participants about the gender balance in delegations to the 145th Assembly.

4. The participants were informed about the IPU's recent and future activities on gender equality. Ms. M. M. Chinomona, President of the Senate of Zimbabwe, and Ms. P. Maharani, Speaker of the House of Representatives of Indonesia, presented a report on the 14th Summit of Women Speakers of Parliament which was held on 8 and 9 September 2022 in Tashkent (Uzbekistan). Ms. H. Fayez (Bahrain) informed the participants about the activities linked to the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW Committee). The Forum Secretary informed the participants about the forthcoming regional conference for African parliaments entitled *Preventing and Responding to Violence against Women in Politics and in Parliaments* to be held on 30 November and 1 December 2022 in Lomé (Togo).

Bureau of Women Parliamentarians

5. Ms. Vasylenko presented a summary of the work carried out at the 47th session of the Bureau held in March 2022 in Nusa Dua and at the 48th session that was held on 14 October in Kigali.

6. The Bureau met again on 15 October to take stock of the results of the 145th Assembly on gender issues and to discuss the way forward.

Contributions to the work of the 145th Assembly from a gender perspective

7. As their contribution to the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution before the Standing Committee on Democracy and Human Rights entitled *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses*. The discussion opened with the introductory presentation by Mr. P. Beyer (Germany), co-Rapporteur of the resolution. The debate continued in plenary presided by Ms. A. Nassif (Egypt) and with Ms. N. Bujela (Eswatini) as Rapporteur. Participants recommended a human-rights based and gender-sensitive approach to migration; addressing the root causes of the trafficking of women and girls, including for sexual exploitation, and combating human trafficking with focus on the rights and needs of survivors.

8. Throughout the migration cycle, when fleeing for their lives, women and girls face specific discrimination and gender-based violence. They are also under serious risk of being trafficked, in particular for sexual exploitation. The Forum considered that legislative, law enforcement and educational measures in the fight against human trafficking must combat the demand for exploitative goods and services; the trafficking of orphans; and the use of technology and online platforms as drivers of trafficking. It is also imperative to ensure that migrant women in situations of modern slavery and sex trafficking, are always treated as victims and receive the support they need regardless of their migratory status in a country.

9. The debate resulted in the formulation of two amendments to the Standing Committee's draft resolution, and a number of amendments proposed by national delegations were supported. The proposed amendments were taken into account in the draft resolution and reinforced its gender dimension.

Panel discussion on the theme *Gender-sensitive parliaments: Parliaments free from sexism, harassment, and violence against women*

10. In the context of the 10th anniversary of the IPU's Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments, the panel discussion focused on concrete solutions to create a cutlure of equality and zero-tolerance to all forms of sexism in parliaments. A parliament where a climate of violence against women prevails will fail in its duty to be representative, efficient and effective, as well as in its mission to serve the population in its diversity. The debate highlighted policies and mechanisms for the prevention of and response to sexism and gender-based violence in parliamentary space, and provided an opportunity to have an exchange of experiences on these initiatives.

11. The meeting began with the opening remarks by the IPU Secretary General and Chair of the Global Board of the International Gender Champions, Mr. M. Chungong. Several panellists gave presentations on parliamentary initiatives put in place to combat sexism and all forms of gender-based violence against women parliamentarians and parliamentary staff, as follows: Ms. C. Mix (Chile), Ms. J. Dean (New Zealand), Ms. E. Anyakun (Uganda) and Ms. S. Childs, professor of politics and gender at the University of Edinburgh.

12. Participants called for action to combat discrimination, sexist culture and all forms of sexist violence that still prevail in parliaments. Among other measures, they recommended the following: training to prevent sexism and harassment in parliament, independent reporting and complaint mechanisms, and the putting into place of confidential spaces where victims can get information and support. It is also crucial to apply sanctions when a complaint procedure reveals poor conduct. The debate also highlighted the importance of collaborating with the media so that they may disseminate relevant information on the participation of women in politics and the violence they may face.

Parity debate

13. The Forum of Women Parliamentarians organized a parity debate on the theme *Rejuvenating parliaments: Why younger and gender-sensitive parliaments are more effective and efficient institutions*. The debate examined the needs, expectations and aspirations of a more diverse generation of men and women parliamentarians. The focus was on practical ways of reconciling parliamentary activities and family responsibilities. The debate also opened a new field of discussion on the use of new technologies in parliament and how these technologies can support equality rather than undermining it.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

14. To fill the vacant seat for the Twelve Plus Group, the participants elected Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye), and to fill the vacant seat in the African Group, the participants elected Ms. C. Muyeka Mumma (Kenya).

Report of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

The Forum of Young Parliamentarians was held on 12 October 2022. It brought together 125 participants, including 84 parliamentarians (26 young women and 58 young men) from 62 countries, as well as representatives from various international organizations. In the absence of the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, Ms. S. Albazar (Egypt), the meeting was presided over by Mr. M. Rakotomalala (Madagascar), the youngest Member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians in attendance at the Assembly.

The IPU President and Secretary General welcomed the participants and expressed their support for the cause of youth participation. They stressed the role of young parliamentarians as champions of innovation in parliaments, including through efforts to modernize parliaments to make them more gender sensitive. Young MPs had an opportunity to help usher in greater use of digital technologies and promote inclusivity of all cohorts of society. They urged the young MPs to continue to push for change in parliaments and within the IPU.

The members of the Forum reported on key developments on youth participation in their respective countries. This included the creation of youth caucuses, youth wings of political parties, empowerment opportunities for young parliamentarians, and events held both online and in person to better channel youth perspectives in parliament. The members of the Forum also highlighted their commitment to the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, including efforts they had made to promote and implement the campaign in their home countries. The members of the Forum thanked the IPU for its support in creating the campaign, and providing assistance to parliaments in promoting it at national level, as well as in the implementation of its pledges. The obstacles arising from the war in Ukraine, the food crisis and a looming global recession were also raised, with a call for greater solidarity and cooperation to address these issues as a global community.

In order to exchange good practices in advancing implementation of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, the young MPs held a question and answer session on mentoring and empowering young aspirants to political office. The members of the Forum shared many experiences and good practices on how to engage youth in parliament through both formal and informal means. The Rwandan practice of reserving two seats in parliament for one man and one woman elected through the national youth council was showcased. Other examples included creating youth parliaments to channel youth perspectives into parliamentary proceedings. In many countries, political parties played an important role in engaging youth, through the creation of youth wings, but also by holding special elections for young people, in some cases as young as 14, for party positions. Less formal ways of mentoring young aspirants were also presented, including inviting young men and women for hearings and dialogues with parliamentarians. Training initiatives such as mock parliaments were also highlighted. The obstacle of funding, especially for young people hoping to finance election efforts, was also raised as a challenge to be overcome.

The members of the Forum exchanged views on the main theme of the General Debate of the Assembly on *Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world*. They reiterated the view that youth and innovation go hand in hand, including when working towards making parliaments more gender-sensitive. The young MPs regretted that too many parliaments were still ill-equipped to support the participation of young people given their stage of life, the parents of young children for example. Although much work remained to be done, the young members raised examples of where young MPs and their related parliamentary bodies had acted as vectors for innovation in that regard, such as youth caucuses providing feeding rooms for young mothers, and young MPs spearheading efforts to combat sexism, harassment and discrimination both in parliament and on social media. They also affirmed that to be fully modern and to cater to the needs of all cohorts of society, parliaments needed to be fully inclusive. This included women and youth, but also minorities, indigenous people, people with disabilities, LGBTQI+ people and more. The young MPs also voiced their opposition to the impacts of war and violence, which prevented young men and women from exercising their mandates.

A youth overview report aimed at contributing youth perspectives to the IPU resolution on *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human trafficking and human rights abuses*, was presented. In their discussions, the young MPs called on countries to pass and implement a human rights-based approach in legislation and policymaking to combat human trafficking, especially regarding young people.

In preparation for the 146th IPU Assembly, to be held in March 2023, the Forum appointed Mr. U. Lechte (Germany) to prepare a youth overview report on the resolution on *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*.

They also appointed Mr. M. Rakotomalala (Madagascar), to prepare a youth overview report as a contribution to the IPU resolution on *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*.

The young MPs overwhelmingly expressed the view that, in order to achieve greater impact in empowering youth, parliaments needed to devote greater financial and technical resources to the cause. During the meeting of the Board of the Forum of Young Parliamentarians earlier that day, Board members had expressed particular concern about the absence of many of their fellow elected members from the meeting. For the Forum to effectively contribute to the IPU Strategy's policy goal of empowering young people, and to ensure the IPU walked the talk on empowering young parliamentarians, they urged parliaments whose members held elected office on the Board to prioritize the inclusion of those young MPs in their delegations.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session
(Kigali, 15 October 2022)

Two sittings of the Committee were held, on 28 July and 11 October 2022, with at least eight members in attendance at each. The Committee agreed on the importance of its mandate in achieving peace through working together, building relationships through parliamentary diplomacy, and uniting to find solutions to common challenges.

Members heard a report from the IPU Secretariat on the Committee's activities since the 144th IPU Assembly. The IPU Secretariat had worked in collaboration with the European Organization for Nuclear Research (CERN) on developing the IPU Science for Peace Schools, an advanced training programme allowing parliamentary staff from around the world to work together on addressing global challenges and to experience models of scientific cooperation. The first session would be held at CERN in December 2022, focusing on the exploration of new and renewable sources of water. The Committee agreed that it was by establishing activities with concretely identifiable impact that they could contribute to achieving peace in the region.

Members emphasized their desire to visit the region. It was agreed that, to ensure such a visit was as successful and efficient as possible, it should be postponed to 2023 due to recent unexpected developments, as well as upcoming elections in Israel.

At both sittings, the Committee discussed the 10 communications received by the IPU on the situation in the Middle East since its last meeting at the 144th Assembly in March 2022. The communications referred to the escalation of violence and settlements in Israel and Palestine, threats to freedom of worship, water security in Egypt and Sudan, the alleged restriction on access to water in the Syrian Arab Republic by Türkiye, and the humanitarian situation in Yemen.

During its sitting on 11 October, the Committee heard a briefing on recent developments in the Middle East, including both positive and worrying developments for peaceful relations. Members noted the role that the Islamic Republic of Iran had played in creating disturbances in the region. It was important to emphasize positive developments and demonstrate how these could be built upon to find solutions. The Committee agreed that focus should be placed on elements that united them, notably all peoples' desire for peace and freedom. Neither Israelis nor Palestinians were benefiting from the current situation, both were suffering, with women and children most affected. Members welcomed recent statements by both Israeli and Palestinian leaders in support of the two-State solution. However, to renew confidence in the peace process, all sides should be focused on determining the core issues of the conflict, and on implementing solutions, as opposed to treating surface-level symptoms. Living in peace was in the best interest of both Israelis and Palestinians.

During its sitting on 28 July, the Committee was briefed on developments in Yemen by the Speaker of the Yemeni Parliament, Mr. S.S. Al Barkani. The Yemeni people were suffering immensely despite a truce. International law and agreements were not being respected by the Houthi militias. Yemen was undergoing an alarming food crisis, exacerbated by the situation in Ukraine. More action from the international community in terms of mediation and the provision of humanitarian aid was needed. Yemen should remain high on the Committee's agenda. The IPU Secretariat had engaged in discussions with the Parliament of Yemen to establish its needs regarding technical assistance to support its rehabilitation.

During its sitting on 11 October, the Committee was briefed on developments in Libya by the Deputy Speaker of the Libyan House of Representatives, Mr. F. Salim, and the Secretary General of the Libyan House of Representatives, Mr. A. Mussa. Libya was experiencing strong internal tensions between institutions as well as foreign interference. The Libyan population wanted to live in peace and had a right to a Libyan-led solution to establish security in the country and the region. The Libyan representatives asked that the IPU support Libya in finding political stability through technical assistance and that the Committee discourage foreign interference. The Committee agreed that Libya should continue to maintain meaningful communication on the support it needed for a Libyan-led solution, notably in the rebuilding of functioning institutions.

During its sitting on 28 July, members agreed that food security was a topic of great importance, as the war in Ukraine had significant implications in the region. At its sitting on 11 October, members heard a briefing by Mr. S. Nakouzi from the Food and Agriculture Organization on the food security crisis in the Middle East caused by the Ukraine crisis. Mr. Nakouzi explained that the region was facing multifaceted food security challenges, but current responses were neither proactive nor sufficient. An enhanced focus to transform agrifood systems through policies and fiscal allocations was needed. Social protection mechanisms should be tailored towards ensuring access to affordable healthy diets. The Committee commended Türkiye for its role in enabling a grain export deal between the Russian Federation and Ukraine, establishing hope for future peaceful solutions to such global crises.

At the first sitting, Mr. M. Burchard, from the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), briefed members on UNRWA's role in providing aid to Palestinian refugees in the region. UNRWA's presence had prevented refugees from falling into deeper poverty and resorting to radicalization. In recent years, the situation had deteriorated in several countries in the region, entailing an increased reliance on UNRWA. Despite the indisputable value of the Agency's work, it was not matched with adequate financial resources to allow UNRWA to fulfil its mandate. Members agreed that the parties involved and the international community were responsible for finding a solution to the conflict. UNRWA's humanitarian mandate was to protect refugees since the international community had failed to find a solution.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

1. The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 12 October 2022. The Committee elected Mr. J. Kiarie from Kenya as its new President for a one-year term, renewable once.

2. The Committee heard a brief update on recent developments with regard to specific IHL and refugee crisis situations which it has been monitoring over the past few years. These include recent developments with regard to refugees or displaced populations in/from Afghanistan, Myanmar and Ukraine. Specific information on these situations can be found below.

3. In general, Committee members noted with concern the multiplication of situations of conflict and the growth in the numbers of men and women, boys and girls having to flee to escape from violence and persecution. The Committee strongly expressed a call for wars to stop, for international humanitarian law to be respected and for humanitarian assistance to be provided in support of refugees and internally displaced populations. It called on parliaments to discuss support for such efforts as there was a strong need to build multilateral cooperation to respond to the dramatic situations faced not only in Ukraine but also in other parts of the world. Refugees from Afghanistan and Myanmar, as well as in the horn of Africa and other parts of the world needed urgent help and assistance. Committee members highlighted the need to also provide support to host countries.

4. The Committee re-expressed its support to parliaments mobilizing to end statelessness. It noted that the UNHCR #*IBelong* campaign to end Statelessness by 2024 was entering its last phase. The Committee will hold a separate meeting with UNHCR to be briefed on that subject and develop a workplan for the years to come.

5. The Committee was briefed on the follow-up to the Global Refugee Forum (GRF) and the implementation of the pledges made. IPU Members were invited to follow up on their country's pledges (see https://globalcompactrefugees.org/index.php/). The Committee also agreed to hold an information session on the Global Compact for Refugees and the GRF at the next Assembly in Bahrain.

6. The Committee welcomed the organization by the IPU and UNHCR of the virtual global event on climate change and displaced populations, held in September and attracting more than 600 participants. This theme will be pursued and factored into the IPU Parliamentary meeting at COP27 in Egypt. The Committee also welcomed the proposed organization of a global webinar on *Refugees and education.*

7. The Committee discussed its cooperation with the ICRC, including preparations for a webinar for parliamentarians on the Additional Protocols to the Geneva Conventions in 2022 to mark the 45th anniversary of the Protocols. The Committee also agreed to develop work towards the universalization and implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention. It further agreed on the need to pursue awareness-raising efforts in parliaments on issues related to IHL and the Ottawa Convention.

Overview of recent developments related to refugees and internally displaced persons with regard to Afghanistan, Myanmar and Ukraine

Afghanistan

Afghan new arrivals to neighbouring countries since August 2021 amount to **1,268,730** (Iran: 1M, Pakistan: 250K, Uzbekistan: 13K, Tajikistan: 5,710), out of which 187,000 sought international protection. In total, 3.6 million Afghans are reported in Iran, of which 780,000 are registered refugees; 3.3 million Afghans are reported in Pakistan, of which 1.29 million are registered refugees. The new arrivals in the Islamic Republic of Iran and Pakistan are comprised of 52% children and 22% adult women.

Three and half million people (estimated) are currently internally displaced by conflict in Afghanistan, while 1M internally displaced people have returned to their place of origin since June 2021. The political change of August 2021 pushed Afghanistan into a humanitarian and economic crisis. 18.9 million people are estimated to be acutely food insecure.
Circumstances continue to deteriorate in Afghanistan, which leads hundreds of thousands of Afghans to attempt perilous and life-threatening cross-border journeys. Lack of regular migration pathways and challenging visa procedures leave no option other than smuggling for many trying to leave. Smugglers are considered as one of the main perpetrators of protection incidents (physical violence, detention, death, robbery)

Sources: UNHCR, WFP, Reliefweb

Myanmar

Over 1 million refugees and asylum-seekers from Myanmar have fled to neighbouring countries (943K in Bangladesh, 48K in India, [estimated] 5K in Thailand). Over 1.3 million are internally displaced within Myanmar.

The security situation has continued to deteriorate; in Rakhine and Chin States (South), incidents of arbitrary arrests and detention, increased checkpoints on roads and waterways and restrictions on the transportations of goods have been reported, leading to shortages of food, medicine and other essential items, movement restrictions and barriers to life-saving healthcare and livelihoods. Movements of people and goods are largely impacted by shortages of goods, including food, medicines and fuel, as well as security checkpoints, armed clashes and landmines.

UNHCR continues to negotiate for access within Myanmar to conduct needs assessments and deliver core relief items.

Dire conditions continue in camps in Bangladesh leading hundreds of Rohingya refugees to pay for smugglers each year to move onwards, often via dangerous sea crossings.

Sources: UNHCR, Reliefweb

Ukraine

As of mid-September 2022, over 7.6 million persons (UNHCR) have fled into neighbouring countries, with many continuing their journey onwards to other destinations. 90% are women and children. Close to 4 million refugees have applied for temporary protection or a similar national protection scheme. An additional 6,243,000 people (IOM) are displaced within Ukraine and 17.7 million are in urgent need of humanitarian assistance inside the country.

Winter is likely to cause further displacement due to inadequate shelter, which particularly impacts the most vulnerable groups (the elderly, persons with disabilities, persons with chronic illnesses and children).

Hostilities continue in Eastern and Southern Ukraine, with more reports of civilian casualties and damage to civilian infrastructure, including wider scale disruptions in power and water supplies. In September 2022 alone, OHCHR recorded 1,222 civilian casualties in Ukraine (299 killed and 923 injured), leading to a total of 15,246 recorded casualties since 24 February 2022 (6,114 killed and 9,132 injured); the actual figure is likely to be significantly higher, as the receipt of information from certain locations where intense hostilities are ongoing can delay reports and corroboration.

Sources: UNHCR, IOM, Reliefweb

Neighbouring refugee hosting countries **(UNHCR Data portal)**

Hungary: 30,000 refugees registered for temporary protection.

Republic of Moldova: Over 93,000 refugees from Ukraine are estimated to have remained in Republic of Moldova.

Poland: 1,422,482 refugees registered for temporary protection. Over 283,000 refugees have received multipurpose cash assistance.

Romania: 67,064 refugees registered for temporary protection; 22,143 refugees have received multipurpose cash assistance.

Slovakia: 96,140 refugees registered for temporary protection; 31,441 refugees have received multipurpose cash assistance.

Russian Federation: According to data provided by the Russian authorities, 2.8 million refugees from Ukraine have arrived in Russia since the onset of the conflict. Since 24 February, UNHCR partner the Russian Red Cross Society has provided in-person counselling in the Russian Federation to 11,200 refugees and displaced persons from Ukraine in the border regions.

Report of the Advisory Group on Health

Noted by the IPU Governing Council at its 210th Session (Kigali, 15 October 2022)

The IPU Advisory Group on Health met on 12 October, with five out of eight members in attendance. It also welcomed technical partners from the World Health Organization, the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, UNAIDS, and the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria.

The Advisory Group was briefed on the collaboration between the IPU and the Parliament of Rwanda in the area of women's, children's and adolescents' health. It congratulated the Parliament of Rwanda on the results it had achieved in passing legislation on reproductive health and civil registration, and the improvements made in terms of maternal and child health indicators. As the focal point for the implementation of the health component of the IPU Strategy, the Advisory Group discussed effective strategies to identify and reach vulnerable and marginalized populations. It highlighted the cultural and social barriers limiting the dissemination of information on sexual and reproductive health and access to related services. It was crucial to build trust among the population by working with relevant stakeholders, including civil society organizations, youth organizations and religious leaders. The Advisory Group also identified quality of care and women's empowerment as important factors for better health outcomes.

The IPU Secretariat presented its work on health and climate change under the IPU Strategy for 2022-2026. The Advisory Group agreed on the importance of strengthening synergies between these two areas, in particular with regard to nutrition, the impact of climate change on health, and climate-induced migration.

Finally, the Advisory Group was briefed on the work of GAVI, The Vaccine Alliance, and its collaboration with the IPU to promote parliamentary engagement on immunization and universal health coverage.

The Advisory Group decided to hold a field visit in 2023 to help it continue to provide recommendations to parliaments on how to improve access to health. It also proposed to hold a side event on comprehensive sexuality education at the 146th IPU Assembly.

Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

A sitting of the High-Level Advisory Council on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) was held in camera on 12 October 2022, with 13 members in attendance and 3 special guests. The members adopted the agenda and approved the report of the 11th HLAG meeting.

The HLAG discussed the importance for its mandate of finding a working definition of terrorism to be able to propose effective counter-terrorism legislation to the IPU Member Parliaments. The IPU Secretariat gave a brief historical overview of the United Nation's attempts to define terrorism. HLAG members reiterated that acts of terrorism had changed, that earlier definitions were no longer appropriate, and that it was necessary to create a new working definition for HLAG's purposes. They agreed that the concept was challenging as "one man's terrorist is another man's freedom fighter". It was important to have a definition formulated on the basis of a consensus and not on personal political agendas.

The IPU Secretariat briefed the members on the latest updates regarding the *Call of the Sahel*, and the upcoming meetings on the themes *Addressing environmental degradation and its effects on the proliferation of terrorism* and *Engaging communities in the prevention of violent extremism and addressing the conditions conducive to terrorism*. Mr. N. Tankoano, Executive Secretary of the Interparliamentary Committee of the G5 Sahel (CIP-G5 Sahel), briefed the HLAG on the situation in the Sahel region. Members agreed that the situation was grave and that urgent action was needed.

Mr. S. Stroobants, expert of the Institute of Economics and Peace (IEP), gave a presentation on the Global Terrorism Index 2022, analysing the impact of terrorism on the increasingly deteriorating situation of the Sahel region, which has become the global hotspot for terrorist activities. Mr. Stroobants warned that the environmental situation of the Sahel was worsening, and that food and water scarcity would increasingly lead to more violence.

Mr. M.N. Hounkonnou, President of the Network of African Science Academies, gave a briefing on the state of education in the Sahel countries and its relation to the increase in violence and radicalization. He emphasized that the population of the Sahel was mostly composed of youth with varying degrees of illiteracy. Illiteracy and lack of schooling were important issues that must be tackled, as they exposed children to organized crime, recruitment by armed groups and radicalization. It was important that the *Call of the Sahel* had a holistic approach to the problem because better education alone would not be enough to eradicate terrorism from the Sahel. Yet, the Sahel without education would not be free from terrorism.

Given that the HLAG was the focal point for parliamentary action on terrorism, the members discussed broadening the approach of the *Call of the Sahel*, which would require action by more committees and experts. It was pointed out that more emphasis had to be put on the protection and inclusion of women in countering terrorism efforts. Ms. S. Markiewicz, IPU consultant, presented a draft conflict context analysis on the Sahel.

The HLAG members noted that the *Call of the Sahel* was one of the most important projects of the IPU. They pointed out that the tragedies of the war in Ukraine should not overshadow the tragedies in other parts of the world, especially in the Sahel countries. The global attention given to the war in Ukraine had shown that there was the need to take the same humanitarian stance in all cases, as victims were victims the world over.

Report of the Working Group on Science and Technology

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Two sittings of the Working Group were held, in Quy Nhon, Viet Nam on 13 September and in Kigali, Rwanda on 14 October 2022. Eight or more members attended these sittings.

During its sitting on 13 September, the Working Group discussed its role in the implementation of science in the IPU's work in the context of the IPU 2022-2026 Strategy. Members agreed that they should determine specific objectives and approaches related to science and technology to strengthen the IPU's work on science. A coherent strategy would ensure the Working Group's continued success, which could be further strengthened by building links with other IPU bodies.

The Working Group agreed that a core element of its work should be the improvement of channels of dialogue between science and politics, ensuring that science was considered throughout political decision-making at all levels. During its second sitting, the Working Group heard a briefing from Dr. Ross Smith, Former President of Science and Technology Australia, on the ways in which dialogue between scientists and parliamentarians had been improved and institutionalized in Australia. The weight placed on this dialogue ensured that parliamentarians had the evidence to guide their policymaking, empowering both sides and enabling constructive communication. Members from Thailand, Ireland and Benin shared best practices in their respective countries with regard to the strengthening of engagement between parliamentarians and the scientific community. Nonetheless, a shortage of financial resources could hinder this institutionalization in other countries. In countries where financial resources were scarce, the catalyst could come from the enthusiasm of individuals in building these channels of communication, thereafter gaining momentum.

At both of its sittings, the Working Group also examined the proposed International Charter on the Ethics of Science and Technology. The Charter is intended to serve as an ethical framework on the application and use of science and technology and could be used as a starting point for countries wishing to establish legislation in the field. Members discussed amendments related to equal access to scientific research for citizens, notably in the provision of special measures for access to science for women and youth. The Charter should also include more input from several key stakeholders, including social scientists and experts in technology and gender mainstreaming, which could be gathered during stakeholder consultation workshops in the coming months, based on a strict timeline.

The Working Group agreed that the ethical norms outlined in the Charter were based on the wellbeing of humanity, which should be at the centre of both science and politics. It was important to ensure the principles set out in the Charter were applicable in contexts across the globe. The way in which the Charter would be promoted and used should also be a central consideration of the Working Group in drafting it, and practical guidelines on the implementation of the Charter's principles at a national level should be determined during stakeholder consultations. An IPU campaign should be established to promote the Charter and make it known to parliamentarians around the world.

The Working Group discussed the outcome of its participation in the international conference entitled *Science, Ethics and Human Development* in Viet Nam in September 2022, organized by the *Rencontres du Vietnam* in collaboration with CERN, the Parliament of Viet Nam, and the organizers of the International Year of Basic Sciences for Sustainable Development 2022. Several members had been present and some had participated in panel discussions held during the conference. Members

commended this opportunity for dialogue between parliamentarians and the scientific community. It was important to ensure the language used at such meetings was simple and understandable for both communities, allowing common understanding and mutual benefit.

At the Working Group's second sitting, members suggested future activities related to the way in which science and technology could be used to reduce inequalities as well as the establishment of databases on key topics for the sharing of legislation and scientific research between countries. Members also suggested a discussion on determining indicators which could help assess how science and technology were used in efforts to achieve the Sustainable Development Goals.

Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

Noted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Background

In March at the 144th IPU Assembly in Nusa Dua the emergency item resolution entitled *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity* was adopted. Among other actions, the resolution called for the establishment of a Task Force to facilitate the role of parliaments in formulating feasible peaceful solutions to the crisis.

The IPU Task Force for the peaceful resolution of the war in Ukraine was constituted in early April, further to consultations by the IPU President and Secretary General with representatives of the IPU geopolitical groups. The Task Force is a representative, gender-balanced group presided by Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) with Mr. P. Katjavivi (Namibia) as Vice-President. The other members of the Task Force are representatives of: Indonesia, Kazakhstan, Netherlands, South Africa and Uruguay. The IPU Secretary General Mr. M. Chungong is an ex officio member. The Task Force met three times in virtual format to discuss its objectives and programme of work. It was assisted in this work by independent experts.

The Task Force Terms of Reference set as its primary objective to encourage dialogue, through its good offices, between the parliamentarians of the Russian Federation and Ukraine and support diplomatic efforts aimed at resolving the conflict that are in keeping with the United Nations Charter and the principles of international law, including national sovereignty, territorial integrity, and refrain from the threat and use of force. Three objectives have been set for the immediate, medium and long term:

- A complete ceasefire
- To contribute to confidence-building measures and humanitarian assistance where possible
- To establish and strengthen mechanisms for dialogue between the parliaments of the Russian Federation and Ukraine.

Mission to Kyiv and Moscow

The IPU Task Force undertook a first good-offices mission to Kyiv and Moscow in mid-July 2022 with the objective to engage in political dialogue with the parliamentary leadership in both countries. The Task Force members tried to get a better understanding of the situation on the ground and identify modalities conducive to the cessation of hostilities and a return to diplomacy. The Task Force was provided with practical assistance by the Parliament of Poland and the IPU focal points in the Russian Federation and Ukraine.

The Task Force held constructive discussions with parliamentary leaders in Ukraine and in the Russian Federation. In both Kyiv and Moscow, the Task Force members met with the UN Country Teams, which provided insight into the situation on the ground and the challenges that they faced. In the limited timing available, the Task Force was not in a position to ascertain specifics but, rather, hear out the positions

of the two sides. Both parliaments confirmed their support to the mandate of the IPU Task Force and expressed their readiness to engage in consultations and inter-parliamentary dialogue. The mission showed that IPU's actions are complementary to those of governments and international organizations, opening a channel to express the concerns of the people and contributing to the resolution of the conflict through parliamentary initiatives.

Follow up and discussions in the context of the Kigali Assembly

At its online meeting on 26 September, the Executive Committee discussed the report of the Task Force President. The Executive Committee urged the Task Force to continue its work through individual consultations with parliamentarians from both sides. The Executive Committee members repeated their commitment to discourage actions that might further enflame tensions in the region and expressed their hope that parliamentarians from both sides could be brought together around the same table in the near future.

During the 145th Assembly in Kigali, the Task Force discussed developments since their last meeting and deplored the continued escalation of the situation in the region, through:

- The continued shelling of the Zaporizhzhya Nuclear Power Plant which posed a grave danger of a nuclear catastrophe for the entire region.
- Hastily organized annexation referendums late September in the four occupied regions of Ukraine, signed into law by President Putin on 5 October and subsequently ratified by the Russian Duma.
- The resumed missile attacks against the capital city of Kyiv and multiple other cities in Ukraine causing civilian casualties and significant destruction of essential infrastructure.

The Task Force also held individual consultations on 13 October with the delegations of the Verkhovna Rada of Ukraine and of the Federal Assembly of the Russian Federation. Both sides reconfirmed their commitment to continue to work closely with the Task Force in seeking a peaceful resolution of the war. The Task Force President and members, in turn, strongly called for de-escalation and for the identification of small measures conducive to the restoration of political dialogue. This included, for example, the resumption of talks on prisoner exchange.

People were suffering all over the world because of the war and this must come to an end. Parliaments had a distinct role and responsibility to put pressure on their respective governments to find peaceful solutions to conflicts, for the good of the people that they represent. Both parties were urged to identify issues that they would be willing to discuss with the other side as a starting point in establishing a dialogue. In the interim, the Task Force would redouble its efforts in carrying out its mandate.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 145th Assembly of the IPU (at 15 October 2022)

Composition of delegations of IPU Members attending the last eight IPU statutory meetings (March 2018 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Kigali (15/10/2022)	552	200	36.2	119	13	11.8	4	17	9
Nusa Dua (03/22)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
Madrid (11/21)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
Virtual Geneva (05/21)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/19)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17
Doha (04/19)	721	219	30.3	147	16	11.8	0	16	12
Geneva (10/18)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
Geneva (03/18)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6

Single-sex, multi-member delegations of IPU Members present in Kigali (status on 15 October 2022)

		Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May 21			Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Argentina	2	0	2	absent			absent			4	5	9	1	3	4	1	3	4	1	6	7	2	5	7
2	Armenia	3	0	3	2	2	4	2	4	6	4	4	8	4	4	8	4	4	8	2	2	4	3	3	6
3	Denmark	2	0	2	3	2	5	2	3	5	2	1	3	2	3	5	2	3	5	0	3	3	0	2	2
4	Gabon	0	2	2	absent			1	5	6	absent			1	4	5	2	5	7	absent			1	3	4
5	Hungary	2	0	2	absent			3	2	5	4	4	8	4	3	7	3	2	5	4	3	7	1	1	2
6	Iceland*	0	2	2	0	2	2	0	1	1	1	2	3	1	2	3	1	1	2	1	2	3	1	2	3
7	Libya*	0	2	2	absent			absent			absent			0	2	2	1	1	2	absent			absent		
8	Madagascar*	0	3	3	0	2	2	0	4	4	3	6	9	2	3	5	absent			absent			3	5	8
9	Malaysia*	0	4	4	0	1	1	absent			1	2	3	2	3	5	1	3	4	2	4	6	absent		
10	Malta*	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	1	1	2	0	2	2
11	Seychelles	0	2	2	1	1	2	0	1	1	1	3	4	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	1	2
12	Somalia	0	5	5	absent			absent			1	4	5	1	4	5	1	8	9	0	4	4	0	2	2
13	Spain	0	6	6	1	3	4	2	4	6	2	6	8	1	3	4	0	3	3	3	1	4	2	4	6
14	Suriname	0	2	2	1	2	3	1	2	3	2	3	5	1	2	3	1	2	3	1	2	3	2	1	3
15	Uruguay*	0	3	3	0	1	1	3	3	6	4	4	8	1	1	2	1	1	2	1	4	5	1	5	6
16	Uzbekistan	0	2	2	absent			3	2	5	4	5	9	1	2	3	1	3	4	1	2	3	2	2	4
17	Yemen*	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8	absent			0	5	5	0	7	7

Single-member delegations of IPU Members present in Kigali (as at 15 October 2022)

		Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May 21			Belgrade 10/19			Doha 04/19			Geneva 10/18			Geneva 03/18		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Azerbaijan	0	1	1	absent			2	3	5	3	6	9	1	5	6	1	4	5	0	2	2	absent		
2	Belarus*	0	1	1	0	2	2	1	0	1	2	2	4	0	1	1	0	1	1	1	1	2	1	1	2
3	Brazil	0	1	1	absent			3	5	8	2	2	4	1	10	11	1	9	10	1	10	11	2	4	6
4	Italy*	0	1	1	0	1	1	2	3	5	3	3	6	1	3	4	1	4	5	2	4	6	1	2	3
5	Kazakhstan	1	0	1	2	1	3	1	0	1	5	4	9	2	7	9	1	8	9	1	3	4	1	3	4
6	Mauritius	1	0	1	1	1	2	absent			1	4	5	absent			absent			absent			absent		
7	Palestine	0	1	1	absent			1	4	5	1	3	4	1	5	6	1	5	6	1	4	5	1	6	7
8	Paraguay*	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1	0	1	1	0	2	2	0	1	1
9	Slovenia*	0	1	1	absent			0	1	1	2	0	2	1	3	4	2	1	3	0	1	1	1	1	2

** Delegations subjected to sanctions at the 145th Assembly, pursuant to Art. 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.*

* * * * *

46th session of the Gender Partnership Group

Delegations with 40% to 60% of women parliamentarians

The Gender Partnership Group promotes gender parity within the delegations of the IPU Member Parliaments to the Assemblies and has decided to give visibility to those that are composed of a minimum of 40% and maximum of 60% of each gender.

The countries below are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 145th IPU Assembly.

There are a total of 35 gender-balanced delegations out of 119 delegations (29.4 %) of IPU Members attending the 145th IPU Assembly (as at 15 October 2022).

Delegations with 40% to 49.9% women parliamentarians (14):

Australia (40%)
Austria (40%)
Egypt (40%)

Netherlands (40%)
Serbia (40%)
Switzerland (40%)
Thailand (40%)
India (43%)
Oman (43 %)
Türkiye (43%)
Ukraine (43%)
Zimbabwe (43%)
Ghana (44%)
Guinea (44%)

Delegations with 50% women parliamentarians (14):

Andorra
Bahrain
Chad
Chile
Congo
Equatorial Guinea
Guyana
Israel
Liechtenstein
Monaco
New Zealand
Rwanda
United Kingdom
United Rep. of Tanzania

Delegations with 50.1% to 60% women parliamentarians (7)

Cameroon (57%)
Zambia (57%)
Canada (60%)
Djibouti (60%)
Poland (60%)
Saudi Arabia (60%)
Timor Leste (60%)

Policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events

Endorsed by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

1. In recent years, the IPU has uncovered the scourge of violence against women in parliament through landmark studies that yielded data on and evidence of the nature and prevalence of sexism, harassment and violence occurring in parliaments against women MPs and parliamentary staff. The IPU studies have shown that no region of the globe is immune and that awareness-raising, zero-tolerance rules and enforcement mechanisms are the best antidotes to the problem.

2. In order to support and better equip parliaments in their efforts to address this scourge and lead by example, the IPU published in 2019 a comprehensive set of guidelines to combat sexism, harassment and violence against women in parliament based on existing good practices. These guidelines establish essential principles on which any anti-harassment mechanism should be based. They also provide practical modalities and measures for implementing such mechanisms.

3. In accordance with this work, and as the IPU should be at the forefront and serve as a model and reference for national parliaments and other international organizations, **the Gender Partnership Group** decided that there was a need for the **IPU to develop its own anti-harassment framework for its Assemblies and other IPU events**. Indeed, the IPU surveys shed light on the fact that women often found themselves more targeted by such behaviour when travelling abroad.

4. The Gender Partnership Group (GPG) began discussions on a possible anti-harassment framework in April 2019. In follow-up to its previous deliberations, the GPG reviewed in 2021 and 2022 existing good practices in preventing and addressing sexism and sexual harassment at multilateral and inter-parliamentary meetings. In its report to the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua, the Group recommended that the IPU use as a model the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events* (see Annex); and requested that the IPU Secretariat draw up an implementation plan with specific accompanying measures on prevention, communication, training and enforcement, and set up a mechanism for regular monitoring of the implementation plan by the Group.

5. At its sitting on 9 October 2022, the Executive Committee discussed this matter and agreed to recommend the following approach to the Governing Council for approval:

I. The IPU agrees to make use of the *UN Code of Conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN system events* as the basis for the IPU's anti-harassment policies*;*

II. The IPU Secretariat draws up and implements a plan of practical measures, in line with the UN Code of Conduct;

III. The Gender Partnership Group regularly monitors and reports on the implementation plan to the IPU membership.

* * * * *

UN Code of conduct to prevent harassment, including sexual harassment, at UN System events

Purpose

The organizations of the United Nations system are committed to enabling events at which everyone can participate in an inclusive, respectful and safe environment.

UN system events are guided by the highest ethical and professional standards, and all participants are expected to behave with integrity and respect towards all participants attending or involved with any UN system event.

Applicability

The Code of Conduct applies to any UN system event, which shall include meetings, conferences and symposia, assemblies, receptions, scientific and technical events, expert meetings, workshops, exhibits, side events and any other forum organized, hosted or sponsored in whole or part by a UN system entity wherever it takes place, and any event or gathering that takes place on UN system premises whether or not a UN system entity is organizing, hosting or sponsoring.

The Code of Conduct applies to all participants at a UN system event, including all persons attending or involved in any capacity in a UN system event.

The UN system or other entity responsible for a UN system event commits to implementing the Code of Conduct.

The Code of Conduct is not legal or prescriptive in nature. It supplements, and does not affect, the application of other relevant policies, regulations, rules and laws, including laws regulating the premises in which the UN system event takes place and any applicable host country agreements.

Prohibited conduct

Harassment is any improper or unwelcome conduct that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation to another person. Harassment in any form because of gender, gender identity and expression, sexual orientation, physical ability, physical appearance, ethnicity, race, national origin, political affiliation, age, religion or any other reason is prohibited at UN system events.

Sexual harassment is a specific type of prohibited conduct. Sexual harassment is any unwelcome conduct of a sexual nature that might reasonably be expected or be perceived to cause offence or humiliation. Sexual harassment may involve any conduct of a verbal, nonverbal or physical nature, including written and electronic communications, and may occur between persons of the same or different genders.

Examples of sexual harassment include, but are not limited to:

- Making derogatory or demeaning comments about someone's sexual orientation or gender identity
- Name-calling or using slurs with a gender/sexual connotation
- Making sexual comments about appearance, clothing or body parts
- Rating a person's sexuality
- Repeatedly asking a person for dates or asking for sex
- Staring in a sexually suggestive manner
- Unwelcome touching, including pinching, patting, rubbing or purposefully brushing up against a person
- Making inappropriate sexual gestures, such as pelvic thrusts
- Sharing sexual or lewd anecdotes or jokes
- Sending sexually suggestive communications in any format
- Sharing or displaying sexually inappropriate images or videos in any format
- Attempted or actual sexual assault, including rape

Complaint process

A participant who feels that they have been harassed at a UN system event may report the matter to the organizer of the UN system event or relevant security authority, and a participant who witnesses such harassment should make such a report. Such reporting shall have no effect on any applicable rules and procedures that may apply in the UN system or to other personnel. The organizer of the UN system event will be expected to take appropriate action in accordance with its applicable policies, regulations and rules.

Examples of appropriate action may include, but are not limited to:

- undertaking a fact-finding exercise
- requesting the perpetrator to immediately stop the offending behaviour
- suspending or terminating the perpetrator's access to the UN system event or refusing registration at future UN system events, or both
- conveying the complaint to any investigative or disciplinary authority with jurisdiction over the person accused of harassment
- conveying a report to the employer or entity with jurisdiction over the person accused of harassment for appropriate follow-up action

The victim of alleged harassment may also seek help from other relevant authorities, such as the police, bearing in mind the applicable legal framework.

A participant should never knowingly make a false or misleading claim about prohibited conduct.

Prohibition of retaliation

Threats, intimidation or any other form of retaliation against a participant who has made a complaint or provided information in support of a complaint are prohibited. The UN system or other entity responsible for a UN system event will take any reasonable appropriate action needed to prevent and respond to retaliation, in accordance with its applicable policy, regulations and rules.

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 210th session
(Kigali, 15 October 2022)

Series of webinars on disarmament co-organized with Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND)	Virtual January – December 2022
The global empowerment series: briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual (Quarterly) 2022
Parliamentary meeting at COP27	SHARM EL-SHEIKH (Egypt) 13 November 2022
Workshop on health taxes, co-organized with the World Health Organization	GENEVA (Switzerland) 23 – 25 November 2022
Arab Regional Parliamentary Forum on the 2030 Agenda: Strengthening parliamentary engagement in climate action post-COP27 in the Arab region	BEIRUT (Lebanon) 29 – 30 November 2022
Side event at COP27: Designing governance systems to enable effective implementation of the Paris Agreement	SHARM-EL-SHEIKH (Egypt) November 2022 (Dates to be confirmed)
Regional Conference for African parliaments on preventing and responding to violence against women in politics and in parliaments, co-organized with the African Parliamentary Union and the National Assembly of Togo	LOMÉ (Togo) 30 November 2022
Parliamentary Track at the Internet Governance Forum 2022	Hybrid event ADDIS ABABA (Ethiopia) 30 November – 1 December 2022
Regional workshop for parliamentarians and their staff from Latin America and the Caribbean, co-organized with the World Trade Organization (WTO)	BUENOS AIRES (Argentina) November 2022 (Dates to be confirmed)
Workshop on comprehensive disarmament	Virtual November – December 2022
Workshop on Human Security in the framework of the Human Security for *All global campaign*	Virtual November – December 2022
Webinar on the IPU contribution to UN negotiations on Cybercrime	Virtual 5 December 2022
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of West Africa	ABUJA (Nigeria) December 2022 (Dates to be confirmed)
Second regional seminar for African parliaments on achieving the SDGs	DJIBOUTI (Djibouti) December 2022 (Dates to be confirmed)
Capacity-building regional workshop for the G5 Sahel on countering terrorism and violent extremism	NIAMEY (Niger) 2022 (Dates to be confirmed)
Global webinar co-organized with UNHCR on education and refugees	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)

Webinar to mark the 40th anniversary of the Optional Protocols to the Geneva Conventions	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Security and development for countering terrorism	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Human dignity, women and children	Virtual 2022 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Engaging communities in the prevention of violent extremism and addressing the conditions conducive to terrorism	Zimbabwe November 2022 (Dates to be confirmed)
Parliamentary side-event on the occasion of the global conference entitled *Internet for Democracy: Regulating digital platforms for information as a public good, organized by UNESCO*	PARIS (France) 21 – 23 February 2023
Annual Parliamentary Hearing at the UN	NEW YORK (USA) February 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Forum on the occasion of the Fifth UN Conference on the LDCs	DOHA (Qatar) 5 – 9 March 2023
146th Assembly and related meetings	MANAMA (Bahrain) 11 – 15 March 2023
Annual parliamentary meeting at the Commission on the Status of Women	NEW YORK (USA) March 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue for Inclusive Societies	Morocco Late May/early June 2023 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Forum at the UN High-level Political Forum on Sustainable Development	NEW YORK (USA) July 2023 (Dates to be confirmed)
147th Assembly and related meetings*	GENEVA (Switzerland) 8 – 12 October 2023
Parliamentary Meeting at COP28	DUBAI (United Arab Emirates) 6 – 17 November 2023
Global Summit on the Call of the Sahel	End of 2023 Venue and dates to be confirmed
Ninth Global Conference of Young Parliamentarians	Viet Nam December 2023 (Dates to be confirmed)
The global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual (Quarterly) 2023
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for English-speaking participants	IPU Headquarters GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)

* Official invitation received from the Parliament of Angola to host the 147th Assembly in October 2023. Final decision on the venue for the 147th Assembly is expected by December 2022.

Third regional seminar for the parliaments of Latin America and the Caribbean on achieving the SDGs	PANAMA CITY (Panama) 2023 (Dates to be confirmed)
Third regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	PARIS (France) 2023 (Dates to be confirmed)
Interregional seminar on the SDGs	China 2023 (Dates to be confirmed)
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council	GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)
Meeting for the Call of the Sahel: Financing terrorism and funding counter-terrorism	GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)
Speakers' Summit (P20) on the occasion of the G20	India 2023 (Dates to be confirmed)
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of webinars on disarmament, arms control and non-proliferation as well as military expenditures, co-organized with Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and other partners	Virtual January – December 2023
Workshops on comprehensive disarmament: Focus on the Arms Trade Treaty	Virtual January – December 2023
Series of workshops on human security and common security with partners including the International Peace Bureau and the World Academy on Art and Sciences	Virtual January – December 2023
Series of regional and sub-regional webinars on statelessness	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of briefings for parliaments of countries that will be reviewed in 2023 and early 2024 by the UN Human Rights Council under its Universal Periodic Review; by the UN Committee on the Rights of Child; by the UN Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families and by the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Series of webinars for parliaments on climate action	Virtual 2023 (Dates to be confirmed)
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for parliaments from the Latin American and Caribbean regions	2023 Venue and dates to be confirmed
Fifth South Asia Speakers' Summit on achieving the SDGs	2023 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region	2023 Venue and dates to be confirmed

Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia group	2023 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	2023 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2023 Venue and dates to be confirmed
Parliamentary meeting in the context of the WTO Public Forum	GENEVA (Switzerland) 2023 (Dates to be confirmed)
Annual Parliamentary Conference on the WTO	2023 Venue and dates to be confirmed
51st Session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO	2023 Venue and dates to be confirmed
16th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	2024 Venue and dates to be confirmed
10th Global Conference of Young Parliamentarians	Armenia 2024 Venue and dates to be confirmed
Side event at the 6th Session of the United Nations Environment Assembly (UNEA 6)	Nairobi (Kenya) 2024 (Dates to be confirmed)

Agenda of the 146th Assembly

(Manama, Bahrain, 11-15 March 2023)

1. Election of the President of the 146th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*
(Standing Committee on Peace and International Security)

6. *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*
(Standing Committee on Sustainable Development)

7. Reports of the Standing Committees

8. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 148th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

مرفق رقم 1

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة – خارطة طريق للتنفيذ

الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة

خارطة طريق للتنفيذ

صادق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

معلومات أساسية

يقيم *تحليل المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة* ("التقرير") جهود الاتحاد البرلماني الدولي على مدى العقدين الماضيين لغرس بُعد برلماني في عمل الأمم المتحدة. كان الهدف من ذلك تأكيد المكان الصحيح للبرلمانات في ساحة دولية تهيمن عليها الحكومات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. يتراوح المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، الذي يتمحور حول أربع نقاط رئيسية، من السعي للتأثير على النتائج السياسية للأمم المتحدة (القرارات، والإعلانات، والمعاهدات، وما إلى ذلك) إلى دعم تنفيذ هذه النتائج من خلال إشراك البرلمانات بنشاط من خلال أدوارها التشريعية والتمثيلية والرقابية.

ويقدم التقرير تقييماً مفيداً للغاية لكيفية زيادة تعزيز علاقة الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة. وتزامن إصداره مع صياغة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026 ("استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي") التي تتضمن في حد ذاتها توجيهات هامة في ما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة (راجع الإطار النصي).

وتسترشد هذه المذكرة بالاعتبارات الرئيسية التالية المستمدة من التقرير واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي:

1. إن هدف الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في السعي للتأثير على النتائج السياسية للأمم المتحدة قد تخلف كثيراً عن هدف المساعدة في تنفيذ مثل هذه النتائج من خلال العمل البرلماني على المستوى الوطني. وترد حاجة إلى استعادة قدر من التوازن بين هذين الهدفين.

2. من الأفضل فتح عمليات الأمم المتحدة أمام التدقيق والإسهام البرلمانيين من خلال *تدخل البرلمانات الوطنية تجاه حكوماتها* (التدخل على المستوى الوطني) بدلاً من تدخل الاتحاد البرلماني الدولي كممثل للمجتمع البرلماني العالمي في الأمم المتحدة (التدخل على المستوى العالمي). يحتاج الاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة الاستثمار في تزويد البرلمانات وأعضاء البرلمانات المهتمين بالمعلومات والأدوات التي يحتاجون إليها للتدقيق والتأثير على مواقف حكوماتهم في مفاوضات الأمم المتحدة ومناقشاتها.

المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي (الهدف رقم 4)

سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي "على زيادة تعزيز البعد البرلماني لتعددية الأطراف والحوكمة العالمية، بما في ذلك صوت البرلمانات في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف؛ والاضطلاع بالدعوة الجماعية على الصعيد العالمي، بما في ذلك من أجل تعزيز الحوكمة؛ ودعم البرلمانات الوطنية في المساهمة في صياغة الالتزامات العالمية وتنفيذها على الصعيد الوطني".

3. ينبغي زيادة إدراج المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في جميع أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بدلاً من متابعته كهدف استراتيجي مستقل، كما كان الحال في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي القديمة. وبالتالي، يلزم إقامة أوجه تآزر أقوى بين الأهداف السياسية للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج عمله مع البرلمانات.

4. ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي، في عمله في الأمم المتحدة ومع البرلمانات، أن يهدف بشكل أكثر وضوحاً إلى تحقيق نتائج. ويتطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، إجراء "فرز" أكثر صرامة في ما بين الأنشطة وأساليب العمل الحالية لاختيار تلك التي تفيد الأعضاء بشكل أكبر وبأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة.

الاتجاهات الرئيسية لخارطة الطريق

يمكن تنظيم خارطة طريق التنفيذ على نحو ملائم حول المجموعات الثلاث للتوصيات المقدمة في التقرير.

1. وضوح الغرض: تحديد الأهداف والأولويات والغايات

- تحديد الغرض من المشروع السياسي بشكل أوضح، فضلاً عن أساليب العمل ومقاييس التقدم المحرز (التوصية 1)
- تقليل تركيز العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة من ثلاثة إلى خمسة مجالات للسياسات (التوصية 2)
- جعل أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان من الخصائص الرئيسية لعمل الاتحاد البرلماني الدولي (التوصية 3)

2. الاستفادة من نقاط قوة الاتحاد البرلماني الدولي: إصلاح العملية والهيكل

- تنظيم الأنشطة وتشكيلها بمزيد من الوضوح حول أهداف محددة تتعلق بسياسة المنظمة أو التنفيذ أو أهدافها المتعلقة بالسمعة (التوصية 4)
- تشديد تركيز لجنة شؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي وفقاً لأولويات المشروع السياسي (التوصية 5)
- السعي إلى إنشاء نقاط دخول ونماذج جديدة للعمل مع الأمم المتحدة (التوصية 6)
- إعادة هيكلة الطريقة التي يتواصل بها الاتحاد البرلماني الدولي مع أعضاء البرلمانات لإرشادهم مباشرة بشأن المسائل التي يهتمون بها (التوصية 7)
- إشراك الأمانات العامة لمجموعات الاتحاد البرلماني الدولي في الاضطلاع بدور سياسي، وأكثر نشاطاً في السعي إلى تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي (التوصية 8)

3. قياس الأثر: التنسيق والرصد والحفاظ على التركيز

- تحديد الأهداف، وإعداد البيانات، وتوزيع المسؤولية عن قياس التقدم المحرز بشأن تأثير الاتحاد البرلماني الدولي وأثره في مجال السياسات (التوصية 9)
- النظر في كيفية نقل أهمية المشروع السياسي داخل المنظمة، وعلاقته بالأولويات الاستراتيجية [الجديدة] للمنظمة وما يقابلها من موارد (التوصية 10)

تحقيق وضوح الغرض

على مر السنين، وبفضل الدعوة القوية للاتحاد البرلماني الدولي، اكتسبت البرلمانات اعترافاً بصفتها جهات معنية في الأمم المتحدة. في حين أن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة واضح جداً لقيادة المنظمة، خلص التقرير إلى أن الكثير من أعضاء البرلمان في جميع أنحاء العالم – بما في ذلك أولئك الذين يعملون مع الاتحاد البرلماني الدولي – ليسوا على دراية كاملة بمهمة الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة أو لا يفهمونها تماماً. أحد الأسباب المهمة لذلك هو أن الكثير من العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة لا يصل إلى البرلمانات الوطنية.

وتتماشى التوصيات الثلاث الأولى الواردة في التقرير بشكل جيد مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، والأهداف الرئيسية التي توضح عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن **احتياجات البرلمانات**[1]. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يهدف العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، في المقام الأول، إلى **تعزيز قدرات البرلمانات على مساءلة حكوماتها عما تقوله أو تقوم به في الأمم المتحدة**، وكذلك إلى **تعزيز قدرات البرلمانات على ترجمة الالتزامات العالمية إلى تشريعات وطنية**.

ووفقاً للتقرير، ينبغي أن توفر **أهداف التنمية المستدامة** – جدول الأعمال العالمي للفقر والتنمية بقيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك السلم والحوكمة الرشيدة – السياق الذي ينبغي أن تختار على أساسه المسائل ذات الأولوية وأن يتركز عليه الكثير من النهج المتبع إزاء الأمم المتحدة: "إن التركيز على أهداف التنمية المستدامة... هو التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في تنفيذها... وتوضيح كيف أن مصالح الأمم المتحدة والبرلمانات (وبالتالي الاتحاد البرلماني الدولي) متشابكة بشكل لا ينفصل".

[1] تركز استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي في أهدافها الرئيسية على احتياجات البرلمان: بناء برلمانات فعالة وممكنة؛ وتعزيز البرلمانات الشاملة والتمثيلية؛ ودعم البرلمانات القادرة على الصمود والمبتكرة؛ وتحفيز الإجراءات البرلمانية الجماعية.

وبعبارة أخرى، فإن الفكرة هي أن **الاتحاد البرلماني الدولي بحاجة إلى دمج عمله السياسي في الأمم المتحدة بشكل أفضل مع برنامجه لدعم تنفيذ الاتفاقات الدولية من خلال البرلمانات**. إن القدرة على إثبات أن البرلمانات يمكن أن تساعد في تحقيق العناصر الرئيسية لجدول الأعمال الدولي ستعزز الثقل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى مزيد من الفرص للتأثير على النتائج السياسية للأمم المتحدة. ولإثبات كيفية متابعة البرلمانات لاتفاقات الأمم المتحدة على نحو أفضل، ستُعرض **قصص النجاح** بانتظام أكبر على هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتحدّد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي أربعة مجالات عمل مواضيعية عامة هي: تغير المناخ؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ والسلم والأمن؛ والتنمية المستدامة للجميع. سيتم تحديد قائمة مختصرة بالقضايا الرئيسية التي يجب أن يركز عليها الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة بحلول الربع الأول من العام 2023 ضمن هذه المجالات، بما يتماشى مع خطة عمل تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وتتمثل إحدى أساليب ربط عمل التعزيز البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي بعمله السياسي في الأمم المتحدة في إشراك البرلمانات في التقارير الوطنية الرئيسية التي تقدمها الحكومات إلى الأمم المتحدة (راجع الإطار النصي)، وهو نشاط يشارك فيه الاتحاد البرلماني الدولي بالفعل. وكثيراً ما تكون الرقابة البرلمانية منعدمة، بطريقة أو بأخرى في جميع عمليات تقديم التقارير المشار إليها في الإطار النصي. وسيعالج الاتحاد البرلماني الدولي هذا الأمر بدعم البرلمانات على نحو أكثر انتظاماً في جميع مراحل العملية التي تقودها الحكومة، ابتداء من المشاورات المبكرة وحتى التنفيذ، عن طريق ما يلي:

تقارير الحكومات إلى الأمم المتحدة رهناً بمدخلات برلمانية

تقارير الحكومات إلى الأمم المتحدة رهناً بمدخلات برلمانية

الاستعراض الوطني الطوعي – التقارير المرحلية لأهداف التنمية المستدامة المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

التقارير المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان – الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان

تقارير عن حماية الأطفال، في إطار لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة

تقارير عن التدابير الرامية إلى وضع حد للتمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

تقارير عن النفقات العسكرية الوطنية (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح)

- تنظيم جلسات إحاطة (افتراضياً أو بالحضور الشخصي) للبرلمانات المعنية في بداية كل عمليات تقديم التقارير.
- تقديم المساعدة بصورة استباقية إلى مجموعة مختارة من البرلمانات في عملية أو اثنتين من عمليات تقديم التقارير هذه، وتبادل الأفكار ذات الصلة مع البرلمانات الأخرى.
- إجراء دراسات استقصائية عن المشاركة البرلمانية لتتبع التقدم المحرز على مر الزمن[2]

موجز الإجراءات المتخذة لتحقيق وضوح الغرض	
1.	إعداد قائمة مختصرة بالمسائل المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة (من مجالات اهتمام واسعة باستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي)
2.	عرض قصص نجاح حول كيفية عمل البرلمانات لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة
3.	دعم إشراف البرلمانات على التقارير الحكومية المقدمة إلى الأمم المتحدة: جلسات إحاطة مسبقة؛ وتقديم المساعدة المباشرة إلى مجموعة صغيرة من البرلمانات؛ والدراسة الاستقصائية السنوية لمشاركة البرلمانات (أهداف التنمية المستدامة).

الاستفادة من نقاط قوة الاتحاد البرلماني الدولي: إصلاح العملية والهيكل

يتمثل محور التوصيات الخمس في إطار هذه المجموعة في إشراك أعضاء البرلمانات بشكل مباشر أكثر في العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، تحسين استخدام الأمانات العامة لمجموعات الاتحاد البرلماني الدولي كقنوات ذات اتجاهين بين المنظمة والبرلمانات، استعراض تأثير فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، باستخدام نقاط دخول متعددة للتأثير على عمليات الأمم المتحدة، وإصلاح اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي.

كما يشير التقرير، إلى "أن الـ 46000 عضو في البرلمان حول العالم هم أكبر مورد منفرد للاتحاد البرلماني الدولي". ومع ذلك، فإن الكثير من أعضاء البرلمانات هؤلاء غير مدركين لعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن

[2] تُجرى بالفعل دراسة استقصائية كل عام لتتبع المشاركة البرلمانية في التقارير المرحلية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. في الوقت الحالي، سيتم إجراء هذه الدراسة الاستقصائية فحسب للمشاركة البرلمانية.

التأثير على النتائج السياسية للأمم المتحدة أو المساعدة في تنفيذها: "سيتعامل أعضاء البرلمانات هؤلاء مع الاستراتيجية السياسية للاتحاد البرلماني الدولي... إذا كانوا يعتقدون أنها تساعدهم على تحقيق الأمور محلياً".

وفي حين أن الأمانات العامة لمجموعات الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن تساعد في الوصول إلى أعضاء البرلمانات الأفراد الذين قد يكونون مهتمين بنتائج سياسية محددة للأمم المتحدة أو قد يكونون أكثر ملاءمة للمشاركة في الفعاليات في الأمم المتحدة، فمن المهم بشكل متزايد لنجاح العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة أن يتم حشد أعضاء البرلمانات مباشرة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي. سيتطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، **توعية أكثر استهدافاً لأعضاء البرلمانات لتبادل المعلومات حول مداولات الأمم المتحدة، ودعم عملهم الرقابي داخل البرلمانات، وتحديد الأنصار البرلمانيين الذين قد يقودون مختلف المسائل على مستوى العالم.**

وسيتطلب تعزيز معرفة البرلمانات بالنتائج السياسية للأمم المتحدة (على سبيل المثال، مفاوضات القرارات والإعلانات السياسية والمعاهدات) **تقارير أكثر انتظاماً ومقدمة في الوقت المناسب إلى البرلمانات نفسها وكذلك إلى أعضاء البرلمانات بشكل عام.** وتحقيقاً لهذه الغاية، ووفقاً لاستراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على الاستفادة إلى أقصى حد من تكنولوجيات المعلومات الجديدة، فضلاً عن القدرات الجديدة للاجتماعات الافتراضية، في عمله مع البرلمانات والبرلمانيين، بما في ذلك عن طريق:

- المشاركة المباشرة مع أعضاء البرلمانات في قاعدة بيانات الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي (Zoho) في **مراسلات منتظمة** بشأن مجموعة محددة بوضوح من مسائل الأمم المتحدة وعملياتها. وستشمل المراسلات معلومات عن الفعاليات الرئيسية للأمم المتحدة في نيويورك، وجنيف، وفيينا، وتقارير الأمم المتحدة الجديدة الهامة، وكذلك عن التفاوض بشأن القرارات أو الوثائق السياسية الهامة الأخرى[3]. وسيستمر توجيه المراسلات الرسمية من الاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمانات الأعضاء (مثل الدعوات لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة) إلى رؤساء مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي حصراً.

[3] يرد حالياً حوالى 12 000 جهة اتصال في قاعدة بيانات زوهو Zoho. ستتم إضافة المزيد من أعضاء البرلمانات إلى هذه القائمة بمرور الوقت وستبذل الجهود للسماح بـ "توجيه" أكثر وضوحاً للبرلمانيين المعنيين بناءً على عضوية لجانهم أو القضايا المختارة ذات الاهتمام.

- تنظيم **جلسات إحاطة افتراضية لأعضاء البرلمانات بشأن عمليات الأمم المتحدة** لتسليط الضوء على الأسس السياسية والآثار العملية. وستكون جلسات الإحاطة الافتراضية المقررة بانتظام (تاريخ/وقت محدد) فرصة لجميع أعضاء البرلمانات للمشاركة في هذه المسائل. وستنظم جلسات مخصصة لهذه الإحاطات لرؤساء البرلمانات في محاولة لتأمين المشاركة على أعلى مستوى برلماني.
- إنتاج **شريط فيديو للعرض** يوضح المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة (الهدف والترتيبات) لتوزيعه إلكترونياً على أعضاء البرلمانات وعرضه بانتظام في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الاجتماعات.

ومع مراعاة الدور المؤسسي لمجموعات الاتحاد البرلماني الدولي بوصفها صلة الوصل الرئيسية بين المنظمة وأعضاء البرلمانات عموماً، سيجري الاضطلاع بالإجراءين التاليين:

- **تعزيز الالتزام القانوني لمجموعات الاتحاد البرلماني الدولي بإحاطة برلماناتها بكامل هيئتها** بالنتائج الرئيسية لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي – بما في ذلك تلك التي تتناول عمليات الأمم المتحدة (مثل المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ)، وتبادل الاستنتاجات السياسية الرئيسية والمتابعة مع هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة حتى يتسنى الوصول بهذه المعلومات إلى البرلمان بشكل أعمق.
- تشجيع **رؤساء البرلمانات و/أو** رؤساء مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي على **تنظيم جلسة إحاطة سنوية واحدة على الأقل مع ممثليهم الدائمين في الأمم المتحدة** وكذلك، حيثما أمكن، مع **منسقي الأمم المتحدة المقيمين** في الميدان كوسيلة لإبراز صورة البرلمانات في الإشراف على عمليات الأمم المتحدة[4].

تتمثل الطريقة الرئيسية التي يتبعها الاتحاد البرلماني الدولي في الحشد السياسي في إضافة فعالية أو فعاليتين بشكل انتقائي إلى قائمة **الفعاليات البرلمانية التي تعقد بالتزامن مع دورات الأمم المتحدة** في نيويورك وجنيف وفيينا (راجع الإطار). ولدى استعراض هذه القائمة، أشار التقرير إلى أن أثر جلسة الاستماع البرلمانية السنوية المشتركة في نيويورك يتضاءل بسبب الطابع العام للمواضيع التي تميل إلى مناقشتها وكذلك بسبب عدد من القيود

[4] لا يشملها التقرير، ومع ذلك فهي مهمة للغاية، فإذ إنها العلاقة التي يحاول الاتحاد البرلماني الدولي بناءها بين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والبرلمانات في حوالى 130 دولة حيث ترد بعثات ميدانية للأمم المتحدة (الأفرقة القُطرية). في حين أن هذه العلاقة لا تتعامل مع النتائج السياسية للأمم المتحدة بشكل مباشر، إلا أنها تساعد في تمكين البرلمانات تجاه حكوماتها. كما أنها تساعد على زيادة الوعي بالأمم المتحدة داخل البرلمانات.

المؤسسية. وللمضي قدماً، سيتعين تحسين جلسة الاستماع من خلال مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية والقواعد لكي تصبح أكثر ارتباطاً بعمليات الأمم المتحدة الجارية. وسيتم إعداد مقترح في هذا الصدد لاجتماع مقبل للجنة التنفيذية.

بالإضافة إلى تنظيم فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة في الأمم المتحدة، **سيسهل الاتحاد مشاركة أعضاء البرلمانات في المشاورات الرسمية للأمم المتحدة** كجزء من العملية التحضيرية للاجتماعات رفيعة المستوى للأمم المتحدة. ولهذه الغاية:

- سيتم إبلاغ البرلمانات بانتظام **باجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية التي يمكن أن يشارك فيها أعضاء البرلمانات بشكل مفيد كجزء من الوفود الوطنية.**
- سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أوثق مع الأمم المتحدة لضمان مشاركة أعضاء البرلمانات (خبراء المواضيع) في جلسات الاستماع التي تعقدها الأمم المتحدة للجهات المعنية المتعددة مع أعضاء البرلمانات وممثلي المجتمع المدني[5].
- **سيعمل** الاتحاد البرلماني الدولي **بصورة استباقية لضمان مشاركة أعضاء هيئاته المتخصصة المعنية بقضايا محددة في مداولات هيئات الأمم المتحدة المناظرة والمساهمة فيها[6].**

فعاليات منتظمة للاتحاد البرلماني الدولي في دورات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية

المنتدى البرلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك

الاجتماع البرلماني في اللجنة المعنية بوضع المرأة

الاجتماع البرلماني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

المؤتمر البرلماني في منظمة التجارة العالمية

وكما يشير التقرير، فإن جميع **اللجان الفنية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي** تعالج مسائل في مقدمة جدول أعمال الأمم المتحدة، وكثيراً ما يُدعى مسؤولو الأمم المتحدة إلى المشاركة في دورات اللجان بصفتهم مقدمي

[5] لقد أثبت هذا النهج المتمثل في إضافة أعضاء برلمانات إلى جلسات الاستماع التي تعقدها الأمم المتحدة للجهات المعنية المتعددة نجاحاً كبيراً في الفترة التي سبقت اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن الصحة.

[6] كما هو الحال بالنسبة لمنتدى البرلمانيين الشباب، الذي يشارك أعضاؤه بانتظام في منتدى الشباب السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيُطلب "إقامة ترتيبات توأمة" للفريق العامل المعني بالعلم والتكنولوجيا للاتحاد البرلماني الدولي (على سبيل المثال، المنتدى المتعدد الأطراف المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)، ولجنة شؤون الشرق الأوسط (على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، واللجان الأخرى المعنية بقضايا الشرق الأوسط)، فضلاً عن الهيئات المتخصصة الأخرى التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

عروض خبراء. وسيزداد تعزيز هذا التفاعل بين اللجان الفنية للاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لأنه يوفر قناة هامة للبرلمانيين للتعرف على عمليات الأمم المتحدة (المفاوضات والفعاليات الرئيسية وما إلى ذلك) ذات الصلة المباشرة بعملهم في الداخل. ولدعم ذلك، فإن مكاتب اللجان المواضيعية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي (السلم والأمن؛ التنمية المستدامة؛ الديمقراطية وحقوق الإنسان) مدعوة في كثير من الأحيان لمتابعة عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة في نيويورك وجنيف وفيينا.

وفي ما يتعلق **باللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي**، يخلص التقرير إلى أن تركيز هذه الهيئة على الأمم المتحدة كمؤسسة يحتاج إلى تضييق نطاقه ليشمل "مجموعة من المسائل المؤسسية الرئيسية" التي يتعين استعراضها بمرور الوقت، وأن اللجنة ككل "ينبغي أن تضطلع بدور سياسي أكثر وضوحاً في الاستراتيجية السياسية". ولمعالجة هذا الأمر، يُقترح استعراض ولاية اللجنة لإعطائها مزيداً من التركيز وتبسيط أساليب عملها. ولزيادة تعزيز صورة اللجنة، ستعقد اللجنة كل سنتين اجتماعاً رفيع المستوى بشأن "دور البرلمانات في تعددية الأطراف"، مما سيثري الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات وتوجيه سياسة الاتحاد البرلماني الدولي إزاء الأمم المتحدة. وسيقدم اقتراح شامل بشأن إعادة هيكلة لجنة الأمم المتحدة ومكتبها في اجتماع مقبل للجنة التنفيذية.

موجز الإجراءات المتخذة لحشد نقاط قوة الاتحاد البرلماني الدولي	
.1	دعم زيادة تواتر إشراك أعضاء البرلمانات في الوفود الوطنية إلى اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى
.2	إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أعضاء البرلمان في جميع جلسات الاستماع ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة للجهات المعنية المتعددة
.3	تحسين مطابقة هيئات الاتحاد البرلماني الدولي المتخصصة مع هيئات الأمم المتحدة المناظرة
.4	الاستفادة بصورة أكثر منهجية من أعضاء مكتب اللجان الدائمة أو غيرهم من شاغلي المناصب في الاتحاد البرلماني الدولي كمشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة
.5	عقد جلسات إحاطة افتراضية منتظمة لأعضاء البرلمان بشأن شؤون/عمليات الأمم المتحدة

.6	إرسال مراسلات منتظمة إلى البرلمانات وأعضاء البرلمانات بشأن عمليات محددة للأمم المتحدة (المفاوضات، والقرارات، والإصلاحات وما إلى ذلك) بالوسائل الإلكترونية (رسائل البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك)
.7	إصلاح اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة (وضع اختصاصات وأساليب عمل جديدة)
.8	وضع قواعد ومبادئ توجيهية لربط جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة بشكل أوثق بالعمليات الرئيسية للأمم المتحدة
.9	إشراك مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط أكبر وتعزيز ممارسة جلسات الاستماع البرلمانية مع الممثلين الدائمين في الأمم المتحدة ومع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في الميدان
.10	تقديم عرض بالفيديو للمشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة لتوزيعه على جميع الأعضاء

قياس الأثر: التنسيق والرصد والحفاظ على التركيز

تدعو التوصيتان الأخيرتان من التقرير إلى إجراء تقييمات منتظمة وأكثر صرامة لأثر الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، فضلاً عن إجراء تقييم متعمق للاحتياجات من الموارد.

وسيجري الاتحاد البرلماني الدولي كل خمس سنوات **دراسة استقصائية عالمية** تبحث في الطرق والوسائل التي يمكن للبرلمانات من خلالها التأثير على نتائج الأمم المتحدة ثم تنفيذها. وسيُستكمل ذلك بعملية تقديم التقارير السنوية التنظيمية بشأن متابعة الأعضاء لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك باستجواب أعضاء البرلمان بانتظام كل على حدة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيعقد **اجتماع على مستوى الأمانة العامة** سنوياً مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة حسب الحاجة ومناقشة الأهداف الاستراتيجية المشتركة. ومن بين أمور أخرى، ستساعد الاجتماعات في إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي" باعتباره الخلفية الرئيسية لقرار الجمعية العامة (الذي يحمل العنوان نفسه) والذي يتم اعتماده كل ثلاث سنوات.

كما يشير التقرير، إلى أنه "من الواضح أنه لتحقيق المزيد، سيحتاج المشروع السياسي إلى المزيد من **الموارد** المخصصة له". في الواقع، ظلت المخصصات لعمل الاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة راكدة لسنوات عديدة. وعلى سبيل التوضيح، لم تتغير موازنة مكتب مراقبي الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك تغيراً كبيراً كحصة من الموازنة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي (8٪) على مدى العقد منذ العام 2012. ولم يزداد عدد الموظفين في مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، إذ إنه ما زال بتشكيلته الأصلية التي تضم موظفين اثنين من الفئة الفنية رغم الزيادة الكبيرة في عبء عمله. يتألف مكتب الاتحاد البرلماني الدولي في فيينا، الذي افتتح في العام 2021، من موظف واحد فحسب من الفئة الفنية، وتحقق ذلك بالكامل من خلال المساهمة السخية لبرلمان النمسا لفترة محدودة مدتها أربع سنوات، وبعد ذلك سيلزم تحديد تمويل جديد. لا يمكن تخصيص سوى جزء ضئيل من وقت الموظفين في مقر الاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة التطورات السياسية في الأمم المتحدة في جنيف[7].

وفي ضوء إقرار اللجنة التنفيذية مؤخراً (في مونتيفيديو) للزيادات السنوية المقترحة في الموازنة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي على مدى السنوات القليلة المقبلة (3٪ من العام 2023 إلى العام 2026 تليها زيادات سنوية بنسبة 2٪)، يقترح تخصيص جزء من هذه المساهمات الإضافية للموارد البشرية لدعم المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة.

موجز الإجراءات لقياس أثر الاتحاد البرلماني الدولي	
1.	إجراء دراسة استقصائية لتقييم البرلمانات (كل خمس سنوات)
2.	عقد اجتماع تنسيقي سنوي على مستوى الأمانة العامة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة
3.	تخصيص جزء من المساهمات الإضافية في الموازنة الأساسية للمشروع السياسي في الأمم المتحدة

الاستنتاج

كما ذكر، سيجري تنفيذ خارطة الطريق هذه مع الاستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي رهناً بتوافر الموارد.

وسيقدم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذه الخطة إلى اللجنة التنفيذية مع وثيقة تقدم خلال الجمعية العامة الثانية من العام.

[7] تجدر الإشارة إلى أن الكثير من عمل الاتحاد البرلماني الدولي لتنفيذ اتفاقات الأمم المتحدة من خلال البرلمانات يتم تمويله من خلال مزيج من الموازنة الأساسية (مساهمات الأعضاء) ومصادر من خارج الموازنة من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. في المقابل، لا يمكن تمويل العمل السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة من خلال مصادر من خارج الموازنة بسبب امتناع المانحين عن دعم مثل هذا العمل المؤسسي.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

The IPU political project at the United Nations

Implementation roadmap

Endorsed by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Background

The *Analysis of the IPU's Political Project* at the United Nations ("the Report") takes stock of the IPU's efforts over the last two decades to instil a parliamentary dimension in the work of the United Nations (UN). The idea was to assert parliaments' rightful place in an international arena dominated by governments and international organizations such as the United Nations. Articulated around four key points, the IPU's political project at the UN ranges from seeking to influence UN political outcomes (resolutions, declarations, treaties, etc.) to supporting the implementation of such outcomes by actively engaging parliaments through their legislative, representative and oversight roles.

The Report provides a very useful assessment of how the IPU's relationship with the UN can be further strengthened. Its release coincided with the drafting of the IPU 2022-2026 Strategy ("the IPU Strategy") which itself includes important guidance with regard to the IPU-UN relationship (see text box).

The following key considerations drawn from the Report and the IPU Strategy inform this note:

1. The IPU's objective to seek to influence UN political outcomes has fallen far behind the objective of helping implement such outcomes through parliamentary action at the national level. Some rebalancing between these two objectives is needed.

2. Opening up UN processes to parliamentary scrutiny and input is best done through the *intervention of national parliaments vis-à-vis their respective governments* (national level intervention) as opposed to the IPU's intervention as the representative of the world's parliamentary community at the UN (global level intervention). The IPU needs to invest more in equipping interested parliaments and parliamentarians with the information and tools they need to scrutinize and influence their own government's positions in UN negotiations and debates.

3. The IPU's political project at the UN should be further mainstreamed throughout all of the IPU's work rather than being pursued as a separate strategic objective, as was the case under the old IPU Strategy. By extension, stronger synergies need to be established between the IPU's political objectives and its programme of work with parliaments.

The IPU political project at the UN in the IPU Strategy (Objective 4)

The IPU will work "to further strengthen the parliamentary dimension of multilateralism and global governance including the voice of parliaments at the United Nations and other multilateral organizations; undertake collective advocacy at the global level, including for enhancing governance; and support national parliaments in contributing to the formulation and implementation of global commitments at the national level."

E

#IPU145

4. In its work at the UN and with parliaments, the IPU must aim more explicitly to achieve results. This requires, among other things, a more rigorous "triage" among current activities and modalities of work to select those that deliver the most to Members and that do so in the most cost-effective way.

Main directions of the roadmap

The implementation roadmap can be conveniently organized around the three clusters of recommendations presented in the Report.

1. Clarity of purpose: Establishing objectives, priorities and targets

- Set out more clearly the purpose of the political project, as well as modalities of work and measurements of progress (Rec. 1)
- Narrow the focus of the IPU's political work at the UN to three to five policy areas (Rec. 2)
- Make the SDGs and human rights key features of the IPU's work (Rec. 3)

2. Harnessing the IPU's strengths: Reforming process and structure

- Organize and structure activities more clearly around specific objectives related to the Organization's policy, implementation or reputational goals (Rec. 4)
- Tighten the focus of the IPU Committee on United Nations Affairs in line with the priorities of the political project (Rec. 5)
- Seek to create new entry points and models of engagement with the UN (Rec. 6)
- Overhaul the way the IPU communicates with MPs so as to target them directly on the issues they care about (Rec. 7)
- Engage IPU group secretariats to play a more active and political role in pursuit of IPU objectives (Rec. 8)

3. Measuring impact: Coordination, monitoring and maintaining focus

- Set targets, generate data and allocate responsibility for measuring progress on the IPU's policy influence and impact (Rec. 9)
- Reflect on how the significance of the political project is conveyed within the Organization, its relationship to the Organization's [new] strategic priorities and corresponding resources (Rec. 10)

Achieving clarity of purpose

Over the years, and thanks to the IPU's strong advocacy, parliaments have gained recognition as stakeholders at the UN. While the IPU's political project at the UN is very clear to the Organization's leadership, the Report finds that too many MPs around the world – including those engaged with the IPU – are not fully aware of or do not fully understand the IPU's mission at the UN. One significant reason for this is that much of the IPU's political work at the UN is not reaching national parliaments.

The first three recommendations of the Report align well with the IPU Strategy, the main objectives of which articulate the IPU's work around the **needs of parliaments.**[1] With this perspective in mind, the IPU's political work at the UN should aim, in the first instance, at **strengthening the capacities of parliaments to hold their governments to account for what they say or do at the UN** as well as at **strengthening the capacities of parliaments to translate global commitments into national legislation.**

According to the Report, the **Sustainable Development Goals** (SDGs) – the UN-led global agenda for poverty and development, including peace and good governance – should provide the context against which priority issues need to be selected and on which much of the approach to the UN should be centred: "[T]he focus on the SDGs is … to emphasize the critical role played by parliaments in their implementation … and to illustrate how the interests of the UN and parliaments (and by extension the IPU) are inextricably intertwined."

---

[1] In its main objectives, the IPU Strategy focuses on the needs of parliament: building effective and empowered parliaments; promoting inclusive and representative parliaments; supporting resilient and innovative parliaments; and catalyzing collective parliamentary actions.

Put differently, the idea is that the **IPU needs to better integrate its political work at the UN with its programme work to support the implementation of international agreements through parliaments**. Being able to demonstrate that parliaments can help deliver on key elements of the international agenda will enhance the political weight of the IPU at the UN, leading to more opportunities to influence UN political outcomes. To better demonstrate how parliaments are following up on UN agreements, **success stories** will be presented more regularly to the relevant UN bodies.

Governments' reports to the UN subject to parliamentary input

Voluntary National Review (VNRs) – SDG progress reports to the High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF)

Reports on the realization of human rights – Universal Periodic Review (UPR) of the Human Rights Council

Reports on the protection of children, under the UN Committee on the Rights of the Child

Reports on measures to end discrimination against women – Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW)

Reports on national military expenditures (UN Office for Disarmament Affairs)

The IPU Strategy identifies **four broad thematic work areas**: climate change; democracy, human rights, gender equality and youth participation; peace and security; and sustainable development for all. Within these areas, a shortlist of key issues for the IPU to focus on at the UN will be defined by the first quarter of 2023, in line with the IPU Strategy implementation workplan.

One way of connecting the IPU's parliamentary strengthening work with its political work at the UN is by **engaging parliaments in key national reports submitted by governments to the UN** (see text box), an activity which the IPU is already engaged in. In all of the reporting exercises referred to in the text box, parliamentary oversight is often lacking, one way or another. The IPU will address this by **supporting parliaments** more systematically throughout the government-led process, from early consultations to implementation, by:

- Organizing briefings (virtually or in-person) for the parliaments concerned at the start of each reporting exercise.
- Proactively assisting a select group of parliaments throughout one or two of these reporting exercises and sharing relevant insights with other parliaments.
- Conducting surveys of parliamentary engagement to track progress over time.[2]

Summary of actions to achieve clarity of purpose	
1.	Shortlist issues for IPU-UN work (from broad areas of interest in the IPU Strategy)
2.	Present success stories on how parliaments work to implement UN agreements
3.	Support parliaments' oversight of government reports to the UN: advance briefings; direct assistance to a small cohort of parliaments; annual survey of parliamentary engagement (SDGs)

Harnessing the IPU's strengths: Reforming process and structure

The thrust of the five recommendations under this cluster consists of engaging members of parliament more directly in the IPU's political work at the UN, making better use of the IPU group secretariats as two-way conduits between the Organization and parliaments, reviewing the impact of IPU events at the UN, using multiple entry points to influence UN processes, and overhauling the IPU Standing Committee on United Nations Affairs.

As the Report notes, "[t]he 46,000 members of parliament around the world are the IPU's single biggest resource". Yet too many of these MPs are unaware of the IPU's work on influencing UN political outcomes or assisting with their implementation: "Those MPs will engage with the IPU's political strategy … if they believe it helps them achieve things domestically."

[2] A survey is already being conducted each year to track parliamentary engagement in national progress reports for the SDGs. For the time being, only this survey of parliamentary engagement will be conducted.

While IPU group secretariats can help reach individual MPs who may be interested in specific UN political outcomes or may be most suited to participate in events at the UN, it is increasingly important to the success of the IPU's political work at the UN that MPs be mobilized directly by the IPU. This will require, among other things, **more targeted outreach to members of parliament to share information about UN deliberations, support their oversight work within parliaments, and identify parliamentary champions who may lead on various issues globally.**

Strengthening parliaments' knowledge of UN political outcomes (for example, negotiations of resolutions, political declarations, treaties) will require **more regular and timely reports to the parliaments themselves as well as to parliamentarians at large.** To this end, and in accordance with the new IPU Communications Strategy, the IPU will maximize the use of new information technologies, as well as new virtual meeting capabilities, in its work with parliaments and parliamentarians, including by:

- Sharing directly with MPs in the IPU's new contacts database (Zoho) **regular dispatches** on a clearly defined cluster of UN issues and processes. Dispatches will include information about key UN events in New York, Geneva and Vienna, important new UN reports, as well as on the negotiation of resolutions or other important political documents.[3] Official communications from the IPU to Member Parliaments (e.g. invitations to IPU meetings at the UN) will continue to be addressed exclusively to IPU group presidents.
- Organizing **virtual briefings for MPs on UN processes** to highlight political underpinnings and practical implications. Regularly scheduled (specific date/time) virtual briefings will be an opportunity for all parliamentarians to engage on these issues. Dedicated sessions of these briefings will be organized for Speakers of Parliament in a bid to secure involvement at the highest parliamentary level.
- Producing a **presentation video** illustrating the IPU's political project at the UN (purpose and modalities) to be distributed to MPs electronically and shown regularly at IPU Assemblies and other meetings.

Bearing in mind the institutional role of the IPU groups as the main link between the Organization and parliamentarians at large, the following two actions will be undertaken:

- **Strengthen the statutory obligation for IPU groups to brief their full parliaments** on the main outcomes of IPU meetings – including those dealing with UN processes (e.g. climate change negotiations), and share the main political conclusions and follow-up vis-à-vis the relevant UN body so that this information can reach deeper into parliament.
- Encourage **Speakers of parliament and/or** IPU group presidents to **organize at least one annual briefing with their respective Permanent Representatives at the UN** as well as, where feasible, with **UN Resident Coordinators** in the field as a way of raising the profile of parliaments in overseeing UN processes.[4]

The IPU's principal modality of political mobilization will be to selectively add one or two events to the list of **parliamentary events held in conjunction with UN sessions** in New York, Geneva and Vienna (see box). In reviewing this list, the Report noted that the impact of the Joint Annual Parliamentary Hearing in New York is diminished by the general nature of the topics it tends to discuss as well as a number of institutional constraints. Going forward, the Hearing will need to be improved through a clear set of guidelines and rules so as to become more closely linked to ongoing UN processes. A proposal in this regard will be prepared for a future meeting of the Executive Committee.

---

3 There are currently some 12,000 contacts in the Zoho database. More MPs will be added to this list over time and efforts will be made to allow for sharper "targeting" of relevant MPs based on their committee membership or selected issues of interest.

4 Not covered by the Report, and yet very important, is the relationship that the IPU is trying to build between UN Resident Coordinators and parliaments in the approximately 130 countries where UN field missions (Country Teams) are present. While this relationship does not deal with UN political outcomes directly, it helps empower parliaments vis-à-vis their own governments. It also helps build greater awareness of the UN within parliaments.

In addition to organizing its own events at the UN, the IPU will **facilitate the participation of MPs in official UN consultations** as part of the preparatory process for UN high-level meetings. To this end:

- Parliaments will be informed regularly of **major UN meetings in which MPs could usefully participate as part of national delegations.**
- The IPU will work more closely with the UN to ensure the participation of MPs (subject experts) in UN **multi-stakeholder hearings** with parliamentarians and representatives of civil society.[5]
- The IPU will **work proactively to ensure that members of its issue-specific, specialized bodies participate in and contribute to the deliberations of corresponding UN bodies.** [6]

Regular IPU events at UN and WTO sessions

Parliamentary Forum at the HLPF in New York

Parliamentary Meeting at the Commission on the Status of Women (CSW)

Parliamentary Meeting at the Conference of the Parties (COP) of the UNFCCC

Parliamentary Conference at the WTO

As the Report notes, all **substantive committees of the IPU** deal with issues high on the UN agenda and UN officials are often invited to participate in committee sessions as expert presenters. This interaction between the IPU's substantive committees and the UN will be strengthened further as it provides an important conduit for parliamentarians to learn of UN processes (negotiations, key events, etc.) that are directly relevant to their work at home. To support this, the Bureaus of the thematic committees of the IPU (Peace and Security; Sustainable Development; Democracy and Human Rights) will be more frequently called upon to follow relevant UN processes in New York, Geneva and Vienna.

With regard to the **IPU Standing Committee on United Nations Affairs,** the Report concludes that this body's focus on the UN *as an institution* needs to be narrowed down to a "rota of key institutional issues" to be reviewed over time, and that the Committee as a whole "should play a more overtly political role in the political strategy." To address this, it is proposed to review the mandate of the Committee to give it more focus and streamline its working methods. To further enhance the profile of the Committee, every two years the Committee will convene a high-level meeting on "the role of parliaments in multilateralism", which will feed into preparations for the World Conference of Speakers of Parliament and inform IPU policy vis-à-vis the United Nations. A comprehensive proposal on the restructuring of the UN Committee and its Bureau will be presented at a future meeting of the Executive Committee.

Summary of actions to harness the IPU's strength	
1.	Support more frequent inclusion of MPs in national delegations to high-level UN meetings
2.	Institutionalize the participation of MPs in all relevant multi-stakeholder hearings of the UN
3.	Better match specialized IPU bodies with corresponding UN bodies
4.	Make more systematic use of the Standing Committees' Bureau members or other IPU office holders as participants in relevant UN meetings
5.	Hold regular virtual briefings for MPs on UN affairs/processes
6.	Provide regular dispatches to parliaments and MPs on select UN processes (negotiations, resolutions, reforms, etc.) by electronic means (emails, social media, etc.)
7.	Reform the Standing Committee on United Nations Affairs (new terms of reference and modalities of work to be developed)

[5] This approach of adding MPs to UN multi-stakeholder hearings has already proven highly successful in the lead up to UN high-level meetings on health.

[6] As in the case of the Forum of Young Parliamentarians, whose members participate regularly in the annual Youth Forum of ECOSOC, "matches" will be sought for the IPU Working Group on Science and Technology (i.e. ECOSOC's multi-stakeholder Forum on Science and Technology), the Committee on Middle East Questions (i.e. the UN Committee on the Inalienable Rights of the Palestinian People and other committees dealing with Middle East issues), as well as for other specialized bodies of the IPU.

8.	Develop rules and guidelines to more closely link the annual Parliamentary Hearing at the UN to major UN processes
9.	Engage IPU groups more actively and promote the practice of parliamentary hearings with Permanent Representatives at the UN and with UN Resident Coordinators in the field
10.	Produce a video presentation of the IPU's political project at the UN for distribution to all Members

Measuring impact: Coordination, monitoring and maintaining focus

The last two recommendations of the Report call for regular and more rigorous assessments of the IPU's impact at the UN as well as for an in-depth evaluation of resource needs.

Every five years, the IPU will conduct a **global survey** looking at the ways and means by which parliaments manage to influence and then implement UN outcomes. This will be complemented by the statutory annual reporting exercise on follow-up by Members to IPU decisions, as well as by regular questioning of MPs individually.

In addition, a **Secretariat-level meeting** will be held annually with senior UN officials to coordinate activities as needed and to discuss common strategic objectives. Among other things, meetings will help prepare the UN Secretary-General's report on "interaction between the UN, national parliaments and the IPU" as the main background to the General Assembly resolution (of the same title) that is adopted every three years.

As the Report notes, "it is evident that to achieve more, the political project will need more **resources** devoted to it". Indeed, allocations for the IPU's work at the UN have been stagnant for many years. By way of illustration, the budget of the IPU Observer Office in New York has not changed significantly as a share of the IPU core budget (8%) over the decade since 2012. The IPU Office in New York has never grown beyond its original composition of two professionals despite a considerable increase in its workload. The IPU Office in Vienna, opened in 2021, consists of just one professional and was made possible entirely through the generous contribution of the Parliament of Austria for a limited period of four years, after which new funding will need to be identified. Only a small fraction of staff time at IPU headquarters can be devoted to following political developments at the UN Geneva Office.[7]

In the light of the Executive Committee's recent endorsement (in Montevideo) of the proposed annual increases to the core budget of the IPU over the next few years (3% from 2023 to 2026 followed by 2% yearly increments), it is suggested that part of these additional contributions be earmarked for human resources to support the political project of the IPU at the UN.

Summary of actions to measure the IPU's impact	
1.	Conduct an evaluation survey of parliaments (every five years)
2.	Hold annual Secretariat-level coordination meeting with senior UN officials
3.	Earmark a portion of additional contributions to the core budget to the political project at the UN

Conclusion

As noted, this roadmap will be rolled out in tandem with the new IPU Strategy subject to available resources.

A progress report on the implementation of this plan will be submitted to the Executive Committee with a document to be presented during the second Assembly of the year.

---

[7] It should be noted that much of the IPU's work to implement UN agreements through parliaments is financed through a combination of core budget (Members' contributions) and extra-budgetary sources from bilateral and multilateral donors. In contrast, the more political work of the IPU at the UN cannot be financed through extra-budgetary sources due to donors' reluctance to support such institutional work.

الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

مرفق رقم 2

سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي

الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

سياسة وإجراءات حماية البيانات الشخصية للاتحاد البرلماني الدولي

صادق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تعريفات

الموافقة: أي إشارة مستنيرة تُعطى بحرية لاتفاق تبرمه البيانات الخاضعة لمعالجة بياناتها الشخصية، والتي يمكن تقديمها من خلال بيان خطي أو شفهي أو من خلال إجراء إيجابي واضح.

مراقب البيانات: إن العضو الموظف في الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يتمتع بسلطة الإشراف على إدارة وتحديد أغراض معالجة البيانات الشخصية، هو مراقب البيانات.

معالجة البيانات: أي عملية أو مجموعة عمليات تُجرى على البيانات الشخصية، مثل جمع البيانات الشخصية أو تسجيلها أو تنظيمها أو هيكلتها أو تخزينها أو تكييفها أو تغييرها أو استرجاعها أو استشارتها أو استخدامها أو الكشف عنها عن طريق الإرسال أو نشرها أو إتاحتها بطريقة أخرى أو مواءمتها أو دمجها أو منعها أو محوها أو تدميرها. تعني كلمة "المجهزة" أنها اضطلعت بعملية التجهيز.

معالج البيانات: أي موظف في الاتحاد البرلماني الدولي أو شخص طبيعي أو اعتباري أو وكالة أو سلطة عامة بما في ذلك شريك منفذ أو طرف ثالث يعمل في معالجة البيانات الشخصية نيابة عن مراقب البيانات.

صاحب البيانات: شخص طبيعي يمكن التعرف عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة بالرجوع إلى البيانات الشخصية. وقد تشمل أمثلة أصحاب البيانات المحتملة موظفي الاتحاد البرلماني الدولي أو أعضاء

مجالس الاتحاد البرلماني الدولي الحاكمة أو البرلمانيين أو الموردين أو أي أفراد تدرج بياناتهم الشخصية في المعلومات المجمعة من أي مما سبق ذكره.

نقل البيانات: أي فعل يجعل البيانات الشخصية متاحة، سواء أعلى الورق أو عبر الوسائل الإلكترونية أو الإنترنت أو أي طريقة أخرى، لطرف ثالث. يعني "نقل" البيانات الشخصية إجراء نقل بيانات لهذه البيانات الشخصية.

خرق البيانات: انتهاك للأمن يؤدي إلى التدمير العرضي أو غير القانوني أو الخسارة أو التغيير أو الكشف غير المصرح به أو الوصول إلى البيانات الشخصية المرسلة أو المخزنة أو المعالجة بطريقة أخرى.

صاحب المعلومات: الشخص المسؤول عن معلومات محددة، ولأغراض هذه السياسة هم مدراء الأقسام أو المدراء، الذين ينبغي اعتبارهم أصحاب معلومات عن جميع المعلومات الناتجة عن أقسامهم أو الموكلة إليهم. يجوز لمديري الأقسام تفويض مسؤولياتهم كمالكي معلومات إلى الفرد/ الأفراد داخل أقسامهم، حسب ما يرونه مناسباً.

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي: تتألف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من مجموع موظفي المنظمة تحت إشراف الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

موظفو الاتحاد البرلماني الدولي: جميع الأعضاء الموظفين في الاتحاد البرلماني الدولي وغيرهم من الموظفين العاملين بموجب أنواع أخرى من العقود، بمن فيهم المتدربون الداخليون والمنتدبون والاستشاريون والمتعاونون الخارجيون.

البيانات الشخصية: أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد الهوية أو يمكن التعرف عليه ("صاحب البيانات")؛ الشخص الطبيعي الذي يمكن التعرف عليه هو الشخص الذي يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا سيما بالرجوع إلى محدد الهوية مثل الاسم أو رقم التعريف أو بيانات الموقع أو محدد الهوية على الإنترنت أو إلى عامل أو أكثر خاص بالهوية المادية أو الفسيولوجية أو الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لذلك الشخص الطبيعي؛

البيانات الشخصية الحساسة: البيانات الشخصية التي تشكل جزءاً من المجال الأساسي للحياة الخاصة، مثل الأصل العرقي أو الإثني، والانتماءات أو الآراء السياسية، والمعتقدات الدينية أو الفلسفية، والعضوية النقابية، والحالة الصحية (بما في ذلك البيانات الطبية أو البيولوجية أو البيومترية)، والحالة المالية أو العائلية/العلاقة (بما في ذلك الحالة الزوجية أو التوجه الجنسي أو التفضيل أو الحياة الجنسية أو الأشخاص المعالين) لصاحب البيانات. وتشمل البيانات الحساسة أيضاً بعض سجلات توظيف موظفي الاتحاد البرلماني الدولي، مثل السجلات المتعلقة بأدائهم وسلوكهم. إن الانتماء السياسي للبرلمانيين مسألة ذات سجل عام ولا تدخل في نطاق تعريف البيانات الشخصية الحساسة لأغراض هذه السياسة.

المورّد: شخص أو مؤسسة أو شركة أو منظمة تقدم أعمال أو سلعاً أو خدمات غير استشارية بموجب عقد.

طرف ثالث: أي شخص طبيعي أو اعتباري أو سلطة عامة أو وكالة أو أي شخص آخر غير صاحب البيانات أو معالج البيانات أو الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (بصفته مراقب البيانات) والأشخاص الخاضعين للسلطة المباشرة لمعالج البيانات ومراقب البيانات. ومن أمثلة الأطراف الثالثة البرلمانات الأعضاء، والحكومات الوطنية الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية، وكيانات القطاع الخاص والأفراد.

أولاً- المقدمة

1. تقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لدى اضطلاعها ببرامجها وعملياتها، بجمع وتخزين وتجهيز البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد الذين يتفاعلون مع الاتحاد البرلماني الدولي، بمن فيهم البرلمانيون والموظفون وغيرهم من الأفراد العاملين مع المنظمة. والاتحاد البرلماني الدولي ملتزم باحترام كرامة وخصوصية هؤلاء الأفراد، مع الموازنة بين هذه الحقوق وقدرة الاتحاد البرلماني الدولي على الاضطلاع بولايته.

2. يعزز الاتحاد البرلماني الدولي، في ضوء ولاياته ومقاصده، الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، ويسلم بأهمية سياسات واستراتيجيات حماية البيانات والمعايير الدولية التي تكفل احترام تلك الحقوق والحريات. والغرض من هذه السياسة هو تحديد المبادئ الرئيسية في تجهيز البيانات الشخصية، وتحديد أدوار ومسؤوليات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وموظفيه والأطراف الثالثة عند الاقتضاء. تهدف قوانين وسياسات حماية البيانات الشخصية إلى المساعدة في حماية حقوق الفرد في الخصوصية مع السعي لضمان إجراء أنشطة الأعمال والحوكمة المشروعة ضمن معايير معينة.

ثانياً– النطاق

3. تحدد سياسة حماية البيانات هذه نهج الاتحاد البرلماني الدولي لحماية خصوصية البيانات. وهو يوجز العمليات التي تتبعها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لضمان قدرتها على الاضطلاع بولايتها مع الالتزام بالمعايير المعترف بها دولياً لحماية البيانات الشخصية.

4. تنطبق هذه السياسة على جميع موظفي الاتحاد البرلماني الدولي، وعند الاقتضاء، على الأطراف الثالثة التي تتلقى وتخزن و/أو تعالج أي بيانات شخصية (على النحو المحدد أعلاه) وتتصل بجميع البيانات الشخصية التي تتلقاها أو تخزنها و/أو تعالجها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

ثالثاً– مبادئ حماية البيانات الشخصية

5. تحترم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتطبق المبادئ التالية عند تجهيز البيانات الشخصية:

أ – المعالجة العادلة والمشروعة

6. يجب معالجة البيانات الشخصية بطريقة عادلة وشفافة إذا يرد فحسب أساس مشروع للقيام بذلك. وتشمل الأسس المشروعة ما يلي:

- من أجل المصلحة الفضلى لصاحب البيانات أو لشخص آخر؛
- كفالة سلامة و/أو أمن الأفراد؛
- تمكين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من الاضطلاع بمهامها؛
- تنفيذ العقد؛
- الامتثال لالتزام قانوني؛
- الدفاع عن المطالبات القانونية.

7. تولي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عناية خاصة في معالجة البيانات الشخصية الحساسة. يجب معالجة البيانات الشخصية الحساسة فحسب عندما يكون أصحاب البيانات قد أعطوا موافقتهم الصريحة باستثناء:

- ما هو ضروري لأغراض الوفاء بالتزامات الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وحقوقها المحددة بموجب النظامين الأساسي والإداري للموظفين؛
- أو حيثما تجري المعالجة في سياق المصالح المشروعة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشرط أن تكون عملية التجهيز متصلة فحسب بموظفي الاتحاد البرلماني الدولي أو بالأشخاص الذين لهم اتصال منتظم بالأمانة العامة للاتحاد في ما يتعلق بأغراضه، وأن البيانات الشخصية الحساسة لا يتم الكشف عنها لطرف ثالث من دون موافقة أصحاب البيانات.

ب – تحديد الغرض

8. لا يجوز تجهيز البيانات الشخصية إلا لغرض واحد أو أكثر من الأغراض المحددة والمشروعة ولا يجوز مواصلة معالجتها بطريقة تتعارض مع هذا الغرض (الأغراض). يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تجهيز البيانات الشخصية لأغراض غير الأغراض المحددة وقت جمعها إذا كان هذا التجهيز الإضافي متوافقاً مع تلك الأغراض الأصلية. ومع ذلك، لا يُسمح بالمزيد من المعالجة إذا كانت مخاطر صاحب البيانات تفوق فوائد المزيد من المعالجة.

ج – تقليل البيانات إلى أدنى حد

9. يجب أن يكون تجهيز البيانات الشخصية ضرورياً ومتناسباً مع الغرض (الأغراض) التي يتم تجهيزها من أجلها. لذلك، يجب أن تكون البيانات الشخصية التي يتم تجهيزها كافية وذات صلة بالغرض المحدد ويجب ألا تتجاوز هذا الغرض.

د – الدقة

10. تُسجَّل البيانات الشخصية بأكبر قدر ممكن من الدقة، وتُستكمل، عند الاقتضاء، للتأكد من أنها تفي بالغرض (الأغراض) الذي تُجهَّز من أجله. ينبغي توعية أصحاب البيانات بأهمية توفير معلومات دقيقة وكاملة، بما في ذلك تحديث هذه المعلومات حسب الاقتضاء. سيتم اتخاذ كل الاحتياطات والجهود المعقولة لضمان تصحيح البيانات الشخصية غير الدقيقة أو حذفها من دون تأخير لا داعي له (مع مراعاة الغرض (الأغراض) التي تم تجهيزها من أجلها، وكذلك مبادئ تقليل البيانات والحد من التخزين).

هـ – الحد من التخزين

11 .يجب الاحتفاظ بالبيانات الشخصية في شكل يسمح بتحديد أصحاب البيانات لمدة لا تزيد عن اللازم للغرض (الأغراض) التي يتم من أجلها معالجة البيانات الشخصية. يمكن تخزين البيانات الشخصية لفترات أطول بقدر ما تتم معالجة البيانات الشخصية لأغراض الأرشفة فحسب للمصلحة العامة أو لأغراض البحث الإحصائي أو التاريخي.

و – الحفاظ على الأمن والسرية

12. يتم تجهيز البيانات الشخصية بطريقة تضمن الأمن المناسب للبيانات الشخصية، بما في ذلك الحماية من المعالجة غير المأذون بها أو غير المشروعة ومن الخسائر أو الإتلاف أو الضرر العرضي، باستخدام التدابير التقنية أو التنظيمية المناسبة.

رابعاً – حقوق أصحاب البيانات

أ – الحق في الحصول على المعلومات والوصول إليها

13 .يحق لأي شخص طلب معلومات حول بياناته الشخصية. يحق لصاحب البيانات تلقي المعلومات التالية من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي:

- تأكيد ما إذا كانت البيانات الشخصية المتعلقة به قد تمت معالجتها أو يجري معالجتها أو من المتوقع معالجتها أم لا.
- المعلومات المتعلقة بالبيانات الشخصية التي يجري تجهيزها، والغرض (الأغراض) لتجهيز هذه البيانات، وأي أطراف ثالثة تكون هذه البيانات قد نقلت إليها، أو يجري نقلها إليها، أو يتوقع نقلها إليها، والفترة المتوخاة التي ستخزن فيها هذه الأطراف الثالثة البيانات الشخصية.
- يجب أن تكون المعلومات المقدمة إلى صاحب البيانات استجابة لطلبه موجزة وشفافة ومفهومة وفي شكل يسهل الوصول إليه وبصياغة واضحة وبسيطة.

14. ستتيح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي للناس المعلومات المتعلقة بحقوق أصحاب البيانات بموجب هذه السياسة في الحصول على بياناتهم الشخصية وتصحيحها ونقلها و/أو حذفها، بما في ذلك الوسائل التي يمكن بها تقديم هذا الطلب. وفي حال تقديم هذا الطلب من أحد أصحاب البيانات، سيتعاون أصحاب المعلومات داخل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على تجميع المعلومات ذات الصلة في إطار زمني معقول يتم تحديده والاتفاق عليه بالتنسيق مع صاحب البيانات.

15 .لا ينطبق حق أصحاب البيانات في الوصول إلى المعلومات أو قد يكون محدوداً عندما تتطلب المصلحة العامة المهمة رفض الوصول. ويمكن أن تشمل هذه المصالح ما يلي:

- الحفاظ على السرية، مثل سرية المبلغين عن المخالفات؛
- ضمان صلاحية البرامج وخطط العمل التي يجري تنفيذها في إطار ولاية الاتحاد البرلماني الدولي؛
- الحفاظ على سرية آراء موظفي الاتحاد البرلماني الدولي أو أسلوب تفكيرهم، مما قد يعرض للخطر عمليات الاتحاد البرلماني الدولي و/أو يكشف عن البيانات الشخصية لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي، في حال انتهاكها؛
- منع الانتقام؛
- الحفاظ على الامتيازات والحصانات الممنوحة للاتحاد البرلماني الدولي؛
- الدفاع عن المطالبات القانونية والامتثال للالتزامات القانونية؛
- ضمان نزاهة عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيق أو الإجراءات القضائية؛
- حقوق وحريات الآخرين التي تطغى على مصالح حماية البيانات الخاصة بصاحب البيانات.

16. كما يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تحد من حق أصحاب البيانات في الحصول على المعلومات إذا كانت طلبات أصحاب البيانات مفرطة بشكل واضح.

ب – الحق في التصحيح والحذف

17. يجوز لصاحب البيانات أن يطلب تصحيح أو حذف بيانات شخصية غير دقيقة أو غير كاملة أو غير ضرورية أو مفرطة، وينبغي للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تصحيح البيانات الشخصية أو حذفها، حسب

الاقتضاء، من دون تأخير لا مبرر له. ومع ذلك، يمكن الاحتفاظ بالبيانات في شكلها الأصلي إذا كانت تتعلق بالسجلات التاريخية أو غيرها من المعلومات القابلة للمراجعة.

ج– الحق في إمكانية النقل

18. يجوز لصاحب البيانات أن يطلب في أي وقت نسخة من بياناته الشخصية (في شكل يسهل الوصول إليه) و/أو أن يطلب إرسال بياناته الشخصية من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى مراقب آخر للبيانات.

د – الحق في الاعتراض

19. قد يعترض أصحاب البيانات في أي وقت، لأسباب مشروعة قاهرة تتعلق بحالتهم الخاصة، على معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بهم.

20. سيتم قبول اعتراض من هذا النوع إذا كانت الحقوق والحريات الأساسية لصاحب البيانات المعني تفوق المصالح المشروعة للاتحاد البرلماني الدولي، أو المصلحة العامة، في معالجة البيانات الشخصية. وفي حال قبول هذا الاعتراض، ينبغي للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تتوقف عن معالجة البيانات الشخصية المعنية. إذا نشأ نزاع بشأن اعتراض، يستشار صاحب المعلومات ويتخذ الأمين العام القرار النهائي بشأنه.

خامساً – حماية إجراءات البيانات الشخصية

أ – جمع البيانات من أصحاب البيانات

21 .ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عند جمع البيانات الشخصية مباشرة من أحد أصحاب البيانات، بإبلاغ صاحب البيانات بما يلي:

- الغرض/الأغراض المحددة التي سيتم من أجلها تجهيز البيانات الشخصية أو فئات البيانات الشخصية؛
- ما إذا كان المقصود نقل هذه البيانات الشخصية إلى طرف ثالث (بما في ذلك الإعلان عنها)؛
- أهمية أن يوفر صاحب البيانات معلومات دقيقة وكاملة، بما في ذلك تحديث هذه المعلومات حسب الاقتضاء؛
- ورود هذه السياسة والوسائل التي يمكن بموجبها لصاحب البيانات أن يطلب معلومات أو يمارس حقوقه على النحو المنصوص عليه في هذه الوثيقة.

22 .حيثما أمكن، سيُطلب من أصحاب البيانات الاعتراف بأنهم تلقوا المعلومات المذكورة أعلاه وأنهم من خلال تقديم بياناتهم الشخصية، يوافقون على الجمع للغرض المحدد والنقل المحتمل، إذا كان ذلك ممكناً.

ب – الموردون

23. حيثما يكون جمع البيانات الشخصية وتجهيزها من مسؤوليات المورّد، ستسعى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى ضمان اضطلاع المورّد بالمعايير والمبادئ الأساسية نفسها لحماية البيانات الشخصية الواردة في هذه السياسة واحترامها.

ج– سرية البيانات الشخصية وأمنها

24. يصنف الاتحاد البرلماني الدولي البيانات الشخصية على أنها معلومات سرية. وعلى وجه الخصوص، تضمن الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي معالجة البيانات الشخصية الحساسة على النحو المناسب من أجل الحفاظ على سريتها.

25. تم تصميم وتنفيذ تدابير أمن البيانات الخاصة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لحماية البيانات الشخصية من مخاطر التدمير العرضي أو غير القانوني/غير المشروع أو الخسارة أو التغيير أو الكشف غير المصرح به عن البيانات الشخصية أو الوصول إليها. وتحافظ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على أمن الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات الذي ييسر الامتثال لهذه السياسة.

د – ضمان دقة البيانات الشخصية

26. يجب أن يضمن موظفو الاتحاد البرلماني الدولي حصول الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على معلوماتهم الشخصية المحدثة، بناء على طلب مدير خدمات الدعم. يجب على موظفي الاتحاد البرلماني الدولي تقديم إشعار بأي تغييرات في أقرب وقت ممكن لضمان دقة السجلات الشخصية في جميع الأوقات.

27. ستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بتحديث سجلات البيانات الشخصية عند الضرورة والتحقق منها دورياً. يجب حذف البيانات الشخصية الواردة في نظمها عندما يصبح من المعروف أن هذه البيانات الشخصية غير دقيقة أو غير ضرورية أو مفرطة. وينبغي، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، الحصول على تأكيد من صاحب البيانات بشأن أي تصويب.

28. عندما يتم تصحيح البيانات الشخصية أو حذفها في نظم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي نتيجة لعدم دقتها، أو اعتبارها غير ضرورية أو مفرطة، ينبغي الاتصال بأي طرف ثالث تنقل إليه البيانات الشخصية ذات الصلة بالقدر المناسب والملائم مع مراعاة عوامل مثل الغرض الأصلي من النقل، وما إذا كان الغرض مستمراً وما إذا كان هذا الإشعار سيظل ممتثلاً للمبادئ الواردة في هذه السياسة.

هـ – الإشعار بخرق البيانات

29. يُطلب من موظفي الاتحاد البرلماني الدولي إشعار صاحب المعلومات ومدير الاتصالات في أقرب وقت ممكن عند علمهم بخرق البيانات الشخصية أو الخرق المشتبه به وتسجيل الانتهاك بشكل صحيح. إذا كانت البيانات الشخصية الحساسة تعرضت للخطر أو ربما قد تعرضت للخطر (مثل الخسارة غير المصرح بها أو غير المقصودة أو التعديل أو الوصول أو التوزيع)، فسيتم الإبلاغ عن ذلك على الفور.

30. إذا كان من المحتمل أن يؤدي خرق البيانات الشخصية إلى إصابة شخصية أو إلحاق ضرر بصاحب البيانات، فسيبذل صاحب المعلومات قصارى جهده لإيصال خرق البيانات الشخصية إلى صاحب البيانات واتخاذ تدابير التخفيف حسب الاقتضاء من دون تأخير لا داعي له، ما لم:

- ينطوي القيام بذلك على بذل جهد غير متناسب بسبب الظروف اللوجستية أو الظروف الأمنية أو عدد الحالات المعنية. وفي مثل هذه الحالات، سينظر صاحب المعلومات في ما إذا كان من المناسب إصدار بيان عام أو تدبير مماثل يتم بموجبه إبلاغ أصحاب البيانات بطريقة يتوقع بشكل معقول أن تكون فعالة؛
- يؤدي القيام بذلك إلى الإخلال بالتزام قانوني؛
- من شأن القيام بذلك أن يعرض امتيازات الاتحاد البرلماني الدولي وحصاناته للخطر؛
- من الضروري عدم الدفاع عن المطالبات القانونية؛
- يمكن أن يعرضهم للخطر أو أن يسبب لهم ضائقة شديدة بسبب الظروف الأمنية أو السياسية.

و – الاحتفاظ

31. لا يحتفظ بالبيانات الشخصية إلا طالما كان ذلك ضرورياً للغرض المعلن الذي جمعت من أجله وتجهزت من أجله من دون المساس بالاحتفاظ بالسجلات التي يتعين حفظها بصورة دائمة أو مؤقتة لقيمتها الإدارية أو الضريبية أو القانونية أو العلمية أو التاريخية أو الإعلامية.

سادساً – حماية البيانات من جانب أطراف ثالثة

أ – الأساس التعاقدي

32. إذا تعاونت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع طرف ثالث في تجهيز البيانات الشخصية، فسيتم تحديد مسؤوليات كلا الطرفين وتحديدها في عقد مبرم بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأي كيان آخر بحيث يتسنى للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ضمان الحفاظ على السرية، وتحديد الغرض المحدد (الأغراض المحددة) والأساس المشروع لتجهيز البيانات الشخصية وضمان استمرار الامتثال لهذه السياسة.

33. لا يجوز للطرف الثالث التعاقد من الباطن مع طرف آخر أو التعاقد معه من دون إذن خطي مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي. وأي إضافة أو استبدال آخر للمتعاقد من الباطن يقوم به طرف ثالث يتم بالشروط نفسها.

34. بصرف النظر عن أي التزامات منصوص عليها في الاتفاق، قبل نقل البيانات الشخصية إلى معالج البيانات أو إشراك معالج البيانات في معالجة البيانات الشخصية، ستتحقق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من أن معالجة البيانات الشخصية بواسطة معالج البيانات تفي بالمبادئ الواردة في هذه السياسة.

سابعاً – نقل البيانات

أ – القيود المفروضة على عمليات نقل البيانات

35. يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تنقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة شريطة أن يوفر الطرف الثالث مستوى من حماية البيانات مماثلاً للمعايير المبينة في هذه السياسة أو يمكن مقارنته بها، وقد تم توعية أصحاب البيانات بإمكانية نقل بياناتها الشخصية. وتخضع عمليات نقل البيانات على وجه الخصوص، ومن دون تقييد لما تقدم، للشروط التالية:

- يجب أن يستند نقل البيانات إلى قاعدة مشروعة واحدة أو أكثر؛
- يجب أن يكون نقل البيانات لغرض أو أكثر من الأغراض المحددة والمشروعة؛
- يجب أن يقتصر تجهيز الطرف الثالث قدر الإمكان على الغرض المحدد (الأغراض المحددة)؛
- تقتصر كمية ونوع البيانات الشخصية التي يتعين تحويلها بشكل صارم على حاجة الطرف الثالث إلى معرفة الأغراض المقصودة؛
- ينبغي ألا يتعارض نقل البيانات مع التوقعات المعقولة لصاحب البيانات؛
- تُحترم حقوق صاحب البيانات، ولدى المتلقي على الأقل تدابير أو ضمانات كافية لحماية البيانات والكشف عنها، ويحترم سرية البيانات التي يكشف عنها الاتحاد البرلماني الدولي، مع الحفاظ على مستوى مناسب من أمن البيانات؛
- يستوفي نقل البيانات الشروط المنطبقة المبينة في القسم المتعلق بالضمانات أدناه.

36. يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، لدى اضطلاعها بالأنشطة الموكلة إليها، أن تتيح لأعضائها إمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية المقيدة من خلال دليل الاتحاد البرلماني الدولي. وسيسعى الأعضاء إلى ضمان امتثالهم للمبادئ العامة لهذه السياسة وتوفير ضمانات لحماية وأمن هذه البيانات الشخصية التي يعهد بها إليهم الاتحاد البرلماني الدولي.

ب – نقل البيانات إلى البرلمانات الأعضاء والأجهزة الوطنية لإنفاذ القانون والمحاكم

37. في الظروف المناسبة ومن دون المساس بامتيازات الاتحاد البرلماني الدولي وحصاناته، يجوز للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تنقل البيانات الشخصية إلى برلمان عضو أو إلى وكالة وطنية لإنفاذ القانون أو إلى محكمة وطنية. وقد تتم عمليات النقل هذه بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي نفسه أو بناء على طلب البرلمان العضو أو وكالة أو محكمة الإنفاذ الوطنية (التي قد تكون ملزمة أو غير ملزمة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي). وقد يتعلق النقل بأشخاص يخضعون للتحقيق في جريمة يُزعم ارتكابها أو انتهاك حقوق الإنسان أو في ما يتعلق بضحية (ضحايا) جريمة أو شهود عليها، بمن فيهم قادة المنظمات غير الحكومية الذين يمكن وصفهم بأنهم "ضحايا"، أو "شهود". وهذه التحويلات التي لا تتم بمبادرة من الاتحاد البرلماني الدولي نفسه، بل تتطلب إذناً من الأمين العام، بناء على توصية من صاحب المعلومات.

38. بالإضافة إلى الشروط العامة لنقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة، لا يجوز للاتحاد البرلماني الدولي أن يتعاون مع هذه الطلبات وأن ينقل البيانات الشخصية إلى برلمان عضو أو وكالة وطنية لإنفاذ القانون أو محكمة وطنية إلا إذا استوفيت الشروط التالية:

1. النقل ضروري لغرض الكشف عن جريمة جنائية خطيرة تتصل بسلامة وأمن الفرد أو الناس أو منعها أو التحقيق فيها أو مقاضاة مرتكبيها؛

2. يكون الطالب مختصاً في ما يتعلق بكشف الجريمة المعنية أو منعها أو التحقيق فيها أو مقاضاتها؛

3. سيساعد النقل مقدم الطلب مساعدة كبيرة في السعي لتحقيق هذه الأغراض، ولا يمكن الحصول على البيانات الشخصية من مصادر أخرى؛

4. لا يتعارض النقل بشكل غير متناسب مع الحق في الخصوصية لصاحب البيانات أو شخص آخر معني، أو حقوق الإنسان الأخرى؛

5. في حال البيانات المتعلقة بالضحايا والشهود، تم الحصول على موافقتهم على النقل؛

6. قبل نقل البيانات الشخصية إلى مقدم الطلب، يتعين التماس المشورة من موظف حماية البيانات بالتشاور مع الموظف القانوني ومدير الشعبة المعنية.

ج – الضمانات

39. سعياً إلى ضمان التقيد بالمبادئ المبينة أعلاه، ينبغي اعتماد ضمانات مناسبة، مثل:

- سعي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى كفالة تنفيذ الضمانات والإجراءات التنظيمية والإدارية والمادية والتقنية الملائمة من أجل حماية أمن البيانات الشخصية التي يعالجها الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من الوصول غير المصرح به أو العرضي، أو الضرر أو الخسارة أو أي مخاطر أخرى تنطوي عليها معالجة البيانات الشخصية (خروقات البيانات).
- يجب إشعار صاحب البيانات بأحداث الانتهاكات المشتبه فيها أو الفعلية للبيانات في أقرب وقت ممكن عملياً. وتُقيَّم خطورة هذه الأحداث، وتُتخذ من دون تأخير لا مبرر له، وفقاً للإجراءات

الداخلية، التدابير المناسبة الرامية إلى حماية الأشخاص المتأثرين بالبيانات، بما في ذلك التخفيف من الآثار الضارة المحتملة أو حلها.

- مع مراعاة التكنولوجيا والضمانات والإجراءات المتاحة، يجب أن تكون معقولة ومناسبة للمخاطر الناجمة عن طبيعة البيانات الشخصية ومعالجتها ومستوى حساسيتها.

40. ما لم تكن ترد أسباب مرضية لعدم القيام بذلك، قبل نقل البيانات الشخصية إلى طرف ثالث، يجب أن يسعى مراقب البيانات إلى التوقيع على اتفاق نقل البيانات، أو حسب الاقتضاء، إدراج بنود حماية البيانات في الاتفاقات الأوسع نطاقاً، لا سيما عندما يكون من المحتمل أن تكون عمليات نقل البيانات الشخصية كبيرة أو متكررة أو هيكلية، أي حيث تتم مشاركة النوع نفسه (الأنواع) من البيانات مع الطرف الثالث عينه للغرض نفسه على مدى فترة زمنية معينة.

41. ينبغي لاتفاقات نقل البيانات أن تقوم، في جملة أمور، بما يلي:

1. معالجة الغرض (الأغراض) من نقل البيانات، وعناصر البيانات المحددة التي يتعين نقلها، فضلاً عن تدابير حماية البيانات وأمن البيانات التي يتعين وضعها؛

2. مطالبة الطرف الثالث بالتأكد من امتثال تدابيره لحماية البيانات وأمن البيانات لهذه السياسة؛

3. تنص على آليات للتشاور والإشراف والمساءلة والاستعراض للإشراف على عملية النقل التي تتم بموجب الاتفاق.

42. يقوم مراقب البيانات والموظف القانوني للاتحاد البرلماني الدولي باستعراض جميع اتفاقات نقل البيانات والإذن بها.

43. في حين سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان الالتزام بالضمانات المذكورة أعلاه في حال أي نقل للبيانات الشخصية، فإن الأسباب الأخرى المسموح بها لنقل البيانات الشخصية تشمل:

- تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وولاياته؛
- موافقة صاحب البيانات؛
- المصالح الحيوية أو الفضلى للأشخاص المعنيين بالبيانات أو غيرهم؛

- المصلحة العامة، استناداً إلى ولاية الاتحاد البرلماني الدولي؛
- ضمان سلامة الأفراد و/أو أمنهم؛
- تنفيذ عقد بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي وصاحب البيانات؛
- الدفاع عن المطالبات القانونية أو الامتثال للالتزامات القانونية.

44. قد يتلقى الاتحاد البرلماني الدولي بيانات شخصية من أطراف ثالثة (البيانات الواردة):

- في الحالات التي يتعامل فيها الاتحاد البرلماني الدولي مع أطراف ثالثة لجمع البيانات الشخصية نيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، توفر هذه الأطراف الثالثة مستوى مناسباً من الأمن والحماية للبيانات الشخصية في ضوء مبادئ هذه السياسة عند جمع البيانات الشخصية؛
- في الحالات التي يتلقى فيها الاتحاد البرلماني الدولي بيانات شخصية من أطراف ثالثة لا تتصرف بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للاتحاد أن يتخذ خطوات معقولة ومتناسبة لضمان جمع هذه البيانات الشخصية بصورة قانونية.

ثامناً – الشفافية

45. بقدر ما لا يتم إحباط الأغراض المحددة التي يتم من أجلها تجهيز البيانات الشخصية، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بتجهيز البيانات الشخصية بطريقة شفافة، حسب الاقتضاء وحيثما أمكن، عن طريق تزويد أصحاب البيانات بمعلومات عن معالجة بياناتهم الشخصية رهناً بالشروط المنصوص عليها في هذه السياسة، بما في ذلك ما إذا كان يمكن نقل البيانات الشخصية إلى أطراف ثالثة، وكذلك معلومات عن كيفية طلب الوصول إلى بياناتهم الشخصية والتحقق منها وتصحيحها و/أو حذفها.

46. حيثما يكون من الواضح أن هذه الطلبات تعسفية أو احتيالية أو مرهقة للغاية بحيث لا يمكن الامتثال لها بالنظر إلى الموارد المتاحة، يمتنع الاتحاد البرلماني الدولي عن تلبية هذه الطلبات.

تاسعاً – المساءلة

47. من أجل ضمان المساءلة عن معالجة البيانات الشخصية والتنفيذ المناسب لهذه السياسة، يكون مراقب البيانات مسؤولاً عن تحديد معالجة البيانات الشخصية والإشراف عليها في إطار مجال مسؤوليته. ولذلك فهو يتحمل أيضاً المسؤولية الرئيسية عن الامتثال للسياسة.

48. يجوز للأمين العام أن يضع المزيد من الإجراءات والمعايير والمبادئ التوجيهية والتدريب، فضلاً عن هيكل إداري مناسب لضمان الإشراف على تجهيز البيانات الشخصية، وآليات الانتصاف لمعالجة الطلبات والشكاوى المقدمة من أصحاب البيانات.

49. يعيّن الاتحاد البرلماني الدولي موظفين يتولون مسؤولية تنفيذ ومراقبة التدابير والإجراءات الأمنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

50. ستتخذ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء جميع التدابير الممكنة وستسعى إلى ضمان احترام المبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة مع العمل مع المعلومات السرية والبيانات الشخصية الحساسة الموكلة أو الصادرة من الاتحاد البرلماني الدولي إلى برلماناته الأعضاء، وستكون مسؤولة عن الحفاظ على سرية هذه المعلومات. وقد يخضع عدم الامتثال لإجراءات تأديبية أو قانونية و/أو تدابير تصحيحية عند الاقتضاء.

عاشراً – الامتيازات والحصانات

51. لا يمس التزام الاتحاد البرلماني الدولي بهذه السياسة وتنفيذها بامتيازات الاتحاد البرلماني الدولي وحصاناته. وعلى وجه الخصوص، لا يعتبر تجهيز البيانات الشخصية بواسطة الاتحاد البرلماني الدولي أو نيابة عنه بأي حال من الأحوال ما يلي:

1. قبول انطباق أي قوانين أو أنظمة على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي،

2. أو قبول اختصاص وصلاحيات المحاكم أو الوكالات أو أي سلطات أخرى، في ما يتعلق بأنشطة التجهيز التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي أو نيابة عنه.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

IPU personal data protection policy and procedures

Endorsed by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

DEFINITIONS

Consent: Any freely given informed indication of an agreement by a Data Subject to the processing of their Personal Data, which may be given by a written or oral statement or by a clear affirmative action.

Data Controller: The IPU staff member who has the authority to oversee the management of, and to determine the purposes for, the processing of Personal Data will be considered the Data Controller.

Data Processing: Any operation or set of operations that is performed on Personal Data, such as collecting, recording, organizing, structuring, storing, adapting or altering, retrieving, consulting, using, disclosing by transmission, disseminating or otherwise making available, aligning or combining, blocking, erasing or destroying. “processed” means having undertaken the act of processing.

Data Processor: Any IPU staff member or a natural or legal person, agency, public authority including an implementing Partner or Third Party that is engaged in processing Personal Data on behalf of the Data Controller.

Data Subject: A natural person that can be identified, directly or indirectly, in particular by reference to Personal Data. Examples of potential Data Subjects may include IPU staff members or members of the IPU governing bodies, parliamentarians, suppliers, or any individuals whose Personal Data is included in information collected from any of the foregoing.

Data Transfer: Any act that makes Personal Data accessible, whether on paper, via electronic means or the internet or any other method, to a Third Party. To “transfer” Personal Data means undertaking a Data Transfer of such Personal Data.
Data Breach: A breach of security leading to the accidental or unlawful destruction, loss, alteration, unauthorized disclosure of, or access to, Personal Data transmitted, stored or otherwise processed.

Information Owner: The person accountable for specific information, which for the purposes of this Policy are the Division Directors or Managers, who should be considered Information Owners of all information generated by or entrusted to their respective divisions. Division Directors may delegate their responsibilities as Information Owners to individual(s) within their Divisions, as they deem appropriate.

IPU Secretariat: The IPU Secretariat comprises the totality of the staff of the Organization under the direction of the Secretary General of the IPU.

IPU Personnel: All IPU staff members and other personnel engaged under other types of contracts, including interns, secondees, consultants and external collaborators.

Personal Data: Any information relating to an identified or identifiable natural person (‘Data Subject’); an identifiable natural person is one who can be identified, directly or indirectly, in particular by reference to an identifier such as a name, an identification number, location data, an online identifier or to one or more factors specific to the physical, physiological, genetic, mental, economic, cultural or social identity of that natural person;

Sensitive Personal Data: Personal Data which form part of the core area of private life, such as racial or ethnic origin, political affiliations or opinions, religious or philosophical beliefs, trade-union membership, health status (including medical, biological or biometric data), financial or family/relationship situation (including marital status, sexual orientation or preference or sex life and dependents) of a Data Subject. Sensitive data also include some employment records of IPU employees, such as those relating to their performance and conduct. The political affiliation of parliamentarians is a matter of public record and does not fall within the scope of the definition of Sensitive Personal Data for the purposes of this policy.

Supplier: A person, firm, company or organization that provides works, goods or non-consultant services against a contract.

Third Party: Any natural or legal person, public authority, agency or anybody other than the Data Subject, the Data Processor and the IPU Secretariat (as the Data Controller) and the persons under the direct authority of the Data Processor and the Data Controller. Examples of Third Parties are Member Parliaments, other national governments, international governmental or non-governmental organizations, and private sector entities and individuals.

I INTRODUCTION

1. In carrying out its programmes and operations, the IPU Secretariat collects, stores and processes Personal Data on individuals interacting with the IPU, including parliamentarians, staff members and other individuals engaging with the Organization. The IPU is committed to respecting the dignity and privacy of these individuals, while balancing such rights with the IPU's ability to carry out its mandate.

2. The IPU, in light of its mandates and purposes, promotes universal respect for human rights and fundamental freedoms including the right to privacy, and recognizes the importance of data protection policies, strategies and international standards that ensure the respect of those rights and freedoms. The purpose of this Policy is to define key principles in Personal Data Processing, outline the roles and responsibilities of the IPU Secretariat, its personnel and where applicable Third Parties. Personal Data protection laws and policies are intended to help protect an individual's rights to privacy while seeking to ensure that legitimate business and governance activities can be conducted within certain parameters.

II. SCOPE

3. This Data Protection Policy sets out the IPU's approach to data privacy protection. It outlines the processes followed by the IPU Secretariat to ensure that it can carry out its mandate while abiding by internationally recognized standards for protecting Personal Data.

4. This Policy applies to all IPU Personnel and, where applicable, Third Parties who receive, store and/or process any Personal Data (as defined above) and relate to all Personal Data received, stored and/or processed by the IPU Secretariat.

III. PRINCIPLES FOR PERSONAL DATA PROTECTION

5. The IPU Secretariat shall respect and apply the following principles when processing Personal Data:

A. Fair and Legitimate Processing

6. Personal Data shall be processed in a fair and transparent manner and only if there is a legitimate basis for doing so. Legitimate bases include:

- In the best interest of the Data Subject or another person;
- To ensure the safety and/or security of individuals;
- To enable the IPU Secretariat to carry out its mandate;
- Performance of a contract;
- Compliance with a legal obligation;
- Defence of legal claims.

7. The IPU Secretariat shall take particular care in processing Sensitive Personal Data. Sensitive Personal Data should only be processed where Data Subjects have given their explicit Consent except:

- as is necessary for the purposes of carrying out the obligations and specific rights of the IPU Secretariat under the Staff Regulations and Rules; or
- where processing is carried out in the course of the IPU Secretariat's legitimate interests on the condition that the processing relates solely to IPU Personnel or to persons who have regular contact with the IPU Secretariat in connection with its purposes, and that the Sensitive Personal Data is not disclosed to a Third Party without the Consent of the Data Subjects.

B. Limitation to a Purpose

8. Personal Data may be processed only for one or more specific and legitimate purposes and may not be further processed in a manner incompatible with such purpose(s). The IPU Secretariat may process Personal Data for purposes other than those specified at the time of collection if such further processing is compatible with those original purposes. However, further processing is not permissible if the risks for the Data Subject outweigh the benefits of further processing.

C. Data Minimization

9. The processing of Personal Data shall be necessary and proportionate to the purpose(s) for which it is being processed. Therefore, Personal Data that is being processed should be adequate and relevant to the identified purpose and should not exceed that purpose.

D. Accuracy

10. Personal Data shall be recorded as accurately as possible and, where necessary, updated to ensure it fulfils the purpose(s) for which it is processed. Data Subjects should be made aware of the importance of providing accurate and complete information, including updating such information as applicable. Every reasonable precaution and effort will be taken to ensure that inaccurate Personal Data is corrected or deleted without undue delay (taking into account the purpose(s) for which it is processed, as well as the principles of data minimization and storage limitation).

E. Storage Limitation

11. Personal Data must be kept in a form which permits identification of Data Subjects for no longer than is necessary for the purpose(s) for which the Personal Data is processed. Personal Data may be stored for longer periods insofar as the Personal Data will be processed solely for archiving purposes in the public interest, statistical or historical research purposes.

F. Maintaining Security and Confidentiality

12. Personal Data shall be processed in a manner that ensures appropriate security of the Personal Data, including protection against unauthorized or unlawful processing and against accidental loss, destruction or damage, using appropriate technical or organizational measures.

IV. RIGHTS OF DATA SUBJECTS

A. Right to Information and Access

13. Any person will be entitled to request information about their Personal Data. A Data Subject will be entitled to receive the following information from the IPU Secretariat:

- Confirmation as to whether or not Personal Data related to him or her has been, is being or is expected to be processed.
- Information on the Personal Data being processed, the purpose(s) for processing such data and any third parties to whom such data has been, is being, or is expected to be transferred and the envisaged period for which the Personal Data will be stored by these third parties.
- The information provided to the Data Subject in response to his/her request must be concise, transparent, intelligible and in an easily accessible form and in clear and plain language.

14. The IPU Secretariat will make information publicly available regarding the rights of Data Subjects under this Policy to access, correct, transfer and/or delete their Personal Data, including the means by which such a request can be made. In the event of such a request from a Data Subject, Information Owners within the IPU Secretariat will cooperate to compile the relevant information in a reasonable timeframe to be determined and agreed in coordination with the Data Subject.

15. The right of Data Subjects to access information does not apply or may be limited when important public interest requires that access be denied. These interests may include:

- Upholding confidentiality, such as that of whistle-blowers;
- Ensuring the viability of programmes and work-plans being carried out under the IPU's mandate;
- Preserving the confidentiality of IPU Personnel's views or line of reasoning, which, if breached, might jeopardize the IPU's operations and/or disclose the Personal Data of IPU Personnel;
- Preventing retaliation;
- Maintaining the privileges and immunities granted to the IPU;
- Defence of legal claims and compliance with legal obligations;
- Ensuring the integrity of audit, investigation or judicial processes; and
- The rights and freedoms of others that override the data-protection interests of the Data Subject.

16. The IPU Secretariat may also limit Data Subjects' right to access information if the Data Subjects' requests are manifestly excessive.

B. Right to Correction and Deletion

17. A Data Subject may request the correction or deletion of Personal Data that is inaccurate, incomplete, unnecessary or excessive, and the IPU Secretariat should correct or delete the Personal Data, as applicable, without undue delay. However, data may be retained in its original form if it pertains to historical records or other auditable information.

C. Right to Portability

18. A Data Subject may at any time request a copy of their Personal Data (in an easily accessible format) and/or request to have their Personal Data transmitted from the IPU Secretariat to another data controller.

D. Right to Objection

19. Data Subjects may object at any time, on compelling legitimate grounds relating to their particular situation, to the processing of Personal Data concerning them.

20. An objection of this kind will be accepted if the fundamental rights and freedoms of the Data Subject in question outweigh the IPU's legitimate interests, or the public interest, in processing the Personal Data. If such an objection is accepted, the IPU Secretariat should no longer process the Personal Data concerned. If there is a dispute with respect to an objection, the Information Owner shall be consulted and the final determination will be made by the Secretary General.

V. PROTECTION OF PERSONAL DATA PROCEDURES

A. Collecting Data from Data Subjects

21. When collecting Personal Data directly from a Data Subject, the IPU Secretariat will inform the Data Subject of the following:

- The specific purpose(s) for which the Personal Data or categories of Personal Data will be processed;
- Whether such Personal Data is intended to be transferred to a Third Party (including being made public);
- The importance of the Data Subject providing accurate and complete information, including updating such information as applicable; and
- The existence of this Policy and the means by which the Data Subject may request information or exercise their rights as provided herein.

22. Where possible, Data Subjects will be asked to acknowledge that they have received the above information and that by providing their Personal Data, they consent to the collection for the purpose articulated and the potential transfer, if applicable.

B. Suppliers

23. Where the collection and processing of Personal Data is one of the responsibilities of a Supplier, the IPU Secretariat will endeavour to ensure that the Supplier undertakes and respects the same or comparable standards and basic principles of Personal Data protection as contained in this Policy.

C. Confidentiality and Security of Personal Data

24. The IPU classifies Personal Data as confidential information. In particular, the IPU Secretariat ensures that Sensitive Personal Data is appropriately handled so as to preserve its confidentiality.

25. The IPU Secretariat's data security measures are designed and implemented to protect Personal Data against the risk of accidental or unlawful/illegitimate destruction, loss, alteration, or the unauthorized disclosure of, or access to, Personal Data. The IPU Secretariat maintains computer and information technology (IT) security that facilitate compliance with this Policy.

D. Ensuring Accuracy of Personal Data

26. IPU Personnel must ensure that the IPU Secretariat have their up-to-date personal information, as requested by the Director of Support Services. IPU Personnel must provide notice of any changes as soon as possible to ensure accuracy of personal records at all times.

27. The IPU Secretariat will update Personal Data records when necessary and periodically verify them. Personal Data held on its systems shall be deleted when it becomes known that such Personal Data is inaccurate, unnecessary or excessive. Where feasible and appropriate, confirmation from the Data Subject as to any correction should be obtained.

28. When Personal Data is corrected or deleted in the IPU Secretariat's systems as a result of having been inaccurate, unnecessary or excessive, any Third Parties to whom the relevant Personal Data was transferred should be contacted to the extent relevant and appropriate taking into account factors such as the original purpose of the transfer, whether the purpose is continuing and whether such notification would continue to be in compliance with the principles contained in this Policy.

E. Notification of a Data Breach

29. IPU Personnel are required to notify the Information Owner and the Director of Communication as soon as possible upon becoming aware of a Personal Data Breach or suspected breach and to properly record the breach. If Sensitive Personal Data has been or may have been compromised (e.g. unauthorized or unintended loss, modification, access or distribution), then this will be immediately reported.

30. If a Personal Data Breach is likely to result in personal injury or harm to a Data Subject, the Information Owner will use their best efforts to communicate the Personal Data Breach to the Data Subject and take mitigating measures as appropriate without undue delay, unless:

- doing so would involve disproportionate effort, owing to logistical circumstances or security conditions or the number of cases involved. In such cases, the Information Owner will consider whether it would be appropriate to issue a public statement or similar measure whereby the Data Subjects are informed in a manner that is reasonably expected to be effective;
- doing so would result in a breach of a legal obligation;
- doing so would jeopardize the IPU's privileges and immunities;
- it is necessary not to in order to defend legal claims; or
- approaching the Data Subjects, because of the security or political conditions, could endanger them or cause them severe distress.

F. Retention

31. Personal Data shall be retained only for as long as is necessary for the stated purpose(s) for which it was collected and processed without prejudice to the retention of records to be permanently or temporarily preserved for their administrative, fiscal, legal, scientific, historical or informational value.

VI. DATA PROTECTION BY THIRD PARTIES

A. Contractual Basis

32. If the IPU Secretariat cooperates with a Third Party in processing Personal Data, the responsibilities of both parties will be defined and set out in a contract between the IPU Secretariat and such other entity so as to allow the IPU Secretariat to ensure that confidentiality is maintained, to specify the specific purpose(s) and legitimate basis for the processing of Personal Data and to ensure continuing compliance with this Policy.

33. The Third Party shall not subcontract the Personal Data Processing to or engage another party without prior written authorization of the IPU. Any further addition or replacement of subcontractor by the Third Party shall be done under the same conditions.

34. Irrespective of any obligations set forth in an agreement, the IPU Secretariat will verify, prior to transferring Personal Data to a Data Processor or engaging a Data Processor in the processing of Personal Data, that the processing of Personal Data by the Data Processor satisfies the principles in this Policy.

VII. DATA TRANSFER

A. Limitations on Data Transfers

35. The IPU Secretariat may transfer Personal Data to Third Parties on the condition that the Third Party affords a level of data protection the same or comparable to the standards set out in this Policy, and Data Subjects have been made aware that their Personal Data may be transferred. In particular, and without limitation to the foregoing, Data Transfers are subject to the following conditions:

- The Data Transfer must be based on one or more legitimate bases;
- The Data Transfer must be for one or more specific and legitimate purpose(s);
- Processing by the Third Party must be restricted as much as possible to the specific purpose(s);
- The amount and type of Personal Data to be transferred is strictly limited to the Third Party's need to know for the specified purposes intended;
- The Data Transfer should not be incompatible with the reasonable expectations of the Data Subject; and
- The Data Subject's rights are respected and the recipient has at least adequate data protection and disclosure measures or guarantees and respects the confidentiality of the data that are disclosed by the IPU, maintaining an appropriate level of data security;
- The Data Transfer fulfils the applicable conditions set out in the Section on Safeguards below.

36. In carrying out its mandated activities, the IPU Secretariat may give restricted Personal Data access to its Members through the IPU Directory. Members will endeavour to ensure that they comply with the general principles of this policy and have safeguards in place for protection and security of such Personal Data entrusted to them by the IPU.

B. Transfer of Data to Member Parliaments and National Law Enforcement Agencies and courts

37. In appropriate circumstances and without prejudice to the IPU's privileges and immunities, the IPU Secretariat may transfer Personal Data to a Member Parliament or to a national law enforcement agency or a national court. Such transfers may be on the IPU's own initiative or upon request by the Member Parliament or national enforcement agency or court (which may be binding or non-binding on the IPU Secretariat). The transfer may concern persons subject to an investigation for an allegedly committed crime, human rights violation or in relation to the victim(s) of or witness(es) to a crime including leaders of NGOs who could potentially be qualified as "victims" or "witnesses". Such transfers which are not made on the IPU's own initiative would require authorization from the Secretary General, acting on recommendation of the Information Owner.

38. In addition to the general conditions for transferring Personal Data to third parties, the IPU may only cooperate with such requests and transfer Personal Data to a Member Parliament, national law enforcement agency or national court if the following conditions are met:

(i) Transfer is necessary for the purpose of the detection, prevention, investigation or prosecution of a serious criminal offence relating to the safety and security of an individual or the public;

(ii) The requestor is competent in relation to the detection, prevention, investigation or prosecution of the offence in question;

(iii) The transfer will substantially assist the requestor in the pursuit of these purposes and the Personal Data cannot otherwise be obtained from other sources;

(iv) The transfer does not disproportionately interfere with a Data Subject's or another person of concern's right to privacy or other human rights;

(v) In the case of data in relation to victims and witnesses, their Consent to transfer has been obtained;

(vi) Prior to the transfer of the Personal Data to the requestor, advice from the Data Protection Officer in consultation with the Legal Officer and Director of the division concerned needs to be sought.

C. Safeguards

39. In an effort to ensure that the principles set out above are adhered to, appropriate safeguards should be adopted, such as:

- The IPU Secretariat shall endeavour to ensure the implementation of appropriate organizational, administrative, physical and technical safeguards and procedures in order to protect the security of Personal Data processed by the IPU, including against or from unauthorized or accidental access, damage, loss or other risks presented by Personal Data Processing (Data Breaches).

- Events of suspected or actual Data Breaches shall be notified to the Data Subject as soon as practicable. The severity of such events shall be assessed, and appropriate measures, aimed at protecting affected Data Subjects, including mitigating or resolving possible adverse impacts, shall be taken without undue delay in accordance with internal procedures.

- Having regard to available technology, safeguards and procedures shall be reasonable and appropriate to the risks presented by the nature and processing of Personal Data and its level of sensitivity.

40. Unless there are satisfactory reasons not to do so, prior to transferring Personal Data to a third party, the Data Controller should seek to sign a Data Transfer agreement, or as appropriate, incorporate data protection clauses within broader agreements, particularly where transfers of Personal Data are likely to be large, repeated or structural, i.e. where the same type(s) of data is shared with the same third party for the same purpose over a certain period of time.

41. Data Transfer agreements should, inter alia:

(i) address the purpose(s) for Data Transfer, the specific data elements to be transferred, as well as data protection and data security measures to be put in place;
(ii) require the third party to make sure that its data protection and data security measures are in compliance with this Policy; and
(iii) stipulate consultation, supervision, accountability and review mechanisms for the oversight of the transfer conducted under the agreement.

42. The Data Controller and the IPU Legal Officer shall review and authorize all Data Transfer agreements.

43. While every effort will be made to ensure the above safeguards are adhered to in the case of any transfer of Personal Data, other permissible grounds for transferring Personal Data include:

- The fulfilment of the objectives and mandates of the IPU
- The Consent of the Data Subject;
- The vital or best interests of the Data Subjects or other persons;
- The public interest, based on the IPU's mandate;
- To ensure the safety and/or security of individuals;
- The fulfilment of a contract between the IPU Secretariat and the Data Subject; or
- Defence of legal claims or compliance with legal obligations.

44. The IPU may receive Personal Data from third parties (Inbound Data):

- In cases where the IPU engages with third parties to collect Personal Data on the IPU's behalf, such third parties shall afford an appropriate level of security and protection for Personal Data in light of the principles of this Policy when collecting Personal Data;
- In cases where the IPU receives Personal Data from third parties that are not acting on behalf of the IPU, the IPU should take reasonable and proportionate steps to ensure that such Personal Data has been lawfully collected.

VIII. TRANSPARENCY

45. Insofar as the specified purposes for which Personal Data is processed are not frustrated, the IPU shall process Personal Data in a transparent manner, as appropriate and whenever possible, by providing Data Subjects with information about the processing of their Personal Data subject to conditions laid out in this policy, including whether Personal Data may be transferred to third parties, as well as information on how to request access, verification, rectification and/or deletion of their Personal Data.

46. Where such requests are manifestly abusive, fraudulent or too onerous to comply with given existing resources, the IPU shall decline to fulfil such requests.

IX. ACCOUNTABILITY

47. In order to ensure accountability for the processing of Personal Data and adequate implementation of this Policy, the Data Controller shall be responsible for establishing and overseeing the processing of Personal Data under his or her area of responsibility. He or she therefore also bears the main responsibility for compliance with the Policy.

48. The Secretary General may put in place more procedures, standards, guidelines and training, as well as an appropriate governance structure to ensure oversight of the processing of Personal Data, and redress mechanisms to handle requests and complaints from Data Subjects.

49. The IPU shall appoint personnel who shall be responsible for the implementation and control of IT security measures and procedures.

50. The IPU Secretariat and Member Parliaments will take all the possible measures and endeavour to ensure that the principles under this policy are respected while working with classified information and sensitive Personal Data entrusted or originating from the IPU to its Member Parliaments and will be responsible for keeping such information confidential. Failure to comply may be subject to disciplinary, or where applicable legal, actions and/or corrective measures.

X. PRIVILEGES AND IMMUNITIES

51. The adherence to and implementation of this Policy by the IPU is without prejudice to the privileges and immunities of the IPU. In particular, the processing of Personal Data by or on behalf of the IPU shall under no circumstances be deemed to constitute:

(i) the acceptance of the applicability of any laws or regulations at the national, regional or international level, or

(ii) the acceptance of the jurisdiction and the powers of courts or agencies or any other authorities, with respect of the processing activities undertaken by or on behalf of the IPU.

الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11-15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

مرفق رقم 3

قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

11–15 تشرين الأول/أكتوبر 2022

المجلس الحاكم
البند 14 (ج)

CL/210/14(c)-R.1
كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر2022

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر2022)

المحتويات

الصفحة

- **البرازيل: السيدة تاليريا بيتروني**
  قرار 03
- **كمبوديا: 57 برلمانياً**
  قرار 07
- **ساحل العاج: 14 برلمانياً**
  قرار 15
- **جمهورية الكونغو الديمقراطية: السيد جان مارك كابوند**
  قرار 20
- **إريتريا: 11 برلمانياً**
  قرار 24
- **إسواتيني: 3 برلمانيين**
  قرار 29

- **الغابون: السيد جاستن ندوندانجوي**

قرار **33**

- **ميانمار: 63 برلمانياً**

قرار **38**

- **الجمهورية التونسية: السيدة عبير موسي**

قرار **47**

- **الجمهورية التونسية: 56 برلمانياً**

قرار **52**

- **تركيا: 67 برلمانياً**

قرار **58**

- **أوغندا: برلمانيان**

قرار **67**

- **فنزويلا: 134 برلمانياً**

قرار **72**

- **زيمبابوي: السيدة جوانا ماموميي**

قرار **79**

- **زيمبابوي: السيد جوب سيخالا**

قرار **85**

البرازيل

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

النائب الفيدرالي البرازيلي عن حزب الاشتراكية والحرية، تاليريا بيتروني، تقف لالتقاط صورة في ساحة في وسط مدينة ريو دي جانيرو، البرازيل، خلال اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس 2019. دانيال راماهو/وكالة فرانس برس

BRA-16 – تاليريا بيتروني

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ انتهاكات أخرى: التمييز

القضية BRA-16

البرازيل: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: امرأة برلمانية معارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ...
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: ...
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ...
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى المدعي العام: تموز/يوليو 2022؛ رسالة موجهة إلى رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

تم انتخاب السيدة تاليريا بيتروني سواريس، عضو في حزب الاشتراكية والحرية اليساري المعارض (Partido Socialismo e Liberdade)، لعضوية مجلس النواب في الكونغرس الفيدرالي البرازيلي في العام 2018 وأعيد انتخابها في تشرين الأول/أكتوبر 2022. إن السيدة بيتروني مدافعة قوية عن حقوق الإنسان للمرأة والمنحدرين من أصل إفريقي والأشخاص المنتمين إلى مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس.

ويدعي صاحب الشكوى أن السيدة بيتروني واجهت تهديدات متعددة بالقتل منذ العام 2017، عندما كانت عضواً في مجلس مدينة ريو دي جانيرو. وفقاً لصاحب الشكوى، اكتسبت التهديدات شدة وحجماً بعد اغتيال صديقة السيدة بيتروني المقربة وزميلتها في حزب الاشتراكية والحرية، السيدة ماريل فرانكو، في آذار/مارس 2018. كانت السيدة فرانكو عضواً في المجلس المحلي في ريو دي جانيرو، الولاية التي مثلتها السيدة بيتروني في مجلس النواب. أفاد صاحب الشكوى أنه في العام 2019، حذرت الشرطة الفيدرالية السيدة بيتروني من أن حياتها في خطر، وظهرت عدة تهديدات بالقتل ضدها على شبكة الإنترنت المظلمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، انتقلت السيدة بيتروني في آب/أغسطس 2020 إلى برازيليا، في منطقة أخرى من البرازيل، مع ابنتها الصغيرة، بناء على نصيحة الحراسة الأمنية التي قدمها الكونغرس، حيث وردت أسباب جدية للاعتقاد بأن حياتها كانت في خطر. أفاد صاحب الشكوى أن السيدة بيتروني أُجبرت على البقاء هناك لمدة 18 شهراً، من آب/أغسطس 2020 حتى كانون الثاني/يناير 2022، مما حد من قدرتها على أداء واجباتها كبرلمانية والتواصل مع ناخبيها في الولاية التي تم انتخابها فيها.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهديدات وأعمال التخويف ضد السيدة بيتروني تصدر عن جماعات الميليشيات اليمينية التي تتخذ من ريو دي جانيرو مقراً لها والتي تعمل على الشبكة المظلمة، رداً على التزامها بحقوق الأقليات. واجه العديد من السياسيين الآخرين في حزب الاشتراكية والحرية تهديدات مماثلة من هذه الجماعات، بما في ذلك السيد جان ويليس والسيد ديفيد ميراندا، وهما عضوان سابقان في البرلمان البرازيلي في الكونغرس الفيدرالي البرازيلي.

ويذكر صاحب الشكوى، في ما يتعلق بقرار السيدة بيتروني المتمثل بالعودة، اعتباراً من شباط/فبراير 2022، للعيش في الدائرة الانتخابية التي تمثلها في البرلمان، أن هذا القرار لا يمكن استمراره إلا إذا حصلت على الحماية

اللازمة، وإذا كان المسؤولون عن التهديدات الموجهة إليها مسؤولين عن أفعالهم. وفي هذا الصدد، يذكر صاحب الشكوى أنه، كما في حالة السيد ويليس والسيد ميراندا (BRA-COLL-01)، تتطلب السيدة بتروني حماية إضافية للحراسة الأمنية التي سبق أن قدمها لها الكونغرس. وبحسب صاحب الشكوى، على الرغم من العديد من الشكاوى والاجتماعات المتكررة مع السلطات المختصة، بما في ذلك الشرطة الاتحادية والمدعين العامين المحليين والاتحاديين، لم يتم إجراء تحقيق فعّال في التهديدات الموجهة ضدها. بحلول أيلول/سبتمبر 2022، أبلغ صاحب الشكوى عن عدم إحراز تقدم في حالة حقوق الإنسان الخاصة بالسيدة بترون.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1 . *يعرب عن أسفه* لأن السلطات البرازيلية لم تجب على طلبات المعلومات المتكررة التي أرسلتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين؛ وتشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة، تماشياً مع قواعدها وممارساتها، تبذل قصارى جهدها لتعزيز الحوار مع سلطات البلد المعني، ولا سيما برلمانه، لتسوية القضايا قيد النظر بطريقة مرضية؛

2 . *يشعر بالقلق* إزاء الادعاءات الموثوقة بأن السيدة بيتروني تعرضت للتهديد بالقتل والمضايقة بسبب مشاركتها في السياسة بوصفها امرأة تدافع عن حقوق الأقليات، وإزاء الادعاء بأنه رغم الشكاوى التي قدمتها والاجتماعات المتكررة التي عقدتها مع السلطات المختصة، لم يجر تحقيق فعال لتحديد المسؤولين عن التهديدات بالقتل ومحاسبتهم؛

3 . *يشير إلى* أن الأخطار التي تهدد حياة وأمن البرلمانيين الذين يفلتون من العقاب تشكل انتهاكاً لحقهم في الحياة والأمن وحرية التعبير، وتمنعهم من ممارسة ولايتهم البرلمانية، مما يؤثر على قدرة البرلمان، كمؤسسة، على أداء دوره؛ *ويحث* السلطات المختصة على ألا تدخر جهداً على النحو الواجب لتحديد هوية المذنبين وتقديمهم إلى العدالة، وهو السبيل الوحيد لمنع تكرار هذه الجرائم؛ *ويرى* أنه ينبغي على البرلمان أن يساعد في ضمان إجراء تحقيقات فعالة في التهديدات؛ *ويود* بالتالي تلقي معلومات رسمية من البرلمان بشأن أي تدبير يتخذ في هذا الصدد؛

4 . *يشعر بالقلق* لأن السيدة بيتروني اضطرت إلى مغادرة دائرتها الانتخابية في ريو دي جانيرو والتمركز مؤقتاً في برازيليا هرباً من التهديدات الوشيكة بالقتل الموجهة إليها؛ *ويشعر* بالحيرة لأن السلطات أوصت بأن تتخذ السيدة بيتروني هذا التدبير الأمني دون اتخاذ أي خطوات ملموسة على ما يبدو لاعتقال المسؤولين، مما منعها من أداء مهامها البرلمانية لمدة 18 شهراً؛

5 . *يحيط علماً* بالمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى ومفادها أن الكونغرس اتخذ خطوات لضمان اصطحاب مسؤولي الشرطة التشريعية للسيدة بيتروني من أجل حمايتها أثناء ممارستها لواجباتها؛ *ولا يفهم* لماذا لم تحصل السيدة بيتروني بعد على مستوى كاف من الحماية لضمان سلامتها رغم الطلبات المتكررة التي وجهت إلى السلطات المختصة لتوفير الحماية الكافية لها؛ *ويلاحظ* أيضاً المعلومات التي قدمها صاحب الشكوى ومفادها أن قرار السيدة بيتروني بالعودة إلى دائرتها الانتخابية لا يمكن أن يستمر إلا إذا حصلت على الحماية اللازمة؛ *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى عدم ادخار أي جهد لضمان توفير الحماية الكافية للسيدة بيتروني في أقرب وقت ممكن؛ وعلاوة على ذلك، *يرى* أنه ينبغي على السلطات المختصة أن تجري تحليلاً للمخاطر التي تواجه السيدة بيتروني من أجل تحديد مستوى الحماية التي ينبغي منحها لها، *ويدعو* السلطات البرلمانية إلى القيام بما هو ضروري إزاء المؤسسات المختصة لضمان إجراء هذا التحليل في أقرب وقت ممكن؛ *ويود* تلقي معلومات رسمية من السلطات البرلمانية بشأن أي تدبير يتخذ في هذا الصدد؛

6 . *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية والقضائية والسلطات الوطنية المختصة الأخرى وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7 . *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

كمبوديا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[1]

زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق، كيم سوخا، يصل إلى محكمة بلدية بنوم بنه لمحاكمته في بنوم بنه في 22 كانون الثاني/ يناير 2020.

تانغ تشين سوثي/وكالة فرانس برس

KHM27- شان شينغ

KHM48- السيدة مو سوشوا

KHM49- كيو فيروم

KHM50- هو فان

KHM51- لونغ راي

KHM52- نات رومدول

KHM53- مان سوثافارين

KHM54- ريل خيمارين

KHM55- سوك هور هونغ

KHM56- كونغ سوفيا

KHM57- نهاي شامروين

KHM58- سام راينساي

KHM59- اوم سام ام

KHM60- كيم سوخا

KHM61- السيدة ثاك لاني

KHM62- شيا بوش

KHM63- شيام شاني

KHM64- شيف كاتا

KHM65- دام سيثيك

KHM66- دانغ شامريون

KHM67- إينغ شهاي إيانغ

KHM68-هينغ دانارو

KHM69- السيدة كي سوفانروث

KHM70- كين سام بومسين

KHM71- كيو سامباث

KHM72- خاي فانديث

KHM73- كيمسور فايرايس

KHM74- كونغ بورا

1 أعرب وفد كمبوديا عن تحفظاته بشأن هذا القرار.

KHM75- كونغ كيمهاك

KHM76- كاي واندارا

KHM77- لاث ليتاي

KHM78- لايم بان سيداريث

KHM79- لايم كيميا

KHM80- لونغ بوتا

KHM81- السيدة لاي سريي فاينا

KHM82- ماو مونيفان

KHM83- نغيم نهينغ

KHM84- نغور كيم شيانغ

KHM85- او شانراث

KHM86- او شانريث

KHM87- بين راتانا

KHM88- بول هوم

KHM89- السيدة بوت بوو

KHM90- سوك اومسيا

KHM91- سون شهاي

KHM92- سوون ريدا

KHM93- السيدة تي شانموني

KHM94- السيدة تيولونغ سومورا

KHM95- توك فانشان

KHM96- توون يوكدا

KHM97- تووت خويرت

KHM98- اوش سيريي يوث

KHM99- فان ناريث

KHM100- ييم بونهيريث

KHM101- ييم سوفان

KHM102- يون ثارو

KHM103- السيدة تيب سوثي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية

القضية KHM-Coll-03

كمبوديا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 57 برلمانياً سابقاً من المعارضة (50 رجلاً وسبع نساء، 55 من الجمعية الوطنية واثنان من مجلس الشيوخ)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2011
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: شباط/فبراير 2016
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: جلسة استماع مع وفد كمبوديا إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى أمين عام الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حلت المحكمة العليا حزب المعارضة الوحيد في كمبوديا، حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي. كما حظرت 118 من أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (بما في ذلك جميع أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي البالغ عددهم 55 عضواً في الجمعية الوطنية) من ممارسة الحياة السياسية لمدة خمس سنوات من دون إمكانية الاستئناف. تم إلغاء ولاياتهم البرلمانية على الفور، وأعيد تخصيص مقاعدهم للأحزاب السياسية غير المنتخبة التي يُزعم أنها تتماشى مع الحزب الحاكم. استند قرار المحكمة العليا إلى تهم التآمر مع دولة أجنبية للإطاحة بالحكومة الشرعية الموجهة ضد رئيس حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، السيد كيم سوخا. وفرّ 17 برلمانياً سابقاً بعد ذلك من كمبوديا وذهبوا إلى المنفى. ترك حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حزب الشعب الكمبودي الحاكم – ورئيس الوزراء هون سين — من دون منافسين قادرين على البقاء في انتخابات شباط/فبراير، وتموز/يوليو 2018 لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية.

وتم حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي على خلفية تهديدات طويلة الأمد ومتكررة وتهم جنائية لا أساس لها ضد أعضاء البرلمان. وقد حذرهم رئيس الوزراء مراراً وتكراراً من أن خيارهم الوحيد هو الانضمام إلى الحزب الحاكم أو الاستعداد لحل حزبهم وحظره.

وإن السيد كيم سوخا، الذي أصبح الرئيس بالنيابة لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بعد رئيسه، السيد سام رينسي، الذي ذهب إلى المنفى في العام 2015، متهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة على أساس خطاب ألقاه في العام 2013 عبر التلفاز، دعا فيه إلى تغيير سياسي سلمي في كمبوديا، من دون التحريض في أي وقت على العنف أو الكراهية أو لفظ كلمات تشهيرية. ويواجه السيد كيم سوخا، المفرج عنه حالياً بكفالة، عقوبة بالسجن لمدة 30 عاماً بتهمة الخيانة ويقال إنه ممنوع من المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك من مغادرة كمبوديا. بدأت محاكمة السيد كيم سوخا في كانون الثاني/يناير 2020، ولكن تم تعليقها في آذار/مارس 2020، ويبدو أنها استؤنفت مؤخراً فقط.

وحُكم على 17 برلمانياً، أجبروا جميعاً على النفي في الخارج، في واحدة أو أكثر من المحاكمات الجماعية التالية ضد أعضاء حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في العامين الماضيين:

حكم 14 حزيران/يونيو 2022 – التآمر والتحريض: يتعلق ذلك بـ 60 سياسياً ومؤيداً لحزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك 12 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابقين الذين أدينوا غيابياً بتهمة التآمر والتحريض وحكم عليهم بالسجن ثماني سنوات. تتعلق هذه القضية بمحاولة عودة السيد رينسي الفاشلة إلى كمبوديا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والخطة المزعومة لجمع المؤيدين في كل من البلاد وخارجها لمرافقته، بالإضافة إلى إنشاء حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج. تضمنت الأدلة في الغالب منشورات على فيسبوك تعبر عن دعمها لحزب المعارضة السابق أو المبادئ الديمقراطية. ويبدو أنه لم ترد صلات واضحة بين الأدلة المقبولة، وكل متهم على حدة وكل عنصر من عناصر التهم والقاضي لم يقدم أي تحليل للقرار.

حكم 17 آذار/مارس 2022 بتهمة التخطيط، والتحريض وتحريض الأفراد العسكريين على العصيان: يتعلق ذلك بـ 21 من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بما في ذلك سبعة برلمانيين من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، بالإضافة إلى مؤيدين. غطت المحاكمة مسائل متعددة، بما في ذلك تشكيل حركة الإنقاذ الوطني الكمبودية في الخارج في العام 2018 والتعليقات الانتقادية التي أدلى بها مسؤولون سابقون في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي حول جائحة كوفيد-19. تراجع العديد من المتهمين عن شهادتهم السابقة في المحكمة، زاعمين أنهم تعرضوا للإكراه. وأدين البرلمانيون السبعة بالتهم الموجهة إليهم وحكم عليهم غيابياً بالسجن 10 سنوات.

حكم 1 آذار/مارس 2021 – التآمر والتحريض: تتعلق القضية بتسعة من قادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، وجميع البرلمانيين الكمبوديين التابعين لحزب الإنقاذ الوطني، الذين ثبتت إدانتهم بشن هجوم على المؤسسات الكمبودية أو السلامة الإقليمية، مع اتهام الادعاء للمجموعة بمحاولة انقلاب، وتقديم أدلة على الخطب حول جمع الأموال لدعم الجنود المنشقين. وحُكم عليهم غيابياً بالسجن من 20 إلى 25 عاماً وجُردوا من حقهم في التصويت أو الترشح للانتخابات أو أن يكونوا موظفين عموميين، وأمروا بدفع غرامة كبيرة.

وفي ما يتعلق بهذه المحاكمات، قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في تقريره المؤرخ 18 آب/أغسطس 2022 (A/HRC/51/66)، إن "المحاكمات الجماعية، ولا سيما لأفراد من حزب المعارضة الرئيسي ومن يُنظر إليهم على أنهم مناقضون لقاعدة السلطة المهيمنة، أثارت

قلقاً شديداً وأدت إلى خنق إمكانية التعددية السياسية [...] وتشمل المخالفات الكامنة في هذه المحاكمات الافتقار إلى أدلة موثوقة، والإخفاقات المتعلقة باحترام حقوق المحاكمة العادلة وضمان حصولها، ومحاكمة عدد من المتهمين المزعومين غيابياً في انتهاك لضمانات حقوق الإنسان ".

وفي ما يتعلق باستقلال وشفافية القضاء والمدعين العامين، ذكر المقرر الخاص في التقرير نفسه أن "هذه مسألة طال أمدها أشير إليها منذ عقود في قرارات سابقة للأمم المتحدة بشأن كمبوديا. بيد أنه يرد تحولاً أحدث عهداً يتمثل في أن بعض الموظفين القضائيين والأفراد المرتبطين بهم تربطهم صلات وثيقة بالحزب السياسي الحاكم؛ على سبيل المثال، قد يجلسون في لجان رئيسية مختلفة للحزب. "

وفي ما يتعلق بانتخابات المجالس المحلية التي أجريت في حزيران/يونيو 2022، رأى المقرر الخاص أن "الانتخابات البلدية للعام 2022 جرت في الأساس بطريقة سلمية ولم ترد ادعاءات كبيرة بحدوث انتهاكات. كان يرد بصيص من التنوع في المشاركة السياسية والنتائج، مما فتح الباب أمام العدد المحدود من المقاعد التي فازت بها المعارضة. ومع ذلك، كان السيناريو برمته خاضعاً للحيز المدني والسياسي المقيد، التي تفاقمت بسبب احتكار السلطة السائد في البلاد»، «وأن المساحة السياسية والمدنية الضيقة، وهو التحدي الرئيسي الذي يواجه البلد اليوم، هو جزئياً نتيجة لمجموعة متنوعة من القوانين الصارمة التي تعرقل الحقوق المدنية والسياسية التي ترسخ احتكار السلطة الذي سبق تحديده. وغالباً ما تكون هذه القوانين واسعة النطاق للغاية، كما أنها سمة من سمات التشريع المفرط، وتفرض غرامات وعقوبات باهظة على الذين يحاكمون بموجبها ".

ومن بين سلسلة من التوصيات، اقترح المقرر الخاص أن تقوم السلطات الكمبودية بما يلي: "فتح المجال السياسي والمدني للتحضير للانتخابات الوطنية في العام 2023، ولا سيما لضمان نظام حقيقي متعدد الأحزاب، وانتخابات حرة ونزيهة، وضوابط وموازين ضد إساءة استعمال السلطة، وضمانات لمشاركة الشعب وتقاسم السلطة ؛ [...] تعليق وإصلاح القوانين والسياسات والممارسات التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك قانون حالة الطوارئ، [...]، والقوانين المختلفة التي تعوق حرية التعبير والحريات الأخرى وعمل المنظمات غير الحكومية، والقوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية والانتخابات ذات الصلة؛ الانفتاح على التعددية السياسية وضمان الفصل بين السلطات والوظائف، ولا سيما من أجل حماية السلطة القضائية من التسرب التنفيذي ".

وبالمثل، كررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تشرف على تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه كمبوديا، في ملاحظاتها الختامية التي اعتمدتها في دورتها الـ 134 (28 شباط/فبراير – 25 آذار/مارس 2022) هذه الاستنتاجات والتوصيات بتفصيل كبير.

ودعا رئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى إرسال وفد إلى كمبوديا لمناقشة شواغلها وأسئلتها مع جميع الجهات المعنية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم البعثة بعد فترة وجيزة، لم تتابع السلطات الكمبودية، حيث رد الأمين العام للجمعية الوطنية أخيراً في رسالة مؤرخة في 9 أيلول/سبتمبر 2022 مفادها "بالنسبة لكمبوديا، في العام 2022، حدثت تطورات إيجابية في الوضع السياسي في كمبوديا من خلال تولي كمبوديا دورها كرئيس متناوب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الزيارات رفيعة المستوى لكبار قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقادة العالم الآخرين إلى كمبوديا وكذلك إجراء الانتخابات البلدية الأخيرة للعام 2022 بنجاح. ويرى برلمان كمبوديا أنه لم يعد من الضروري إيفاد أي بعثة لتقصي الحقائق التابعة للاتحاد البرلماني الدولي إلى كمبوديا ". وبالمثل، ردد رئيس الوفد الكمبودي إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، هذه الملاحظات. وأضاف أنه إلى جانب حزب الشعب الكمبودي الحاكم، أصبح لسبعة أحزاب سياسية أخرى الآن ممثلون في المجالس المحلية عقب الانتخابات البلدية الناجحة، التي شاركت فيها عدة أحزاب سياسية، وأنه أحرز تقدم كبير في حماية حقوق العمال، وفي ضمان التلقيح الكامل للسكان ضد كوفيد-19، وفي السماح للمنافذ الإعلامية بالازدهار وفي السماح للكمبوديين بالتعبير عن أنفسهم بحرية عبر الإنترنت وخارجها. وفي اجتماع عقد مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الوفد الكمبودي، مع ذلك، أن الأمين العام ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين مرحب بهما لزيارة كمبوديا، ولكن ينبغي ألا يكون الغرض تقصي الحقائق.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022، حكمت محكمة بنوم بنه على السيد سون تشاي، العضو السابق في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، والنائب الحالي لرئيس حزب ضوء الشموع المعارض، في قضيتين بدفع 3 مليارات ريال كمبودي، و17 مليون ريال كمبودي لحزب الشعب الكمبودي، ولجنة الانتخابات الوطنية

(754250 دولاراً أمريكياً) كتعويضات، وجدته مذنباً بالتشهير لقوله إن تزوير التصويت حدث خلال الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو 2022.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين البرلمانيين الكمبوديين البالغ عددهم 57 عضواً من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، أعيد تأهيل 13 عضواً سياسياً بعد استيفاء شروط معينة، قيل إنها تشمل الاعتراف بالذنب ووعداً بالامتناع عن القيام ببعض الأنشطة السياسية. وانضم ثلاثة آخرون إلى حزب الشعب الكمبودي، وتوفي اثنان آخران في ظروف طبيعية. ويوجد عشرون آخرون في كمبوديا أو في الخارج ولا يرغبون في طلب العفو وإعادة التأهيل اعتقاداً منهم بأنهم لم يرتكبوا أي خطأ. أما الباقون البالغ عددهم 17 شخصاً، على النحو المبين أعلاه، فقد حُكم عليهم غيابياً وهم في الخارج ولا يرغبون أيضاً في طلب العفو وإعادة التأهيل.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1 . *يشكر* رئيس الوفد الكمبودي على المعلومات المقدمة وروح التعاون التي أبداها؛

2 . *يسره* أن يعلم أن الدعوة التي وجهتها السلطات البرلمانية إلى وفد من الاتحاد البرلماني الدولي للسفر إلى كمبوديا لمناقشة شواغله التي طال أمدها في هذه الحالة لا تزال قائمة؛ *ويأمل* مخلصاً أن تتم البعثة قريباً؛

3 . *إذ يساوره بالغ القلق* في هذا الصدد إزاء المحاكمات الجماعية لقيادة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي ومؤيديه، ولا سيما المخالفات الإجرائية والموضوعية المزعومة، وعدم السماح للعديد من المتهمين بالعودة إلى البلد لمحاكمتهم، وحقيقة أن الأحكام قد ألغت أي إمكانية لعودة 17 من كبار البرلمانيين في المجلس الوطني للانتخابات بحرية إلى كمبوديا والمشاركة في العملية الانتخابية؛ *ويرى* أنه ينبغي النظر إلى هذه المحاكمات، في ضوء شواغلها الطويلة الأمد، على أنها تتويج للجهود الجارية التي تبذلها السلطات الحالية للحد من أي معارضة سياسية يمكن أن تؤدي فعلياً إلى تناوب السلطة؛ وبالمثل، *يعتبر* أن المحاكمة المطولة ضد السيد كيم سوخا هي بمثابة تذكير بأنه قد يواجه هو أيضاً مصيراً مماثلاً؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن ما يسمى بالأدلة ضد السيد كيم سوخا يتضمن مقاطع فيديو لخطاب ألقاه في العام 2013 لم يحرض فيه على الكراهية أو العنف أو ينطق بكلمات تشهيرية، بل أكد أنه يهدف إلى إحداث تغيير سياسي بالفوز في الانتخابات؛

4 . *يشعر بالصدمة* لإدانة السيد سون تشاي بتهمة التشهير، على الرغم من أن الملاحظات التي أدلى بها بشأن الانتخابات البلدية قد أيدتها وأثبتتها كيانات أخرى على الصعيدين الوطني والدولي؛ *ويرى* أن هذه التهم بالتشهير تعوق الحق في حرية التعبير والتعددية السياسية؛ *ويدعو* السلطات إلى وضع حد لهذا التخويف والقيام بدلاً من ذلك ببذل كل ما في وسعها للمساعدة على ضمان أن تكون الانتخابات الوطنية في تموز/يوليو 2023 حرة ونزيهة حقاً وشاملة لجميع الأصوات في المجتمع الكمبودي؛

5 . *يعرب عن* أمله، بالتالي، في أن تستأنف السلطات الحوار السياسي على وجه السرعة مع جميع أحزاب المعارضة، داخل كمبوديا وخارجها على السواء، وتحثها على أن تفعل ذلك، اعتقاداً منها بأن ذلك أمر لا غنى عنه للمساعدة في بناء الثقة والتوصل إلى حلول للحالة السياسية الراهنة؛

6 . *يقرر* إغلاق قضيتي البرلمانيين المتوفيين، والبرلمانيين الـ 13، باستثناء السيد سون تشاي، الذين سعوا إلى إعادة التأهيل وحصلوا عليها، والبرلمانيون الثلاثة من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي المنضمون إلى حزب الشعب الكمبودي؛ *ويقرر* أن يفعل ذلك عملاً بالفقرة 25 (أ) من القسم التاسع من إجراء النظر في الشكاوى ومعالجتها، في ما يتعلق بالبرلمانيين المتوفيين، نظراً لتعذر التوصل إلى تسوية مرضية، 25 (ب) في ما يتعلق بالـ15 الآخرين الذين لم يقدموا أي معلومات مستكملة؛ *ويحتفظ* بالحق، مع ذلك، في إعادة فتح قضية هؤلاء الأفراد الـ15 إذا أتيحت معلومات جديدة تبرر اتخاذ مثل هذا الإجراء؛

7 . *يطلب* من الأمين العام أن ينقل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من المساعدة في نجاح تنظيم البعثة؛

8 . *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

ساحل العاج

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[2]

شرطة مكافحة الشغب (يسار) تواجه أعضاء الحزب السياسي أجيال وتضامن الشعوب أمام مقر الحزب في أبيدجان في 23 كانون الأول/ديسمبر 2019، بعد تدخل الشرطة لإجلاء أعضاء الحزب.

سيا كامبو/وكالة فرانس برس

CIV-07- ألان لوبونيو

CIV-09- غيوم سورو

CIV-10- لوكيمان كامارا

CIV-11- كاندو سوماهورو

CIV-12- ياو سومايلا

CIV-13- سورو كانيغي

CIV-14- إسياكا فوفانا

CIV-16- محمد سيس سوكو

CIV-17- موريس كاكو غيكاهوي

CIV-18- باسكال أفين غيسان

CIV-19- سيري بين غيسان

CIV-20- باسي-كوفي ليونيل بيرنارد

CIV-21- مباري تواكوسي ألبرت عبدالله

CIV-22- جان-ماري كواسي كواكو

القضية CIV-Coll-01

ساحل العاج: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 14 برلمانياً من المعارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2019؛ شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر 2020

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد ساحل العاج إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

[2] أعرب وفد ساحل العاج عن تحفظاته الجزئية بشأن القرار.

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بحالة 12 عضواً في البرلمان[3] في ساحل العاج وعضوين في مجلس الشيوخ تعرضوا لانتهاكات لحقوقهم الأساسية منذ العام 2019 أثناء ممارسة ولايتهم البرلمانية. ويُنظر إلى الانتهاكات التي وقعوا ضحية لها في سياق الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عندما أُعلن فوز الرئيس المنتهية ولايته السيد الحسن واتارا، وحصل بذلك على ولاية ثالثة تنتهك أحكام الدستور في ساحل العاج، وفقاً للمعارضة.

واتُّهم بعض أعضاء البرلمان، بمن فيهم السيد ألان لوبونيو، والسيد لوكيمان كامارا، والسيد كاندو سوماهورو، والسيد ياو سومايلا، والسيد سورو كانيغي، والسيد موريس كاكو غيكاهوي، والسيد باسكال أفين غيسان، وأعضاء مجلس الشيوخ السيد سيري بين غيسان والسيد باسي كوفي ليونيل برنارد بإحداث اضطراب عام وتعريض أمن الدولة للخطر. تم القبض عليهم بشكل تعسفي واحتجازهم بين العامين 2019 و2020.

وأطلق سراح أعضاء البرلمان السيد لوكيماني كامارا والسيد كاندو سوماهورو والسيد ياو سومايلا والسيد سورو كانيغي (أعيد انتخابهم في العام 2021) بكفالة في أيلول/سبتمبر 2020 حتى نهاية محاكمتهم، عندما أدينوا بالتسبب في اضطراب عام وحكم عليهم بالسجن تسعة أشهر في 14 أيار/مايو 2021. نظراً لأنهم أمضوا بالفعل عقوبتهم أثناء الحبس الاحتياطي، فقد تم إطلاق سراحهم.

وتم إطلاق سراح السيد ألان لوبونيو، الذي كان حتى ذلك الحين آخر عضو في البرلمان رهن الاحتجاز، في 23 حزيران/يونيو 2021، بعد انتهاء محاكمته وبعد أن قضى عقوبته. تم إسقاط التهم الرئيسية الموجهة

3 أعضاء شاغلو المنصب في وقت ارتكاب الأفعال المزعومة .

إليه، ولم يتبق سوى تهمة التسبب في اضطراب عام. وحُكم عليه بالسجن لمدة 17 شهراً وحُرم من حقوقه السياسية لمدة خمس سنوات. في العام 2019، حُكم على السيد ألان لوبونيو بالفعل بالسجن لمدة عام لنشره مواد ترقى إلى معلومات كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي تسببت في اضطراب عام.

وكان رئيس الجمعية الوطنية السابق، السيد غيوم سورو، من بين أعضاء البرلمان المتهمين. وكان قد حُكم عليه في نيسان/أبريل 2020 بالسجن 20 عاماً والحرمان من حقوقه السياسية لاختلاس الأموال العامة. في 23 حزيران/يونيو 2021، حُكم على السيد سورو بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر وتعريض أمن الدولة للخطر. في الحكم الصادر في 23 حزيران/يونيو 2021، أدين أعضاء البرلمان السيد إسياكا فوفانا والسيد محمد سيس سوكو بمحاولة تعريض أمن الدولة للخطر وحُكم عليهما بالسجن 20 عاماً. إن الرجال الثلاثة في المنفى حالياً.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تم اعتقال واحتجاز عضوين في البرلمان، السيد موريس كاكو غيكاهوي، والسيد باسكال آفي نغيسان، وعضوين في مجلس الشيوخ السيد سيري بي نغيسان والسيد باسي كوفي ليونيل برنارد، على الرغم من أنه لم يتم رفع الحصانة البرلمانية عنهم. وكان هؤلاء البرلمانيون قد اعتقلوا لمشاركتهم في إنشاء المجلس الوطني الانتقالي بهدف تشكيل "حكومة انتقالية". في كانون الثاني/يناير 2021، تم الإفراج عن عضوين في البرلمان تحت إشراف قضائي، بينما تم الإفراج عن عضوين في مجلس الشيوخ في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وأكدت السلطات البرلمانية في رسالتيها المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022 أنه تم الإفراج عن جميع أعضاء البرلمان، مشيرة إلى أن بعضهم يخضع للإشراف القضائي. كما ذكرت السلطات أن أعضاء البرلمان كانيغي سورو وموريس كاكو غيكاهوي وباسكال آفي نغيسان ومباري تويكيوس ألبرت عبد الله قد شاركوا في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2021، وفازوا بها. وذكرت السلطات أن السيد جان ماري كواسي كواكو، الذي تعرض للهجوم في الفترة نفسها، تمكن من المشاركة في الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2021، لكن لم يتم إعادة انتخابه.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعاد وفد ساحل العاج تأكيد المعلومات الواردة في رسالتي السلطات البرلمانية المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022. وذكر الوفد أيضاً أن تسوية قضايا عدد من أعضاء البرلمان ينبغي أن ينظر إليها على خلفية عملية المصالحة وإعادة التأهيل التي بدأتها الحكومة

القائمة، وبدافع من سياسة المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم وفد ساحل العاج معلومات كانت اللجنة تطلبها منذ كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك نسخ من قرارات المحكمة في ما يتعلق بقضايا عدد من أعضاء البرلمان. وفي ما يتعلق بإجراءات رفع الحصانة البرلمانية، ذكر وفد ساحل العاج أنه بموجب المادة 92 من الدستور، لم يكن مطلوباً من الجمعية الوطنية رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان المعنيين إذا تم القبض عليهم في حالة التلبس، وهو ما يُزعم أنه ينطبق على جميع أعضاء البرلمان في القضية قيد النظر.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر سلطات ساحل العاج على المعلومات الواردة في رسالتيها المؤرختين 4 كانون الثاني/يناير و22 شباط/فبراير 2022 بشأن حالة عدد من أعضاء البرلمان وأعضاء مجلس الشيوخ في ساحل العاج، ولنسخ قرارات المحكمة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في جلسة الاستماع التي عقدتها مع وفد ساحل العاج في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي؛

2. *يسره* الإفراج عن جميع أعضاء البرلمان؛ ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها سلطات ساحل العاج، ولا سيما تنفيذ سياسة للمصالحة والوفاق أدت إلى إطلاق سراح جميع أعضاء البرلمان؛

3. *يأسف*، مع ذلك، لإدانة السيد آلان لوبوغنون والسيد لوكيماني كامارا والسيد كاندو سوماهورو وياو سومايلا والسيد كانيغي سورو بارتكاب جريمة الإخلال بالنظام العام وحكم عليهم بالسجن عدة أشهر في نهاية محاكمتهم؛ *ويشير* إلى شكوكه بشأن الأفعال المتلبسة بالجريمة التي اتهم بها أعضاء البرلمان والتي استخدمت لتبرير عدم مشاركة الجمعية الوطنية؛ *ويشير أيضاً* بأنهم أنكروا دائماً الأفعال التي اتهموا بارتكابها وأنهم تعرضوا لقيود لا تزال قائمة حتى يومنا هذا – لا سيما في قضية السيد ألان لوبونيو، الذي حُرم من حقوقه السياسية لمدة خمس سنوات؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى إزالة هذا التقييد نهائياً؛

4. يحيط علماً بالمعلومات المتعلقة بأعضاء البرلمان سورو كانيغي، وموريس كاكو غيكاهوي، وباسكال آني نغيسان، ومباري تويكيوس ألبرت عبد الله، الذين أعيد انتخابهم لعضوية الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس 2021؛ *ويحيط علماً* أيضاً بحالة السيد جان ماري كواسي كواكو، الذي خاض الانتخابات نفسها ولكنه لم يعاد انتخابه؛ *ويلاحظ كذلك* أن السيد سيري بي نغيسان والسيد باسي – كوفي ليونيل برنارد قد عادا إلى منصبيهما في مجلس الشيوخ واستأنفا عملهما من دون قيود؛ *ويقرر* إغلاق هذه القضايا عملاً بالفقرة 25 (ب) من القسم التاسع من إجراءاتها المتعلقة بالنظر في

الشكاوى ومعالجتها، باعتبار أن قدرة هؤلاء الأعضاء في البرلمان على الترشح للانتخابات، وإعادة انتخاب أربعة منهم، وعودة اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ إلى مجلس الشيوخ، تعني أن قضاياهم قد حُسمت بطريقة مرضية؛

5. *يكرر* تأكيد أن جوهر الديمقراطية يكمن في احترام تنوع الآراء وأنه ينبغي أن يتمكن أعضاء المعارضة من التمتع بحقوقهم وحماية الجمعية الوطنية المسؤولة عن ضمان الحصانة البرلمانية لأعضائها عند ممارستهم لواجباتهم؛ *لذلك يدعو* السلطات المختصة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز احترام وحماية الحصانة البرلمانية من أجل ضمان عدم استخدام "التلبس" والتذرع به لإعطاء الإذن بالملاحقة القضائية التعسفية لأعضاء الجمعية الوطنية.

6. *لا يزال يشعر بالقلق* إزاء حالة أعضاء البرلمان غيوم سورو وإسياكا فوفانا وسيس سوكو محمد الموجودين في المنفى؛ *ويود أن ينظر* في قرارات المحكمة التي أحالها وفد ساحل العاج في جلسة الاستماع التي عقدها في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قبل أن يبين موقفه بشأن وضعهم؛

7. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ووزير العدل وصاحب الشكوى وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جان مارك كابوند © تويتر

COD-150 – جان مارك كابوند

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية COD-150

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آب/أغسطس 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ...
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: ...
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من النائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ من صاحب الشكوى: (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

في 9 آب/أغسطس 2022، تم القبض على السيد جان مارك كابوند، عضو البرلمان والنائب الأول السابق لرئيس الجمعية الوطنية، وتمت محاكمته بتهم التشهير بالسلطات والشتائم العامة ونشر شائعات كاذبة بعد أن ألقى خطاباً في 18 تموز/يوليو 2022 حيث انتقد رئيس الجمهورية.

وتم القبض على السيد كابوند بعد أن أذن مكتب الجمعية الوطنية بإجراءات ضده برفع حصانته البرلمانية في 8 آب/أغسطس 2022. يُزعم أن مكتب الجمعية الوطنية قد انتقد بالفعل خطاب عضو البرلمان في بيان رسمي نُشر في 21 تموز/يوليو 2022.

والأفعال المتهم بها السيد كابوند مشمولة بالقانون رقم 300 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1963 بشأن التشهير برئيس الدولة وغيره من مواد القانون الجنائي لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرى صاحب الشكوى أن الادعاءات الموجهة ضد السيد كابوند تشكل انتهاكاً لحقه في حرية التعبير ولها دوافع سياسية نظراً لتزايد الخلافات السياسية بين عضو البرلمان وحزب الرئيس تشيسيكيدي الذي ينتمي إليه السيد كابوند إلى أن قرر الانضمام إلى المعارضة وإنشاء حزب سياسي جديد – التحالف من أجل التغيير – في 18 تموز/يوليو 2022. يدعي صاحب الشكوى أن القضية جزء من استراتيجية سياسية تهدف إلى ترهيب واستغلال العدالة ضد خصوم الرئيس تشيسيكدي السياسيين.

وفي 12 آب/أغسطس 2022، أمرت محكمة النقض بوضع عضو البرلمان تحت الإقامة الجبرية. غير أن هذا القرار لم ينفذ حتى الآن. في الجلسة الأولى للمحاكمة، التي عقدت في 5 أيلول/سبتمبر 2022، طالب محامو السيد كابوند بتنفيذ القرار المذكور قبل المضي قدماً في المحاكمة، والتي تم تأجيلها بناءً على طلبهم. في 12 أيلول/سبتمبر 2022، تاريخ التأجيل، لم يحضر السيد كابوند الجلسة لأسباب طبية. وذكر محاموه أن صحة السيد كابوند تدهورت. تم تأجيل القضية إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

ومنذ ذلك الحين، وحتى الآن، لم يتم تعديل الإجراءات القضائية المطبقة على أعضاء البرلمان للسماح بالاستئناف، إذا حكم على السيد كابوند فلن يكون قادراً على استئناف القرار.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ أن* الشكوى المتعلقة بالسيد كابوند مقبولة، بالنظر إلى أن البلاغ: '1' قدمه صاحب شكوى مؤهل بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ '2' يتعلق بعضو البرلمان الحالي وقت تقديم الادعاءات الأولية ؛ '3' التهديدات وأعمال التخويف، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات ضد البرلمانيين، والافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تندرج ضمن مهام اللجنة؛

2. *يعرب عن قلقه* إزاء استمرار احتجاز السيد كابوند، رغم قرار محكمة النقض بوضعه قيد الإقامة الجبرية؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ ذلك القرار؛ *ويرغب* في تعيين مراقب قضائي لرصد التقدم المحرز في الدعاوى ضد السيد كابوند؛ *ويطلب* من السلطات إبلاغها بالموعد المقبل للمحاكمة بعد جلسة 17 تشرين الأول/أكتوبر وتيسير عمل المراقب؛

3. *يلاحظ مع القلق* أن التهم الموجهة إلى عضو البرلمان تستند إلى خطاب ألقاه أثناء ممارسته حقه الأساسي في حرية التعبير، انتقد فيه رئيس الدولة وسياسات الحكومة؛ *ويلاحظ* أن خطاب السيد كابوند كان في سياق إطلاق حزبه المعارض الجديد وترك الحزب السياسي في السلطة، الذي كان حتى ذلك الحين عضواً فيه؛ *ويلاحظ أيضاً* أنه حتى لو كان خطابه ذا طابع استفزازي، فإنه يندرج في نطاق تطبيق حرية التعبير المكفولة بموجب المادة 23 من دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأنه كان ينبغي بالتالي حمايته؛

4. *يشدد على* أن الحق في حرية التعبير هو أحد أركان الديمقراطية، وهو أساسي لأعضاء البرلمان ويغطي جميع أنواع الآراء، بما في ذلك الآراء التي قد تؤدي إلى الإساءة أو الصدمة أو الانزعاج، ما دامت تحترم الحدود المحددة في الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية ذات الصلة؛

5. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء التدابير التي اتخذها مكتب الجمعية الوطنية، الذي انتقد خطاب السيد كابوند في بيانه وأذن باتخاذ إجراءات ضده ورفع الحصانة البرلمانية عنه؛ *ويلاحظ* بقلق أن هذه ليست الحالة الأولى من هذا النوع المعروضة عليها في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ *ويدعو* البرلمان إلى حماية حق أعضائه في حرية التعبير في المستقبل، بصرف النظر عن ضعفهم السياسي، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية الحق في حرية التعبير، بما في ذلك إلغاء القوانين التي تنص على جرائم تشكل تشهيراً ضد رئيس الدولة أو بجعل تلك القوانين متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الحالات في أقرب وقت ممكن؛ ويرغب في إبقاءه على علم في هذا الصدد؛

6. *يتأسف* لعدم إمكانية الطعن في الإجراءات القانونية ضد أعضاء برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية، *ويشير* إلى أن إمكانية الطعن تشكل أحد العناصر الرئيسية للإجراءات القانونية الواجبة؛ *ويدعو* برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهيئة هذه الإمكانية للاستئناف، بغية حماية حق البرلمانيين في الدفاع في الإجراءات القانونية بالطريقة نفسها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

إريتريا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

أستر فيسهاتسيون ومحمود أحمد شريفو ©حقوق الصورة لإبراهيم (إيبو) محمود أحمد

ERI/01- أوجبي أبراها

ERI/02- أستر فيسيهاتسيون

ERI/03- برهان جبريجيابير

ERI/04- بيراكي جبريسيلاسي

ERI/05- حمد حامد حمد

ERI/06- صالح كيكيا

ERI/07- جيرمانو ناتي

ERI/08- إستفانوس سيوم

ERI/09- محمود أحمد شريفو

ERI/10- بيتروس سليمان

ERI/11- هايل وولديتنسى

القضية ERI-COLL-01

إريتريا: برلمان غير منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 11 عضواً معارضاً في الجمعية الوطنية في إريتريا؛ 10 رجال وامرأة واحدة
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) و (د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2002 و2013
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ...

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا (كيغالي، تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ...
- بلاغ من صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2021
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ القتل
- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية– بما في ذلك الحرمان من الرعاية الطبية الكافية
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ مسائل أخرى: الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

أ. ملخص القضية

لم ترد معلومات رسمية عن مصير البرلمانيين 11 المعنيين، حيث تم احتجازهم في الحبس الانفرادي في 18 أيلول/سبتمبر 2001 بتهمة التآمر ومحاولة الإطاحة بالحكومة القانونية بعد نشر رسالة مفتوحة لدعم الديمقراطية. لم يتم توجيه تهم رسمية إليهم أمام المحكمة. وقد ألغت الجمعية الوطنية ولاياتهم البرلمانية في العام 2002، ولم تجتمع من جديد منذ ذلك الحين.

ومنذ اختفائهم، وردت تقارير متفرقة من حراس السجون السابقين الذين طلبوا اللجوء في الخارج يزعمون فيها أن البرلمانيين الـ11 تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة وظروف الاحتجاز اللاإنسانية وحرموا من الرعاية الطبية. ويخشى أن أعضاء البرلمان الـ11 ربما لم يعودوا على قيد الحياة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2003، خلصت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لدى نظرها في شكوى تتعلق بحالتهم، إلى أن دولة إريتريا انتهكت الحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في محاكمة عادلة والحق في حرية التعبير. وحثت دولة إريتريا على أن تأمر بالإفراج الفوري عنهم ودفع تعويضات لهم. وقد تجاهلت السلطات هذا القرار.

وفي حزيران/يونيو 2016، أشارت لجنة تحقيق حول حقوق الإنسان في إريتريا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى البرلمانيين المختفين وحالات أخرى مماثلة ووجدت أن لديها أسباباً معقولة

للاعتقاد بأن هذه الانتهاكات تشكل جرائم ضد الإنسانية. وفي غياب إصلاح مؤسسي يسمح بالمساءلة، أوصت اللجنة بإحالة المسألة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وحثت جميع الدول على ممارسة التزامها بمحاكمة أو تسليم أي فرد يشتبه في ارتكابه هذه الجرائم في أراضيها.

وفي تقرير مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، المؤرخ 11 أيار/مايو 2020، حثت مرة أخرى السلطات على إعادة الجمعية الوطنية كخطوة حاسمة نحو استعادة سيادة القانون. وكررت الإعراب عن قلقها إزاء "استخدام ممارسات الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى والاختفاء القسري لقمع المعارضة، ومعاقبة المعارضين المفترضين وتقييد الحريات المدنية". وذكرت تقارير عن استمرار عشرات الأشخاص في الاختفاء في نظام السجون في إريتريا، حيث "حقوق الإجراءات القانونية الواجبة غير مضمونة [و] لا يُسمح للكثيرين بالوصول إلى مستشار قانوني أو مراجعة قضائية أو زيارات عائلية أو رعاية طبية". وأشارت على وجه التحديد إلى أن البرلمانيين الأحد عشر – المعروفين باسم مجموعة 11 – محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي منذ أيلول/سبتمبر 2001، مضيفة أن السلطات لم تقدم أي معلومات عن مصيرهم ولم تمتثل لقرارات اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

وفي تحديثه الشفوي للعام 2021 لمجلس حقوق الإنسان، ردد المقرر الخاص الجديد هذه البيانات وأضاف أنه لا يرى أي تقدم في الوضع. وأضاف أنه من الصعب الحديث عن إحراز تقدم في إريتريا بينما لا تزال القضايا دون حل وأن "ممارسة الاحتجاز التعسفي والحبس الانفرادي في إريتريا لها تأثير خطير على حياة العديد من الإريتريين". وقد أنكرت حكومة إريتريا هذه النتائج ورفضت التعاون. ولم ترد السلطات في إريتريا على رسائل الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي جلسة استماع مع المقرر الخاص، الذي دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث أعضائه على ممارسة الضغط على السلطات وتجديد الدعوة التي وجهتها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في حقوق الإنسان في إريتريا لمحاكمة المسؤولين عن ذلك، عن طريق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أو بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

وفي أيلول/سبتمبر 2022، راسل الأمين العام البعثة الدائمة لإريتريا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف في عدة مناسبات لطلب عقد اجتماع لمناقشة هذه القضية. ولم ترد البعثة الدائمة على هذه الطلبات.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي:

1. *يدين بشدة* استمرار الازدراء التام لسلطات إريتريا لأهم حقوق الإنسان الأساسية للبرلمانيين الـ11 المختفين لممارستهم ولايتهم البرلمانية وحقهم في حرية التعبير في الدعوة إلى إنشاء برلمان منتخب ديمقراطياً؛ *يشير إلى أنه*، في ضوء الاجتهاد القضائي المتسق للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، يقع على عاتق السلطات الوطنية واجب عدم ادخار أي جهد لإلقاء الضوء على مصير البرلمانيين المختفين من خلال التحقيقات الدؤوبة، لأن عدم الوفاء بهذا الواجب يفسر بصورة منهجية على أنه مسؤولية الحكومة عن الاختفاء؛ *ويشدد*، بالإضافة إلى ذلك، على الحق المشروع لأقارب الضحايا في معرفة مصير أحبائهم وفي الحصول على تعويض كاف؛

2. *يعارض بشدة* الإفلات المطلق من العقاب السائد في هذه القضية واستمرار رفض السلطات التعامل مع الاتحاد البرلماني الدولي الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة، ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في إريتريا، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وجميع الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي تحدثت عن هذه القضية؛

3. *يشدد* على أن الإفلات من العقاب، بحماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات على حياة أعضاء البرلمان وسلامتهم الشخصية، عندما تُترك من دون عقاب، تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد البرلمانيين ومن يمثلونها – بل وأكثر من ذلك عندما تُستهدف شخصيات بارزة في البرلمان في سياق نمط أوسع من القمع، كما هو الوضع في هذه الحالة؛ *ويشدد* على أن الممارسة الواسعة النطاق والمنتظمة للاختفاء القسري والسجن والتعذيب تشكل جريمة ضد الإنسانية، على النحو المحدد في المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

4. *يتفق*، في ضوء العناصر المتاحة له، مع النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إريتريا في تقريرها المؤرخ 8 حزيران/يونيو 2016 بأن الاختفاء القسري للبرلمانيين الـ 11 بمشاركة السلطات في إريتريا يشكل جريمة ضد الإنسانية، بالنظر إلى الاحتمال غير المحتمل لإثبات المساءلة في إريتريا، يمكن لبلدان أخرى ممارسة الولاية القضائية على الإريتريين المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفقاً لمبدأ الولاية القضائية العالمية، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، وإذا كان لمجلس الأمن أن يحيل هذه الحالة إلى المحكمة؛ *لذلك يدعو* جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث السلطات المختصة في دولهم على ممارسة ولايتها القضائية عن طريق محاكمة أي فرد مسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا كان موجوداً في أراضيها، تماشياً مع المبادئ الواردة في ديباجة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

5. *يجدد* دعوته جميع البرلمانات الوطنية، ولا سيما أعضاء المجموعة الإفريقية للاتحاد البرلماني الدولي، ومراقبي الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما البرلمان الإفريقي، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لحل هذه القضية، بما في ذلك عن طريق تقديم بيانات إلى البعثات الدبلوماسية لإريتريا في بلدانها وإثارة القضية علناً، بما في ذلك في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الإفريقي، لضمان تحقيق العدالة في هذه القضية؛ *ويدعو* جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين إلى دعم ولاية مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إريتريا تحقيقاً لهذه الغاية؛

6. *يطلب* من اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

أعضاء دائرة الشرطة الملكية في إسواتيني يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في سوازيلاند وهم يغنون شعارات سياسية في وسط مانزيني في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرانس برس

SWZ-02 – مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03 – مثانديني دوبي

SWZ-04 – مدودوزي جوزيلا سيميلان

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: ثلاث أعضاء برلمانيين مستقلين.
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: – – –
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع مع وفد إسواتيني إلى الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسائل من رئيس مجلس النواب (آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2022)
– بلاغ من أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس النواب (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

تم القبض على البرلمانيين مدودوزي باسيدي مابوزا ومثانديني دوبي مساء يوم 25 تموز/يوليو 2021 واحتجزوا منذ ذلك الحين في مركز شرطة مباباني أولاً وبعدها في المركز الإصلاحي في متصافا. فرّ برلماني ثالث، السيد مدودوزي سيميلان، من البلاد قبل تنفيذ أمر اعتقاله. يواجه السيد مابوزا والسيد دوبي اتهامات بموجب قانون قمع الإرهاب، تهمتي قتل وتهمة مخالفة الأنظمة المتعلقة بكوفيد-19. وبحسب ما ورد، تم تأجيل النظر المناسب في طلبات الكفالة من البرلمانيين المحتجزين مراراً وتكراراً، وتمت معالجته ورفضه في نهاية المطاف. قدم المحامون استئنافاً آخر بكفالة، والذي يقال إنه سيتم الاستماع إليه في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. والمحاكمة نفسها جارية، وبعد أن قدم المدعي العام أدلته، فإن محامي الدفاع يقدم الآن دفاعه. تم تحديد مواعيد المحكمة التالية في الفترة من 8 إلى 10 تشرين الثاني/نوفمبر ومن 12 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وفي ما يتعلق بالسيد سيميلان، الموجود حالياً في المملكة المتحدة، بدا أولاً أنه لم يُتهم رسمياً بأي جريمة، لأن قضيته لم تحل رسمياً بعد إلى المحكمة. ومع ذلك، ظهرت تقارير إخبارية مؤخراً تشير إلى أن سلطات إسواتيني قد اتصلت بنظرائها البريطانيين لطلب عودة السيد سيميلان إلى إسواتيني. واستناداً إلى المادة 97 (1) (ج) من الدستور، تم إعلان شغور مقعد السيد سيميلان في البرلمان بسبب غيابه المطول دون إذن أو مبرر وتم إجراء انتخابات فرعية لاستبداله. تم انتخاب زوجته وأدت اليمين الدستورية كعضو في مجلس النواب في 4 آب/أغسطس 2022.

واتخذت الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي. في أيار/مايو 2021، بدأت الدعوات للإصلاح السياسي تنتشر على منصات مختلفة في جميع أنحاء إسواتيني، كما دعا ثلاثة برلمانيين إلى هذه التغييرات. ولإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء حصلوا على تفويض من دوائرهم الانتخابية لتوجيه هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من العرائض إلى البرلمان لدعم الدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، ويعربون عن أسفهم لفشل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون بالاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم من قبل الشرطة. وقدمت عرائض إلى مختلف مراكز تينخوندلا، ومعظمها من الشباب، إلى أعضاء برلمانهم كإقرار للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. تم تصعيد هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد «وحشية الشرطة» المزعومة بعد وفاة طالب الحقوق بجامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. وانضم البرلمانيون الثلاثة المذكورون أعلاه إلى حركة #العدالة_لثاباني #justiceforThabani، التي أيدت الدعوة إلى إصلاحات دستورية وسياسية. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر القائم بأعمال رئيس الوزراء آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا إن ماسوكو، حظراً على تسليم هذه العرائض. وقال القائم بأعمال رئيس الوزراء في خطابه إن هذا "قرار واع للحفاظ على سيادة القانون

وتهدئة التوترات التي حولت الممارسة إلى عنف وفوضى". واصل المتظاهرون تقديم العرائض ضد الحظر ومنعتهم الشرطة.

وجدت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في إسواتيني – أنه تم ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات أثناء الاضطرابات في تقريرها الذي صدر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر. علاوة على ذلك، يشير التقييم إلى أن القوة المميتة استخدمت بشكل عشوائي ضد المتظاهرين والناس الذين لم يكونوا حتى جزءاً من الاحتجاجات. يبدو أن المتظاهرين أنفسهم كانوا عنيفين حيث تعذر الوصول إلى بعض المناطق بسبب قطع الطرق وحرق الإطارات. ووقعت أضرار واسعة النطاق وحرق الممتلكات والشركات ونهب المتاجر. تم احتجاز غالبية الأشخاص المعتقلين لفترات طويلة بشكل غير معقول من دون محاكمة. على الرغم من منحهم في النهاية حقهم في الإفراج بكفالة، إلا أن المحاكم غالباً ما فرضت كفالات مفرطة وغرامات باهظة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى السيد مابوزا والسيد دوبي، وربما إلى السيد سيميلان، تشكل أعمالاً انتقامية وتهدف إلى إسكاتهم، نظراً لأنهم كانوا في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث لأكثر من 30 عاماً، حيث لا يعترف قانوناً بالأحزاب السياسية.

وذكر رئيس مجلس النواب، أن الحصانة البرلمانية للبرلمانيين الثلاثة في ما يتعلق بالخطاب المتصل بالمناقشة والإجراءات في البرلمان كانت دائماً موضع احترام. كما ذكر رئيس مجلس النواب أن ظروف سجن السيد مابوزا والسيد دوبي هي الظروف نفسها لسجن السجناء الآخرين وأنهم مُنحوا جميع الاستحقاقات العامة الممنوحة للسجناء الذين ينتظرون المحاكمة. وأضاف أنه نظراً لأن الأمر معروض على المحكمة، بسبب فصل السلطات، فإنه لا يمكنه التعليق على التهم المحددة.

وفي الساعات الأولى من يوم 22 أيلول/سبتمبر 2022، تعرض البرلمانيان المحتجزان للاعتداء من قبل حراس السجن الذين دخلوا زنازينهم وبدأوا في ضربهم من دون سبب. وبحسب رئيس مجلس النواب، فقد تم فتح تحقيق في الأمر بموجب قانون الخدمات الإصلاحية رقم 13 للعام 2017، مقترناً مع أنظمة السجون للعام 1965. وقال رئيس مجلس النواب "نحن حريصون على التوصيات الصادرة والإجراءات الإضافية التي قد يوصي بها التحقيق. لم يتم البت في الإجراءات القانونية بصورة نهائية ونأمل أن يتم التعامل مع الادعاءات المذكورة أعلاه بشكل مناسب."

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر رئيس مجلس النواب على المعلومات الواردة في رسالته المؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأثناء جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التي انعقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويعرب عن تقديره* لروح التعاون التي أبداها ولأنه سيرحب بوفد من اللجنة إلى إسواتيني، وفقاً لما أكد عليه في نقاشاته مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي؛
2. *يؤمن بصدق* بأن هذه البعثة، التي ستشمل عقد اجتماعات مع جميع السلطات المعنية، وزيارة أعضاء البرلمان المحتجزين والاجتماع بمحاميهم، وإلى جانب الاجتماعات مع الأطراف الثالثة ذات الصلة، من شأنها أن تتيح فرصة مفيدة لمناقشة المسائل التي برزت في القضية المطروحة وفهم السياق الذي يتعين النظر إليها فيه؛
3. *يعتبر* أن هذه الشواغل والأسئلة تشير بوجه خاص إلى ما يلي: (1) الادعاء بأن السيد مابوزا والسيد دوبي لم يرتكبا أي جرائم وأنهما محتجزان ويحاكمان استجابة لندائهما العام الرامي إلى تعزيز الديمقراطية؛ (2) ضربهما المزعوم مؤخراً في الاحتجاز من قبل حراس السجن؛ (3) مواصلة رفض طلبات الإفراج عنهما بكفالة؛
4. *يطلب* من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة مع السلطات البرلمانية في إسواتيني بغية إيفاد البعثة في الأشهر المقبلة؛ *ويؤكد من جديد* قراره السابق بإرسال أيضاً مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية الجارية، وهو ما تفضل رئيس البرلمان بالموافقة عليه أثناء نقاشه مع الأمين العام في كيغالي؛
5. يشكر رئيس مجلس النواب على استعداده، كما أعرب للأمين العام، لتيسير مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي المحتملة في الجهود الرامية إلى حل المسائل الناشئة عن الأزمة السياسية في البلد؛
6. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس مجلس النواب وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الغابون

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

GAB–04 – جاستن ندوندانجوي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

القضية GAB–04

الغابون: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو الأغلبية
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I–1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: أيار/مايو 2020
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع السلطات البرلمانية في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (2022)؛ جلسة استماع عبر الإنترنت مع صاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة نائب الأمين العام في الجمعية الوطنية (أيار/مايو 2022)
– بلاغ من صاحب الشكوى: حزيران/يونيو 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

إنّ السيد جاستن ندوندانجوي، عضو في برلمان الغابون، محتجز في السجن المركزي في ليبرفيل منذ 9 كانون الثاني/يناير 2020. اتُّهم في البداية بالتحريض على اختلاس الأموال العامة (détournement de *fonds publics*) والرشوة (*concussion*) وغسيل الأموال وجرائم التآمر، وأدين بتهمة أخذ الرشوة (*corruption passive*) وحكم عليه في المحكمة الابتدائية في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021 بالسجن لمدة خمس سنوات. كما تم تغريمه 10 ملايين فرنك إفريقي وأمر بسداد 145 مليون فرنك إفريقي لدولة الغابون عن طريق التعويض عن الأضرار. في 4 آذار/مارس 2022، أيدت محكمة الاستئناف في ليبرفيل الحكم. ويجري حالياً النظر في طلب للمراجعة القضائية.

ويدعي صاحب الشكوى أن السيد ندوندانجوي احتُجز لدى الشرطة لمدة أسبوعين انتهاكاً لأحكام المادة 56 من قانون الإجراءات الجنائية في الغابون، التي تنص على فترة أقصاها 48 ساعة قابلة للتجديد مرة واحدة. وخلال هذين الأسبوعين، زُعم أنه قام مسؤولون في المديرية العامة لمكافحة التدخل والأمن العسكري باستجوابه، وهم ليسوا من ضباط الشرطة القضائية. وأفيد بأنه لم يتمكن من التحدث إلى محاميه أثناء احتجازه لدى الشرطة. ويُزعم أن المحامين لم يتمكنوا من الاطلاع على الملف، ولا على الوثائق الإجرائية ولا على الأدلة المرفوعة ضده، وأن الوثيقة الوحيدة المتاحة للدفاع في بداية الإجراءات هي الأمر بالحبس الاحتياطي.

ويدعي صاحب الشكوى أنه في ليلة 25 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2020، بعد أن أمر ثلاثة من ضباط السجن المقنعين السيد ندوندانجوي بخلع جميع ملابسه، قاموا بتقييده ويديه خلف ظهره. وزُعم أنهم طلبوا منه الاستلقاء على بطنه وساقيه منفصلتين. وأفيد أنه أمسك كل ضابط بساق وضربه الضابط الثالث على خصيتيه، مستخدماً حبل سميك معقود في النهاية. وبحسب ما ورد، تلقى ضربات مستمرة على خصيتيه لبعض الوقت، ثم تم قلبه، وضغط الركبتين على صدغيه، وساقيه لا تزالان متباعدتين، وتعرض لضربات من الحبل المعقود على العضو الذكري. وبحسب ما ورد تلقى في هذا الوقت عدة لكمات وركلات على ضلوعه ووركيه. وزُعم أن الضباط صوروه وهو عريان. قبل مغادرته، قيل إنهم نصحوه بشدة بعدم النطق بكلمة واحدة لمحاميه، وإلا فسيعودون "لقتله". ويزعم أنهم هددوا باغتصاب زوجته وقتل أطفاله إذا تم الإعلان عن هذه المسألة.

وأفيد بأنه تم إرسال طلب تدخل، بشكل توفير حماية، إلى قاضي التحقيق المتخصص، وأرسلت نسخة رسمية منه إلى المدعي العام. وعلى وجه الخصوص، ذُكر أنه طُلب من القاضي أن يأمر بإدخال السيد ندوندانجوي إلى المستشفى حتى يتسنى له إجراء الفحوصات المناسبة في أعقاب أعمال التعذيب المزعومة. وأفيد بأنه لم تتم الاستجابة لهذا الطلب.

وفي رسالة مؤرخة 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أرسل نائب الأمين العام للجمعية الوطنية في الغابون جدولاً زمنياً للإجراء الذي نفذته الجمعية الوطنية لرفع الحصانة البرلمانية عن السيد ندوندانجوي، بالإضافة إلى نسخ من الوثائق ذات الصلة. وخلال جلسة الاستماع التي عقدها وفد الغابون إلى الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أشار إلى أن الإجراء الذي اتبعته الجمعية الوطنية عند البت في رفع الحصانة البرلمانية عن السيد ندوندانجوي قد نفذ وفقاً للأحكام ذات الصلة. وفي ما يتعلق بادعاءات التعذيب، ذكر الوفد أن النيابة العامة والمديرية العامة للبحوث واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أجرت تحقيقات في مجالات اختصاص كل منها وخلصت إلى أن حقوق السيد ندوندانجوي لم تُنتهك، ولكن الوثائق المتعلقة بنتائج هذه التحقيقات غير متاحة. وادعى الوفد أيضاً أن مجموعة من أعضاء البرلمان ذهبت إلى سجن ليبرفيل المركزي لزيارة عضو البرلمان لكنه رفض رؤيتهم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيد ندوندانجوي محتجز في الحبس الانفرادي في ظروف لا إنسانية ومهينة منذ بدء احتجازه. ويقال إنه محتجز تحديداً في زنزانة صغيرة جداً في الجناح التأديبي في سجن ليبرفيل المركزي من دون الحصول على مياه الشرب. يقال إنه قادر فقط على الاستمرار في الشرب بفضل علب المياه التي تجلبها له عائلته كل أسبوع. وبحسب ما ورد مُنع أيضاً من المشاركة في القداس الديني الذي يقام كل يوم أحد في غرفة السجن متعددة الأغراض. وخلال جلسة الاستماع عبر الإنترنت مع اللجنة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، قدم صاحب الشكوى المزيد من المعلومات عن الإجراءات الجارية ضد عضو البرلمان والانتهاكات المزعومة للقواعد الإجرائية والمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة. وذكر صاحب الشكوى أيضاً أن الوقت المتاح للسيد ندوندانجوي للتنزه قد زاد زيادة طفيفة وأنه أصبح الآن قادراً، مع بعض القيود، على تلقي زيارات من أقاربه، مما يمثل تحسناً طفيفاً في حالته. وأخيراً، ذكر صاحب الشكوى أنه ليس على علم بأي تحقيق أو إجراء تتخذه السلطات المختصة في ما يتعلق بادعاءات التعذيب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد الغابون على المعلومات التي قدمها في جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي؛
2. *يلاحظ باهتمام* المبادرة التي اتخذها بعض أعضاء البرلمان لزيارة السيد ندوندانجوي في السجن؛ *ويؤكد من جديد قلقه العميق* إزاء الادعاءات المقلقة المتعلقة بظروف احتجازه؛ *ويحث* السلطات الوطنية مرة أخرى على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع السيد ندوندانجوي بحقوقه تمتعاً كاملاً، بما في ذلك حقه في أن يعامل معاملة إنسانية تحترم الكرامة والقيمة المتأصلتين فيه كبشر، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ("قواعد نيلسون مانديلا")؛
3. *يعيد تأكيد قلقه العميق* إزاء الادعاءات المتعلقة بالتهديدات وأعمال التعذيب وغيرها من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الموجهة ضد عضو البرلمان المعني، وإزاء عدم محاكمة مرتكبي هذه الأفعال، وفقاً لأقوال صاحب الشكوى؛ *ويشدد* على ضرورة إتاحة نتائج التحقيقات التي تفيد التقارير، المعدة من قبل مؤسسات غابونية في هذه الادعاءات؛ *ويحث*، مرة أخرى، في هذا الصدد السلطات البرلمانية على تقديم معلومات مفصلة ونسخ من الوثائق ذات الصلة بهذه التحقيقات؛
4. *يحيط علماً* بإدانة عضو البرلمان في المحكمة الابتدائية، التي أيدتها محكمة الاستئناف، وبالطعن بالنقض قيد النظر؛ *ولا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاكات الحق في محاكمة عادلة في الإجراءات المرفوعة ضد عضو البرلمان؛ *ويأمل*، في هذا الصدد، أن يُنظر في النداء الأخير بطريقة مستقلة ونزيهة وفي امتثال دقيق للمعايير الوطنية والدولية ذات الصلة؛ *ويكرر الإعراب عن رغبته* في تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إلى السيد ندوندانجوي ونسخاً من قرارات المحكمة ذات الصلة؛
5. *يعرب عن أسفه* لأن البعثة التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الغابون لم توافق عليها السلطات الغابونية ذات الصلة حتى الآن رسمياً، على الرغم من تأكيدات الدعم التي قدمها وفد الغابون في هذا الصدد في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويحث* السلطات البرلمانية على مضاعفة جهودها للحصول على رد من السلطات التنفيذية في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات

الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً وأن تساعد البعثة على التوصل إلى تسوية سريعة ومرضية لهذه القضية، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية السارية في مجال حقوق الإنسان؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى الجمعية الوطنية في الغابون، ووزارة العدل التي هي مسؤولة عن حقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الغابون، وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

ميانمار

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

مسؤولو السجن يقفون خارج سجن إنسين في يانغون في 12 شباط/فبراير 2022. سترينغر/كالة فرانس برس

MMR-267 – وين مينت

MMR-268 – السيدة أونغ سان سو كي

MMR-269 – هنري فان ثيو

MMR-270 – مان وينخاينغ تان

MMR-271 – تي خون مايات

MMR-272 – تون تون هاين

MMR-274 – ثان زين ماونغ

MMR-275 – الدكتور وين مايات آي

MMR-276 – أونغ مينت

MMR-277 – يي خاونغ نيونت

MMR-278 – الدكتور ميو أونغ

MMR-279 – كياو مينت

MMR-280 – السيدة وين ميا ميا

MMR-281 –كياو مين هلينغ

MMR-283 – أوكا مين

MMR-284 – زارني مين

MMR-302 – السيدة مايات ثيدا هتون

MMR-303 – ساو شار فونغ أوار

MMR-304 – روبرت نيال يال

MMR-305 – لامين تون (الملقب أفيو)

MMR-306 – أونغ كي نيونت

MMR-307 – لاما ناو أونغ

MMR-308 – سيثو ماونغ

MMR-309 – أونغ كياو أو

MMR-310 – نونغ نا جاتان

MMR-311 – مينت أو

MMR-312 – السيدة نان مول خام

MMR-313 – ثانت زين تون

MMR-314 – ماونغ ماونغ سوي

MMR-315 – ثين تون

MMR-316 – ثان هتوت

MMR-317 – أونغ أونغ أو

MMR-285 - مي ثين

MMR-286 - تينت سو

MMR-287 - كياو ثاونغ

MMR-289 - السيدة فيو فيو ثن

MMR-290 - يي مون (الملقب تين تيت)

MMR-291 - هتون مينت

MMR-292 - ناينغ هتو أونغ

MMR-293 - الدكتور واي فيو أونغ

MMR-294 - السيدة زين مار اونغ

MMR-295 - لوين كو لات

MMR-297 - وين ناينغ

MMR-298 - ناي ميو

MMR-299 - زاو مين ثين

MMR-300- وين ناينغ

MMR-301 - زاي لات

MMR-318 - با ميو ثين

MMR-319 - سو وين (أ) سو لاي

MMR-320 – يو مان نيونت ثين

MMR-321 – خين ميات ثو

MMR-322 – ناي لين اونغ

MMR-323 – هانغ ناينغ

MMR-324 – السيدة شوي بون

MMR-325 – واي لين اونغ

MMR-326 – بياي فيو

MMR-327 – السيد لين لين أو

MMR-328 – السيد خياو لين

MMR-329 – السيد تن هتوي

MMR-330 – السيد اونغ ميينت شاين

MMR-331 – السيد بيتال اونغ

MMR-332 – السيد اون وين

MMR-333 – السيدة ما ما لاي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: السحب غير المشروع للجنسية
- ✓ انتهاكات أخرى: جرائم ضد الإنسانية

القضية MMR-COLL-03

ميانمار: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 63 برلمانياً من المعارضة (55 رجلاً و8 نساء)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
- *مذكرة شفوية* من البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: شباط/فبراير 2022
- بلاغ من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022
- *مذكرة شفوية* موجهة إلى البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022

أ. ملخص القضية[4]

بعد رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أعلن الجيش حالة الطوارئ التي استمرت لمدة عام، وشرع في الاستيلاء على السلطة بالقوة في 1 شباط/ فبراير 2021، وهو اليوم الذي كان من المقرر أن يتسلم فيه البرلمان الجديد مقاليد السلطة. تم تمديد حالة الطوارئ هذه في 31 كانون الثاني/يناير 2022، مع وعد بإجراء انتخابات بحلول آب/أغسطس 2023. وعلى الرغم من أن السلطات العسكرية سمحت بحدوث احتجاجات سلمية بأغلبية ساحقة في الأسابيع القليلة الأولى، إلا أن الحالة في ميانمار اتخذت منعطفاً مدمراً نحو الأسوأ في آذار/ مارس 2021، مع ورود تقارير عن استخدام ذخيرة آلية حية وأسلحة متفجرة ضد المدنيين. اعترف المقرر الخاص للأمم المتحدة بالطابع الواسع والمنهجي للانتهاكات التي ارتكبها الجيش (المعروف باسم "التاتماداو") وأعلن أن نطاقها يفي بالحد الأدنى من الجرائم ضد الإنسانية.

ويفيد صاحب الشكوى بأن رئيس برلمان ميانمار ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي وستة برلمانيين آخرين من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية قد وُضعوا قيد الإقامة الجبرية بينما اعتُقل 20 عضواً آخرين في البرلمان تعسفاً بعد الانقلاب بوقت قصير. رفع اعتقال السيدة ما ما لاي في 14 أيار/مايو 2022 العدد الإجمالي للبرلمانيين الذين تم احتجازهم بشكل تعسفي إلى 31، 27 منهم ما زالوا رهن الاحتجاز. ومن بين المحتجزين، يقال إن العديد منهم محتجزون في الحبس الانفرادي في سجون مكتظّة، وحيثما يواجهون سوء المعاملة والتعذيب، مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو من دون الحصول عليها، وهو مصير يتشاركه آلاف المواطنين المحتجزين تعسفياً وفقاً لتقارير حقوق الإنسان. ووفقاً لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، تم اعتقال 15,592 شخصاً بشكل تعسفي منذ الانقلاب، ولا يزال 12,456 رهن الاحتجاز. في 1 تموز/يوليو 2022، نشرت جمعية مساعدة السجناء السياسيين تقريراً عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها السلطات العسكرية، مدعية أن الاستخدام الواسع والمنتظم للاحتجاز التعسفي دون رقابة قضائية، مصحوباً بإخفاء أماكن وجود الضحايا، يرقى أيضاً إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية[5].

ووفقاً لصاحب الشكوى، في 4 شباط/فبراير 2021، اجتمع نحو 70 عضواً منتخباً في البرلمان من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في العاصمة نايبيداو وأدوا اليمين الدستورية متعهدين بالالتزام بالولاية التي منحها

[4] لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

[5] https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf

لهم الشعب. في 5 شباط/فبراير، اجتمع 300 عضو في البرلمان عبر الإنترنت وأنشأوا لجنة تمثيل للبرلمان، مؤلفة من 20 عضواً في البرلمان. تعتبر لجنة تمثيل البرلمان غير قانونية، بينما وصفت لجنة تمثيل البرلمان مجلس إدارة الدولة المعيّن عسكرياً بأنه منظمة إرهابية. في 31 آذار/مارس 2021 عيّنت اللجنة حكومة وحدة وطنية، والتي يعتبرونها الحكومة المؤقتة الشرعية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُجبر أعضاء لجنة تمثيل البرلمان على الاختباء خوفاً من الانتقام بسبب أنشطتهم السياسية. ويزعم أن أقارب أعضاء لجنة تمثيل البرلمان قد تعرضوا مراراً للمضايقة والإيذاء من جانب الجيش، ويُزعم أن والد السيد سيثو ماونغ تعرّض للتعذيب حتى الموت بعد اعتقاله. وبحسب ما ورد اتُّهم رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد مان وين خينغ ثان، بالخيانة العظمى، بينما يواجه العديد من أعضاء البرلمان الآخرين اتهامات جنائية بالتحريض على العصيان المدني وتهم أخرى تحمل عقوبات شديدة.

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم اتهام مستشارة الدولة أونغ سان سو كي و15 من كبار السياسيين الآخرين بتزوير الانتخابات خلال انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021 أدينت وحكم عليها بالسجن لمدة أربع سنوات، وتلتها إدانة أخرى في 10 كانون الثاني/يناير 2022 في ثلاث تهم منفصلة. إجمالاً، حُكم عليها بالسجن لمدة 20 سنة، مع انتظار المزيد من التهم ضدها. وإضافة إلى ذلك، وفقاً للمعلومات التي قدمها صاحب الشكوى، جُرّد السيد يي مون (المعروف أيضاً باسم تين ثيت)، وسعادة السيد لوين كو لات، وسعادة السيدة زين مار أونغ، وسعادة السيدة فيو فيو ثين من جنسيتهم لاتهامهم بـ"الإضرار بمصالح ميانمار".

وفي 24 نيسان/أبريل 2021، عقدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان) "اجتماعاً للقادة، ودعت ممثلاً عن السلطات العسكرية في ميانمار للحضور. وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط بشأن ميانمار، يدعو إلى الوقف الفوري للعنف وتعيين مبعوث خاص إلى ميانمار يزور البلد للاجتماع بجميع الأطراف المعنية. نظراً لأن السلطات العسكرية لم تظهر أي استعداد لتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط، فقد تم استبعادها من اجتماعات أسيان اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وفي جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022، أفاد المقرر الخاص للأمم المتحدة أن أكثر من 1600 مدني قتلوا على يد *التاتماداو*. ودعا المقرر الخاص المجتمع الدولي بأسره إلى ممارسة ضغط أكبر وأكثر تضافراً على السلطات العسكرية. كما جدد دعوته إلى وقف تدفق

الأسلحة نحو الجيش، الذي أفيد أنه تلقى أسلحة استخدمت ضد السكان المدنيين من عدد محدود من البلدان بعد الانقلاب بوقت طويل، على النحو المبين في أحد تقاريره الأخيرة[6]. وفي الوقت نفسه، تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراسلات من السلطات العسكرية تتهم فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بتشجيع الإرهاب والفوضى، التي يُزعم أنها أودت بحياة أكثر من 1000 شخصاً، بينما تشير إلى الالتزام بتنفيذ توافق في الآراء المؤلف من خمس نقاط وإمكانية استئناف الحوار شريطة اتخاذ تدابير الثقة وبناء الثقة أولاً.

وغير أن السلطات العسكرية لم تكتب إلى أمانة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي منذ ذلك الحين، على الرغم من الطلبات المتكررة للحصول على معلومات مفصلة عن وضع أعضاء البرلمان المحتجزين. وفي تموز/يوليو 2022، أبلغ صاحب الشكوى بأن وضع أعضاء البرلمان المحتجزين قد ازداد تدهوراً، حيث حظّرت السلطات العسكرية جميع الزيارات والاتصالات مع أعضاء البرلمان المحتجزين، الذين قيل إنهم نُقلوا إلى أماكن سرية. وقد أخفت السلطات أماكن وجود بعض أعضاء البرلمان، مما أثار مخاوف أنهم قد يكونوا ضحايا للاختفاء القسري. جاءت هذه الخطوة في أعقاب الأنباء التي تفيد بأن التاتماداو أعدموا أربعة من نشطاء الديمقراطية – بمن فيهم عضو البرلمان السابق السيد فيو زايار ثاو – مما أثار الذعر والاضطرابات بين السجناء؛ وبحسب ما ورد، أضرب البعض عن الطعام. بعد عمليات الإعدام الأولى منذ ثلاثة عقود، ادعى التاتماداو أنه من المتوقع أن تليها عمليات أخرى؛ واعتمد الاتحاد البرلماني الدولي بياناً يدعو المجتمع البرلماني إلى العمل على صون حياة أعضاء البرلمان المسجونين ودعم حقوقهم[7].

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن القضية الحالية تشمل أيضاً شكوى جديدة تتعلق بحالة السيدة ما ما لاي؛ *ويلاحظ* أن الشكوى مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (1) مقدمة بالشكل المناسب من قبل صاحب شكوى مؤهل بموجب القسم I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات

---

[6] تقرير أعده المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار – *تمكين الأعمال العدائية: عمليات نقل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأسلحة إلى جيش ميانمار*. متوفر على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf

[7] https://www.ipu.org/news/statements/2022-08/ipu-calls-respect-rights-detained-mps-in-myanmar

المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين) (2) تتعلق بعضو حالي في البرلمان وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ (3) تتعلق بادعاءات ذات صلة بالاختفاء القصري، والتعذيب، وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وظروف الاحتجاز اللاإنسانية والافتقار إلى إجراءات المحاكمة العادلة وانتهاك حرية الرأي والتعبير وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يعرب عن أسفه* لعدم تقديم المعلومات التي قدمتها البعثة الدائمة لجمهورية اتحاد ميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف منذ شباط/فبراير 2022 على الرغم من الرسائل العديدة التي قدمتها إليها اللجنة؛

3. *يشعر بالجزع* لأن 27 برلمانياً محتجزون بمعزل عن العالم الخارجي في سجون يُزعم أنهم يتعرضون فيها لسوء المعاملة والتعذيب والعنف القائم على الجندر، وبأنهم محتجزون في ظروف احتجاز لا إنسانية مع قلة فرص الحصول على الرعاية الطبية أو المشورة القانونية؛ *ويشعر بالاستياء* من التقارير التي تفيد بأن وضعهم قد تدهور أكثر بعد حظر جميع الاتصالات والزيارات التي فرضتها السلطات العسكرية بعد إعدام أربعة رجال شنقاً في 23 تموز/يوليو 2022، بمن فيهم البرلماني السابق السيد فيو زايار ثاو؛ *ويشعر بالصدمة* من الإعلانات الرسمية التي تفيد بأنه سيعقب عمليات الإعدام الأولى هذه منذ 30 عاماً، المزيد منها، مما يشير إلى أن حياة البرلمانيين المحتجزين مهددة.

4. *يطالب* السلطات العسكرية بالإفراج فوراً عن البرلمانيين في ضوء الادعاءات الخطيرة المتعلقة بسوء المعاملة وسوء الأحوال في السجون وفي غياب أي دليل ملموس يثبت أن البرلمانيين قد قاموا بأي أمر آخر غير مجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على تقديم معلومات محددة عن كل برلماني محتجز طالما أن إطلاق سراح البرلمانيين لم يتحقق لتقديم معلومات محددة عن كل برلماني محتجز، بما في ذلك معلومات عن موقعه، وحالته الصحية، والحصول على ظروف احتجاز إنسانية وآمنة، والزيارات الأسرية والاجتماعات المغلقة مع محاميهم، وكذلك بشأن محاكمة كل برلماني محتجز؛ *ويحث*، مرة أخرى، السلطات العسكرية على السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة البرلمانيين المحتجزين؛

5. *يرى* أن إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين هو أيضاً خطوة أساسية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة التي تسمح بوقف تصعيد العنف والعودة إلى الحوار، على النحو المنصوص عليه في توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط؛ *ويدعو* السلطات العسكرية إلى حماية الأرواح، واحترام حقوق جميع أعضاء البرلمان المنتخبين في تشرين

الثاني/نوفمبر 2020 وبالتالي، السماح لهم بالانتساب والتجمع والتعبير عن آرائهم وتلقي المعلومات ونقلها والتحرك من دون خوف من الأعمال الانتقامية؛ *ويحث* السلطات العسكرية على الامتناع عن اتخاذ إجراءات مادية أو قانونية ضد أعضاء اللجنة الـ20 الذين يمثلون لجنة تمثيل البرلمان، وأي شخص آخر انتخب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في ما يتعلق بأنشطتهم البرلمانية؛ *ويود* أن يتلقى على وجه الاستعجال معلومات محددة عن هذه النقاط من السلطات العسكرية؛ *ويحث* السلطات العسكرية أيضاً على الوفاء بالتزامها بما يلي: التنفيذ الجدي لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي توسطت فيه رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)؛ والوقف الفوري لاستخدام القوة المميتة ضد غير المقاتلين واستخدام الرادع الحقيقي ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم الإنسانية؛ والتقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

6. *يعتبر* أن صمت السلطات العسكرية يعطي ثقلاً كبيراً للتقارير التي تفيد بانتشار استخدام التعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء ضد السجناء السياسيين، بمن فيهم المشرعون المنتخبون؛ *ويشير* إلى أن الإفلات من العقاب، بحماية المسؤولين من الإجراءات القضائية والمساءلة، يشجع بشكل حاسم على ارتكاب المزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان – بل وأكثر من ذلك عندما يتم استهداف شخصيات بارزة في البرلمان في سياق نمط أوسع من القمع، كما هو الحال في هذه القضية؛ *ويشدد* على أن ممارسة الاختفاء القسري والسجن والتعذيب على نطاق واسع ومنهجي تشكل جريمة ضد الإنسانية؛

7. *يدعو* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تحث السلطات المعنية على ممارسة ولايتها القضائية عن طريق محاكمة أي شخص مسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية إذا كان موجوداً في أراضيها، تماشياً مع مبدأ الولاية القضائية العالمية الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي ينص على أن من واجب كل دولة أن تمارس ولايتها الجنائية على المسؤولين عن الجرائم الدولية؛ *ويجدد* دعوته لجميع البرلمانات الأعضاء والمراقبين في الاتحاد البرلماني الدولي؛ بما في ذلك الجمعية البرلمانية الدولية لأسيان، إلى الضغط من أجل احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية في ميانمار وإظهار التضامن مع أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في العام 2020، بمن فيهم أعضاء لجنة تمثيل البرلمان؛ *ويرحب* بالإجراءات المتخذة حتى الآن *ويدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى بذل المزيد، بما في ذلك عن طريق إثارة القضية علناً؛ *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على مساعدة جميع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما فيها رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان)، لضمان تحقيق العدالة في هذه القضية؛ *ويدعو* جميع

البرلمانات الأعضاء والمراقبين في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم تحالف البرلمانيين الدولي من أجل ميانمار، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تحقيقاً لهذه الغاية؛

8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات العسكرية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛ *ويطلب* أيضاً من الأمين العام أن يستكشف جميع الإمكانيات الأخرى لمعالجة الشواغل وطلبات المعلومات المثارة في هذا المقرر بشكل فعال؛

9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الجمهورية التونسية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

عبير موسي (في الوسط)، رئيسة الحزب الدستوري الحر، ترفع كمامتها وهي تقوم بالإيماء في خلال جلسة برلمانية بينما يناقش المشرعون التونسيون قبل التصويت على الثقة في التعديل الحكومي الجديد من قبل رئيس الوزراء في مقر مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية في العاصمة تونس في 26 كانون الثاني/يناير 2021. فتحي بلعيد/ وكالة فرانس برس

TUN-06 - عبير موسي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى

القضية TUN-06

الجمهورية التونسية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضوة من المعارضة في البرلمان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2020
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الثاني/نوفمبر 2021
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع صاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رسالة من السلطات التنفيذية (كانون الثاني/يناير 2022 وحزيران/يونيو 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة من رئيس الجمهورية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2022

أ. ملخص القضية

كانت عضوة مجلس نواب الشعب المنتخبة في العام 2019، السيدة عبير موسي، ضحية أعمال العنف اللفظي والجسدي والتحيز الجنسي والإساءات المهينة المرتبطة مباشرة بممارسة مهامها البرلمانية. ويُزعم أن الاعتداء الذي تعرضت له السيدة موسي يستند، من جهة، إلى واقع أنها زعيمة حزب سياسي معارض، ومن جهة أخرى، إلى كونها امرأة. كما تلقت السيدة موسي تهديدات بالقتل أخذتها على محمل الجد وأبلغت الشرطة وهي توفر لها الأمن.

وتم دعم ادعاءات صاحب الشكوى بمقاطع فيديو ومقتطفات من منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ساعدت في التعرف على الجناة المزعومين، بما في ذلك عضوان من حزب الأغلبية في مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، السيد سيف الدين مخلوف والسيد صحبي سمارة. اعتدى الأخير جسدياً على عضوة البرلمان في خلال مداولات مجلس نواب الشعب في 30 حزيران/يونيو 2021. يبدو أن البرلمانيين لم يعاقبا، حيث أنه قبل تعليق عمل مجلس نواب الشعب التونسي في 25 تموز/يوليو 2021 لم تتخذ السلطات البرلمانية أي إجراءات تأديبية ضدهما أو ضد أعضاء آخرين من نفس الحزب السياسي متهمين بالتحرش بالسيدة موسي أو وتخويفها من أجل إبعادها عن الحياة السياسية.

وأشارت السلطات البرلمانية في رسائلها المؤرخة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 ونيسان/أبريل وأيار/مايو 2021، إلى أنها أدانت بشدة تصرفات السيد سيف الدين مخلوف، وكذلك اللجنة البرلمانية التي شكلها رئيس البرلمان المنتخب في العام 2019 لهذا الغرض. ذكرت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة 14 نيسان/أبريل 2021 أنه ترد مبادرة لوضع مدونة الأخلاقيات والسلوك البرلمانية كآلية للقضاء على العنف في البرلمان قيد النقاش. وأعربت السلطات أيضاً عن استعدادها للتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل استعادة مناخ السلام والقضاء على جميع أشكال العنف في البرلمان. ومع ذلك، أشارت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة أيار/مايو 2021 إلى أن السيدة موسي تسببت في اضطرابات وإساءة لفظية لأعضاء آخرين في مجلس نواب الشعب، انتخبوا في العام 2019، وهي مزاعم دحضها صاحب الشكوى.

وفي جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، في خلال الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) في مدريد، أوضح صاحب الشكوى أن السيدة موسي تعرضت للتحرش ولتهديدات خطيرة لعدة سنوات، مما يبرر حماية الشرطة التي توفرها وزارة الداخلية والتي كانت تتمتع بها قبل فترة طويلة من انضمامها إلى البرلمان.

ومع ذلك، ورد أن التهديدات الموجهة إليها اشتدت عندما أصبحت عضواً في البرلمان في العام 2019. ووفقاً لصاحب الشكوى، إن الحماية التي توفرها لها الشرطة غير فعالة بالنظر إلى الاعتداءات التي تعرضت لها مؤخراً. وأضاف صاحب الشكوى أن السلطات البرلمانية لا تملك آلية لمراجعة المنازعات بين أعضاء البرلمان. غير أن أعمال العنف التي تعرضت لها السيدة موسي هي نسبياً جرائم يعاقب عليها القانون، مما يعني أنه كان ينبغي للسلطات البرلمانية أن تحيل شكاواها إلى المدعي العام، الأمر الذي لم يحدث.

وذكرت السلطات التنفيذية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن وزارة الداخلية وفرت حراسة أمنية للسيدة موسي (عند ذهابها إلى مكان العمل والعودة منه). وذكرت السلطات أن أعمال العنف التي تعرضت لها السيدة موسي في مبنى مجلس نواب الشعب في حزيران/يونيو 2021 ترجع إلى قرار مكتب مجلس نواب الشعب بمنع الوصول إلى الحراسة الأمنية في مجلس نواب الشعب. وأضافت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن فشل مكتب مجلس نواب الشعب في اتخاذ تدابير لمنع الاعتداءات على السيدة موسي دليل على تدهور المجلس الوطني وشلله. أخيراً، أكدت السلطات أن السيدة موسي قدمت شكوتين ضد رئيس مجلس نواب الشعب المنتخب في العام 2019، والتي ورد أنها أحيلت إلى الشرطة القضائية. وبالمثل، تم تقديم أربع شكاوى ضدها من قبل رئيس المجلس المنتخب في العام 2019 والمستشار العام للدولة، متهمين إياها بتعطيل جلسات مجلس نواب الشعب وازدراء أصحاب الشكوى.

وبعد شهور من الأزمة السياسية المطولة في البلاد، علّق فخامة الرئيس قيس سعيد عمل البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021، بالاستناد إلى المادة 80 من الدستور. كما رفع فخامة الرئيس قيس سعيد الحصانة البرلمانية عن جميع أعضاء البرلمان، وأقال رئيس الوزراء وحكومته ومنح نفسه جميع سلطات الدولة. بعد تجديد الإجراءات الاستثنائية في آب/أغسطس 2021، أصدر فخامة الرئيس قيس سعيد مرسوماً رئاسياً (المرسوم رقم 2021–117) في أيلول/سبتمبر 2021 يمنحه جميع سلطات الدولة. وبذلك يمكن للرئيس أن يصدر تشريعات عن طريق مراسيم رئاسية لا تخضع للمراجعة القضائية نظراً لعدم وجود محكمة دستورية. لم يتم القبض على أي من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين ارتكبوا أعمال عنف للرد على أفعالهم تجاه السيدة موسي، على الرغم من رفع الحصانة البرلمانية عنهم.

وعلى الرغم من أحكام المادة 80 من الدستور، التي بموجبها يعتبر البرلمان في حالة انعقاد دائم في خلال أي إجراء استثنائي يتخذه الرئيس، أدى تعليق الهيئة التشريعية إلى حلها الفعلي في 30 آذار/مارس 2022. كما أعلن الرئيس عن خريطة طريق، تضمنت خططاً لإجراء انتخابات تشريعية في 17 كانون الأول/ديسمبر

2022 واستفتاء دستوري في 25 تموز/يوليو 2022، والتصديق على دستور جديد في 30 حزيران/يونيو 2022 ونشر قانون انتخابي جديد في 15 أيلول/سبتمبر 2022. سيؤدي الدستور الجديد إلى توسيع سلطات الرئيس والحد من دور البرلمان، بينما سيقلل قانون الانتخابات الجديد من أدوار الأحزاب السياسية. اتسم مشروع إصلاح فخامة الرئيس قيس سعيد بعدم وجود حوار وطني شامل وتهميش الجهات المعنية المشاركة في المشهد السياسي التونسي.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً بشأن الجمهورية التونسية، قضت فيه بأن سلطة الرئيس في اتخاذ تدابير استثنائية محدودة بالمتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور. ورأت المحكمة أن التدابير المتخذة لا تتناسب مع أهدافها المعلنة فحسب، بل مع القوانين التونسية أيضاً.

ووفقاً للادعاءات التي قدمها صاحب الشكوى في تشرين الأول/أكتوبر 2022، فإن المراسيم الرئاسية تضر بالسيدة موسي وأعضاء حزبها السياسي، الذين يُزعم أنهم مُنعوا من التظاهر سلمياً ضد إجراء الاستفتاء الدستوري، ومشروع الدستور، وقانون الانتخابات الجديد. كما زُعم أنهم تعرضوا لأعمال عنف من قبل الشرطة، التي شكك صاحب الشكوى في حيادها نظراً للعنف المرتكب ضد السيدة موسي وأعضاء حزبها.

وفي ما يتعلق بطلب إيفاد بعثة للاتحاد البرلماني الدولي، ذكرت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 20 حزيران/يونيو 2022 أنها لا تستطيع الاستجابة لهذا الطلب وأنه سيجري النظر فيه بعد الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. يشكر السلطات التونسية على المعلومات التي قدمتها في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 بشأن حالة السيدة عبير موسي؛
2. يشعر *بالأسف*، مرة أخرى، لعدم اتخاذ السلطات البرلمانية تدابير محددة عندما كانت لا تزال في منصبها لمنع الاعتداءات التي ارتكبت ضد السيدة موسي، ولا سيما الاعتداء عليها في مبنى البرلمان في 30 حزيران/يونيو 2021 من قبل عضوين آخرين في البرلمان؛

3. *يعيد التأكيد* بقوة أن الاعتداءات التي تعرضت لها السيدة موسي هي خطوة إلى الوراء وتشكل خطراً على الحقوق السياسية للمرأة وعلى حسن سير عمل البرلمان؛ *ويدين*، مرة أخرى، أعمال العنف التي ترتكب ضدها وجميع أشكال العنف الأخرى التي تعاني منها، وكذلك جميع الممارسات المهينة التي تستهدف البرلمانيات؛ *ويدعو* السلطات المختصة مرة أخرى إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف ضد السيدة موسي؛

4. *يعرب عن قلقه* إزاء الهجمات الجديدة التي تعرضت لها السيدة موسي، والتي يبدو أنها تنبع من معارضتها العلنية للتدابير الاستثنائية التي اعتمدها رئيس الجمهورية؛ *ويشدد* على أن الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع مكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تعد الجمهورية التونسية طرفاً فيه؛ *ويؤكد*، مرة أخرى، أنه ينبغي على النساء التونسيات أن يكن قادرات على أداء واجباتهن السياسية في بيئة تحترم الدفاع عن حقوقهن بفعالية وجدية؛ *ويدعو* السلطات المختصة، تحقيقاً لهذه الغاية، إلى احترام حقوق السيدة موسي وضمان أمنها بشكل أفضل عند تنقلها؛

5. *يلاحظ* التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية مؤخراً، ولا سيما اعتماد قانون انتخابي جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويلاحظ* أن القانون الجديد يمكن أن يهمش بعض المرشحين من الأحزاب السياسية الحالية، لأنهم يخضعون للتحقيقات والإجراءات القانونية؛ *يدعو* السلطات التونسية إلى ضمان عدم منع أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين يقررون المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة من القيام بذلك بطريقة تعسفية؛

6. *يشعر بالأسف* لرفض السلطات التونسية استقبال وفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمهورية التونسية قبل الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويعتبر* أن البعثة كان بإمكانها تعزيز الحوار البناء والشامل ومساعدة الجهود الرامية إلى إعادة عمل البرلمان التونسي إلى طبيعته؛ ومع ذلك، *يأمل* أن تتم هذه البعثة في المستقبل القريب، من أجل إيجاد حل مُرضي لقضية السيدة موسي واستكشاف سبل مكافحة التخويف ضد النساء في السياسة؛

7. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمهورية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الجمهورية التونسية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ210

(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

قوات الأمن التونسية تحرس مدخل برلمان البلد في العاصمة تونس، الجمهورية التونسية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ©وكالة الأناضول/ وكالة فرانس برس

TUN-07 – السيد سيف الدين مخلوف

TUN-08 – السيد ماهر زيد

TUN-09 – السيد ماهر المذيوب

TUN-10 – السيد يسري الدالي

TUN-11 – السيد فتحي العيادي

TUN-12 – السيدة عواطف فتيريش

TUN-13 – السيد عمر الغربي

TUN-14 – السيدة فائزة بوهلال

TUN-15 – السيدة سميرة سميعي

TUN-16 – السيدة محبوبة بن ضيف الله

TUN-17 – السيد محمد زريق

TUN-18 – السيد عصام برقوقي

TUN-19 – سميرة الشواشي

TUN-20 – السيد بلقاسم حسن

TUN-21 – السيدة كنزة عجالة

TUN-22 – السيدة آمنة بن حميد

TUN-23 – السيد بشر الشابي

TUN-24– السيدة منجية بوغانمي

TUN-25 – السيدة وفاء عطية

TUN-26– السيدة جميلة الجويني

TUN-27– السيد محمد لزهر الرمة

TUN-28– السيد نضال سعودي

TUN-29– السيد ناجي الجمل

TUN-30– السيدة زينب براهمي

TUN-31– السيد محمد الأزهر

TUN-32– السيد نور الدين البحيري

TUN-33– السيد راشد الغنوشي

TUN-34– السيد طارق فتيتي

TUN-35– السيد عماد الخميري

TUN-36– السيد وليد جلاد

TUN-37– السيد أحمد الصافي سعيد

TUN-38– السيد عياض اللومي

TUN-39– السيد نعمان العش

TUN-40– السيد عبد الحميد مزوغي

TUN-41– السيد عياشي زمال

TUN-42– السيد سمير ديلو

TUN-43– السيد حبيب بن سيدهم

TUN-44– السيد مبروك الخشناوي

TUN-45– السيد بشير الخليفي

TUN-46– السيدة نهى عيساوي

TUN-47– السيدة لطيفة حبشي

TUN-48– السيدة فريدة العبيدي

TUN-49– السيد محمد العفاس

TUN-50– السيد عبد اللطيف علوي

TUN-51– السيد مهدي بن غربية

TUN-52– السيد راشد الخياري

TUN-53– السيدة ليليا باليل

TUN-54– السيد موسى بن أحمد

TUN-55– السيد أسامة الخليفي

TUN-56– السيد غازي القروي

TUN-57– السيد محمد الفاتح الخليفي

TUN-58– السيد زياد الهاشمي

TUN-59– السيد سفيان مخلوفي

TUN-60– السيد مجدي الترباعي

TUN-61– السيد أنور بن الشاهد

TUN-62 – السيد ياسين العياري

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للمهام البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ الأعمال الأخرى التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية TUN-COLL-01

الجمهورية التونسية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: 56 عضواً من المعارضة (43 رجلاً و13 امرأة).
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I.1 (أ) و(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تاريخ تقديم الشكوى: آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر، وتشرين الأول/أكتوبر 2021
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: - - -
جلسة الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة الاستماع لأصحاب الشكوى في الجمعية العامة الـ143 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رسائل من السلطات التنفيذية (حزيران/يونيو وتشرين الأول/أكتوبر 2022)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية[8]

تتعلق القضية الحالية بـ 56 عضواً في مجلس نواب الشعب في الجمهورية التونسية المنتخبين في العام 2019، والذين وقعوا، وفقاً لأصحاب الشكوى، ضحايا لمحاكمات تعسفية بعد أن أعربوا عن معارضتهم للإجراءات الاستثنائية التي اعتمدها فخامة الرئيس قيس سعيد منذ 25 تموز/يوليو 2021.

وبشكل عام، كان لتعليق عمل البرلمان في 25 تموز/يوليو 2021 من قبل فخامة الرئيس قيس سعيد تأثير على 217 عضواً في مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، والذين حُرموا من الحصانة البرلمانية، والمخصصات، والتغطية الطبية، وحرية التنقل، بما في ذلك لأغراض العلاج الطبي.

[8] لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

وفي 30 آذار/مارس 2022، شارك 120 عضواً من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 في جلسة عامة عبر الإنترنت لمناقشة المراسيم الرئاسية. بعد ساعات قليلة من الجلسة العامة، حل فخامة الرئيس قيس سعيد البرلمان رسمياً وفتح المدعي العام تحقيقاً مع أعضاء البرلمان لمحاولة الانقلاب والتآمر ضد العدالة. وخوفاً من التعرض لأعمال انتقامية، لم يقدم شكوى إلى اللجنة سوى تسعة من أعضاء البرلمان الـ 120 المعنيين، بمن فيهم رئيس مجلس نواب الشعب، معالي السيد راشد الغنوشي. تم استجواب معالي السيد الغنوشي بإسهاب في 1 نيسان/أبريل 2022 حول هذه القضية.

وعلاوة على ذلك، كان من الممكن أن يكون لحل البرلمان، وفقاً لأصحاب الشكوى، عواقب إضافية على بعض أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 من حركة النهضة وكتلة ائتلاف الكرامة، الذين تم استهدافهم بشكل مباشر بسبب معارضتهم لفخامة الرئيس قيس سعيد. تم سجن السيد سيف الدين مخلوف والسيد نضال سعودي لأشهر عديدة قبل إطلاق سراحهما في كانون الثاني/يناير 2022، بينما تم وضع ثلاثة أفراد آخرين قيد الإقامة الجبرية حتى أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتنظر المحاكم العسكرية في القضايا المتعلقة بأعضاء البرلمان بموجب القانون التونسي. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم القبض على السيد نور الدين البحيري من دون أمر أو تفسير ووضع قيد الإقامة الجبرية كإجراء وقائي قبل إطلاق سراحه في 8 آذار/مارس 2022. تم اتهام السيد راشد الخياري في ما يتعلق بعدد من القضايا، وهو محتجز منذ 3 آب/أغسطس 2022 في ما يتعلق بقضية اتهمته فيها وزارة التعليم بالتشهير على شبكات التواصل الاجتماعي. وبالمثل، فإن السيد مهدي بن غربية محتجز رهن المحاكمة منذ 20 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بتهمة غسل الأموال. ويُزعم أن السيد مهدي بن غربية لا يزال رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، رغم أن هذا الاحتجاز يتجاوز الحد القانوني المحدد بستة أشهر. أما في ما يتعلق بمعالي السيد راشد الغنوشي، فيُزعم أنه يتعرض للاضطهاد بدوافع سياسية، لأنه وُجهت إليه تهم في قضايا عديدة ذات دوافع سياسية، وفقاً لأصحاب الشكوى.

وعلى الرغم من أن هذه القضية تشمل حالات فردية، بعضها يتعلق بأحداث قبل حل البرلمان، إلا أن الانتهاكات التي تعرض لها جميع أعضاء البرلمان المعنيين، المنتمين إلى مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019، هي جزء من الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها فخامة الرئيس قيس سعيد منذ 25 تموز/يوليو 2021. استند فخامة الرئيس قيس سعيد إلى المادة 80 من الدستور لتعليق البرلمان وحلّه، ورفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان، وإقالة رئيس الوزراء وحكومته، وتولي السلطة التنفيذية بعد شهور من الأزمة السياسية المطولة في البلاد. بعد تجديد الإجراءات الاستثنائية في آب/أغسطس 2021، أصدر فخامة الرئيس

قيس سعيد مرسوماً رئاسياً (المرسوم رقم 2021-117) في كانون الأول/سبتمبر 2021 يمنحه جميع سلطات الدولة. وبذلك يمكن للرئيس أن يصدر تشريعات عن طريق مراسيم رئاسية لا تخضع للمراجعة القضائية في غياب المحكمة الدستورية.

وعلى الرغم من أحكام المادة 80 من الدستور، والتي بموجبها يعتبر البرلمان في حالة تجمع دائم خلال أي إجراء استثنائي يتخذه الرئيس، تم استبدال تعليق الهيئة التشريعية بحلها الفعلي في 30 آذار/مارس 2022. وتنص خريطة الطريق التي أعلنها الرئيس على تنظيم الانتخابات البرلمانية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2022، وإجراء استفتاء دستوري في 25 تموز/يوليو 2022، والتصديق على دستور جديد في 30 حزيران/يونيو 2022، ونشر قانون انتخابي جديد في 15 أيلول/سبتمبر 2022. ويقال إن الدستور الجديد يوسع نطاق سلطات الرئيس ويحد من دور البرلمان، في حين أن القانون الانتخابي الجديد يقلل من أدوار الأحزاب السياسية. تميزت خطة إصلاح فخامة الرئيس قيس سعيد بعدم وجود حوار وطني شامل وتهميش الجهات الفاعلة ذات الصلة في المشهد السياسي التونسي.

وذكرت السلطات التنفيذية في رسالتها المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2022 أن جميع أعضاء البرلمان، الذين تم تجميد وظائفهم، يتمتعون بحرية التنقل والسفر، باستثناء أولئك الذين يشملهم قرار قانوني يمنعهم من مغادرة البلاد. في رسالة حديثة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، أكدت السلطات التنفيذية أنه يتم التحقيق مع أعضاء البرلمان الذين شاركوا في الجلسة عبر الإنترنت في 30 آذار/مارس 2022. وفي ما يتعلق بحالة السيد مهدي بن غربية، ذكرت السلطات أنه يخضع حالياً لملاحقة جنائية؛ تم تأجيل جلسة الاستماع الأولى له في 7 تموز/يوليو 2022 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ورُفضت طلبات الإفراج عنه.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2022، اعتمدت المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً ضد الجمهورية التونسية خلصت فيه إلى أن سلطة رئيس الجمهورية في اتخاذ تدابير استثنائية محدودة بالمتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في المادة 80 من الدستور. وخلصت المحكمة إلى أن التدابير المعتمدة لا تتناسب مع أهدافها المعلنة فحسب، بل وأيضاً مع قوانين الجمهورية التونسية.

وفي ما يتعلق بطلب إيفاد بعثة للاتحاد البرلماني الدولي، أشارت السلطات التونسية في رسالتها المؤرخة 20 حزيران/يونيو إلى أنها لا تستطيع الاستجابة لهذا الطلب وأنه سيجري النظر فيه بعد الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بأوضاع أعضاء البرلمان المعنيين بالقضايا من TUN-33 لغاية TUN-62، أعضاء مجلس نواب الشعب التونسي المنتخبين في العام 2019، مقبولة باعتبار أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب القسم I.1 (ب) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ و (3) تتعلق بادعاءات بعدم احترام الحصانة البرلمانية؛ وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، وحرية التنقل، وحرية التجمع وتشكيل الجمعيات؛ والاعتقال والاحتجاز التعسفيان؛ والتهديدات وأعمال التخويف، وهي ادعاءات تقع ضمن مهام اللجنة؛ *ويقرر* دمج دراسة حالاتهم مع هذه القضية؛
2. *يشكر* السلطات التونسية على المعلومات الواردة في رسالتها المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛ غير أنه *يأسف* لعدم ورود معلومات مفصلة عن حالة أعضاء البرلمان المعنيين؛
3. *يحيط علماً* بالإفراج بكفالة عن السيد نور الدين بحيري، الذي لا يزال رهن التحقيق، *ويرغب* في تلقي معلومات عن حالتي السيد راشد الخياري والسيد مهدي بن غربية؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى ضمان إجراء محاكماتها وفقاً للمعايير الوطنية والدولية المنطبقة ذات الصلة؛
4. *يعرب* عن قلقه إزاء حالة 120 من أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين شاركوا في الجلسة العامة عبر الإنترنت في 30 آذار/مارس 2022 والذين يخضعون بالتالي للتحقيق بتهمة محاولة التآمر وتعريض أمن الدولة للخطر؛ *ويشدد* على أنه يبدو أن أعضاء البرلمان في الاجتماع عبر الإنترنت قد ناقشوا المراسيم الرئاسية المعتمدة منذ 25 تموز/يوليو 2021 من أجل فحص دستوريتهم، في سياق ممارسة واجباتهم البرلمانية؛ *ويساوره بالغ القلق* بأن الجلسة العامة أدت إلى قيام رئيس الجمهورية بحل البرلمان؛ *ويؤكد* أنه على الرغم من تعليق الرئيس للبرلمان، ومع مراعاة الحالة السياسية العامة، ينبغي ألا يؤدي اجتماع أعضاء البرلمان هؤلاء إلى إجراءات قانونية وعقوبات جنائية ضدهم؛ *ويدعو* السلطات إلى التخلي عن الإجراءات المتخذة ضدهم؛

5. *يساوره بالغ القلق* إزاء حالة جميع أعضاء مجلس نواب الشعب المنتخبين في العام 2019 والقيود التي تعرضوا لها، بما في ذلك رفع الحصانة، وحظر السفر، وسحب المخصصات، ولا سيما تغطية الرعاية الصحية، مما يشكل عقبة رئيسية أمام بعض أعضاء البرلمان الذين يحتاجون إلى رعاية طبية باهظة الثمن؛ *ويدعو* السلطات إلى رفع هذا التقييد والسماح لأعضاء البرلمان الذين يحتاجون إلى رعاية طبية بالسفر إلى الخارج؛
6. *يلاحظ* التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية مؤخراً، ولا سيما اعتماد قانون انتخابي جديد لتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويلاحظ* أن القانون الجديد يمكن أن يهمش بعض المرشحين من الأحزاب السياسية الحالية، لأنهم يخضعون للتحقيقات والإجراءات القانونية؛ *ويدعو* السلطات التونسية إلى ضمان عدم منع أعضاء البرلمان المنتخبين في العام 2019 الذين يقررون المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة من القيام بذلك بطريقة تعسفية؛
7. *يعرب عن أسفه* لرفض السلطات التونسية استقبال وفد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمهورية التونسية قبل الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022؛ *ويعتبر* أنه كان بإمكان البعثة أن تعزز الحوار البناء والشامل ومساعدة الجهود الرامية إلى إعادة عمل البرلمان التونسي إلى طبيعته؛ ومع ذلك، *يأمل* أن تتم هذه البعثة في المستقبل القريب، حتى يمكن إيجاد حلول مرضية للقضايا قيد النظر، ويمكن إجراء نقاشات بشأن المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان التونسي؛
8. *يطلب* من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمهورية، وأصحاب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛
9. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

تركيا

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)[9]

أيصل توغلوك خلال مقابلة مع وكالة فرانس برس في ديار بكر، 17 تموز/يوليو 2007. AFP PHOTO/STR

TUR-69 – السيدة غولسر يلدرم
TUR-70 – السيدة سلمى إرماك
TUR-71 – فيصل ساريبلديز
TUR-73 – كيمال أقطس
TUR-75 – السيدة بيديا أوزجوكسي إرتان
TUR-76 – السيدة بيسيم كونكا
TUR-77 – السيدة بوركو شيليك أوزكان
TUR-78 – السيدة أغلار ديميريل
TUR-79 – السيدة ديليك أوجلان
TUR-80 – السيدة ديلان ديرايت تاشدمير
TUR-81 – السيدة فيليكناس أوكا
TUR-82 – السيدة فيغن يوكسيكداغ
TUR-83 – السيدة فيليز كيريستجيوغلو
TUR-84 – السيدة هدى كايا

TUR-107 – فرحت إنشو
TUR-108 – هيشيار أوزسزي
TUR-109 – إدريس بالوكين
TUR-110 – الإمام طاشير
TUR-111 – قدري يلدريم
TUR-112 – ليزغين بوتان
TUR-113 – محمد علي أصلان
TUR-114 – محمد أمين أديامان
TUR-115 – نادر يلدريم
TUR-116 – نهاد أكدوجان
TUR-118 – عثمان بايدمير
TUR-119 – صلاح الدين دميرتاش
TUR-120 – سيري سوريا أوندر
TUR-121 – ضياء بير

[9] أعربت رئيسة الوفد التركي عن تحفظها إزاء هذا القرار.

TUR-85 – السيدة ليلى بيرليك
TUR-86 – السيدة ليلى زانا
TUR-87 – السيدة ميرال دانيش بيشتاش
TUR-88 – السيدة مزكين ايرغات
TUR-89 – السيدة نورسل أيدوغان
TUR-90 – السيدة برفين بولدان
TUR-91 – السيدة سعدت بيكريكلي
TUR-92 – السيدة سيبل يجيتالب
TUR-93 – السيدة توغبا هيزير أوزترك
TUR-94 – عبد الله زيدان
TUR-95 – آدم جيفيري
TUR-96 – أحمد يلدريم
TUR-97 – علي أتالان
TUR-98 – أليكان أونلو
TUR-99 – ألتان تان
TUR-100 – أيهان بيلغين
TUR-101 – بهجت يلدريم
TUR-102 – بردان أوزترك
TUR-105 – إيرول دورا
TUR-106 – إرتوغلرول كوركوتشو

TUR-122 – ميتات سنكار
TUR-123 – محمود توغرول
TUR-124 – السيدة أيكان إيرمز
TUR-125 – السيدة عائشة أكار باشاران
TUR-126 – جارو بايلان
TUR-128 – السيدة أيسل توغلوك
TUR-129 – السيدة صباحات تونسل
TUR-130 – السيدة ليلى جوفين
TUR-131 – السيدة عائشة سوروكو
TUR-132 –موسى فارسوغولاري
TUR-133 – السيدة أمينة أين
TUR-134 – نظمي جور
TUR-135 – السيدة أيلا أكات أتا
TUR-136 – السيدة بيزا أوستن
TUR-137 – السيدة رمزية توسون
TUR-138 – كيمال بلبل
TUR-140 – السيدة غولتان كيشاناك
TUR-141 – السيدة سمرا غوزل
TUR-142 – السيدة صليحة أيديمير

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ سوء المعاملة
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها

القضية TUR-COLL-02

تركيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 67 عضواً برلمانياً معارضاً (33 رجل و34 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: حزيران/يونيو 2016
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: حزيران/يونيو 2019
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسات استماع مع الوفد التركي، وصاحب الشكوى في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغات من السلطات: رد من رئيسة المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيسة المجموعة التركية لدى الاتحاد البرلماني الدولي (أيلول/سبتمبر 2022)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

منذ 20 أيار/مايو 2016، تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية، وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي، وذلك، عندما تم تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية بالجملة. ويُحاكمون بتهم تتعلق بالإرهاب وتهم بالتشهير بالرئيس، أو الحكومة، أو دولة تركيا. ويواجه بعضهم أيضاً اتهامات قديمة في ما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية لاتحاد مجتمعات كردستان المستمرة منذ العام 2011، بينما يواجه آخرون اتهامات أحدث. وفي هذه الحالات، يُزعم أن حصانتهم البرلمانية لم تُرفع.

ومنذ العام 2018، حُكم على أكثر من 30 برلمانياً بالسجن. منذ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم اعتقال العشرات من البرلمانيين، وذهب آخرون إلى المنفى. ويرد في السجن أحد عشر من أعضاء البرلمان الحاليين والسابقين، وهم الرئيسان المشاركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي، السيد صلاح الدين دميرتاش، والسيدة فيغين يوكسيكداغ، وكذلك السيدة غولسر يلدريم، والسيد إدريس بالوكين، والسيدة ليلى غوفين، والسيدة سمرا غوزل، والسيدة غولتان كيشاناك، والسيدة صباحات تونسل، والسيدة أيسل توغلوك، والسيدة أيلا أكات أتا، والسيد نظمي جور. تم القبض على بعضهم في أيلول/سبتمبر 2020، بالرغم من أن الاتهامات الموجهة إليهم تتعلق بالأحداث في الماضي البعيد التي تكشفت بعد فترة وجيزة من حصار كوباني في الجمهورية العربية السورية في العام 2014. فقد ثلاثة عشر من أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي ولاياتهم البرلمانية في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حقيقة أن أحكام السجن الصادرة بحقهم أصبحت نهائية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيدة أيسل توغلوك تعاني من الخرف، وتزداد صحتها سوءاً يوماً بعد يوم. وحكم عليها في العام 2018 بالسجن 10 سنوات بتهمة "الانتماء إلى منظمة إرهابية". رفضت المحكمة الدستورية التماساً بالإفراج عنها لكنها أمرت بتلقي علاج عصبي ونفسي منتظم في المستشفى. وفي قضية أخرى ضدها، قضت المحكمة الدستورية في قضية مرفوعة ضدها بانتهاك حقها في محاكمة عادلة، وأمرت بإعادة المحاكمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي لا أساس لها من الصحة وتنتهك حقوقهم في حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع، وتشكيل الجمعيات. يدّعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بتصريحات عامة وتجمعات وغير ذلك من الأنشطة السياسية السلمية المضطلع بها تعزيزاً لواجباتهم البرلمانية ولبرنامج الأحزاب السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين العامين 2013

و2015، داعين علناً إلى الحكم الذاتي السياسي وانتقدوا سياسات الرئيس أردوغان في ما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا، وعلى الحدود مع الجمهورية العربية السورية (بما في ذلك إدانة الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي صاحب الشكوى أن هذه التصريحات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جريمة، وأنها تندرج في نطاق الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان، وحمايتها.

وخلص مراقب المحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2018 إلى أن احتمالات حصول السيدة يوكسيكداغ، والسيد دميرتاش على محاكمات عادلة كانت بعيدة، وأن الطبيعة السياسية لكلتا المحاكمتين كانت واضحة. وتجدر الإشارة إلى أنه في 17 تموز/يوليو 2022، حكمت المحكمة الدستورية في إحدى القضايا المرفوعة ضد السيدة يوكسيكداغ بأن حقوقها في حرية الفكر والتعبير، وكذلك في أن يتم انتخابها، قد انتهكت عندما تم تجريدها من حصانتها البرلمانية في العام 2016.

وتوصل استعراض الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2018 لـ 12 قراراً قضائياً صدر ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي إلى استنتاجات مماثلة. وخلص، في جملة أمور، إلى أن السلطة القضائية في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى المحكمة الدستورية، تجاهلت تماماً الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية في ما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان التعبير يشكل تحريضاً على العنف أو إحدى الجرائم الأخرى التي اتهم بها أعضاء البرلمان.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في قضية السيد دميرتاش ضد تركيا (رقم 2) (الطلب رقم 17/14305)، ورأت أنه حدثت انتهاكات لحقوقه في حرية التعبير، وفي الحرية والأمن، وفي اتخاذ قرار سريع بشأن مشروعية الاحتجاز، وفي إجراء انتخابات حرة. ووجدت المحكمة أيضاً أن احتجاز السيد دميرتاش، خاصة خلال حملتين حاسمتين تتعلقان باستفتاء 16 نيسان/أبريل 2017 والانتخابات الرئاسية في 24 حزيران/يونيو 2018، قد اتبعت الدافع الخفي لخنق التعددية والحد من حرية النقاش السياسي، الذي كان في صميم مفهوم المجتمع الديمقراطي. ورأت المحكمة أن الدولة المدعى عليها ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإفراج الفوري عنه. ومنذ ذلك الحين، دعت المؤسسات البرلمانية والتنفيذية الأوروبية السلطات التركية إلى تنفيذ الحكم من دون تأخير. في 7 كانون الثاني/يناير 2021، قبلت محكمة الجنايات الـ22 في أنقرة لائحة اتهام من 3500 صفحة ضد السيد دميرتاش، و107 متهمين آخرين، أصدرها المدعي العام في أنقرة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن الاحتجاجات عينها التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، هذه المرة اتهم السيد دميرتاش بـ 30 مخالفة

جديدة. منذ ذلك الحين، حُكم على السيد دميرتاش بالسجن في قضايا جنائية أخرى، ورد أن آخرها في 24 كانون الثاني/يناير 2022 في ما يتعلق بالانتقادات العلنية التي وجهت في شباط/فبراير 2016 ضد رئيس الوزراء آنذاك، السيد أحمد داوود أوغلو، خلال تجمع حاشد في مرسين. وذكرت السلطات التركية أنه لا يمكن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن استمرار احتجاز السيد دميرتاش يرتبط بأدلة جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن الأدلة التي نظرت فيها المحكمة.

وفي 1 شباط/فبراير 2022، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن رفع الحصانة البرلمانية عن 40 من المشرّعين التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، الذين رفعوا قضيتهم إلى المحكمة الأوروبية بعد التعديل الدستوري في أيار/مايو 2016، انتهك حقهم في حرية التعبير. وبذلك، ردت المحكمة على تأكيدها بأن رفع الحصانة جاء استجابة لآرائهم السياسية واستخلصت استنتاجاتها في ما يتعلق بهذه النقطة بشأن أحكامها في قضيتي دميرتاش ضد تركيا، وديمير ضد تركيا.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في القرار التاريخي المتعلق بفيدات شورلي ضد تركيا، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المادة 299 من القانون الجنائي التركي، التي تجرم إهانة الرئيس، تتعارض مع الحق في حرية التعبير، وحثت الحكومة على مواءمة التشريع مع المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقدمت السلطات التركية معلومات مستفيضة عن الوضع القانوني للإجراءات الجنائية ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، ولكن من دون تقديم معلومات عن الوقائع الدقيقة لدعم التهم أو الإدانات. وفقاً لمذكرة المعلومات الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمتها رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي، بشأن 531 ملفاً جنائياً ضد 51 برلمانياً من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي (من أصل 66 حكماً هي موضوع القضية الحالية، صدر 33 حكماً خلصت إلى أنه لا يرد مجال للمقاضاة واتخذ 126 قراراً بالاندماج/التأجيل/الجزاءات الإدارية). وفقاً للمذكرة الإعلامية الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمها رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي التركية، بشأن 531 ملفاً جنائياً ضد 51 برلمانياً من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي (من أصل الـ66 التي هي موضوع هذه القضية)، وصدر 33 حكماً خلصت إلى عدم وجود مجال للمقاضاة، واتخاذ 126 قراراً بالاندماج/التأجيل/الجزاءات الإدارية. وعلاوة على ذلك، بدأت الإجراءات القانونية في 349 ملفاً، لا يزال 51 منها قيد النظر، بينما صدرت أحكام بالإدانة في 79 ملفاً ضد 38 برلمانياً من حزب الشعوب الديمقراطي. وعلاوة على ذلك، يشير 230 ملفاً، تم إغلاقها بموجب قرارات، إلى أنه لا يرد مجال لتبرئة/معاقبة/تأجيل الادعاء. وتحدد المذكرة في هذا الصدد أنه تم إرسال 23 ملفاً

إلى البرلمان مع قرار التوقف بعد انتخاب الشخص المعني كعضو في البرلمان أثناء استمرار المحاكمة، وبعد إعادة هذه الملفات إلى مكانها؛ وأن قرار الإدانة صدر بشأن ثلاثة من أعضاء البرلمان في ثلاثة ملفات؛ وأنه في ما يتعلق بـ 11 ملفاً، لا يرد مجال للتبرئة/العقاب/تأجيل الملاحقة القضائية، وأنها أُغلقت بموجب قرارات؛ وأن تسعة ملفات لا تزال معلقة/جارية.

وبررت السلطات التركية مراراً، وتكراراً شرعية التدابير المتخذة ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، واحتجت باستقلال القضاء، وضرورة الاستجابة للتهديدات الأمنية والإرهابية والتشريعات المعتمدة في ظل حالة الطوارئ. قدمت السلطات معلومات مفصلة عن "التعديل الدستوري المؤقت" للبرلمان في أيار/مايو 2016 بشأن الحصانة البرلمانية، والذي تم استخدامه لمحاكمة البرلمانيين من جميع الأحزاب. وأكدوا عدم "اضطهاد حزب الشعوب الديمقراطي" في تركيا؛ وعدم استهداف البرلمانيات على وجه التحديد؛ وعدم ورود قضية كردية في تركيا وعدم ورود نزاع حالي في جنوب شرق تركيا؛ وأن تركيا تواجه قضية إرهابية على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني و" تمديداته"؛ وأن حزب الشعوب الديمقراطي لم يندد علناً بأنشطة العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، بمن فيهم أعضاء البرلمان، أدلوا ببيانات عديدة دعماً لحزب العمال الكردستاني و"تمديداته"؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي حضروا جنازات المفجرين الانتحاريين التابعين لحزب العمال الكردستاني ودعوا الناس إلى النزول إلى الشوارع، مما أدى إلى وقوع حوادث عنف أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين؛ وأن ذلك لا يقع ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية قد توصلت إلى هذه الاستنتاجات في عدة قضايا، وفي قضايا أخرى، لم تستنفد بعد سبل الانتصاف المحلية؛ واحترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

وفي 17 آذار/مارس 2021، أحال المدعي العام لمحكمة النقض التركية طلباً لحل حزب الشعوب الديمقراطي إلى المحكمة الدستورية، متهماً حزب الشعوب الديمقراطي بأنشطة إرهابية. في 21 حزيران/يونيو 2022، قبلت المحكمة الدستورية لائحة الاتهام التي قدمها المدعي العام. في 20 أيلول/سبتمبر 2022، رفضت المحكمة الدستورية طلب الدفاع بتنحية قاضٍ في القضية، ورد أنه شارك سابقاً كمدعي عام في التحقيقات ضد ما لا يقل عن 47 من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الذين كانوا يواجهون حظراً من السياسة في القضية نفسها "إلغاء حزب الشعوب الديمقراطي". يبدو أن الادعاء يعتمد بشكل كبير على الإجراءات الجارية ضد العديد من سياسيي حزب الشعوب الديمقراطي في قضية كوباني للعام 2014 المشار إليها سابقاً، التي لا تزال جارية.

ويؤكد صاحب الشكوى أن 1231 إجراء موجزاً قد رفعت ولا تزال قيد النظر ضد برلمانيين من حزب الشعوب الديمقراطي. وفي هذا الصدد، تشير إلى أنه من المتوقع رفع الحصانة البرلمانية عن السيدة سليحة أيدمير قريباً في ما يتعلق بمشاركتها في مظاهرة جمليك في 12 حزيران/يونيو 2022.

وفي كانون الثاني/يناير 2022، ذكر صاحب الشكوى أن الصور التي سُربت للبرلمانية الحالية لحزب الشعوب الديمقراطي السيدة سمرا غوزل، والتي تظهرها مع مقاتل حزب العمال الكردستاني السيد فولكان بورا، الذي كانت تعرفه منذ فترة وجوده في جامعة حران، تُستخدم لتجريمها ولتعزيز الضغط من أجل إلغاء حزب الشعوب الديمقراطي. ويؤكد صاحب الشكوى أن الصور التقطت في العام 2014 أثناء عملية السلام عندما كان حزب الشعوب الديمقراطي يتفاعل مباشرة مع حزب العمال الكردستاني نيابة عن الحكومة التركية. لم تكن السيدة غوزل منخرطة في حزب الشعوب الديمقراطي في ذلك الوقت. ووفقاً لصاحب الشكوى، شجعت الحكومة أيضاً الأسر الكردية بنشاط في ذلك الوقت على مقابلة أطفالها في الجبال في إطار محاولة لإقناعهم بالمساهمة في تسوية سلمية والعودة إلى ديارهم. وفقاً لصاحب الشكوى، على الرغم من أن السلطات عثرت على الصور التي تظهر السيدة غوزل في العام 2017، إلا أنه لم يتم التحقيق معها أو استجوابها حتى تم تسريب هذه الصور إلى الصحافة في أواخر العام 2021. ووفقاً لمذكرة المعلومات الرسمية المؤرخة 21 أيلول/سبتمبر 2022، التي قدمتها رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي، وجد الادعاء أدلة هامة تثبت اختلاط السيدة غوزل بمقاتلي حزب العمال الكردستاني/ اتحاد مجتمعات كردستان في معسكراتهم وارتداء زي منظمتهم؛ ويؤكد الادعاء أن السيدة غوزل شاركت في التنظيم النسائي لاتحاد مجتمعات كردستان، وهو المنظمة الجامعة لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردستاني، وأن إدارة اتحاد مجتمعات كردستان اقترحت أن ترشح نفسها لعضوية البرلمان لتعزيز أهداف المنظمة. في 1 آذار/مارس 2022، رفع البرلمان التركي حصانتها البرلمانية.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي على مراسلتها الأخيرة، وتعاونها المستمر، وروح الحوار لديها؛

2. *لا يزال يشعر بالقلق العميق* إزاء استمرار احتمال حل حزب الشعوب الديمقراطي، مع مراعاة أن أسلافه قد حُلوا بأمر من المحكمة؛ *ويعتبر* أن هذه الخطوة تبين مرة أخرى أن السلطات لا تزال تنظر، بشكل خاطئ، إلى حزب العمال الكردستاني، وحزب الشعوب الديمقراطي بوصفهما الكيان نفسه؛ *ويشير* في هذا الصدد *إلى* أن حزب الشعوب الديمقراطي، مع اعترافه بأن المنظمتين تعتمدان إلى حد كبير على قاعدة الدعم نفسها وتسعيان إلى تحقيق أهداف مماثلة، هو حزب سياسي قانوني لا يدعو بأي حال من الأحوال إلى العنف لتحقيق أهدافه؛ *ويساوره القلق* لأن حله لن يحرم برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي من حقهم في المشاركة في الحياة العامة فحسب، بل سيحرم ناخبيهم أيضاً من حقهم في التمثيل في البرلمان التركي؛ *ويؤكد* أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضت بأن حل حزب ما أو حظره تدبير متطرف لا يمكن تبريره إلا كملاذ أخير، في ظروف استثنائية للغاية، وأنها أصدرت بالفعل عدة أحكام، لا سيما ضد تركيا، اعتبر فيها الحظر المفروض على حزب سياسي انتهاكاً لحقوق الإنسان؛ *ويحث* بالتالي السلطات التركية على بذل قصارى جهدها للامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا المجال؛

3. *يلاحظ بقلق* في هذا الصدد أيضاً أن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضايا التي تمس العديد من البرلمانيين التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي تؤكد أن الخطوات القانونية التي تعرضوا لها تأتي استجابة مباشرة لممارسة حريتهم في التعبير، وكما تقرر في حالة السيد دميرتاش، كان الهدف منها استدانة المعارضة؛

4. *يعيد تأكيد* رأيه الراسخ بأن السلطات التركية بحاجة، في كفاحها المشروع ضد الإرهاب، إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لكفالة توافق التشريعات الوطنية الحالية وتطبيقها مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات؛

5. *لا يزال يساوره بالغ القلق* في هذا الصدد لأن 11 من أعضاء البرلمان الحاليين والسابقين ما زالوا يقبعون في السجون؛ *ويرى* مرة أخرى أن آخر المعلومات المستفيضة التي قدمها البرلمان التركي لا تبدد الشكوك في أن برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي قد استهدفوا في ما يتعلق بالممارسة المشروعة لحقوقهم السياسية؛ ولذلك *يحث* السلطات التركية على إعادة النظر في حالتهم والإفراج عنهم، حيثما أمكن، وإنهاء الإجراءات الجنائية؛ *ويأمل* أن تفرج السلطات عن السيدة أيسل توغلوك على الفور في ضوء سوء حالتها الصحية؛

6. *لا يزال يساوره القلق* إزاء إمكانية إعداد إجراءات قانونية جديدة وإقامة دعاوى ضد البرلمانيين الحاليين لحزب الشعوب الديمقراطي؛ *ويدعو* البرلمان التركي إلى ضمان حماية حصانته البرلمانية حماية دقيقة، وتحليل أي طلبات لرفع الحصانة تحليلاً دقيقاً في ما يتعلق بكل برلماني معني، وعدم رفعها إلا إذا كانت الإجراءات القانونية قائمة على القانون ولا تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية؛ *ويود* الحصول على معلومات مفصلة من السلطات بشأن هذه النقاط؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات المعنية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة، وأن يبذل جهوداً لتنظيم بعثة للجنة إلى تركيا تمكّن الوفد من مناقشة المسائل المطروحة مباشرة مع جميع السلطات المعنية والجهات المعنية الأخرى؛

8. *يطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية وأن تقدم إليها تقريراً في الوقت المناسب.

أوغندا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

© منصة الوحدة الوطنية

UGA-24 – ألان ألوازيوس سيوانيانا

UGA-25 – محمد سيغيرينيا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية UGA-COLL-02

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: عضوان برلمانيان معارضان
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغات من السلطات: ---
– بلاغ من صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بادعاءات عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك، في جملة أمور، الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم وجود إجراءات محاكمة عادلة، مما أثّر على اثنين من أعضاء البرلمان المعارضين في أوغندا. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد استُهدف عضوان في البرلمان بسبب آرائهما السياسية، وعملهما كبرلمانيين معارضين.

ففي 7 أيلول/سبتمبر 2021، ألقت الشرطة الأوغندية القبض على سعادة السيد محمد سيغيرينيا مع سعادة السيد ألان ألوازيوس سيوانيانا بدعوى تورط البرلمانيين في قتل شخصين، ومحاولة قتل شخص ثالث. ووجهت إليهما تهم القتل، والإرهاب، والمساعدة في الإرهاب والتحريض عليه، والشروع في القتل. يُزعم أن جميع هذه الجرائم ارتكبت في 23 آب/أغسطس 2021 في منطقة ماساكا. وفي وقت لاحق، احتُجز العضوان في البرلمان، واحتُجزا في سجن كيغو الحكومي. في 21 أيلول/سبتمبر 2021، تم الإفراج بكفالة عن كلا العضوين في البرلمان من قبل المحكمة العليا في أوغندا المنعقدة في ماساكا.

ويفيد صاحب الشكوى أن السيد سيوانيانا أطلق سراحه من سجن كيغو الحكومي في 24 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أن دفع الكفالة، ولكنه تعرض على الفور لهجوم عند بوابة السجن، وتعاملوا معه بقسوة واختطفه رجال يرتدون ملابس مدنية ونقلوه بعيداً إلى جهة مجهولة. في 27 أيلول/سبتمبر 2021، تم إطلاق سراح السيد سيغيرينيا من سجن حكومة كيغو، لكنه تم اختطافه أيضاً على الفور عند بوابة السجن من قبل رجال يرتدون ملابس مماثلة، يحملون أسلحة ثقيلة، ونقلوه بعيداً إلى وجهة مجهولة.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2021، بعد أيام من الاحتجاز في مرافق احتجاز مجهولة، تم استدعاء عضوين من البرلمان إلى محكمة الصلح الرئيسية في ماساكا، وتلاوة تهم إضافية. ووفقاً لصاحب الشكوى، بدا أنهما ضعيفان وأبلغا المحكمة أنهما تعرضا للتعذيب الوحشي بالضرب الجسدي أثناء احتجازهما. في المناسبات التي مثل فيها أعضاء البرلمان أمام المحكمة للنظر في قضيتهما، تبيّنت الجروح الجسدية النازفة، واشتكيا من التعذيب والإذلال أثناء الاحتجاز. ويذكر صاحب الشكوى أيضاً أن العضوين في البرلمان أبلغا القاضي الذي يرأس الجلسة أنهما منعا من تلقي رعاية طبية من طبيب من اختيارهم، وأنهما مُنعا من استقبال أي زوار، بمن فيهم أفراد أسرتيهما، أثناء وجودهما في السجن.

وفي جلسة الاستماع التي انعقدت خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر الوفد الأوغندي أن عضوين في البرلمان قد اعتقلا، استناداً إلى المادة 21 (1) (د)، و(ز) من الفصل 303 من قانون الشرطة في أوغندا، اللذين يلزمان ويخولان الشرطة على حد سواء "الكشف عن الجناة وتقديمهم إلى العدالة"، و"القبض على جميع الأشخاص المخول لهم قانوناً القبض عليهم والذين توجد أسباب كافية لاعتقالهم". وأبلغ الوفد أيضاً لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بأن امتيازات وحصانات أعضاء البرلمان المنصوص عليها في التشريع الأوغندي لا تمنح الحصانة من الإجراءات الجنائية. وفي ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها البرلمان، أفاد الوفد بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا زارت في عدة مناسبات عضوين في البرلمان في سجن كيغو، ومستشفى مولاغو الوطني للإحالة بحضور ممثليهما القانونيين، وفي حالة السيد سيغيرينيا بحضور طبيبه الخاص. كما أجرت اللجنة البرلمانية مقابلات مع سلطات السجون والبرلمانيين المعنيين والجهات المعنية الأخرى. ونوقشت مسألة حبس عضوين في البرلمان 10 مرات في قاعة البرلمان منذ إلقاء القبض عليهما، وأطلعت الحكومة المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بحالة كلا العضوين في البرلمان. في 7 أيلول/سبتمبر 2022، في مراسلة رئيسة البرلمان إلى مجلس النواب، دعت إلى محاكمة سيوانيانا والسيد سيغيرينيا على وجه السرعة. كما قدم الوفد إلى اللجنة نسخاً من مقتطفات من إجراءات مجلس النواب في هذا الصدد.

ووفقاً لصاحب الشكوى، ظل العضوان في البرلمان رهن الاحتجاز منذ 7 أيلول/سبتمبر 2021، ولم تنجح حتى الآن جميع الجهود الرامية إلى الإفراج عنهما بكفالة. كما يحتاجان إلى علاج طبي متخصص لا يمكنهما الوصول إليه في مرافق سجن كيغو. إن حالة السيد سيغيرينيا الصحية غير مستقرة بشكل خاص لأنه يعاني من حالة أساسية تتطلب رعاية طبية عاجلة، بينما يعاني السيد سيغيرينيا من إصابة في الساق. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة بأن الإجراءات لا تزال جارية، وأن صحة العضوين في البرلمان استمرت في التدهور، وأن السجناء المتهمين الآخرين في القضية نفسها قد أبلغوا المحكمة بأنهم تعرضوا للتعذيب لتوريط عضوين في البرلمان، وأن الادعاء قد طلب مؤخراً حماية هوية الشهود. وأفاد صاحب الشكوى أيضاً بأن محاميا الدفاع عن العضوين في البرلمان طعنا في طلب الادعاء لحماية هوية الشهود، وأن قرار المحكمة بشأن هذه المسألة لا يزال معلقاً.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* وفد أوغندا على المعلومات المقدمة، وعلى الاجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، من أجل مناقشة القضايا، والشواغل المطروحة.

2. *يحيط علماً* مع التقدير بالخطوات التي اتخذها برلمان أوغندا لرصد حالة السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا، والتي تشمل مناقشة حالتهما بانتظام في مجلس النواب، ومطالبة الحكومة بتقديم تقرير عن حالة عضوين في البرلمان؛ *ويثني* بوجه خاص على الجهود التي تبذلها لجنة حقوق الإنسان التابعة لبرلمان أوغندا لزيارة السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا في السجن؛ *ويدعو* البرلمان إلى مواصلة استخدام سلطاته بفعالية لضمان التحقيق الكامل في ادعاءات التعذيب ضد البرلمانيين، تليها أي خطوات تبرر ذلك لضمان المساءلة؛ *ويود* أن يظل على علم بالتقدم المحرز في هذا الصدد وأن يتلقى نسخاً من التقارير ذات الصلة التي أعدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للبرلمان عقب زياراتها للسجون؛

3. *يعرب عن أسفه* لأنه بالرغم من تأكيدات الدعم التي قدمها الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة، فإن البعثة التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى أوغندا لم تتلق بعد أي تفويض رسمي من السلطات الأوغندية؛ *وهو واثق* من أنه في ضوء تأكيدات الدعم المتجددة التي قدمها الوفد الأوغندي الذي اجتمع باللجنة خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، يمكن لوفد من اللجنة أن يسافر قريباً إلى أوغندا للاجتماع بجميع السلطات ذات الصلة التي تمارس مهامها التشريعية، أو التنفيذية، أو القضائية، وسلطات السجون وأي مؤسسة أخرى، ومنظمات المجتمع المدني أو الأفراد القادرين على تقديم المعلومات ذات الصلة في ما يتعلق بحالة السيد سيوانيانا والسيد سيغيرينيا، وكذلك زيارتهما في السجن؛ *ويأمل* أن تتعاون السلطات الوطنية المختصة تعاوناً كاملاً، وأن تساعد البعثة في التوصل إلى حلول مرضية سريعة لهذه القضية وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الوطنية، والدولية السارية، والحصول على معلومات مباشرة عن حالة تنفيذ التوصيات التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي بعد بعثة اللجنة إلى أوغندا في العام 2020؛

4. *لا يزال يساوره بالغ القلق* إزاء استمرار احتجاز العضوين في البرلمان، في ظل الادعاءات المتعلقة بظروف احتجازهما وسوء معاملتهما أثناء احتجازهما، والتدهور المزعوم في حالتهما الصحية؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمتع السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا تمتعاً كاملاً بحقوقهما، ولا سيما حقهما في الحياة والسلامة الجسدية والحصول على الضمانات القضائية، وحصولهما على الرعاية الطبية اللازمة؛ *ويطلب* مرة أخرى من السلطات أن تقدم معلومات رسمية، ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إلى العضوين في البرلمان، وعن الخطوات الأخرى المتخذة للتحقيق في أعمال التعذيب المزعومة التي أبلغ عنها صاحب الشكوى، وعن التقدم المحرز في تحديد هوية المسؤولين ومعاقبتهم، إن وجدت؛

5. *يشعر بالقلق* إزاء الادعاء بأن السجناء المتهمين الآخرين في القضية نفسها قد تعرضوا للتعذيب على ما يبدو لتوريط عضوين في البرلمان؛ *ويشير إلى* أنه وفقاً للمادة 15 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تشكل دولة أوغندا طرفاً فيها، " تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأي أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل في أي إجراءات، إلا اذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الاقوال"؛ *ويساوره القلق* أيضاً لأن الادعاء قد طلب مؤخراً حماية هوية شهود الادعاء في الدعوى المرفوعة ضد السيد سيوانيانا، والسيد سيغيرينيا؛ وفي هذا الصدد، *يود* الحصول على معلومات رسمية إضافية عن الأسباب التي استند إليها الادعاء لتبرير طلبه، وعن الطريقة التي ستحترم بها حماية هوية الشهود احتراماً تاماً الضمانات الإجرائية المنصوص عليها في القوانين الأوغندية، وتمتثل امتثالاً صارماً للحق الأساسي للبرلمانيين في الدفاع؛ *ويقرر* تكليف مراقب للمحاكمة برصد الإجراءات المقبلة للمحكمة؛ *ويود* إبقاءه على علم بمواعيد المحاكمة عندما تكون متاحة، و بأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

نائب المعارضة الفنزويلي خوان ريكيزنز، المنتخب في العام 2015، يتجادل مع أفراد الحرس الوطني خلال احتجاج أمام المحكمة العليا في كاراكاس في 30 آذار/مارس 2017. خوان باريت/وكالة فرانس برس

VEN-10- بياجيو بيليري

VEN-11- خوسيه سانشيز مونتسل

VEN-12- هيرنان كلاريت أليمان

VEN-13- ريتشارد بلانكو

VEN-16- خوليو بورخيس

VEN-19- السيدة نورا براكو

VEN-20- اسماعيل غارسيا

VEN-22- وليام دافيلا

VEN-24- السيدة نيرما غرولا

VEN-25- خوليو يغرازا

VEN-26- راميل غوزامانا

VEN-27- روزميت مانتيلا

VEN-28- رينزو بريتو

VEN-29- جيلبيرتا سوجا

VEN-30- جيلبر كارو

VEN-85-فرانكو كاسيلا

VEN-86-إدغار زامبرانو

VEN-87-خوان بابلو غارسيا

VEN-88-سيزار كارديناس

VEN-89-رامون فلوريس كاريللو

VEN-91-السيدة ماريا بياتريز مارتينيز

VEN-92-السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا

VEN-93-خوسيه تروجيللو

VEN-94-السيدة ماريانيللا فيرناندیس

VEN-95-خوان بابلو غوانيبا

VEN-96-لويس سيلفا

VEN-97- السيدة إليزير سيريت

VEN-98- السيدة روزا بيتيت

VEN-99-ألفونسو مارغوينا

VEN-100-رشيد يزبك

VEN-31- لويس فلوريدا

VEN-32-إيدورا غونزاليس

VEN-33- جورجي ميلان

VEN-34- أرماندو أرماس

VEN-35- أمريكو دي غراتسيا

VEN-36- لويس باديلا

VEN-37- خوسيه ريغنولت

VEN-38- السيدة دينيس فيماندير

VEN-39- السيدة أوليفيا لوزانو

VEN-40- السيدة ديلسا سوليرزانو

VEN-41- روبيرت ألكالا

VEN-42- السيدة غابي أريللانو

VEN-43- كارلوس باستاردو

VEN-44- السيدة ماريالبيرت باريسو

VEN-45- أميليا بيليساريو

VEN-46- ماركو بوزو

VEN-48- السيدة يانيت فيرمين

VEN-49- السيدة دينورا فيغييرا

VEN-50- وينستون فبريس

VEN-51-عمر غونزاليس

VEN-52-ستالين غونزاليس

VEN-53- خوان غويدو

VEN-54- توماس غوانيكا

VEN-55- خوسيه غويرا

VEN-56- فريدي جيوفارا

VEN-57- رفاييل غوزمان

VEN-58- السيدة ماريا جي. هيرماندير

VEN-59- بييرو مارون

VEN-60- خوان أي. ميجيا

VEN-61- خوليو مونتويا

VEN-101-عبيدة غوييبي

VEN-102-جوني رحال

VEN-103-يليديو أبريو

VEN-104-إيميليو فاجاردو

VEN-106-أنجيل ألفاريز

VEN-108-غيلمار ماركويز

VEN-109- خوسيه سيمون كازاديللا

VEN-110- خوسيه غريغوريو غراتيرول

VEN-111- خوسيه غريغوريو هيرنانديز

VEN-112 - السيدة موليجمر بالوا

VEN-113 - أرنولدو بينيتيز

VEN-114- الكسيس باباروني

VEN-115 - السيدة أدريانا بيتشاردو

VEN-116- تيودورو كامبوس

VEN-117 - السيدة ميلاغروس سانتشيز ايولاني

VEN-118- دينكيس بازوس

VEN-119- السيدة كريم فيرا

VEN-120- رامون لوبيز

VEN-121- فريدي سوبرلانو

VEN-122 - السيدة ساندرا فلوريس جارزون

VEN-123 - أرماندو لوبيز

VEN-124 - السيدة إليمار دياز

VEN-125- السيدة ياجيرا فوريرو

VEN-126- السيدة ماريبيل جويديس

VEN-127- السيدة كارين سالانوفا

VEN-128- أنطونيو جيرا

VEN-129- خواكين أغيلار

VEN-130- خوان كارلوس فيلاسكو

VEN-131- السيدة كارمن ماريا سيفولي

VEN-132 - السيدة ميلاغروس باز

VEN-62- خوسيه م. أوليفارس

VEN-63- كارلوس باباروني

VEN-64- ميغيل بيزارو

VEN-65- هنري راموس ألووب

VEN-66-خوان ريكيسنس

VEN-67- لويس إي روندي

VEN-68-السيدة بوليفيا سواريز

VEN-69-كارلوس فاليرو

VEN-70-السيدة ميلاغرو فاليرو

VEN-71-جيرمان فيرير

VEN-72-السيدة أدريانا إيا

VEN-73-لويس ليبا

VEN-74-كارلوس بيريزبيتيا

VEN-75-مانويلا بوليفار

VEN-76-سيرجيو فيرغارا

VEN-78-أوسكار روندیروس

VEN-79-السيدة ماريلا ماغالانيس

VEN-80-هيكتور كورديرو

VEN-81-خوسيه ميندوزا

VEN-82- أنجيل كاريداد

VEN-83- السيدة لاريسا غونزاليس

VEN-84-فيرناندو أوروزكو

VEN-133 - جيسوس يانيز

VEN-134 - السيدة ديزيريه باربوزا

VEN-135 - السيدة سونيا أ. مدينا ج.

VEN-136 - هيكتور فارغاس

VEN-137 - كارلوس إيه لوزانو بارا

VEN-138 - لويس ستيفانيلي

VEN-139 - ويليام باريينتوس

VEN-140 - أنطونيو أرانغورين

VEN-141 - السيدة آنا سالاس

VEN-142 - إسماعيل ليون

VEN-143 - خوليو سيزار رييس

VEN-144 - أنجيل توريس

VEN-145 - السيدة تمارا أدريان

VEN-146 - السيدة ديالیتسا اراي

VEN-147 - السيدة يولاندا تورتوليرو

VEN-148 - كارلوس بروسبيري

VEN-149 - السيدة آدي فاليرو

VEN-150 - السيدة زاندرا كاستيلو

VEN-151 - ماركو أوريليو كوينونيس

VEN-152 - كارلوس أندريس غونزاليس

VEN-153 - كارلوس مايكل أنجلي

VEN-154- سيزار ألونسو

القضية Ven-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 134 عضواً برلمانياً معارضاً (93 رجلاً و41 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(ج) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2017
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2021
جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع أعضاء الأحزاب الحاكمة والمعارضة في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من الجمعية الوطنية 2020 (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آب/أغسطس 2022
- بلاغات موجهة إلى السلطات: الرسائل الموجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية للعامين 2015 و2020 (شباط/فبراير 2022)؛ رسالة موجهة إلى السلطات التنفيذية: آب/أغسطس 2022
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخير المفرط
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

أ. ملخص القضية[10]

تتعلق القضية بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان التي طالت 134 برلمانياً[11] من ائتلاف *Mesa de la Unidad Democrática* (المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية – MUD)، على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات التنفيذية، والقضائية الفنزويلية لتقويض عمل الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015. في ذلك الوقت، كان ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يعارض حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن جميع البرلمانيين المدرجة أسماؤهم في هذه القضية تقريباً تعرضوا للاعتداء أو التخويف من دون عقاب على أيدي المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، و/أو المسؤولين المؤيدين للحكومة وأنصارهم أثناء المظاهرات وداخل البرلمان و/أو في منازلهم. وألقي القبض على ما لا يقل عن 11 عضواً في

10 لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "المعارضة" إلى أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى مجموعات سياسية أو أحزاب ذات سلطة محدودة في صنع القرار ويعارضون السلطة الحاكمة.

11 في هذا القرار، يجب تفسير استخدام مصطلح "برلماني" على أنه يشير إلى كل من النساء والرجال المنتخبين في العام 2015 كأعضاء في الجمعية الوطنية.

الجمعية الوطنية، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك، بسبب الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم بدوافع سياسية. وجميعهم محتجزون من دون الاحترام الواجب للأحكام الدستورية المتعلقة بالحصانة البرلمانية. وترد أيضاً شواغل جدية في ما يتعلق باحترام الإجراءات القانونية الواجبة، ومعاملتهم أثناء الاحتجاز. كما تم اعتقال الأشخاص المرتبطين ببرلمانيين معارضين، ومضايقتهم. يرد ما لا يقل عن 36 برلمانياً في المنفى، وعاد ستة منهم مؤخراً إلى فنزويلا، ويشارك 23 في إجراءات المحكمة، ومُنع العديد منهم من تولي مناصب عامة. تمت مصادرة جوازات سفر ما لا يقل عن 13 برلمانياً أو لم يتم تجديدها أو تم إلغاؤها من قبل السلطات، كأسلوب لممارسة الضغط، ومنعهم من السفر إلى الخارج للإبلاغ عما يحدث في فنزويلا.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، أصدر الرئيس نيكولاس مادورو عفواً عن 110 من أعضاء المعارضة السياسية الذين اتهموا بارتكاب أعمال إجرامية. يعني القرار إغلاق الإجراءات الجنائية الجارية ضد 26 برلمانياً مدرجين في القضية الحالية والإفراج عن أربعة منهم.

وفي الفترة من 23 إلى 27 آب/أغسطس 2021، زارت فنزويلا بعثة مشتركة مؤلفة من أعضاء في كل من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتمكن الوفد من الالتقاء بمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلطات الحكومية والجهات المعنية، وكذلك بأكثر من 60 برلمانياً من أصل 134 برلمانياً انتخبوا في العام 2015، مع ورود قضايا قيد النظر في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، وبالتالي الحصول على معلومات مباشرة عن حالاتهم الفردية.

وفي بداية العام 2022، ذكر صاحب الشكوى أن أعمال الاضطهاد والمضايقة والترهيب التي يتعرض لها البرلمانيون المعارضون المنتخبون في العام 2015 قد ازدادت، وأن هؤلاء البرلمانيين جميعاً يخشون على حريتهم وسلامتهم الجسدية. في آب/أغسطس 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة أنه في 4 آب/أغسطس 2022، حُكم بالسجن على برلماني منتخب في العام 2015، السيد خوان ريكيسنز، وذلك لثماني سنوات لتورطه المزعم في ما تعرّفه السلطات الفنزويلية بأنه محاولة اغتيال فاشلة لطائرات من دون طيار تحمل متفجرات ضد الرئيس نيكولاس مادورو في كاراكاس في العام 2018. وخلال الإجراءات نفسها، أصدر القاضي مذكرة توقيف، وطلب تسليم ضد السيد خوليو بورخيس، رئيس الجمعية الوطنية السابق، الذي يعيش حالياً في الخارج.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يعرب عن بالغ قلقه* لأن السيد خوان ريكيسنز قد حُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات في محاكمة، ووفقاً لصاحب الشكوى، لم يستوف المعايير الوطنية والدولية للإجراءات القانونية الواجبة، وهو ادعاء يبدو ذا مصداقية إذا نظر فيه في ضوء المعلومات الواردة خلال بعثة الاتحاد البرلماني الدولي إلى فنزويلا في آب/أغسطس 2021 بشأن العراقيل المتكررة التي يواجهها محامو الدفاع في أداء دورهم في الإجراءات الجنائية؛ *ويساوره القلق* أيضاً لأن القاضي أصدر، حسبما أفادت التقارير، خلال الإجراءات نفسها، أمراً بالقبض على السيد خوليو بورخيس، وطلب تسليمه؛ *ويعتبر* أن استمرار حرمان السيد ريكيسنز من الحرية منذ آب/أغسطس 2018، أولاً في "آل هيليسويد" "El Helicoide"، وهو مركز احتجاز تديره دائرة المخابرات الوطنية البوليفارية ثم قيد الإقامة الجبرية منذ آب/أغسطس 2020، وكذلك محاكمة البرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015، لا تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم فحسب، بل ينبغي أن يُنظر إليها أيضاً على أنها أعمال انتقامية بسبب أنشطتهم السياسية ومواقعهم كأعضاء في الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015؛ *ويعتبر* أيضاً أن قرارات المحاكم المذكورة أعلاه، إذا نفذت، قد تضع كلا البرلمانيين في موقف خطير ينطوي على خطر إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بحقوقهما؛ *ويود* تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إليه، فضلاً عن نسخ من قرارات المحكمة ذات الصلة؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوق السيد ريكيسنز، والسيد بورخيس؛

2. *يعيد التأكيد على* موقفه الراسخ المتمثل في أن مضايقة الأعضاء البرلمانيين من المعارضة المنتخبين في العام 2015 هي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي أدوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو وكأعضاء في الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة والمنتخبة في العام 2015؛ *ويحث* السلطات، مرة أخرى، على وضع حد فوري لجميع أشكال الاضطهاد ضد برلمانيي المعارضة المنتخبين في العام 2015، وضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوق الإنسان الخاصة بهم، والتحقيق الشامل في الانتهاكات المبلغ عنها لحقوقهم وإقرار المساءلة عنها؛ *ويدعو* السلطات الفنزويلية إلى تقديم معلومات رسمية عن أي خطوات اتخذت لتحقيق هذه الغاية؛

3. *يكرر التأكيد على* أن المسائل التي تنطوي عليها هذه القضية هي جزء من الحالة المعقدة الأوسع نطاقاً في فنزويلا، التي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي الشامل ومن قبل الفنزويليين أنفسهم؛ *ويحدوه أمل وطيد* في أن تستأنف المحادثات بين ممثلي الحكومة والمعارضة قريباً، وأن تسمح لمختلف الجهات المعنية الوطنية بالعمل معاً من أجل التوصل إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل أجنبي، وامتثالاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات المقبلة التي تقبلها جميع الأحزاب؛ *ويؤكد من جديد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم لأي جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات المعنية إلى تقديم المزيد من المعلومات عن أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛

4. *يساوره بالغ القلق* إزاء النتائج التي توصلت إليها تقارير البعثات المتعاقبة للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن فنزويلا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، لا سيما في ما يتعلق بالمعلومات التفصيلية الواردة في تقريرها الصادر في أيلول/سبتمبر 2022 التي توضح كيف تم استهداف المنشقين والمعارضين الحكوميين الحقيقيين للاحتجاز والأعمال الانتقامية من قبل أجهزة استخبارات الدولة في السنوات الأخيرة، التي تعطي المزيد من الأهمية للاتهامات بالقمع السياسي ومسؤولية الدولة على أعلى المستويات؛ *ويعرب عن أمله* القوي، مرة أخرى، في أن تتمكن دولة فنزويلا، بدعم من المجتمع الدولي، من التصدي للانتهاكات والجرائم الموثقة في هذه التقارير؛

5. *يجدد دعوته* لجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والمراقبين الدائمين لديه، ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، كل في إطار ولايته، دعماً للتسوية العاجلة للحالات الفردية المطروحة بطريقة تتسق مع القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان؛

6. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الجمعية الوطنية، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210
(كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جوانا ماموميي © أكاديمية النساء للقيادة والتميز السياسي

ZWE-45- جوانا ماموميي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: التمييز

القضية ZWE-45

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: برلمانية معارضة

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: أيار/مايو 2020 ونيسان/أبريل 2021

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: أيار/مايو 2021

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

-بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2021)

-بلاغ من أصحاب الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2022

-بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)

- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

السيدة جوانا مامبومبي هي أصغر عضو في برلمان زيمبابوي وتنتمي إلى حزب حركة التغيير الديمقراطي المعارض. ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، في حوالي الساعة 2 من بعد ظهر يوم الأربعاء، 13 أيار/مايو 2020، اختطفت السيدة مامبومبي وشابتان أخرتان من القيادات، وهما السيدة سيسيليا تشيمبري والسيدة نتساي ماروفا، وتم تعذيبهن واعتدي عليهن جنسياً من قبل أفراد يشتبه في أنهم من عناصر أمن الدولة.

ووفقاً لأصحاب الشكوى، بعد أن اعترضتهن الشرطة عند حاجز على الطريق لخرقهن أحكام كوفيد-19 من خلال المشاركة في مظاهرة سلمية، نُقلت السيدة مامبومبي، والقائدتان الشابتان الأخرتان إلى مركز شرطة هراري المركزي. ثم، بدلاً من تغريمهن أو توجيه تهم رسمية إليهن، زُعم أنهن أُجبرن على ركوب حافلة صغيرة واقتدن إلى وجهة لم يكشف عنها، حيث تعرضن للتعذيب والاعتداء الجنسي والمعاملة المهينة من قبل مجموعة شبه عسكرية تعرف باسم "الفيريتس". ويفيد أصحاب الشكوى بأن النساء الثلاث، بعد أن اكتشفن أنهن تعرضن للاختطاف، تواصلن هاتفياً مع أفراد أسرهن وزملائهن وأرسلن إليهن مراراً وتكراراً رسائل نصية لمشاركة موقعهن. بعد أن أطلق أفراد الأسرة وزملاؤهن ناقوس الخطر بشأن مكان وجودهن، ورد أنه تم إلقاء النساء الثلاث بالقرب من بيندورا في حوالى الساعة 21:00، يوم الخميس، 14 أيار/مايو 2020. تم العثور عليهن أخيراً، ونقلهن إلى بر الأمان حوالى الساعة 2 صباحاً يوم الجمعة، 15 أيار/مايو 2020، من قبل فريق من أفراد الأسرة والمحامين. ويفيد أصحاب الشكوى كذلك بأن الثلاثة نقلن بعد ذلك إلى المستشفى لتلقي العلاج، وشددا على أن تقارير طبية ونفسية قدمت على الفور تثبت أن النساء الثلاث تعرضن للتعذيب والإيذاء أثناء اختفائهن.

وفي 10 حزيران/يونيو 2020، أصدر خمسة من خبراء الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً يدعو سلطات زيمبابوي إلى "مقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة الفظيعة على وجه السرعة، والإنفاذ الفوري لسياسة "عدم التسامح مطلقاً" مع عمليات الاختطاف والتعذيب في جميع أنحاء البلد لضمان الحماية الفعالة للمرأة من العنف الجنسي، ومحاسبة المسؤولين عنها". وأعربت إجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "عن قلقها الشديد بشأن مخاوف من أن هذه ليست حالة منعزلة. في العام 2019 وحده، تم الإبلاغ عن 49 حالة اختطاف وتعذيب في زيمبابوي، من دون تحقيقات تؤدي إلى محاسبة الجناة." وخلص الخبراء إلى أن "حالات الاختفاء القسري للنساء غالباً ما تنطوي على العنف الجنسي، وحتى الحمل القسري، مع إلحاق ضرر هائل ليس فحسب بصحتهن البدنية وسلامتهن، ولكن أيضاً من حيث الضرر النفسي الناتج والوصمة الاجتماعية وتعطيل الهياكل الأسرية".

ووفقاً لما ذكره أصحاب الشكوى، قدمت التماسات بشأن هذه الانتهاكات المزعومة التي تعرضت لها السيدة مامبومبي وزميلتيها إلى لجنة زيمبابوي المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للسلام والمصالحة. ويؤكد أصحاب الشكوى أن هذه الالتماسات قد أرسلت نسخاً منها إلى وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة والبرلمان في زيمبابوي. مع ذلك، وبعد مرور أكثر من عامين على أحداث أيار/ مايو 2020، لم تسفر هذه الشكاوى حتى الآن عن أي نتيجة. وعلاوة على ذلك، يعلن أصحاب الشكوى أن الدولة، بدلاً من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، اعتقلت بالفعل السيدة مامبومبي وزميلتيها في 10 حزيران/يونيو 2020 استناداً إلى أقوالهن بشأن المعاملة التي عانين منها واتهمتهن بالإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة، وبجريمة جنائية. وأطلق سراح النساء فيما بعد بكفالة بعد أن ضغطت حملة دولية واسعة النطاق على السلطات للإفراج عنهن. غير أن أصحاب الشكوى يزعمون أن حقوق السيدة مامبومبي وزميلتيها قد فرضت عليها قيود شديدة كجزء من شروط الإفراج بكفالة، مما يعرض للخطر حريتهن في التنقل وحرية التعبير.

وأفيد بأن السيدة مامبومبي اعتقلت أربع مرات منذ ذلك الحين، كان آخرها في 5 آذار/ مارس 2021، عندما وجهت إليها تهمة انتهاك لوائح كوفيد- 19 بعد حضورها مؤتمراً صحافياً يدعو السلطات إلى احترام الحق في محاكمة عادلة لأحد زملائها من أعضاء المعارضة. ومنذ اعتقالها الأخير، احتجزت السيدة مامبومبي رهن الحبس الاحتياطي في سجن تشوكوريبي، مع مجرمين مدانين، حيث يزعم أنها واجهت ظروف احتجاز لاإنسانية. ونقلت لفترة وجيزة من الحبس الاحتياطي إلى المستشفى وأفرج عنها أخيراً بكفالة في 5 أيار/ مايو 2021. ومنذ ذلك الحين، أكد أصحاب الشكوى أن السيدة ماموميي تمكنت من التعافي جزئياً والمشاركة في عدة جلسات برلمانية عن بُعد، رغم أنه يتعين عليها أن تحضر إلى الشرطة أسبوعياً وتمثل مراراً أمام المحكمة كجزء من محاكمتها. بالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن السلطات صادرت جواز سفرها لمنعها من السفر إلى الخارج، مما يعني أنها لا تستطيع التماس العلاج الطبي في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ محامو السيدة ماموميي عن العديد من القضايا المتعلقة بإقامة العدل، بما في ذلك قبول أدلة مزورة تهدف إلى تجريمها ورفض المحاكم غير المبرر للأدلة الموثوقة في دفاعها.

ويفيد أصحاب الشكوى بأن السيدة مامبومبي هي واحدة من أبرز القيادات الشابة في زيمبابوي. كانت صريحة بشأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في زيمبابوي وتأثيرها على النساء والفتيات. ووفقاً لما ذكره اصحاب الشكوى، ينبغي النظر إلى حالتها أيضاً في سياق العدد المتزايد من حالات انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعين عن

حقوق الإنسان والناشطين، وتقلص الحيّز المدني، وانتشار المضايقات التي تعرض لها أعضاء المعارضة في السنوات الأخيرة في زيمبابوي.

وخلال الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي (أيار/مايو 2021)، دعا رئيس الجمعية الوطنية علناً وفداً من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للسفر إلى زيمبابوي لمناقشة القضايا، والشواغل التي نشأت في هذه الحالة مع جميع الجهات المعنية.

وظلت من دون رد الرسالتان اللاحقتان الموجهتان من الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى رئيس مجلس النواب والبعثة بشأن القضية المؤرختين 30 حزيران/يونيو 2021 و27 تموز/يوليو، و13 أيلول/سبتمبر 2022. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس البرلمان أنه رد خطياً مرة واحدة قائلاً إنه يتم إجراء اتصالات مع وزارة العدل لتنظيم البعثة، وهو أمر لا يزال موضع ترحيب.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات التي قدمها في جلسة استماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، وكذلك، على ضمانه المتجدد في أن اللجنة مرحب بها لزيارة زيمبابوي، والاجتماع مع جميع الأطراف ذات الصلة؛ *ويأخذ علماً* بالتزام رئيس البرلمان المستمر باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم البعثة في زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة قريباً؛

2. *يتأسف*، مرة أخرى، لأن أياً من السلطات الأخرى التي اتصل بها الاتحاد البرلماني الدولي لم تقدم أي رد من شأنه أن ييسر تسوية الشواغل المحددة التي طُرحت في هذه القضية؛ *ويعرب عن أمله الراسخ* في الرد على جميع الأسئلة التي طرحتها اللجنة في رسائلها الموجهة إلى المؤسسات التنفيذية، والمستقلة ذات الصلة، على نحو ما سبق تأكيده؛

3. *يكرر الإعراب عن قلقه العميق* إزاء الادعاءات التي تفيد بأن السيدة ماموبي، واثنتين من زميلاتها الشابات قد احتجزن تعسفاً، وتعرضن للتعذيب، وسوء المعاملة في 13 أيار/مايو 2020؛ *ويعتبر* أن هذه الادعاءات يجب أن تؤخذ على محمل الجد بالنظر إلى التقارير العديدة التي تفيد باستخدام عمليات الاختطاف والتعذيب لإسكات المعارضة في زيمبابوي، وانتشار العنف القائم على الجندر في البلد، وخطورة الادعاءات؛ *وشعر*

بالاستياء عندما علم أنه بدلاً من إجراء تحقيق مستقل في الادعاءات، شرعت السلطات في اعتقال السيدة ماموميي في 10 حزيران/يونيو 2020 على أساس بيان شكواها، واتهمتها بالإدلاء ببيانات كاذبة تضر بالدولة، على النحو المحدد في القسم 31(أ) (ii) من القانون الجنائي [التدوين والإصلاح]، الفصل 9:23؛ *ويرى* أن هذا الحكم لا يتفق مع التزامات زيمبابوي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والحق في سبيل انتصاف فعال؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن إصلاح القانون الجنائي كان موضوع توصيات قدمتها هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، كان آخرها خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في زيمبابوي؛ *ويدعو* البرلمان إلى الاضطلاع بمسؤوليته التشريعية عن طريق مراجعة القانون الجنائي، وإصلاحه تفادياً لتكرار مثل هذه الحالات؛

4. *يساوره القلق بوجه خاص* لأن الشكاوى المقدمة إلى السلطات المعنية لم تشرع، حسبما أفادت التقارير، في إجراء تحقيقات لتحديد هوية الجناة الذين يدعى أنهم اختطفوا السيدة ماموميي وعرضوها للتعذيب؛ *ولا يفهم السبب* عن عدم التوصل بعد إلى أي نتائج بعد مرور أكثر من عامين على إرسال هذه الشكاوى إلى المؤسسات المعنية وإرسالها إلى وزارة العدل وبرلمان زيمبابوي؛ *ويشير في* هذا الصدد إلى أن جمهورية زيمبابوي ملزمة بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي هي طرف فيه، والذي تنص المادة 2 (3) منه على واجب الدولة في ضمان أن يكون لأي شخص تنتهك حقوقه سبيل انتصاف فعال تحدده السلطات المختصة؛ *ويحث* السلطات المختصة مرة أخرى على إجراء تحقيق متعمق في الانتهاكات المزعومة التي أبلغت عنها السيدة ماموميي، بما في ذلك عن طريق إجراء فحص كامل للقطات كاميرات المراقبة لما حدث في ذلك اليوم في مركز شرطة هراري المركزي، واستجواب ضباط الشرطة المناوبين يومها، وتفتيش الموقع والمنطقة التي قيل إن السيدة ماموميي ألقيت فيهما، التي يقال إنها قريبة نسبياً من المكان الذي وقعت فيه الانتهاكات المزعومة، وبفحص التقارير الطبية والبدنية المعدة في المستشفى؛ *ويرغب* في إبقاءه على علم على وجه السرعة بالتقدم المحرز في التحقيقات؛

5. *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء الادعاءات بأن السيدة ماموميي لا تزال تواجه مضايقات قضائية في ما يتعلق بثلاث قضايا مرفوعة ضدها؛ *ويشعر بالقلق* إزاء ادعاءات أصحاب الشكوى بأن السيدة ماموميي تواجه مسائل عديدة تتعلق بسوء إدارة العدالة تصل إلى حد الحرمان من محاكمة عادلة، بما في ذلك عدم استقلال القضاء، والتطبيق التمييزي للقانون، ورفض الأدلة على الصدمة التي تعرضت لها السيدة ماموميي في 13 أيار/مايو 2020؛ وإذ يضع في اعتباره الترتيبات الدستورية القائمة في زيمبابوي في ما يتعلق بالفصل بين السلطات ومبدأ القضية قيد النظر، *يرى* أنه يمكن للبرلمان أن ينظر في الادعاءات التي تؤثر على إقامة العدل عموماً بحكم

وظيفته الرقابية، على النحو المبين في المادة 119 من دستور زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن هذه النقطة؛

6. *يقرر* إيفاد مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية بغية جمع المعلومات، والإبلاغ عن كيفية احترام حقوق الإنسان الأساسية للسيدة ماموبي في القضية قيد النظر؛

7. *يشعر بالجزع إزاء* الادعاء بأن السيدة ماموبي تعرضت للمضايقة والإهانات والوصم من قبل أعضاء الحزب الحاكم عندما عادت إلى البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بعد فترة من النقاهة بسبب الصدمة التي تعرضت لها، مما أجبرها على مغادرة الغرفة البرلمانية لأنها لم تعد تشعر بالأمان؛ *ويتأسف* لأن السيدة ماموبي شعرت بالتالي بأنها مضطرة لحضور الجلسات البرلمانية عن بعد؛ *ويشير إلى* أن رئيس مجلس النواب لم يكن على علم بهذه الادعاءات؛ *ويدعو* السيدة ماموبي ورئيس البرلمان إلى مناقشة الادعاءات، ومعرفة التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان عودتها الآمنة بالحضور الشخصي إلى البرلمان؛

8. *يدعو* سلطات زيمبابوي إلى بذل كل ما في وسعها لضمان الحماية الكاملة لحقوق السيدة ماموبي؛ *ويأمل* أن تبذل قصارى جهدها لضمان عدم تعرض السيدة ماموبي بعد ذلك للاعتقالات والحبس من دون مبرر؛

9. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس السلطات البرلمانية، وغيرها من السلطات الوطنية والمؤسسات المستقلة ذات الصلة، وأصحاب الشكاوى، وأي طرف ثالث في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة؛

10. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 210 (كيغالي، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022)

جوب سيخالا © فريدي مايكل ماساريريفو

ZWE-46- جوب سيخالا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات في الدعاوى القضائية ضد البرلمانيين
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم وجود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية

القضية ZWE-46

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: عضو برلماني معارض

صاحب الشكوى المؤهل (أصحاب الشكاوى المؤهلون): القسم I-1(د) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2022

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ---

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيلول/سبتمبر 2009

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

المتابعة الأخيرة:

-بلاغ من السلطات: ---

-بلاغ من أصحاب الشكاوى: أيلول/سبتمبر 2022

-بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (أيلول/سبتمبر 2022)

- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: أيلول/سبتمبر 2022

أ. ملخص القضية

تم اعتقال السيد جوب سيخالا، برلماني معارض متمرس، عدة مرات خلال حياته السياسية، على الرغم من أنه لم تتم إدانته قط بارتكاب جريمة واحدة. وفي قضية سابقة معروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، خلصت اللجنة إلى أن السلطات ارتكبت انتهاكات متعددة ضد السيد سيخالا، وغيره من أعضاء البرلمان المعارضين، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والإفلات من العقاب.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد أُلقي القبض على السيد سيخالا في 14 حزيران/يونيو 2022، وذلك، في ما يتصل بخطاب ألقاه في 13 حزيران/يونيو في جنازة السيدة موريسنغ علي، وهي ناشطة معارضة قُتلت. ويشدد صاحب الشكوى على أن السيد سيخالا ألقى الخطاب بصفته المهنية المتمثلة في محامي للأسرة الحزينة. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن اعتقال السيد سيخالا، واحتجازه أعقبا نشر أجزاء من الخطاب على وسائل التواصل الاجتماعي، ووجهت إليه تهمة التحريض على ارتكاب العنف العام. ووُجهت إلى السيد سيخالا، أثناء وجوده في السجن، تهمة إضافية تتمثل في عرقلة سير العدالة، أو إعاقتها.

ويدعي صاحب الشكوى كذلك أن كبار السياسيين والمتحدثين باسم الحكومة، بمن فيهم الأمين العام الدائم للإعلام، السيد ندابانينغي مانغوانا، أدلوا، فور إلقاء الخطاب، بتصريحات ضارة تفترض إدانة السيد سيخالا وتطالب باعتقاله فوراً. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذا في حد ذاته ينتهك حق السيد سيخالا في افتراض براءته حتى تثبت إدانته.

وفي الأشهر التالية، ظل السيد سيخالا رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة في سجن شيكوروبي المشدد الحراسة، لأن التماساته المتعددة للإفراج عنه بكفالة رُفضت بصورة منهجية. ويدعي صاحب الشكوى أن حق السيد سيخالا في محاكمة عادلة قد انتُهك لأنه يُعامل كمجرم مُدان، على الرغم من أنه عضو في البرلمان من دون إدانته مسبقاً. وعلاوة على ذلك، يؤكد صاحب الشكوى أنه لا يرد أساس قانوني لاحتجاز السيد سيخالا، ويصر على أن المحاكم تنتهك حقه في الإفراج عنه بكفالة على النحو المنصوص عليه في المواد ذات الصلة من الدستور وقانون الإجراءات الجنائية. ويدعي صاحب الشكوى أيضاً أن السيد سيخالا يواجه ظروفاً لاإنسانية في السجن: إذ يقال إنه مكبل الساقين بسلاسل حديدية في جميع الأوقات، ويجبر على النوم على الأرض العارية، ويحرم مراراً من الرعاية الطبية.

وخلال جلسة الاستماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، استفسر رئيس الجمعية الوطنية عن سبب عدم قيام اللجنة أيضاً بدراسة حالة البرلماني السيد غودفري سيثول، الذي ألقي القبض عليه مع السيد سيخالا، والذي ردت عليه اللجنة بأنها لا تستطيع النظر في القضايا من تلقاء نفسها، ولكن فحسب على أساس شكوى قدمها صاحب شكوى مؤهل، وهذا ليس هو الحال في حالة السيد سيثول.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يلاحظ* أن الشكوى المتعلقة بالسيد جوب سيخالا مقبولة، بالنظر إلى أن الشكوى: (i) قدمت بالشكل الواجب من جانب صاحب شكوى مؤهل بموجب المادة I.1 (د) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (المرفق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بعضو في البرلمان وقت تقديم الادعاءات الأولية؛ بشأن ادعاءات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وعدم ورود إجراءات محاكمة عادلة، والتأخير المفرط، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وانتهاك حرية التنقل، وغير ذلك من الأعمال التي تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *يشكر* رئيس الجمعية الوطنية في زيمبابوي على المعلومات، بما في ذلك الوثائق القانونية، التي قدمها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي، وعلى تأكيده أن اللجنة ترحب بزيارة زيمبابوي والاجتماع بجميع الأطراف المعنية؛ *ويحيط علماً* بالتزام رئيس البرلمان المستمر باتخاذ ترتيبات مع وزارة العدل لتيسير تنظيم البعثة في زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة قريباً؛

3. *يساوره بالغ القلق* لأن السيد سيخالا محتجز في سجن شيكوروبي الخاضع لحراسة مشددة رهن الحبس الاحتياطي منذ اعتقاله في 14 حزيران/يونيو 2022، وقد رُفضت طلبات الإفراج عنه بكفالة في أربع مناسبات؛ *ويعجز عن فهم* كيف يمكن تبرير احتجازه في سجن شديد الحراسة؛ *ومما يثير جزعه* الادعاءات القائلة بأن السيد سيخالا محتجز في ظروف لاإنسانية، مع ورود تقارير تفيد بأنه مكبل الساقين بسلاسل حديدية في جميع الأوقات، ويجبر على النوم على الأرض العارية؛ *ولا يرى* الأساس القانوني لحبسه لفترات طويلة وللتأخيرات المفرطة في محاكمته التي من المقرر أن تبدأ بعد أربعة أشهر من اعتقاله الأولي؛ *ويشعر بقلق خاص* إزاء هذه الادعاءات المختلفة، مع مراعاة النتائج التي توصلت إليها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، في قضية سابقة، بأنه تعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب؛ *ويدعو* السلطات إلى الإفراج المؤقت عن السيد سيخالا من دون تأخير حتى يتمكن من العودة إلى مهامه البرلمانية من دون عوائق لا مبرر لها أمام ولايته البرلمانية؛

4. *يعرب عن قلقه* إزاء الادعاءات المتعلقة بانتهاك الحق في محاكمة عادلة، وسوء إدارة العدالة التي أثارها صاحب الشكوى، بما في ذلك الادعاء بأن دوافع المحاكمة سياسية، والتي يبدو أنها تؤكدها بشكل مباشر البيانات العلنية التي تفيد التقارير بأن سلطات تنفيذية معينة قد أدلت بها؛ *ويعجز عن فهم* الأساس الوقائعي لاعتقال السيد سيخالا بتهمة التحريض على العنف العام وعرقلة سير العدالة في ما يتعلق بخطاب ألقاه بصفته محامياً لأسرة أحد نشطاء المعارضة المقتولين؛ *ويود* الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه النقطة؛ *ويطلب* من السلطات البرلمانية أن تساعد في توفير نسخ شاملة من البيان (البيانات) ذي الصلة الذي أدلى به السيد سيخالا، ويستند إليه الاتهامات؛

5. *يشدد على* أنه على الرغم من اعتبارات الفصل بين السلطات، يمكن لبرلمان زيمبابوي أن ينظر في هذه الادعاءات بحكم وظيفته الرقابية، على النحو المبين في المادة 119 من دستور زيمبابوي؛ *ويتطلع إلى* الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن هذه النقطة؛

6. *يقرر* إيفاد مراقب للمحاكمة إلى الإجراءات الجنائية، بغية جمع المعلومات والإبلاغ عن كيفية احترام حقوق الإنسان الأساسية للسيد سيخالا في القضية قيد النظر؛

7. *يطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى السلطات البرلمانية، والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث مهتم في وضع يمكنه من تقديم المعلومات ذات الصلة لمساعدة اللجنة في عملها؛

8. *يطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير عنها في الوقت المناسب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022

145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Governing Council
Item 14(c)

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

CONTENTS

Page

- **Brazil**: Ms. Talíria Petrone
  Decision *1*
- **Cambodia**: 57 parliamentarians
  Decision *4*
- **Côte d'Ivoire**: 14 parliamentarians
  Decision *9*
- **Democratic Republic of the Congo**: Mr. Jean-Marc Kabund
  Decision *12*
- **Eritrea**: 11 parliamentarians
  Decision *15*
- **Eswatini:** Three parliamentarians
  Decision *18*
- **Gabon:** Mr. Justin Ndoundangoye
  Decision *21*
- **Myanmar:** 63 parliamentarians
  Decision *24*
- **Tunisia:** Ms. Abir Moussi
  Decision *29*
- **Tunisia:** 56 parliamentarians
  Decision..... *32*
- **Türkiye:** 67 parliamentarians
  Decision *36*
- **Uganda:** Two parliamentarians
  Decision *41*
- **Venezuela:** 134 parliamentarians
  Decision *44*
- **Zimbabwe:** Ms. Joanah Mamombe
  Decision *49*
- **Zimbabwe:** Mr. Job Sikhala
  Decision *53*

E

#IPU145

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Brazil

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Brazilian federal deputy for the Socialism and Freedom Party (PSOL), Talíria Petrone, poses for a photo at a square in Rio de Janeiro's city centre, Brazil, during International Women's Day on 8 March 2019. Daniel RAMALHO/AFP

BRA-16 – Talíria Petrone

Case BRA-16

Brazil: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2022

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Attorney General: July 2022; Letter to the President of the IPU Group: September 2022
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other violations: discrimination

A. Summary of the case

Ms. Talíria Petrone Soares, member of the opposition left-wing Socialism and Freedom Party (*Partido Socialismo e Liberdade* (PSOL)), was elected to the Chamber of Deputies of the Brazilian Federal Congress in 2018 and re-elected in October 2022. Ms. Petrone is a strong advocate for the human rights of women, people of African descent and people belonging to the lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) community.

The complainant claims that Ms. Petrone has faced multiple death threats since 2017, when she was a member of the Rio de Janeiro city council. According to the complainant, the threats have gained in intensity and scale following the assassination of Ms. Petrone's close friend and fellow PSOL member, Ms. Marielle Franco, in March 2018. Ms. Franco was a local council member in Rio de Janeiro, the state that Ms. Petrone represented in the Chamber of Deputies. The complainant reports that in 2019 Ms. Petrone was warned by the federal police that her life was in danger, several death threats against her having appeared on the dark web.

According to the complainant, in August 2020 Ms. Petrone moved to Brasilia, in another region of Brazil, along with her young daughter, acting on the advice of the security escort that was provided by Congress, as there were again serious grounds to believe that her life was in danger. The complainant reports that Ms. Petrone was forced to remain there for 18 months, from August 2020 until January

2022, which limited her ability to perform her duties as a parliamentarian and connect with her constituents in the state where she was elected.

According to the complainant, the threats and acts of intimidation against Ms. Petrone emanate from Rio de Janeiro-based right-wing militia groups operating on the dark web, in response to her commitment to the rights of minorities. Several other PSOL politicians have faced similar threats from these groups, including Mr. Jean Wyllys and Mr. David Miranda, two former members of the Brazilian Chamber of Deputies of the Brazilian Federal Congress.

The complainant states, with respect to Ms. Petrone's decision to return, as of February 2022, to live in the constituency she represents in parliament, that this decision can only be sustained if she receives the necessary protection, and if those responsible for the threats against her are held accountable for their acts. In this regard, the complainant states that, as in the case of Mr. Wyllys and Mr. Miranda (BRA-COLL-01), Ms. Petrone requires additional protection to the security escort already provided to her by Congress. According to the complainant, despite several complaints and repeated meetings with the competent authorities, including the federal police and local and federal prosecutors, there has been no effective investigation into the threats made against her. By September 2022, the complainant reported no progress in the human rights situation of Ms. Petrone.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Regrets* that the Brazilian authorities have not responded to the repeated requests for information sent by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians; and *recalls* in this regard that, in line with its Rules and Practices, the Committee is doing its utmost to promote dialogue with the authorities of the country in question, particularly its parliament, to settle the cases at hand in a satisfactory manner;

2. *Is concerned* at the credible allegations that Ms. Petrone has been subjected to death threats and harassment because of her involvement in politics as a woman defending the rights of minorities, and at the allegation that despite the complaints she has lodged and the repeated meetings held with the competent authorities, there has been no effective investigation to identify those responsible for the death threats and hold them accountable;

3. *Recalls* that threats to the life and security of parliamentarians that go unpunished constitute a violation of their right to life, security and freedom of expression, and prevent them from exercising their parliamentary mandate, which affects the ability of parliament, as an institution, to fulfil its role; *urges* the competent authorities to duly spare no effort to identify the guilty parties and bring them to justice, the only way to prevent the recurrence of such offences; *considers* that parliament should help ensure that effective investigations are carried out into the threats; and *wishes* therefore to receive official information from parliament on any measure taken in this regard;

4. *Is concerned* that Ms. Petrone had to leave her Rio de Janeiro constituency and base herself temporarily in Brasilia to escape the imminent death threats against her; and *is perplexed* that the authorities recommended that Ms. Petrone take this security measure with no concrete steps apparently having been taken to arrest those responsible, which prevented her from carrying out her parliamentary duties for 18 months;

5. *Notes* the information provided by the complainant that Congress took steps to ensure that legislative police officials escorted Ms. Petrone in order to protect her during the exercise of her duties; *fails to understand* why, despite repeated requests to the competent authorities to be given adequate protection, Ms. Petrone has still not been given a sufficient level of protection to guarantee her safety; *also notes* the information from the complainant that Ms. Petrone's decision to return to her constituency can only be sustained if she receives the necessary protection; *calls on* the parliamentary authorities to spare no effort to ensure that Ms. Petrone is given sufficient protection as soon as possible; *considers*, moreover, that an analysis of the risks facing Ms. Petrone should be conducted by the competent authorities in order to

determine the level of protection she should be given, and *calls on* the parliamentary authorities to do what is necessary vis-à-vis the competent institutions to ensure that this analysis is carried out as soon as possible; and *wishes* to receive official information from the parliamentary authorities on any measure taken in this regard;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary and judicial authorities, other competent national authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Cambodia

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022) [1]

Former Cambodia National Rescue Party (CNRP) leader Kem Sokha arrives at the Phnom Penh municipal court for his trial in Phnom Penh on 22 January 2020. TANG CHHIN Sothy/AFP

KHM27 - Chan Cheng
KHM48 - Mu Sochua (Ms.)
KHM49 - Keo Phirum
KHM50 - Ho Van
KHM51 - Long Ry
KHM52 - Nut Romdoul
KHM53 - Men Sothavarin
KHM54 - Real Khemarin
KHM55 - Sok Hour Hong
KHM56 - Kong Sophea
KHM57 - Nhay Chamroeun
KHM58 - Sam Rainsy
KHM59 - Um Sam Am
KHM60 - Kem Sokha
KHM61 - Thak Lany (Ms.)
KHM62 - Chea Poch
KHM63 - Cheam Channy
KHM64 - Chiv Cata
KHM65 - Dam Sithik
KHM66 - Dang Chamreun
KHM67 - Eng Chhai Eang
KHM68 - Heng Danaro
KHM69 - Ke Sovannroth (Ms.)
KHM70 - Ken Sam Pumsen
KHM71 - Keo Sambath
KHM72 - Khy Vanndeth
KHM73 - Kimsour Phirith
KHM74 - Kong Bora
KHM75 - Kong Kimhak
KHM76 - Ky Wandara
KHM77 - Lath Littay
KHM78 - Lim Bun Sidareth
KHM79 - Lim Kimya
KHM80 - Long Botta
KHM81 - Ly Srey Vyna (Ms.)
KHM82 - Mao Monyvann
KHM83 - Ngim Nheng
KHM84 - Ngor Kim Cheang
KHM85 - Ou Chanrath
KHM86 - Ou Chanrith
KHM87 - Pin Ratana
KHM88 - Pol Hom
KHM89 - Pot Poeu (Ms.)
KHM90 - Sok Umsea
KHM91 - Son Chhay
KHM92 - Suon Rida
KHM93 - Te Chanmony (Ms.)
KHM94 - Tioulong Saumura (Ms.)
KHM95 - Tok Vanchan
KHM96 - Tuon Yokda
KHM97 - Tuot Khoert
KHM98 - Uch Serey Yuth
KHM99 - Vann Narith
KHM100 - Yem Ponhearith
KHM101 - Yim Sovann
KHM102 - Yun Tharo
KHM103 - Tep Sothy (Ms.)

1 The delegation of Cambodia expressed its reservations regarding the decision.

Alleged human rights violations

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Impunity
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention

Case KHM-Coll-03

Cambodia: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 57 former opposition parliamentarians (50 male and seven female, 55 from the National Assembly and two from the Senate)

Qualified complainant(s): Section I(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: November 2011

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission: February 2016

Recent Committee hearing: Hearing with the Cambodia delegation to the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Secretary General of the National Assembly (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Secretary General of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

A. Summary of the case

On 16 November 2017, the Supreme Court dissolved the sole opposition party in Cambodia, the Cambodian National Rescue Party (CNRP). It also banned 118 CNRP members (including all 55 CNRP members of the National Assembly) from political life for five years with no possibility of appeal. Their parliamentary mandates were immediately revoked, and their seats reallocated to non-elected political parties allegedly aligned to the ruling party. The Supreme Court decision was based on charges of conspiracy with a foreign country to overthrow the legitimate government brought against the President of the CNRP, Mr. Kem Sokha. Seventeen former parliamentarians subsequently fled Cambodia and went into exile. The dissolution of the CNRP left the ruling Cambodian People's Party (CPP) – and Prime Minister Hun Sen – with no viable challengers in the February and July 2018 elections to the Senate and National Assembly.

The dissolution of the CNRP took place against the backdrop of long-standing and repeated threats and groundless criminal charges against its members of parliament. They had been repeatedly warned by the Prime Minister that their only choice was to join the ruling party or be prepared for the dissolution and ban of their party.

Mr. Kem Sokha, who became CNRP Acting President after its President, Mr. Sam Rainsy, went into exile in 2015, is accused of attempting to topple the Government on the basis of a 2013 speech he made on television in which he called for peaceful political change in Cambodia, without at any point inciting violence or hatred or uttering defamatory words. Mr. Kem Sokha, who is currently on bail, faces a 30-year prison term on treason charges and is reportedly banned from taking part in political life, as well as from leaving Cambodia. Mr. Kem Sokha's trial began in January 2020, but was suspended in March 2020, and appears to have only recently resumed.

Seventeen parliamentarians, who have all been forced into exile abroad, have been sentenced in one or more of the following mass trials against CNRP members in the last two years:

Ruling of 14 June 2022 – plotting and incitement: This concerns 60 CNRP politicians and supporters, including 12 former CNRP leaders who were convicted *in absentia* on charges of plotting and incitement and handed prison sentences of eight years. This case relates to the failed return attempt to Cambodia of Mr. Rainsy in November 2019 and the alleged plan to gather supporters both in the country and overseas to accompany him, as well as the establishment of the Cambodia National Rescue Movement abroad. The evidence mostly comprised Facebook posts expressing support for the former opposition party or democratic principles. No clear links were apparently made between the evidence accepted, each individual defendant and each element of the charges and the judge reportedly failed to provide any analysis for the decision.

Ruling of 17 March 2022 on charges of plotting, incitement and inciting military personnel to disobedience: This concerns 21 senior CNRP leaders, including seven CNRP parliamentarians, as well as supporters. The trial covered multiple issues, including the formation of the overseas Cambodia National Rescue Movement in 2018 and critical comments made by former CNRP officials about the COVID-19 pandemic. In court, several accused have recanted their prior testimonies, alleging they were given under duress. The seven parliamentarians were found guilty of the charges and sentenced *in absentia* to 10 years in prison.

Ruling of 1 March 2021 - plotting and incitement: The case concerns nine CNRP leaders, all CNRP parliamentarians, who were found guilty of carrying out an attack against Cambodian institutions or territorial integrity, with the prosecution accusing the group of an attempted coup, presenting evidence of speeches about raising funds to support defecting soldiers. They were sentenced *in absentia* to 20 to 25 years in prison and stripped of their right to vote, stand for election or be a public official, and ordered to pay a sizeable fine.

With regard to these trials, the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Cambodia, in his report of 18 August 2022 (A/HRC/51/66), stated that the "Mass trials, particularly of individuals from the main opposition party and those seen to be antithetical to the dominant power base, have caused great concern and stifled the possibility of political pluralism […] Irregularities inherent in these trials include the lack of credible evidence, failings concerning respect for fair trial rights and due process guarantees, and the fact that several of the so-called accused are being tried in absentia in breach of human rights guarantees".

With regard to the independence and transparency of the judiciary and prosecutors, the Special Rapporteur stated in the same report that "This is a long-standing issue referred to decades ago in earlier United Nations resolutions on Cambodia. There is a more recent turn, however, in that some judicial and related personnel have close links with the political party in power; for instance, they might sit on various key committees of the party".

With regard to the local council elections held in June 2022, the Rapporteur held that "In essence, the 2022 commune elections took place peacefully and there were no major allegations of violations. There was a glimmer of diversity in political participation and in the results, which opened the door to the limited number of seats won by the opposition. However, the whole scenario was subject to the constrained civic and political space, compounded by the predominating power monopoly in the country", and that "the narrow political and civic space, which is the major challenge facing the country today, is partly a consequence of a variety of draconian laws which hamper civil and political rights entrenching the power monopoly already identified. Those laws are often too broad in their scope, also a feature of excessive legislation, and impose exorbitant fines and sanctions on those prosecuted under them".

Among a series of recommendations, the Special Rapporteur suggested that the Cambodian authorities: "open up the political and civic space in preparation for the national elections in 2023, in particular to ensure a genuine multiparty system, free and fair elections, checks and balances against power abuse, and guarantees for people's participation and shared power; […] suspend and reform laws, policies and practices that are antithetical to human rights, including the State of Emergency Law, […], various laws impeding freedom of expression, other freedoms and the work of NGOs, and laws on political parties and related elections; open up to political pluralism and ensure the separation of powers and functions, especially in order to safeguard the judiciary from executive seepage".

Similarly, the UN Human Rights Committee, which supervises the implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights to which Cambodia is a party, in its concluding observations adopted at its 134th session (28 February–25 March 2022) echoed these findings and recommendations in great detail.

The leader of the Cambodian delegation to the 143rd IPU Assembly (November 2021) invited the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to send a delegation to Cambodia to discuss its concerns and questions with all relevant stakeholders. Despite efforts by the IPU Secretariat to organize the mission soon after, the Cambodian authorities did not follow up, with the Secretary General of the National Assembly finally responding in a letter of 9 September 2022 that "For Cambodia, in 2022 there have been positive developments of the political situation in Cambodia

through Cambodia's assuming the role as the rotating Chair of ASEAN, the high-level visits of ASEAN top leaders and other world leaders to Cambodia as well as the successful conduct of the recent 2022 commune elections. The Parliament of Cambodia is of the view that it is no longer necessary to send any IPU fact-finding mission to Cambodia". Similarly, the leader of the Cambodian delegation to the 145th IPU Assembly, in a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, echoed these observations. He added that, in addition to the ruling Cambodian People's Party (CPP), seven other political parties now had representatives on the local councils following the successful commune elections, in which several political parties participated, that there had been great progress in protecting labour rights, in ensuring full vaccination of the population against COVID-19, in allowing media outlets to flourish and in allowing Cambodians to freely express themselves online and offline. In a meeting held with the IPU Secretary General during the 145th IPU Assembly, the leader of the Cambodian delegation stated, however, that the Secretary General and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians were welcome to visit Cambodia, but that the purpose should not be fact-finding.

On 7 October 2022, the Phnom Penh court sentenced Mr. Son Chhay, a former member of the CNRP and now the Vice-President of the opposition Candlelight Party, in two cases to pay the CPP and the National Election Committee 3 billion riels and 17 million riels (US$754,250) in damages, finding him guilty of defamation for saying that voting fraud occurred during the June 2022 commune elections.

It should be noted that, out of the 57 CNRP parliamentarians, 13 have been politically rehabilitated after fulfilling certain conditions, which were said to include an admission of guilt and a promise of refraining from certain political activism. Three others have joined the CPP, and two others have died in natural circumstances. Twenty others are in Cambodia or abroad and do not wish to ask for forgiveness and rehabilitation in the belief that they have done nothing wrong. The remaining 17 others, as highlighted above, have been sentenced *in absentia* and are abroad and also do not wish to ask for forgiveness and rehabilitation.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the leader of the Cambodian delegation for the information provided and his spirit of cooperation;

2. *Is pleased* to learn that the invitation extended by the parliamentary authorities for an IPU delegation to travel to Cambodia to discuss its long-standing concerns in this case is still in place; and *sincerely hopes* that the mission can soon take place;

3. *Is gravely concerned* in this regard about the mass trials of the leadership and supporters of the CNRP, in particular the alleged procedural and substantive irregularities, the fact that several of the accused were not allowed back into the country to stand trial, and the fact that the verdicts have eliminated any possibility of the 17 senior CNRP parliamentarians freely returning to Cambodia and taking part in the electoral process; *considers* that these trials, in light of its long-standing concerns, have to be seen as the culmination of ongoing efforts by the current authorities to limit any political opposition that could effectively lead to an alternation of power; *considers*, similarly, that the drawn-out trial against Mr. Kem Sokha serves as a reminder that he too could face a similar fate; and *recalls* in this regard that the so-called evidence against Mr. Kem Sokha includes videos of a 2013 speech in which he at no point incited hatred or violence or uttered defamatory words but, rather, emphasized that he was aiming to bring political change by winning the elections;

4. *Is shocked* that Mr. Son Chhay was found guilty of defamation, even though the remarks he made about the commune elections have been supported and substantiated by other entities at the national and international levels; *considers* that such defamation charges impede the right to freedom of expression and political pluralism; and *calls on* the authorities to put an end to such intimidation and instead to do everything possible to help ensure that the national elections in July 2023 can be truly free and fair and inclusive of all voices in Cambodian society;

5. *Expresses the hope*, therefore, that the authorities will resume political dialogue urgently with all opposition parties, both in and outside of Cambodia, and *urges* them to do so, in the belief that this is indispensable to help build trust and find solutions to the current political situation;

6. *Decides* to close the cases of the two deceased parliamentarians, the 13 parliamentarians, with the exception of Mr. Son Chhay, who have sought, and were granted, rehabilitation and the three CNRP parliamentarians who joined the CPP; *decides to do so* pursuant to section IX, paragraph 25(a), of the Procedure for the examination and treatment of complaints, with regard to the two deceased parliamentarians, given that a satisfactory settlement could not be reached, and 25(b) with regard to the 15 others who have not provided any updated information; and *reserves* the right, however, to re-open the case of these 15 individuals should new information be made available that would warrant such action;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to help with the successful organization of the mission;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Côte d'Ivoire

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)[2]

Riot police (left) confront members of the political party Generations and Peoples Solidarity (GPS) in front of the party's headquarters in Abidjan on 23 December 2019, after police intervened to evacuate party members.
SIA KAMBOU/AFP

CIV-07 - Alain Lobognon
CIV-09 - Guillaume Soro
CIV-10 - Loukimane Camara
CIV-11 - Kando Soumahoro
CIV-12 - Yao Soumaïla
CIV-13 - Soro Kanigui
CIV-14 - Issiaka Fofana
CIV-16 - Mohamed Sess Soukou
CIV-17 - Maurice Kakou Guikahué
CIV-18 - Pascal Affi N'Guessan
CIV-19 - Seri Bi N'Guessan
CIV-20 - Bassy-Koffy Lionel Bernard
CIV-21 - Mbari Toikeusse Albert Abdallah
CIV-22 - Jean-Marie Kouassi Kouakou

Case CIV-COLL-01

Côte d'Ivoire: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 14 opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: January 2019; February and November 2020

Recent IPU decision: February 2021

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing of the delegation of Côte d'Ivoire at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2022)
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly and the Speaker of the Senate (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

✓ Arbitrary arrest and detention
✓ Lack of due process at the investigation stage
✓ Lack of fair trial proceedings
✓ Violation of freedom of opinion and expression
✓ Failure to respect parliamentary immunity
✓ Threats, acts of intimidation

A. Summary of the case

This case concerns the situation of 12 Ivorian members of parliament[3] and two members of the Senate who have faced violations of their fundamental rights since 2019 in the exercise of their

2 The delegation of Côte d'Ivoire expressed its partial reservations regarding the decision.

3 Incumbent members of parliament at the time of the alleged acts.

parliamentary mandate. The violations of which they are victims are to be seen in the context of the presidential elections of October 2020, when the outgoing president Mr. Alassane Ouattara was declared the winner, thus obtaining a third term in breach of the provisions of the Ivorian Constitution, according to the opposition.

Some members of parliament, including Mr. Alain Lobognon, Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Mr. Yao Soumaïla, Mr. Soro Kanigui, Mr. Maurice Kakou Guikahué, Mr. Pascal Affi N'Guessan, and senators Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard, were accused of causing public disorder and endangering state security. They were arbitrarily arrested and detained between 2019 and 2020.

Members of parliament Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Mr. Yao Soumaila and Mr. Soro Kanigui (re-elected in 2021) were released on bail in September 2020 until the end of their trial, when they were convicted of causing public disorder and sentenced to nine months in prison on 14 May 2021. As they had already served their sentence while on remand, they were free.

Mr. Alain Lobognon, until then the last member of parliament in detention, was released on 23 June 2021, following the conclusion of his trial and after having served his sentence. The main charges against him were dropped, leaving only the charge of causing public disorder. He was sentenced to 17 months in prison and deprivation of his political rights for five years. In 2019, Mr. Lobognon had already been sentenced to one year in prison for posting material amounting to false information on social media that had caused public disorder.

The former Speaker of the National Assembly, Mr. Guillaume Soro, was also among the members of parliament charged. He had been sentenced in April 2020 to 20 years in prison and the deprivation of his political rights, for misappropriation of public funds. On 23 June 2021, Mr. Soro was also sentenced to life in prison for conspiracy and endangering state security. In the judgment of 23 June 2021, members of parliament Mr. Issiaka Fofana and Mr. Mohamed Sess Soukou were also found guilty of attempting to endanger state security and were sentenced to 20 years in prison. The three men are currently in exile.

In November 2020, the two members of parliament, Mr. Maurice Kakou Guikahué, Mr. Pascal Affi N'Guessan and the two senators Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard, were arrested and detained, even though their parliamentary immunity had not been lifted. These parliamentarians had been arrested for having taken part in the creation of the National Transitional Council with the aim of forming a "transitional government". In January 2021, the two members of parliament were released under judicial supervision, while the two senators were released on 26 November 2020.

In their letters of 4 January and 22 February 2022, the parliamentary authorities confirmed that all members of parliament had been released, stating that some of them were under judicial supervision. The authorities also stated that members of parliament Kanigui Soro, Maurice Kakou Guikahué, Pascal Affi N'Guessan and Mbari Toikeuse Albert Abdalah had stood in the legislative elections of March 2021, which they had won. The authorities stated that Mr. Jean Marie Kouassi Kouakou, who had come under attack in the same period, had been able to take part in the legislative elections in March 2021, but had not been re-elected.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly in October 2022, the Ivorian delegation reaffirmed the information conveyed in the letters of the parliamentary authorities of 4 January and 22 February 2022. The delegation also stated that the settling of the cases of a number of members of parliament was to be seen against the background of the process of reconciliation and rehabilitation initiated by the government in power, and motivated by a policy of conciliation. In addition, the Ivorian delegation supplied information that the Committee had been requesting since December 2020, including copies of court decisions in respect of the cases of a number of members of parliament. With regard to the procedure for lifting parliamentary immunity, the Ivorian delegation stated that under Article 92 of the Constitution, the National Assembly was not required to lift the parliamentary immunity of the members of parliament in question if they were caught *in flagrante delicto*, which was allegedly the case for all members of parliament in the case at hand.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Ivorian authorities for the information provided in their letters of 4 January and 22 February 2022 concerning the situation of a number of members of parliament and senators of Côte d'Ivoire, and for the copies of the court decisions provided to the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at its hearing with the Ivorian delegation at the 145th IPU Assembly;

2. *Is pleased* that all the members of parliament have now been released; and *welcomes* in this regard the efforts of the Ivorian authorities, in particular the implementation of a policy of conciliation and reconciliation, which led to the release of all the members of parliament;

3. *Regrets*, however, that Mr. Alain Lobognon, Mr. Loukimane Camara, Mr. Kando Soumahoro, Yao Soumaila and Mr. Kanigui Soro were found guilty *in flagrante delicto* of disturbing public order and sentenced to several months in prison at the end of their trial; *recalls* its doubts as to the *in flagrante delicto* acts with which the members of parliament were charged and which were used to justify the non-involvement of the National Assembly; *recalls also* that they have always denied the acts they were accused of and that they were subjected to restrictions that continue to this day – particularly in the case of Mr. Lobognon, who was deprived of his political rights for five years; and *calls on* the competent authorities to remove this restriction definitively;

4. *Takes note* of the information concerning the members of parliament Soro Kanigui, Maurice Kakou Guikahué, Pascal Affi N'Guessan and Mbari Toikeuse Albert Abdalah, who were re-elected to the National Assembly in the legislative elections of March 2021; *takes note* also of the situation of Mr. Jean Marie Kouassi Kouakou, who ran in the same elections but was not re-elected; *notes* further that Mr. Seri Bi N'Guessan and Mr. Bassy-Koffy Lionel Bernard have returned to their posts in the Senate and have resumed their work with no restrictions; and *decides* to close these cases pursuant to section IX, paragraph 25 b) of its Procedure for the examination and treatment of complaints, considering that the ability of these members of parliament to run in elections, the re-election of four of them, and the return of two senators to the Senate means that their cases have been resolved in a satisfactory manner;

5. *Reiterates* that the essence of a democracy resides in respect for diversity of opinions and that members of the opposition should be able to enjoy their rights and the protection of the National Assembly, which is responsible for guaranteeing the parliamentary immunity of its members when they are exercising their duties; therefore *calls on* the competent authorities to take measures to promote respect and the protection of parliamentary immunity in order to ensure that "in flagrante delicto" is not instrumentalized and invoked to authorize the arbitrary prosecution members of the National Assembly.

6. *Remains concerned* at the situation of members of parliament Guillaume Soro, Issiaka Fofana and Sess Soukou Mohamed, who are in exile; and *wishes* to examine the court decisions transmitted by the Ivorian delegation at its hearing on 12 October 2022, before stating its position on their situation;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Minister of Justice and the complainant and to any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Democratic Republic of the Congo

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Jean Marc Kabund © Twitter

Case COD-150

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of the complaint: August 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the First Vice-President of the Senate (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

COD-150 – Jean Marc Kabund

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

On 9 August 2022, Mr. Jean Marc Kabund, member of parliament and former First Vice-President of the National Assembly, was arrested and prosecuted for allegedly defaming the authorities, public insults and spreading false rumours after he delivered a speech on 18 July 2022 where he criticized the President of the Republic.

Mr. Kabund was arrested after the Bureau of the National Assembly allegedly authorized proceedings against him by lifting his parliamentary immunity on 8 August 2022. The Bureau of the National Assembly had allegedly already criticized the member of parliament's speech in an official statement published on 21 July 2022.

The acts Mr. Kabund is accused of are covered under Ordinance-Law No. 300 of 16 December 1963 on defamation against the Head of State and other articles of the criminal law of the Democratic Republic of the Congo.

According to the complainant, the allegations against Mr. Kabund are a violation of his right to freedom of expression and are politically motivated given the growing political differences between the member of parliament and the party of President Tshisékédi to which Mr. Kabund belonged until he decided to join the opposition and create a new political party – the Alliance for Change – on 18 July 2022. The complainant claims that the case is part of a political strategy aimed at intimidating and instrumentalizing justice against President Tshisékédi's political opponents.

On 12 August 2022, the Court of Cassation ordered that the member of parliament be placed under house arrest. However, this decision has not been implemented to date. At the first hearing of the trial, which took place on 5 September 2022, Mr. Kabund's lawyers demanded that the said decision be implemented before proceeding with the trial, which was postponed at their request. On 12 September 2022, the date of the adjournment, Mr. Kabund did not attend the hearing for medical reasons. His lawyers reported that Mr. Kabund's health had deteriorated. The case was adjourned to 17 October 2022.

Since, to date, the judicial proceedings applicable to members of parliament have not been amended to allow for an appeal, if sentenced Mr. Kabund would not be able to appeal the decision.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Kabund is admissible, considering that the communication: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under Section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; (iii) concerns threats and acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, lack of due process in proceedings against parliamentarians, lack of due process at the investigation stage, violation of freedom of opinion and expression, and failure to respect parliamentary immunity, allegations which fall under the Committee's mandate;

2. *Is troubled by* the fact that Mr. Kabund continues to be held in detention, despite the Court of Cassation's decision ordering him to be placed under house arrest; *urges* the national authorities to take all necessary measures to ensure implementation of that decision; *wishes* to appoint a judicial observer to monitor the progress of the proccedings against Mr. Kabund; and *requests* the authorities to inform it of the next trial date following the hearing of 17 October and to facilitate the work of the observer;

3. *Notes with concern* that the charges brought against the member of parliament are based on a speech given while exercising his fundamental right to freedom of expression, in which he criticized the Head of State and the policies of the Government; *notes* that Mr. Kabund's speech was made in the context of launching his new opposition party and leaving the political party in power, of which he had until then been a member; also *notes* that, even if his speech was of a provocative nature, it fell within the scope of application of freedom of expression, guaranteed under Article 23 of the Constitution of the Democratic Republic of the Congo, and under Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights, and should therefore have been protected;

4. *Stresses* that the right to freedom of expression is one of the pillars of democracy, is essential for members of parliament and covers all kinds of opinions, including opinions that may offend, shock or upset, as long as they respect the limits defined in the main human rights conventions and related case law;

5. *Is deeply concerned* at the measures taken by the Bureau of the National Assembly, which criticized Mr. Kabund's speech in its statement and authorized proceedings against him and the lifting of his parliamentary immunity; *notes with concern* that this is not the first case of this kind submitted to it concerning the Democratic Republic of the Congo; and *calls on* parliament to protect its members' right to freedom of expression in the future, regardless of their political affilitation, by taking all necessary measures to strengthen protection of the right to freedom of expression, including by repealing laws that establish offences constituting defamation against the Head of State or by bringing those laws into line with international human rights standards, as soon as possible, in order to prevent the recurrence of such cases; and *wishes* to be kept informed in this regard;

6. *Regrets* the absence of the possibility of appeal in legal proceedings against members of parliament of the Democratic Republic of the Congo, and *recalls* that the possibility of appeal constitutes one of the main elements of due process; and *calls on* the Parliament of the Democratic Republic of the Congo to create this possibility of appeal, so that parliamentarians' right to a defence in legal proceedings is protected in the same way as that of other citizens of the Democratic Republic of the Congo;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Eritrea

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Aster Fissehatsion and Mahmoud Ahmed Sheriffo © Photo courtesy/Ibrahim (Ibu) Mahmoud Ahmed

ERI/01 - Ogbe Abraha
ERI/02 - Aster Fissehatsion
ERI/03 - Berhane Gebregziabeher
ERI/04 - Beraki Gebreselassie
ERI/05 - Hamad Hamid Hamad
ERI/06 - Saleh Kekiya
ERI/07 - Germano Nati
ERI/08 - Estifanos Seyoum
ERI/09 - Mahmoud Ahmed Sheriffo
ERI/10 - Petros Solomon
ERI/11 - Haile Woldetensae

Case ERI-COLL-01

Eritrea: Parliament not affiliated to the IPU

Victims: 11 opposition members of the National Assembly of Eritrea; 10 men and 1 woman

Qualified complainant(s): Section I.(1)(a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: September 2002 and 2013

Recent IPU decision: March 2021

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the United Nations (UN) Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea (Kigali, October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainants: January 2021
- Communication to the authorities: Letter to the President and Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Murder
- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhuman conditions of detention – including denial of adequate medical care
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Impunity
- ✓ Other: crimes against humanity

A. Summary of the case

There has been no official information about the fate of the 11 parliamentarians concerned, as they were detained incommunicado on 18 September 2001 under accusations of conspiracy and attempting to overthrow the legal government after publishing an open letter in support of democracy. They have never been formally charged before a court. Their parliamentary mandates were revoked in 2002 by the National Assembly, which has not reconvened since then.

Since their disappearance, there have been sporadic reports by former prison guards who had sought asylum abroad alleging that the 11 parliamentarians were submitted to torture, ill-treatment and inhumane conditions of detention and denied medical care. It is feared that the 11 members of parliament may no longer be alive.

In November 2003, upon examination of a complaint concerning their situation, the African Commission on Human and Peoples' Rights found that the State of Eritrea had violated the right to liberty and security of person, the right to a fair trial and the right to freedom of expression. It urged the State of Eritrea to order their immediate release and to pay them compensation. This decision was ignored by the authorities.

In June 2016, a Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea mandated by the United Nations (UN) Human Rights Council referred to the disappeared parliamentarians and other similar cases and found that it had reasonable grounds to believe that these violations constitute crimes against humanity. In the absence of institutional reform that would allow for accountability, it recommended that the matter be referred to the Prosecutor of the International Criminal Court and urged all States to exercise their obligation to prosecute or extradite any individual suspected of these crimes present in their territory.

In her report of 11 May 2020, the then UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea once again urged the authorities to reinstate the National Assembly as a critical step towards the restoration of the rule of law. She reiterated her concern about the "use of the practices of indefinite and arbitrary detention and enforced disappearance to suppress dissent, punish perceived opponents and restrict civil liberties" and mentioned reports of scores of people continuing to disappear in the Eritrean prison system, where "basic due process rights are not guaranteed [and] many are not allowed access to legal counsel, judicial review, family visits or medical attention". She specifically recalled that the 11 parliamentarians – known as the G11 – have been held incommunicado since September 2001, adding that the authorities have provided no information about their fate and have not complied with the decisions of the African Commission on Human and Peoples' Rights.

In his 2021 oral update to the Human Rights Council, the new Special Rapporteur echoed these statements and added that he saw no progress in the situation. He added that it was difficult to speak of progress in Eritrea while the cases remain unresolved and that the "practice of arbitrary and incommunicado detentions in Eritrea has a serious impact on the life of many Eritreans". The Government of Eritrea has denied the findings and refused to cooperate. The Eritrean authorities have not responded to IPU communications for years. On 10 October 2022, the IPU Committee held a hearing with the Special Rapporteur, who called on the IPU to urge its members to exert pressure on the authorities and to renew the call made by the UN Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea to prosecute those responsible, through the Prosecutor of the International Criminal Court or under the principle of universal jurisdiction.

In September 2022, the Secretary General wrote to the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations Office and other international organizations in Geneva on several occasions to request a meeting in order to discuss this case. The Permanent Mission has not responded to these requests.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Strongly condemns* the continued and utter contempt of the authorities of Eritrea for the most fundamental human rights of the 11 disappeared parliamentarians for having exercised their parliamentary mandate and their right to freedom of expression in calling for the establishment of a democratically elected parliament; *recalls* that, in light of the consistent jurisprudence of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the national authorities are under a duty to spare no effort to shed light on the fate of disappeared parliamentarians through diligent investigations, as failure to abide by this duty has systematically been interpreted as the Government's responsibility in the disappearance; and *stresses,* in addition*,* the legitimate right of the relatives of the victims to know about the fate of their loved ones and to receive adequate compensation;

2. *Strongly disapproves* of the absolute impunity that reigns in this case and the persistent refusal of the authorities to engage with the IPU, the United Nations (UN) Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, the UN Human Rights Council's Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea, the UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea, the African Commission for Human and Peoples' Rights, and all other international human rights mechanisms that spoke out on this case;

3. *Emphasizes* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations and that attacks against the life and personal integrity of members of parliament, when left unpunished, violate the fundamental rights of individual parliamentarians and of those they represent – even more so when leading figures of parliament are targeted in the context of a broader pattern of repression, as in the present case; and *stresses* that, as defined in article 7 of the Rome Statute of the International Criminal Court, the widespread and systematic practice of enforced disappearance, imprisonment and torture constitute a crime against humanity;

4. *Concurs,* in light of the elements at its disposal, with the findings of the UN Commission of Inquiry on Human Rights in Eritrea in its report of 8 June 2016 that the enforced disappearance of the 11 parliamentarians with the involvement of the Eritrean authorities amounts to a crime against humanity and that, given the unlikely prospect of proving accountability in Eritrea, other countries could exercise jurisdiction over Eritreans accused of crimes against humanity, in accordance with the principle of universal jurisdiction, as could the International Criminal Court, if the Security Council were to refer this situation to the Court; *calls on* all IPU Members, therefore, to prompt the relevant authorities of their respective States to exercise their jurisdiction by prosecuting any individual responsible for this crime against humanity if they are present in their territory, in keeping with the principles reflected in the Preamble to the Rome Statute of the International Criminal Court;

5. *Renews its call on* all national parliaments, in particular members of the IPU African Group, and IPU observers, in particular the Pan-African Parliament, to take concrete actions in the resolution of this case, including by making representations to the diplomatic missions of Eritrea in their countries and raising the case publicly, including within the UN Human Rights Council; *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations, including the African Union, to ensure that justice is done in this case; and *calls on* all IPU Members and observers to support the mandate of the UN Special Rapporteur on the human rights situation in Eritrea to that end;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Members of the Royal Eswatini Police Service (REPS) monitor affiliates of the Trade Union Congress of Swaziland (TUCOSWA) as they sing political slogans in central Manzini on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari – AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three independent members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: March 2022

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Eswatini to the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the Speaker of the House of Assembly (March and October 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of expression and opinion
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mduduzi Bacede Mabuza and Mthandeni Dube were arrested in the evening of 25 July 2021 and have been held in detention ever since, first at Mbabane police station and then at the Matsapha Correctional Centre. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube face charges under the Suppression of Terrorism Act, two murder charges and a charge for contravening COVID-19 regulations. A proper examination of the bail applications from the two parliamentarians in detention was reportedly repeatedly delayed and was finally processed and denied. The lawyers have filed another bail appeal, which is reportedly going to be heard on 8 November 2022. The trial itself is ongoing and, with the prosecution having presented its evidence, the counsel for defence is now presenting its defence. The next court dates have been set for 8 to 10 November and 12 to 16 December 2022.

With regard to Mr. Simelane, who is currently in the United Kingdom, it first appeared that he had not been officially charged for any offence, as his case had not yet been officially referred to court. News reports, however, have recently surfaced indicating that the Eswatini authorities have approached their British counterparts to seek Mr. Simelane's return to Eswatini. On the basis of Article 97(1)(c) of the Constitution, Mr. Simelane's seat in parliament was declared vacant due to his prolonged absence without permission or justification and a by-election for his replacement was held. His wife was elected and was sworn in as a member of the House of Assembly on 4 August 2022.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context. In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three parliamentarians also advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, were lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanded responses to socioeconomic challenges, and invoked alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various tinkhundla centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. The aforesaid three parliamentarians joined the #justiceforThabani movement, which supported the call for constitutional and political reforms. On 24 June 2021, the then Acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N. Masuku issued a ban on the delivery of these petitions. In his address, the Acting Prime Minister said that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions against the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's national human rights institution – found that human rights violations and abuses were perpetrated during the unrest. Further, the assessment indicates that lethal force was used indiscriminately on protesters and members of the public who were not even part of the protests. The protestors themselves appear to have been violent in that some areas were rendered inaccessible by road blockages and the burning of tyres. There was widespread damage, the burning of properties and businesses and looting of shops. The majority of people arrested were detained for unreasonably prolonged periods without trial. Even though they were eventually afforded their right to bail, the courts often imposed excessive bails and steep fines.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

The Speaker of the House of Assembly has stated that the parliamentary immunity of the three parliamentarians with regard to speeches in connection with debates and proceedings in parliament had always been respected. The Speaker also stated that the prison conditions of Mr. Mabuza and Mr. Dube were the same as those of other trial inmates and that they were granted all the general benefits extended to inmates awaiting trial. He added that, as the matter was before the court, due to the separation of powers he could not comment on the specific charges.

In the early hours of 22 September 2022, the two detained parliamentarians were allegedly assaulted by prison guards who entered their cells and started beating them up for no reason. According to the Speaker, an inquiry into the matter has been opened in terms of the Correctional Services Act, No. 13 of 2017, read in conjunction with the Prison Regulations of 1965. The Speaker stated that "we are eager for the resultant recommendations and further action which the inquiry may further recommend. The legal processes have not been finalized and we hope that the above allegations shall be adequately addressed".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the House of Assembly for the information provided in his letter of 4 October 2022 and during the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly; and *appreciates* his spirit of cooperation and the fact that he would welcome a Committee delegation to Eswatini, as confirmed in his discussions with the IPU Secretary General in Kigali;

2. *Sincerely believes* that such a mission, which would include meetings with all the relevant authorities, a visit to the detained members of parliament and a meeting with their lawyers, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to understand the context in which they have to be seen;

3. *Considers* that these concerns and questions refer in particular to the following: (i) the allegation that Mr. Mabuza and Mr. Dube have not committed any crimes and are being detained and prosecuted in response to their public appeal to strengthen democracy; (ii) their alleged recent beating-up in detention by prison wardens; and (iii) the continued dismissal of their bail applications;

4. *Requests* the Secretary General to make the necessary arrangements with the parliamentary authorities of Eswatini with a view to the dispatch of the mission in the coming months; and *reaffirms* its earlier decision to also send a trial observer to the ongoing criminal proceedings, which the Speaker kindly agreed to during his discussion with the Secretary General in Kigali;

5. *Thanks* the Speaker for his willingness, as expressed to the Secretary General, to facilitate the IPU's possible engagement in efforts to resolve issues stemming from the political crisis in the country;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Gabon

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

GAB-04 – Justin Ndoundangoye

Case GAB-04

Gabon: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Member of the majority

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: May 2020

Recent IPU decision: November 2021

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the parliamentary authorities at the 145th IPU Assembly (2022); hearing online with the complainant at the 145th IPU Assembly (2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the National Assembly (May 2022)
- Communication from the complainant: June 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Justin Ndoundangoye, a Gabonese member of parliament, has been held at the Central Prison of Libreville since 9 January 2020. Initially accused of instigating misappropriation of public funds (*détournement de fonds publics*), bribery (*concussion*), money laundering and conspiracy offences, he was found guilty of bribe-taking (*corruption passive*) and sentenced at first instance on 10 December 2021 to a five-year prison term. He was also fined 10 million CFA francs and ordered to reimburse 145 million CFA francs to the State of Gabon by way of damages. On 4 March 2022, the Court of Appeal of Libreville upheld the ruling. An application for judicial review is currently under consideration.

The complainant claims that Mr. Ndoundangoye was kept in police custody for a period of two weeks in violation of the provisions of article 56 of the Criminal Procedure Code of Gabon, which provides for a maximum period of 48 hours, renewable once. During those two weeks, he was allegedly questioned by officials of the Directorate General for Counter-Interference and

Military Security, who were not judicial police officers. He was reportedly unable to speak to his lawyers while in police custody. It is alleged that the lawyers did not have access to the file, either to the procedural documents or to the evidence against him, and that the only document available to the defence at the start of the proceedings was the remand order.

The complainant claims that, on the night of 25 to 26 January 2020, after ordering him to take all his clothes off, three hooded prison officers tied up Mr. Ndoundangoye with his hands behind his back. They allegedly asked him to lie flat on his stomach, legs apart. Held by each leg by an officer, he was reportedly beaten on his testicles, carried out by the third officer using a thick rope knotted at the end. He reportedly received sustained blows to his testicles for some time, and was then turned over, knees pressed against his temples, legs still apart, and subjected to blows by the knotted rope to his penis. He also reportedly at this time received several punches and kicks to his ribs and hips. The officers allegedly photographed him while he was naked. Before leaving him, they are said to have strongly advised him not to say a word to his lawyer, otherwise they would come back for "a killing". In taking these threats further, they allegedly threatened to rape his wife and kill his children if the matter was publicized.

A request for intervention in the form of protection was reportedly sent to the specialized investigating judge, with an official copy sent to the Public Prosecutor. In particular, the judge was reportedly asked to order that Mr. Ndoundangoye be admitted to hospital so he could undergo appropriate examinations following the alleged acts of torture. This request reportedly remained unanswered.

In a letter dated 19 November 2020, the Deputy Secretary General of the National Assembly of Gabon sent a timetable for the procedure implemented by the National Assembly to lift Mr. Ndoundangoye's parliamentary immunity, as well as copies of related documents. During its hearing before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Gabonese delegation to the 145th IPU Assembly indicated that the procedure followed by the National Assembly when ruling on the lifting of Mr. Ndoundangoye's parliamentary immunity had been carried out in accordance with the relevant provisions. On the allegations of torture, the delegation said that the prosecution service and the Directorate General of Research and the National Human Rights Commission had conducted enquiries within their respective remits and concluded that Mr. Ndoundangoye's rights had not been violated, but that the documents relating to the findings of these investigations were not available. The delegation also claimed that a group of members of parliament had gone to the Libreville Central Prison to visit the member of parliament but that he had refused to see them.

According to the complainant, Mr. Ndoundangoye has been held in solitary confinement in inhumane and degrading conditions since the start of his detention. In particular, he is reportedly being held in a very small cell in the disciplinary wing of Libreville Central Prison without access to drinking water. It is said that he is only able to keep himself hydrated thanks to the cans of water brought to him by his family every week. He is reportedly also forbidden from taking part in the religious services held every Sunday in the prison's multi-purpose room. During his online hearing with the Committee at the 145th IPU Assembly, the complainant provided more information on the ongoing proceedings against the member of parliament and the alleged breaches of procedural rules and basic fair-trial standards. The complainant also stated that the time allowed for Mr. Ndoundangoye to take a walk had been increased marginally and that he was now able, with certain restrictions, to receive visits from his relatives, which represented a slight improvement in his situation. Finally, the complainant stated that he was not aware of any investigation or action taken by the competent authorities regarding the allegations of torture.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Gabonese delegation for the information provided at the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians held during the 145th IPU Assembly;

2. *Notes with interest* the initiative taken by some members of parliament to visit Mr. Ndoundangoye in prison; *reaffirms its deep concern* at the worrying allegations regarding his conditions of detention; and *urges* the national authorities once again to take all necessary steps to ensure Mr. Ndoundangoye can fully enjoy his rights, including his right to be treated

with humanity and with the respect due to the inherent dignity and value as human beings, in accordance with the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners ("the Nelson Mandela Rules");

3. *Reaffirms its deep concern* given the allegations of threats, acts of torture and other cruel, inhumane or degrading treatment against the member of parliament concerned and at the fact that, according to the complainant, the perpetrators have not been prosecuted; *stresses* that the findings of the investigations reportedly carried out by several Gabonese institutions into these allegations should be made available; and *urges*, once again, in this regard the parliamentary authorities to provide detailed information and copies of relevant documents concerning these investigations;

4. *Takes note* of the conviction of the member of parliament at first instance, upheld on appeal, and of the cassation appeal under consideration; *remains deeply concerned* at the allegations of violations of the right to a fair trial in the proceedings against the member of parliament; *hopes*, in this respect, that the latter appeal will be examined in an independent and impartial manner and in strict compliance with the relevant national and international standards; and *reiterates its wish* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges against Mr. Ndoundangoye and copies of the relevant court decisions;

5. *Regrets* that, despite the assurances of support given in this respect by the Gabonese delegation at the 143rd IPU Assembly, the mission to Gabon requested by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians has still not been officially approved by the relevant Gabonese authorities; *urges* the parliamentary authorities to redouble their efforts to obtain a response from the executive authorities in this regard as soon as possible; and *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to bring about a speedy and satisfactory settlement of this case, in accordance with applicable national and international human rights standards;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly of Gabon, the Ministry of Justice, which is responsible for human rights and gender equality in Gabon, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Myanmar

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Prison officials stand outside the Insein prison in Yangon on 12 February 2022.| STRINGER/AFP

MMR-267 - Win Myint
MMR-268 - Aung San Suu Kyi (Ms.)
MMR-269 - Henry Van Thio
MMR-270 - Mann Win Khaing Than
MMR-271 - T Khun Myat
MMR-272 - Tun Tun Hein
MMR-274 - Than Zin Maung
MMR-275 - Dr. Win Myat Aye
MMR-276 - Aung Myint
MMR-277 - Ye Khaung Nyunt
MMR-278 - Dr. Myo Aung
MMR-279 - Kyaw Myint
MMR-280 - Win Mya Mya (Ms.)
MMR-281 - Kyaw Min Hlaing
MMR-283 - Okka Min
MMR-284 - Zarni Min
MMR-285 - Mya Thein
MMR-286 - Tint Soe
MMR-287 - Kyaw Thaung
MMR-289 - Phyu Phyu Thin (Ms.)
MMR-290 - Ye Mon (aka Tin Thit)
MMR-291 - Htun Myint
MMR-292 - Naing Htoo Aung
MMR-293 - Dr. Wai Phyo Aung
MMR-294 - Zin Mar Aung (Ms.)
MMR-295 - Lwin Ko Latt
MMR-297 - Win Naing
MMR-298 - Nay Myo
MMR-299 - Zaw Min Thein
MMR-300 - Win Naing
MMR-301 - Zay Latt
MMR-302 - Myat Thida Htun (Ms.)
MMR-303 - Saw Shar Phaung Awar
MMR-304 - Robert Nyal Yal
MMR-305 - Lamin Tun (aka Aphyo)
MMR-306 - Aung Kyi Nyunt
MMR-307 - Lama Naw Aung
MMR-308 - Sithu Maung
MMR-309 - Aung Kyaw Oo
MMR-310 - Naung Na Jatan
MMR-311 - Myint Oo
MMR-312 - Nan Mol Kham (Ms.)
MMR-313 - Thant Zin Tun
MMR-314 - Maung Maung Swe
MMR-315 - Thein Tun
MMR-316 - Than Htut
MMR-317 - Aung Aung Oo
MMR-318 - Ba Myo Thein
MMR-319 - Soe Win (a) Soe Lay
MMR-320 - U Mann Nyunt Thein
MMR-321 - Khin Myat Thu
MMR-322 - Nay Lin Aung
MMR-323 - Hung Naing
MMR-324 - Shwe Pon (Ms.)
MMR-325 - Wai Lin Aung
MMR-326 - Pyae Phyo
MMR-327 - Mr. Lin Lin Oo
MMR-328 - Kyaw Lin
MMR-329 - Tin Htwe
MMR-330 - Aung Myint Shain
MMR-331 - Pital Aung
MMR-332 - Ohn Win
MMR-333 - Ma Ma Lay (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: unlawful revocation of citizenship
- ✓ Other violations: crimes against humanity

Case MMR-COLL-03

Myanmar: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 63 parliamentarians from the opposition (55 male and 8 female)

Qualified complainant(s): Section I.1(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2021

Recent IPU decision: March 2022

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar (March 2022)

Recent follow-up:
- *Note verbale* from the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: February 2022
- Communication from the complainant: August 2022
- *Note verbale* to the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva: September 2022
- Communication to the complainant: August 2022

A. Summary of the case[4]

After refusing to recognize the results of the November 2020 parliamentary elections, the military declared a state of emergency that would last for a year, and proceeded to seize power by force on 1 February 2021, the day that the new parliament was due to take office. This state of emergency was extended on 31 January 2022, with a promise to hold elections by August 2023. Although the military authorities allowed overwhelmingly peaceful protests to take place in the first few weeks, the situation in Myanmar took a devastating turn for the worse in March 2021, with reports of live automatic ammunition and explosive weapons used against civilians. The United Nations Special Rapporteur has recognized the widespread and systematic nature of the violations carried out by the military (known as the "*Tatmadaw*") and declared that their scale met the threshold of crimes against humanity.

The complainant reports that the Speaker of the Parliament of Myanmar (*Pyidaungsu Hluttaw*), State Counsellor Aung San Suu Kyi and six other parliamentarians of the majority National League for Democracy (NLD) were placed under house arrest while 20 other members of parliament were arbitrarily arrested shortly after the coup. The arrest of Ms. Ma Ma Lay on 14 May 2022 brought the total number of parliamentarians who were arbitrarily detained to 31, of which 27 are still in detention. Of those detained, many are reportedly being held incommunicado in overcrowded prisons, where they are facing mistreatment and torture, with little or no access to medical care or legal counsel, a fate that is shared by thousands of arbitrarily detained citizens according to human rights reports. According to the Assistance Association for Political Prisoners (AAPP), 15,592 people have been arbitrarily arrested since the coup, and 12,456 remain in detention. On 1 July 2022, the AAPP published a report on crimes against humanity committed by the military authorities, claiming that the widespread and systematic use of arbitrary detention without judicial control, accompanied by the concealment of the whereabouts of victims, also amounts to crimes against humanity.[5]

According to the complainant, on 4 February 2021, some 70 elected members of parliament from the NLD met in the capital Naypyidaw and took an oath of office pledging to abide by the mandate granted to them by the people. On 5 February, 300 members of parliament met online and established the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), composed of 20 members of parliament. The CRPH is considered illegal by the military regime, while the CRPH have labelled the military-appointed State Administration Council a terrorist organization. On 31 March 2021, the CRPH appointed a National Unity Government (NUG), which they see as the legitimate interim government.

---

4 For the purposes of this report, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties whose decision-making power is limited and who are opposed to the ruling power.

5 https://aappb.org/wp-content/uploads/2022/07/AAPP_Crimes-Against-Humanity-Report_8-Jul-2022-English.pdf.

According to the complainant, the CRPH members have been forced into hiding, fearing reprisals because of their political activities. The relatives of the CRPH members have allegedly been repeatedly subjected to harassment and abuse by the military, with the father of Mr. Sithu Maung allegedly being tortured to death after his arrest. The former Speaker of the upper house of parliament and Prime Minister of the NUG, Mr. Mann Win Khaing Than, has reportedly been charged with high treason, while several other members of parliament face criminal charges for inciting civil disobedience and other charges carrying heavy penalties.

On 16 November 2021, State Counsellor Aung San Suu Kyi and 15 other senior politicians were charged with election fraud during the November elections, and on 5 December 2021 she was found guilty and convicted to four years in prison, which was followed by another conviction on 10 January 2022 on three separate charges. Altogether she has been sentenced to 20 years in prison, with more charges pending against her. In addition, according to information provided by the complainant, Mr. Yee Mon (aka Tin Thit), the Hon. Mr. Lwin Ko Latt, the Hon. Ms. Zin Mar Aung and Ms. Phyu Phyu Thin were stripped of their citizenship for allegedly "harming the interests of Myanmar".

On 24 April 2021, the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) held a leaders' meeting, inviting a representative from the military authorities of Myanmar to attend. This meeting led to the adoption of a five-point consensus on Myanmar, calling for the immediate cessation of violence and the nomination of a special envoy to Myanmar to visit the country to meet with all parties concerned. As the military authorities showed no willingness to implement the five-point consensus, they have been excluded from ASEAN meetings as of October 2021.

At a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in March 2022, the UN Special Rapporteur reported that over 1,600 civilians have been killed by the *Tatmadaw*. The Special Rapporteur called for greater and more concerted pressure on the military authorities by the entire international community. He also renewed his call to halt the flow of arms towards the military, which had reportedly received weapons that were used against the civilian population from a limited number of countries well after the coup d'état, as described in one of his latest reports.[6] Meanwhile, the IPU Secretariat has received correspondence from the military authorities accusing the NUG of fostering terrorism and disorder, which has allegedly claimed over 1,000 lives, while indicating a commitment to implementing the five-point consensus and the possibility of resuming dialogue provided that trust and confidence-building measures are taken first.

However, the military authorities have not written to the IPU Committee Secretariat since then, despite repeated requests for detailed information on the status of detained members of parliament. In July 2022, the complainant communicated that the situation of detained members of parliament had deteriorated further, as the military authorities had banned all visits and communication with detained members of parliament, who have reportedly been transported to secret locations. The whereabouts of some members of parliament has been hidden by the authorities, prompting fears that they may be victims of enforced disappearance. This move followed the news that the *Tatmadaw* executed four democracy activists – including former member of parliament Mr. Phyo Zayar Thaw – which provoked consternation and unrest among prisoners; some have reportedly gone on hunger strike. After the first executions in three decades, the *Tatmadaw* claimed that more would follow; the IPU adopted a statement calling on the parliamentary community to act to safeguard the lives and uphold the rights of the imprisoned members of parliament.[7]

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the current case also includes a new complaint regarding the situation of Ms. Ma Ma Lay; *notes* that the complaint is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1.(a) of the Procedure for the examination

6 Report by the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar – *Enabling Atrocities: UN Member States' Arms Transfers to the Myanmar Military*. Available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources Myanmar.pdf.

7 https://www.ipu.org/news/statements/2022-08/ipu-calls-respect-rights-detained-mps-in-myanmar.

and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of enforced disappearance, torture, ill-treatment and other acts of violence, arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of fair trial proceedings, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association and failure to respect parliamentary immunity, allegations that fall under the Committee's mandate;

2. *Regrets* the lack of information provided by the Permanent Mission of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva since February 2022, despite several letters submitted to it by the Committee;

3. *Is appalled* that 27 parliamentarians are being held incommunicado in prisons where they allegedly face ill-treatment, torture and gender-based violence, and that they are being held in inhumane detention conditions with limited or no access to medical care or legal counsel; *is dismayed* by reports that their situation has deteriorated even further following a ban on all communication and visits enforced by the military authorities after the execution of four men by hanging on 23 July 2022, including former parliamentarian Mr. Phyo Zayar Thaw; and *is shocked* by official declarations that following these first executions in 30 years, more executions would follow, indicating that the lives of detained parliamentarians are threatened;

4. *Demands* that the military authorities release the parliamentarians forthwith in light of the serious allegations of ill-treatment and poor prison conditions and in the absence of any concrete evidence showing that the parliamentarians have done anything other than merely exercise their basic human rights; *urges* the military authorities, for as long as the parliamentarians' release fails to materialize, to provide specific information on each detained parliamentarian, including on their location, state of health and access to humane and safe detention conditions, family visits and confidential meetings with their lawyers, as well as on the trial of each detained parliamentarian; and *urges*, once again, the military authorities to allow access to the International Committee of the Red Cross in order to visit parliamentarians in detention;

5. *Believes* that the release of all detained parliamentarians is also an essential step towards ending violence and building the trust that would allow a de-escalation of violence and a return to dialogue, as prescribed by the five-point consensus; *calls on* the military authorities to protect the lives and respect the rights of all members of parliament elected in November 2020 and hence to allow them to associate, assemble, express their views, receive and impart information and move about without fear of reprisals; *urges* the military authorities to refrain from taking physical or legal action against the 20 members of the Committee Representing the *Pyidaungsu Hluttaw* (CRPH), and any other person elected in November 2020, in connection with their parliamentary activities; *wishes* to receive, as a matter of urgency, specific information on these points from the military authorities; and *urges* the military authorities also to honour their commitment by: implementing in earnest the five-point consensus brokered by ASEAN; immediately ceasing the use of lethal force against non-combatants and employing genuine restraint against those exercising their human rights; and abiding by the international principles of human rights and international humanitarian law;

6. *Considers* that the silence of the military authorities gives serious weight to reports of the widespread use of torture, rape, enforced disappearance and extrajudicial killings against political prisoners, including elected legislators; *recalls* that impunity, by shielding those responsible from judicial action and accountability, decisively encourages the perpetration of further serious human rights violations – even more so when leading figures of parliament are targeted in the context of a broader pattern of repression, as in the present case; and *stresses* that the widespread and systematic practice of enforced disappearance, imprisonment and torture constitute a crime against humanity;

7. *Calls on* all IPU Member Parliaments to exhort the relevant authorities to exercise their jurisdiction by prosecuting any person responsible for this crime against humanity if they are present in their territory, in keeping with the principle of universal jurisdiction reflected in the Rome Statute, which sets out that it is the duty of every State to exercise its criminal jurisdiction over those responsible for international crimes; *renews its call on* all IPU Member Parliaments

and observers, in particular the ASEAN Inter-Parliamentary Assembly, to press for respect for human rights and democratic principles in Myanmar and to show solidarity with the members of parliament who were elected in 2020, including members of the CRPH; *welcomes* the actions taken thus far and *calls on* IPU Member Parliaments to do more, including by raising the case publicly; *hopes* to be able to rely on the assistance of all relevant regional and international organizations, including ASEAN, to ensure that justice is done in this case; and *calls on* all IPU Member Parliaments and observers to support the International Parliamentarians Alliance for Myanmar and the United Nations Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar to that end;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the military authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information; also *requests* the Secretary General to explore all other possibilities for the concerns and requests for information raised in this decision to be effectively addressed;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Tunisia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Abir Moussi (centre), President of the Free Destourian Party (PLD), lifts her face mask as she gestures during a parliamentary session as Tunisian lawmakers debate ahead of a confidence vote on the new government reshuffle by the Prime Minister at the Tunisian Assembly headquarters in the capital Tunis on 26 January 2021. FETHI BELAID/AFP

TUN-06 – Abir Moussi

Case TUN-06

Tunisia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: October 2020

Recent IPU decision: November 2021

Recent IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the complainant at the IPU's 143rd Assembly (November 2021)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the executive authorities (January 2022 and June 2022)
- Communication from the complainant: October 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Republic (September 2022)
- Communication to the complainant: October 2022

Alleged human rights violations

✓ Threats, acts of intimidation
✓ Impunity
✓ Other violations

A. Summary of the case

A member of the Assembly of People's Representatives elected in 2019, Ms. Abir Moussi, was the victim of acts of verbal and physical violence and sexist, degrading insults directly linked to the exercise of her parliamentary mandate. The abuse suffered by Ms. Moussi is allegedly based, on the one hand, on the fact that she is the leader of an opposition political party and, on the other hand, on her gender. Ms. Moussi has also received death threats, which she has taken seriously and reported to the police, who are providing her with security.

The complainant's allegations were supported by videos and excerpts from social media posts that helped identify the alleged perpetrators, including two members of the majority party in the Assembly elected in 2019, Mr. Seifeddine Makhlouf and Mr. Sahbi Smara. The latter physically assaulted the member of parliament during Assembly proceedings on 30 June 2021. The two parliamentarians were apparently not punished, as before the suspension of the Tunisian parliament on 25 July 2021 no disciplinary measures had been taken by the parliamentary authorities against them or against other members of the same political party accused of harassing and intimidating Ms. Moussi in order to remove her from political life.

In their letters of November 2020 and April and May 2021, the parliamentary authorities pointed out that they had strongly condemned the actions of Mr. Makhlouf, as had the parliamentary committee set up by the Speaker of Parliament elected in 2019 for this purpose. In their letter dated 14 April 2021, the parliamentary authorities stated that an initiative to create a code of parliamentary ethics and conduct as a

mechanism to eliminate violence in parliament is under discussion. The authorities also expressed their willingness to cooperate with the Inter-Parliamentary Union in order to restore a climate of peace and eliminate all forms of violence in parliament. In their letter of May 2021, the parliamentary authorities nevertheless pointed out that Ms. Moussi had allegedly caused disturbances and verbally abused other members of the Assembly elected in 2019, allegations which were refuted by the complainant.

At the hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 26 November 2021, during the 143rd IPU Assembly (November 2021) in Madrid, the complainant explained that Ms. Moussi had been the victim of serious harassment and threats for several years, which justified the police protection provided by the Ministry of the Interior that she had enjoyed long before she became a member of parliament. However, the threats against her reportedly intensified when she became a member of parliament in 2019. According to the complainant, the police protection provided to her is ineffective given the recent assaults she suffered. The complainant added that the parliamentary authorities had no mechanism to review disputes between members of parliament. However, the acts of violence suffered by Ms. Moussi were, rather, offences punishable by law, meaning that the parliamentary authorities should have forwarded her complaints to the Public Prosecutor, which was not done.

In their letter of 28 January 2022, the executive authorities stated that a security escort was provided by the Ministry of the Interior to Ms. Moussi (when travelling to and from work). The authorities stated that the acts of violence to which Ms. Moussi had been subject on the Assembly premises in June 2021 were due to the decision of the Bureau of the Assembly to prohibit access to the security escort inside the Assembly. In their letter of 28 January 2022, the Tunisian authorities added that the failure of the Bureau of the Assembly to take measures to prevent the assaults against Ms. Moussi was evidence of the deterioration and paralysis of the National Assembly. Finally, the authorities confirmed that Ms. Moussi had filed two complaints against the Speaker of the Assembly elected in 2019, which were reportedly forwarded to the judicial police. Similarly, four complaints were also filed against her by the Speaker of the Assembly elected in 2019 and the State General Counsel, accusing her of disrupting Assembly sittings and contempt of the complainants.

After months of prolonged political crisis in the country, President Kaïs Saïed suspended parliament on 25 July 2021, invoking Article 80 of the Constitution. President Saïed also lifted the parliamentary immunity of all members of parliament, dismissed the Prime Minister and his government and granted himself all state powers. After renewing the exceptional measures in August 2021, President Saïed issued a presidential decree (Decree No. 2021-117) in September 2021 granting him all state powers. The President can thus legislate by means of presidential decrees, which are not subject to judicial review, given the absence of a Constitutional Court. Although their parliamentary immunity has been lifted, none of the members of parliament elected in 2019 who were guilty of the acts of violence have been apprehended to answer for their actions towards Ms. Moussi.

Despite the provisions of Article 80 of the Constitution, according to which parliament is considered to be in a permanent state of assembly during any exceptional measure taken by the President, the suspension of the legislative body led to its effective dissolution on 30 March 2022. The President also announced a road map, which included plans for legislative elections on 17 December 2022 and a constitutional referendum on 25 July 2022, the ratification of a new constitution on 30 June 2022 and the publication of a new electoral law on 15 September 2022. The new constitution would expand the powers of the President and limit the role of parliament, while the new electoral law would reduce the roles of political parties. President Saïed's draft reform has been marked by a lack of inclusive national dialogue and the marginalization of stakeholders involved in the Tunisian political landscape.

On 22 September 2022, the African Court on Human and Peoples' Rights adopted a decision on Tunisia, in which it ruled that the President's power to take exceptional measures was limited by the procedural requirements provided for in Article 80 of the Constitution. The court found that the measures adopted were disproportionate not only to their stated objectives, but also to Tunisian laws.

According to the allegations forwarded by the complainant in October 2022, the presidential decrees are prejudicial to Ms. Moussi and to the members of her political party, who were allegedly prevented from demonstrating peacefully against the holding of the constitutional referendum, the draft constitution, and the new electoral law. They were also allegedly subjected to acts of violence by the police, whose neutrality was called into question by the complainant in view of the violence committed against Ms. Moussi and members of her party.

Regarding the request for an IPU mission, the Tunisian authorities stated in their letter of 20 June 2022 that they could not respond favourably to this request and that it would be examined after the next legislative elections in December 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Tunisian authorities for the information they provided in their letter dated 28 January 2022 on Ms. Abir Moussi's situation;

2. *Regrets*, once more, the lack of specific measures taken by the parliamentary authorities when they were still in office to prevent the assaults committed against Ms. Moussi, especially the assault against her on parliamentary premises on 30 June 2021 by two other members of parliament;

3. *Strongly reaffirms* that the assaults to which Ms. Moussi was subject are a step backwards and represent a danger both to women's political rights and to the proper functioning of parliament; *condemns*, once more, the acts of violence committed against her and all other forms of violence suffered by her, as well as all demeaning practices aimed against female parliamentarians; and *calls on* the competent authorities once more to take appropriate action to hold to account those responsible for the acts of violence against Ms. Moussi;

4. *Expresses its concern* about the fresh attacks suffered by Ms. Moussi, which appear to stem from her openly expressed opposition to the exceptional measures adopted by the President of the Republic; *underlines* that the rights to freedom of opinion, expression and assembly are guaranteed under the International Covenant on Civil and Political Rights to which Tunisia is a party; *affirms*, once again, that Tunisian women should be able to perform their political duties in a respectful environment in which their rights are effectively and seriously defended; *calls on* the competent authorities, to this end, to respect Ms. Moussi's rights and to better ensure her security when she is on the move;

5. *Notes* the recent measures taken by the Tunisian authorities, in particular the adoption of a new electoral law for the organization of future legislative elections in December 2022; *notes* that the new law could marginalize some candidates from the current political parties, since they are the subject of investigations and legal proceedings; *calls on* the Tunisian authorities to ensure that the members of parliament elected in 2019 who decide to take part in the next legislative elections are not prevented from doing so in an arbitrary manner;

6. *Regrets* the refusal of the Tunisian authorities to receive a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in Tunisia before the legislative elections in December 2022; *considers* that the mission could have fostered constructive and inclusive dialogue and assisted efforts to return the work of the Tunisian Parliament to normal; *hopes,* nevertheless, that this mission can take place in the near future, in order to find a satisfactory solution to Ms. Moussi's case and explore ways to combat intimidation against women in politics;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Republic, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Tunisia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Tunisian security forces guard the entrance to the country's parliament in Tunis, Tunisia, on 1 October 2021 © Anadolu Agency/AF

TUN-07 - Seifedine Makhlouf
TUN-08 - Maher Zid
TUN-09 - Maher Medhioub
TUN-10 - Yosri Dali
TUN-11 - Fethi Ayadi
TUN-12 - Awatef Ftirch (Ms.)
TUN-13 - Omar Ghribi
TUN-14 - Faiza Bouhlel (Ms.)
TUN-15 - Samira Smii (Ms.)
TUN-16 - Mahbouba Ben Dhifallah (Ms.)
TUN-17 - Mohamed Zrig
TUN-18 - Issam Bargougui
TUN-19 - Samira Chaouachi (Ms.)
TUN-20 - Belgacem Hassan
TUN-21 - Kenza Ajela (Ms.)
TUN-22 - Emna Ben Hmayed (Ms.)
TUN-23 - Bechr Chebbi
TUN-24 - Monjia Boughanmi (Ms.)
TUN-25 - Wafa Attia (Ms.)
TUN-26 - Jamila Jouini (Ms.)
TUN-27 - Mohamed Lazher Rama
TUN-28 - Nidhal Saoudi
TUN-29 - Neji Jmal
TUN-30 - Zeinab Brahmi (Ms.)
TUN-31 - Mohamed Al Azhar
TUN-32 - Noureddine Bhiri
TUN-33 - Rached Ghannouchi
TUN-34 - Tarek Fetiti
TUN-35 - Imed Khemiri
TUN-36 - Walid Jalled
TUN-37 - Safi Said
TUN-38 - Iyadh Elloumi
TUN-39 - Noomane El Euch
TUN-40 - Abdelhamid Marzouki
TUN-41 - Ayachi Zammal
TUN-42 - Samir Dilou
TUN-43 - Habib Ben Sid'hom
TUN-44 - Mabrouk Khachnaoui
TUN-45 - Bechir Khelifi
TUN-46 - Nouha Aissaoui (Ms.)
TUN-47 - Latifa Habachi (Ms.)
TUN-48 - Ferida Laabidi (Ms.)
TUN-49 - Mohamed Affas
TUN-50 - Abdellatif Aloui
TUN-51 - Mehdi Ben Gharbia
TUN-52 - Rached Khiari
TUN-53 - Lilia Bellil (Ms.)
TUN-54 - Moussa Ben Ahmed
TUN-55 - Oussama Khlifi
TUN-56 - Ghazi Karoui
TUN-57 - Mohamed Fateh Khlifi
TUN-58 - Ziad El Hachemi
TUN-59 - Sofiane Makhloufi
TUN-60 - Majdi Karbai
TUN-61 - Anouar Ben Chahed
TUN-62 - Yassine Ayari

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

Case TUN-COLL-01

Tunisia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: 56 members of the opposition (43 men and 13 women)

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) and (b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: August, September and October 2021

Recent IPU decision: February 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing of the complainants at the 143rd IPU Assembly (November 2021)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letters from the executive authorities (June and October 2022)
- Communication from the complainants: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Republic (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

A. Summary of the case[8]

The present case concerns 56 members of the Assembly of People's Representatives of Tunisia elected in 2019 who, according to the complainants, are victims of arbitrary prosecutions after having expressed their opposition to the exceptional measures adopted by President Kaïs Saïed since 25 July 2021.

More generally, the suspension of parliament on 25 July 2021 by President Saïed had an impact on the 217 members of the Assembly of People's Representatives elected in 2019, who were deprived of their parliamentary immunity, allowances, medical coverage and freedom of movement, including for the purposes of medical treatment.

On 30 March 2022, 120 members of parliament elected in 2019 took part in an online plenary session to discuss the presidential decrees. A few hours after the plenary session, President Saïed officially dissolved parliament and the public prosecutor opened an investigation into the members of parliament for an attempted coup d'état and conspiracy against justice. For fear of reprisals, only nine of the 120 members of parliament concerned, including the Speaker of the National Assembly, Rached Ghannouchi, submitted a complaint to the Committee. Mr. Ghannouchi was questioned at great length on 1 April 2022 about this case.

Moreover, the dissolution of parliament would have had, according to the complainants, additional consequences for some members of parliament elected in 2019 from the Ennahda and Al Karama blocs, who were directly targeted because of their opposition to President Saïed. Mr. Seifedine Makhlouf and Mr. Nidhal Saoudi were imprisoned for several months before being released in January 2022, while three other individuals were placed under house arrest until early October 2021. Cases concerning members of parliament are examined by military courts under Tunisian law. On 31 December 2021, Mr. Noureddine Bhiri was arrested without warrant or explanation and placed under house arrest as a preventive measure before being released on 8 March 2022. Charged in connection with a number of cases, Mr. Rached Khiari has been detained since 3 August 2022 in connection with a case where he is accused by the Ministry of Education of defamation on social media networks. Similarly, Mr. Mehdi Ben Gharbia has been held in pretrial detention since 20 October 2021, accused of money laundering. Mr. Mehdi Ben Gharbi is allegedly still being held in pretrial detention, despite that detention exceeding the legal six-month limit. As for Mr. Rached Ghannouchi, he is allegedly the target of politically motivated persecution, as he has been charged in several cases that are, according to the complainants, politically motivated.

Although this case includes individual situations, some of which relate to events prior to the dissolution of parliament, the violations suffered by all the members of parliament concerned, belonging to the Assembly of People's Representatives elected in 2019, are part of the exceptional measures taken by

8 For the purposes of this report, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties whose decision-making power is limited and who are opposed to the ruling power.

President Saïed since 25 July 2021. President Saïed invoked Article 80 of the Constitution to suspend and dissolve parliament, lift the parliamentary immunity of members of parliament, dismiss the Prime Minister and his government and assume executive power after months of prolonged political crisis in the country. After renewing the exceptional measures in August 2021, President Saïed issued a presidential decree (Decree No. 2021-117) in September 2021 that gives him all state powers. The President can thus legislate by means of presidential decrees, which are not subject to judicial review in the absence of the Constitutional Court.

Despite the provisions of Article 80 of the Constitution, according to which parliament is considered to be in a permanent state of assembly during any exceptional measure taken by the President, the suspension of the legislative body was replaced by its effective dissolution on 30 March 2022. The road map announced by the President provided for the organization of parliamentary elections on 17 December 2022, a constitutional referendum to be held on 25 July 2022, a new Constitution ratified on 30 June 2022 and a new electoral law published on 15 September 2022. The new Constitution reportedly extends the powers of the President and limits the role of parliament, while the new electoral law reportedly reduces the roles of the political parties. President Said's reform plan was marked by the absence of an inclusive national dialogue and the marginalization of relevant actors in the Tunisian political landscape.

In their letter of 28 January 2022, the executive authorities stated that all members of parliament, whose functions had been frozen, enjoyed freedom of movement and travel, apart from those covered by a legal decision prohibiting them from leaving the country. In a more recent communication of 11 October 2022, the executive authorities confirmed that the members of parliament who had taken part in the online session of 30 March 2022 were being investigated. As for the situation of Mr. Ben Gharbia, the authorities stated that he was currently the subject of a criminal prosecution; his first hearing of 7 July 2022 had been deferred to 13 October 2022. The requests for him to be freed were refused.

On 22 September 2022, the African Court on Human and Peoples' Rights adopted a decision against Tunisia, finding that the power of the President of the Republic to take exceptional measures was limited by the procedural requirements of Article 80 of the Constitution. The Court concluded that the measures adopted were not only disproportionate to their stated objectives, but also to the laws of Tunisia.

Concerning the request for an IPU mission, the Tunisian authorities indicated in their letter of 20 June that they could not respond favourably to this request and that it would be examined after the next legislative elections in December 2022.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of the members of parliament who are the subject of cases TUN-33 to TUN-62, members of the Assembly of the representatives of the Tunisian people elected in 2019, is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(b) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time that the initial allegations were made; and (iii) concerns allegations of failure to respect parliamentary immunity; violations of freedom of opinion and expression, freedom of movement, and freedom of assembly and association; arbitrary arrest and detention; and threats and acts of intimidation, which are allegations that fall within the Committee's mandate; and *decides* to merge the examination of their situations with the present case;

2. *Thanks* the Tunisian authorities for the information provided in their letter of 11 October 2022; *regrets*, however, the absence of detailed information on the situation of the members of parliament concerned;

3. *Takes note* of the release on bail of Mr. Noureddine Bhiri, who continues to be under investigation, and *wishes* to receive information on the situations of Mr. Rached Khiari and Mr. Ben Gharbia; *calls on* the competent authorities to ensure that their trials are conducted in compliance with relevant applicable national and international standards;

4. *Expresses its concern* at the situation of the 120 members of parliament elected in 2019 who took part in the online plenary session of 30 March 2022 and who are consequently being investigated for attempted conspiracy and endangering state security; *stresses* that the members of parliament at the online meeting appear to have discussed the presidential decrees adopted since 25 July 2021 in order to examine their constitutionality, in the exercise of their parliamentary duties; *is deeply concerned* that the plenary session led to the dissolution of parliament by the President of the Republic; *affirms* that, despite the suspension of parliament by the President, and bearing in mind the general political situation, the meeting of those members of parliament should not lead to legal proceedings and criminal sanctions against them; and *calls on* the authorities to abandon the proceedings against them;

5. *Is very concerned* at the situation of all members of the Assembly of People's Representatives elected in 2019 and the restrictions to which they have been subjected, including lifting of immunity, travel ban, withdrawal of allowances and, in particular, health-care cover, which constitutes a major obstacle for some members of parliament who need expensive medical care; and *calls on* the authorities to lift this restriction and allow those members of parliament requiring medical care abroad to travel;

6. *Notes* the recent measures taken by the Tunisian authorities, in particular the adoption of a new electoral law for the organization of future legislative elections in December 2022; *notes* that the new law could marginalize some candidates from the current political parties, since they are the subject of investigations and legal proceedings; and *calls on* the Tunisian authorities to ensure that the members of parliament elected in 2019 who decide to take part in the next legislative elections are not prevented from doing so in an arbitrary manner;

7. *Regrets* the refusal of the Tunisian authorities to receive a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in Tunisia before the legislative elections in December 2022; *considers* that the mission could have fostered constructive and inclusive dialogue and assisted efforts to return the work of the Tunisian Parliament to normal; *hopes*, nevertheless, that this mission can take place in the near future, so that satisfactory solutions can be found to the cases at hand, and discussions can take place on the assistance that the Inter-Parliamentary Union could provide to the Tunisian Parliament;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the President of the Republic, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Türkiye

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022) [9]

Aysel Tugluk during an interview with AFP in Diyarbakir, 17 July 2007. AFP PHOTO/STR

TUR-69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR-70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR-76 - Besime Konca (Ms.)
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR-78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR-79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR-81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR-82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR-84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR-85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR-86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR-88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR-89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR-90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR-91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR-92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tugluk (Ms.)
TUR-129 - Sebahat Tuncel (Ms.)
TUR-130 - Leyla Guven (Ms.)
TUR-131 - Ayşe Sürücü (Ms.)
TUR-132 - Musa Farisogullari
TUR-133 - Emine Ayna (Ms.)
TUR-134 - Nazmi Gür
TUR-135 - Ayla Akat Ata (Ms.)
TUR-136 – Beyza Ustün (Ms.)
TUR-137 - Remziye Tosun (Ms.)

9 The leader of the Turkish delegation expressed her reservations regarding the decision.

TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-138 - Kemal Bulbul
TUR-140 - Gültan Kışanak (Ms.)
TUR-141 - Semra Güzel (Ms.)
TUR-142 - Saliha Aydemir (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Ill-treatment
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

Case TUR-COLL-02

Türkiye: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 67 opposition members of parliament (33 men and 34 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: February 2022

IPU mission: June 2019

Recent Committee hearings: Hearings with the Turkish delegation and the complainant at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Responses from the President of the Turkish IPU Group (September 2022)
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the President of the IPU Group (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 20 May 2016, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. They are being tried on terrorism-related charges and charges of defamation of the President, Government or State of Türkiye. Some of them also face older charges in relation to the Kurdistan Communities Union (*Koma Civakên Kurdistan* – KCK) first-instance trial that has been ongoing since 2011, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity was allegedly not lifted.

Since 2018, over 30 parliamentarians have been sentenced to terms of imprisonment. Since 4 November 2016, scores of parliamentarians have been detained and others have gone into exile. Eleven current and former parliamentarians are in prison, namely the former HDP co-chairs, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ, as well as Ms. Gülser Yildirim, Mr. Idris Baluken, Ms. Leyla Güven, Ms. Semra Güzel, Ms. Gültan Kışanak, Mr. Sebahat Tuncel, Ms. Aysel Tuğluk, Ms. Ayla Akat Ata and Mr. Nazmi Gur. Some of them were arrested in September 2020, although the accusations against them relate to the events in the distant past that unfolded soon after the siege of Kobane in Syria in 2014. Thirteen HDP members of parliament have lost their parliamentary mandates in recent years, largely due to the fact that their prison sentences became final. According to the complainant, Ms. Aysel Tuğluk is suffering from dementia and her health is getting worse by the day. She was sentenced in 2018 to 10 years in prison for "belonging to a terrorist organization". The Constitutional Court rejected a plea for her release but ordered that she receive regular neurological and psychiatric treatment in hospital. In another case against her, the Constitutional Court ruled in a case against her that her right to a fair trial had been violated and ordered a retrial.

According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of opinion and expression, and freedom of assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and political party programme. Such activities include mediating between the Kurdistan Workers' Party (*Partîya Karkerên Kurdistanê* – PKK) and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political autonomy and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Türkiye and at the border with Syria (including denouncing the alleged crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities do not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

An IPU trial observer concluded in 2018 that the prospects for Ms. Yüksekdağ and Mr. Demirtaş receiving fair trials were remote and that the political nature of both prosecutions was evident. It should be noted that, on 17 July 2022, the Constitutional Court ruled in one of the cases against Ms. Yüksekdağ that her rights to freedom of thought and expression, as well as to be elected, were violated when she was stripped of her parliamentary immunity in 2016.

A 2018 IPU review of 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. It concluded, *inter alia*, that the judiciary in Türkiye, from the first-instance courts to the Constitutional Court, completely disregarded the case law of the European Court of Human Rights and the main judgment of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression constituted incitement to violence or one of the other offences with which the members of parliament were charged.

On 22 December 2020, the Grand Chamber of the European Court of Human Rights delivered its judgment in the case of *Demirtaş v. Türkiye* (No. 2) (Application No. 14305/17), and held that there had been violations of his rights to freedom of expression, to freedom and security, to a speedy decision on the lawfulness of detention and to free elections. The Court also found that Mr. Demirtaş' detention, especially during two crucial campaigns relating to the referendum of 16 April 2017 and the presidential elections of 24 June 2018, had pursued the ulterior motive of stifling pluralism and limiting freedom of political debate, which was at the very core of the concept of a democratic society. The Court held that the respondent state was to take all necessary measures to secure his immediate release. Since then, European parliamentary and executive institutions have called on the Turkish authorities to implement the judgment without delay. On 7 January 2021, the Ankara 22nd Assizes Court accepted a 3,500-page indictment against Mr. Demirtaş and 107 other defendants, issued by the Ankara public prosecutor on 30 December 2020, regarding the same protests that took place in October 2014, this time charging Mr. Demirtaş with 30 new offences. Since then, Mr. Demirtaş has been sentenced to prison terms in other criminal cases, reportedly most recently on 24 January 2022 with regard to public criticism voiced in February 2016 against the then Prime Minister, Mr. Ahmet Davutoğlu, during a rally held in Mersin. The Turkish authorities have stated that the ruling of the European Court of Human Rights could not be implemented, given that Mr. Demirtaş' ongoing detention was related to new evidence that is substantially different from that examined by the Court.

On 1 February 2022, the European Court of Human Rights ruled that the lifting of the parliamentary immunity of 40 Peoples' Democratic Party (HDP) lawmakers, who had brought their case to the European Court following the constitutional amendment in May 2016, had violated their right to freedom of expression. In so doing, the Court responded to their assertion that the lifting of their immunity came in response to their political opinions and drew for its conclusions on this point on its rulings in the cases of *Demirtaş v. Türkiye and Demir v. Türkiye*.

On 19 October 2021, in the landmark decision *Vedat Şorli v. Turkey*, the European Court of Human Rights found that Article 299 of the Turkish Criminal Code, which criminalizes insulting the President, was incompatible with the right to freedom of expression, and urged the Government to align legislation with Article 10 of the European Convention on Human Rights.

The Turkish authorities have provided extensive information on the legal status of the criminal proceedings against the HDP parliamentarians, without, however, providing information on the precise facts to support the charges or convictions. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, with regard to the 531 criminal files against 51 HDP parliamentarians (out of the 66 that are the subject of the present case 33 rulings were issued concluding that there was no room for prosecution and 126 merger/ postponement/administrative sanction decisions were made. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, with regard to the 531 criminal files against 51 HDP parliamentarians (out of the 66 that are the subject of the present case) 33 rulings were issued concluding that there was no room for prosecution and 126 merger/ postponement/administrative sanction decisions were made. Moreover, legal proceedings were launched in 349 files, 51 of which are still pending, while convictions have been handed down in 79 files against 38 HDP parliamentarians. Moreover, 230 files, closed through resolutions, indicate that there is no room for acquittal/punishment/postponement of the prosecution. The note specifies in this regard that 23 files were sent to parliament with a decision to stop after the relevant person was

elected as a member of parliament while the trial was still ongoing, and after these files were returned to their place; that a conviction decision was given for three members of parliament in three files; that, with regard to 11 files, there is no room for acquittal/punishment/postponement of prosecution and that they were closed through resolutions; and that nine files are still pending/ongoing.

The Turkish authorities have repeatedly justified the legality of the measures taken against the HDP parliamentarians, and invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security and terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency. The authorities have provided detailed information on parliament's May 2016 "provisional constitutional amendment" on parliamentary immunity, which has been used to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Türkiye; that women parliamentarians are not being specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Türkiye and no current conflict in south-eastern Türkiye; that Türkiye is facing a terrorism issue at multiple levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP has never publicly denounced the violent activities of the PKK; that HDP members, including members of parliament, have made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that HDP members have attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which has resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the Constitutional Court has reached such conclusions in several cases and, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; and that the independence of the judiciary and the rule of law in Türkiye must be respected.

On 17 March 2021, the chief prosecutor of the Turkish Court of Cassation referred a request for the dissolution of the HDP to the Constitutional Court, accusing the HDP of terrorist activities. On 21 June 2022, the Constitutional Court accepted the indictment presented by the chief prosecutor. On 20 September 2022, the Constitutional Court rejected the defence's request for the recusal of a judge in the case, who had reportedly previously taken part as a prosecutor in investigations against at least 47 of the HDP members who were facing a ban from politics in the same "HDP closure" case. It appears that the prosecution is drawing heavily on the ongoing proceedings against several HDP politicians in the 2014 Kobane case referred to earlier, which is ongoing.

The complainant affirms that 1,231 summary proceedings have been brought and are currently pending against HDP parliamentarians. In this regard, it points out that the parliamentary immunity of Ms. Saliha Aydemir is expected to be lifted soon in connection with her participation in the Gemlik demonstration on 12 June 2022.

In January 2022, the complainant stated that photos that had been leaked of current HDP parliamentarian Ms. Semra Güzel, showing her together with PKK fighter Mr. Volkan Bora, whom she had known from their time at Harran University, were being used to criminalize her and to strengthen the push for the closure of the HDP. The complainant asserts that the photos were taken in 2014 during the peace process when the HDP was interacting directly with the PKK on behalf of the Turkish Government. Ms. Güzel was not involved with the HDP at that time. According to the complainant, at the time the Government also actively encouraged Kurdish families to meet their children in the mountains as part of an effort to convince them to contribute to a peaceful settlement and to return home. According to the complainant, even though the photos showing Ms. Güzel were reportedly found by the authorities in 2017, she was never investigated or questioned until these photos were leaked to the press in late 2021. According to the official information note dated 21 September 2022, provided by the President of the Turkish IPU Group, the prosecution has found significant evidence showing Ms. Güzel mingling with the PKK/KCK fighters at their camps and wearing their organization's uniform; the prosecution affirms that Ms. Güzel has been involved in the women's organization of the KCK, the umbrella organization of the PKK, and subsequently the DTK, and that the KCK administration suggested that she run for parliament to further the aims of the organization. On 1 March 2022, the Turkish Parliament lifted her parliamentary immunity.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the President of the Turkish IPU Group for her latest communication and for her continuous cooperation and spirit of dialogue;

2. *Remains deeply alarmed* at the continued prospect of the dissolution of the HDP party, also bearing in mind that its predecessors were dissolved by court order; *considers* that this step shows once again that the authorities continue to view, wrongly, the PKK and the HDP as one and the same entity; *recalls* in this regard that, while recognizing that the two organizations rely largely on the same support base and pursue similar objectives, the HDP is a legal political party that does not in any way advocate violence to achieve its goals; *is concerned* that its dissolution will deprive not only HDP parliamentarians of their right to participate in public life, but also their electorate of their right to representation in the Turkish parliament; *underlines* that the European Court of Human Rights has ruled that the dissolution or ban of a party is an extreme measure only justified as a last resort, in very exceptional circumstances, and that it has already handed down several rulings, notably against Türkiye, in which the ban on a political party had been considered a human rights violation; and *urges* the Turkish authorities, therefore, to do their utmost to comply with its obligations under the European Convention on Human Rights in this area;

3. *Notes with concern* in this regard, also, that the European Court of Human Rights' rulings in cases affecting several of the HDP parliamentarians underscore that the legal steps to which they have been subjected come in direct response to the exercise of their freedom of expression and, as determined in the case of Mr. Demirtaş, were aimed at stifling the opposition;

4. *Reaffirms its long-standing view* that, in their legitimate fight against terrorism, the Turkish authorities need to take more decisive action to ensure that current national legislation and its application are in line with international and regional standards on freedom of opinion and expression, assembly and association;

5. *Remains deeply concerned* in this regard that 11 current and former parliamentarians continue to languish in prison; *considers*, once more, that the latest extensive information provided by the Turkish Parliament does nothing to dispel the doubts that the HDP parliamentarians have been targeted in connection with the legitimate exercise of their political rights; *urges*, therefore, the Turkish authorities to review their situation and, where possible, release them and terminate the criminal proceedings; and *sincerely hopes* that the authorities will release Ms. Aysel Tuğluk forthwith in light of her poor health;

6. *Remains concerned* that new legal proceedings could be prepared and brought against current HDP parliamentarians; *calls on* the Turkish Parliament to ensure that their parliamentary immunity is scrupulously protected, that any requests made for the lifting of immunity is carefully analysed with regard to each parliamentarian concerned and only lifted if the legal proceedings are founded in law and do not run counter to basic human rights; and *wishes* to receive detailed information from the authorities on these points;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information, and to undertake efforts to organize a Committee mission to Türkiye that would enable the delegation to discuss directly the issues at hand with all the relevant authorities and other stakeholders;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Uganda

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

© National Unity Platform

UGA-24 - Allan Aloizious Ssewanyana
UGA-25 - Muhammad Ssegirinya

Case UGA-CoII-02

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Two male opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I.1.(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

The case concerns allegations of human rights violations, including, *inter alia*, arbitrary detention, torture, inhumane conditions of detention and lack of fair trial proceedings, affecting two opposition members of parliament in Uganda. According to the complainant, the two members of parliament have been targeted because of their political opinions and their work as opposition parliamentarians.

On 7 September 2021, the Hon. Muhammad Ssegirinya was arrested together with the Hon. Allan Aloizious Ssewanyana by the Ugandan police on allegations that the two parliamentarians were involved in the murder of two individuals and the attempted murder of a third person. They were charged with the offences of murder, terrorism, aiding and abetting terrorism and attempted murder. All these crimes were purportedly committed on 23 August 2021 in Masaka District. The two members of parliament were subsequently remanded in custody and held in Kigo Government Prison. On 21 September 2021, both members of parliament were granted bail by the High Court of Uganda sitting in Masaka.

The complainant states that, on 24 September 2021, after having paid bail, Mr. Ssewanyana was released from Kigo Government Prison but was immediately attacked at the prison gate, manhandled and abducted by gun-wielding men in plain clothes, who whisked him away to an unknown destination. On 27 September 2021, Mr. Ssegirinya was also released from Kigo Government Prison, but he too was immediately abducted at the prison gate by similarly dressed men wielding heavy weapons and whisked away to an unknown destination.

On 30 September 2021, after days of detention at unknown detention facilities, the two members of parliament were summoned to the Chief Magistrate's Court in Masaka and read additional charges. According to the complainant, they appeared frail and informed the court that they had been brutally tortured through physical beatings while in detention. On the occasions the members of parliament re-appeared in court to hear their cases, they showed physical, festering wounds and complained of torture and humiliation while in detention. The complainant also states that the members of parliament informed the presiding judge that they had been prevented from receiving medical attention by a doctor of their choice and that they had been banned from receiving any visitors, including family members, while in prison.

At the hearing held during the 145th IPU Assembly, the Ugandan delegation stated that the two members of parliament had been arrested on the basis of section 21(1)(h) and (i) of the Police Act, Chapter 303, of the Laws of Uganda, which both obliges and empowers the police to “detect and bring offenders to justice” and to “apprehend all persons whom he or she is legally authorised to apprehend and for whose apprehension sufficient grounds exist”. The delegation also informed the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians that the privileges and immunities of members of parliament as provided for in Ugandan legislation do not grant immunity from criminal proceedings. Regarding action taken by parliament, the delegation reported that on several occasions the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda visited the two members of parliament in Kigo Prison and Mulago National Referral Hospital in the presence of their legal representatives, and in the case of Mr. Ssegirinya in the presence of his private doctor. The parliamentary committee also interviewed the prison authorities, the two parliamentarians concerned and other stakeholders. The matter of the incarceration of the two members of parliament had been discussed 10 times on the floor of parliament since their arrest and the Government has updated the House on the situation of both members of parliament. On 7 September 2022, in her communication to the House, the Speaker of Parliament called for the expeditious trial of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya. The delegation also provided the Committee with copies of excerpts from the House proceedings in this regard.

According to the complainant, the two members of parliament have remained in detention since 7 September 2021 and all efforts to secure their release on bail have been unsuccessful to date. They also need specialized medical treatment, which they cannot access at the Kigo Prison facilities. Mr. Ssegirinya’s health condition is particularly unstable as he has an underlying condition requiring urgent medical attention, while Mr. Ssewanyana has an injured leg. In September 2022, the complainant informed the Committee that proceedings were still ongoing, that the health of the members of parliament had continued to deteriorate, that other co-accused prisoners in the same case had informed the court that they had been tortured to implicate the two members of parliament and that the Prosecution had recently applied for the identity of witnesses to be shielded. The complainant also reported that the defence lawyers of the two members of parliament challenged in court the Prosecution’s application to protect witnesses’ identity and that the court decision on this matter was still pending.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Uganda for the information provided and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th IPU Assembly to discuss the cases and concerns at hand;

2. *Takes note with appreciation* of steps taken by the Parliament of Uganda to monitor the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya, which include regularly discussing their situation on the floor of the House and asking the Government to report on the situation of the

two members of parliament; *commends* in particular the efforts made by the Human Rights Committee of the Parliament of Uganda to visit Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya in prison; *calls on* parliament to continue using its powers effectively to ensure that the allegations of torture against the two parliamentarians are fully investigated, followed by whatever steps are warranted as a result to ensure accountability; and *wishes* to be kept informed of progress made in this regard and to receive copies of the relevant reports prepared by the Human Rights Committee of Parliament following its visits to prison;

3. *Regrets* that, despite the assurances of support that the Ugandan delegation to the 144th IPU Assembly gave on this matter, the requested mission to Uganda by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians has still not received official endorsement from the Ugandan authorities; *is confident* that, in light of the renewed assurances of support provided by the Ugandan delegation that met the Committee during the 145th IPU Assembly, a Committee delegation can soon travel to Uganda to meet with all relevant authorities exercising legislative, executive or judicial powers, the prison authorities and any other institution, civil society organization or individual in a position to provide relevant information regarding the situation of Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya, as well as to visit them in prison; and *hopes* that the competent national authorities will cooperate fully and that the mission will help to find swift satisfactory solutions to this case in accordance with applicable national and international human rights standards and to obtain first-hand information on the status of implementation of the recommendations made by the IPU after the Committee mission to Uganda in 2020;

4. *Remains deeply concerned* about the continued detention of the members of parliament, in view of the allegations concerning their conditions of detention and mistreatment while in custody and the alleged deterioration in their state of health; *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure Mr. Ssewanyana's and Mr. Ssegirinya's full enjoyment of their rights, in particular their right to life, to physical integrity and to access to judicial guarantees, and that they receive the necessary medical care; and *requests* once again the authorities to provide official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against the two members of parliament, on further steps taken to investigate the alleged acts of torture reported by the complainant and on progress made in the identification and punishment, if any, of those responsible;

5. *Is concerned* about the allegation that other co-accused prisoners in the same case have been apparently tortured to implicate the two members of parliament; *recalls* that, according to article 15 of the United Nations Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, to which the State of Uganda is a party, the State "shall ensure that any statement that is established to have been made as a result of torture shall not be invoked as evidence in any proceedings, except against a person accused of torture as evidence that the statement was made"; *is also concerned* that the Prosecution had recently applied for the identity of witnesses for the prosecution to be shielded in the proceedings against Mr. Ssewanyana and Mr. Ssegirinya; in this regard, *wishes* to receive additional official information on the reasons invoked by the Prosecution to justify its request and on how the possible protection of witnesses' identity would fully respect the procedural guarantees provided for in Ugandan laws and strictly comply with the fundamental right of defence of the two parliamentarians; *decides* to mandate a trial observer to monitor the upcoming court proceedings; and *wishes* to be kept informed of the dates of the trial when available and of any other relevant judicial developments in the case;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the National Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Venezuelan opposition deputy Juan Requesens, elected in 2015, argues with National Guard personnel during a protest in front of the Supreme Court in Caracas on 30 March 2017. JUAN BARRETO/AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 – Marco Bozo
VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-85 – Franco Casella
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)
VEN-120 – Ramón López

VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy

A. Summary of the case[10]

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 134 opposition members of parliament (93 men and 41 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: March 2022

IPU mission: August 2021

Recent Committee hearings: Hearings with members of the governing and opposition parties at the 141st IPU Assembly (October 2019)

Recent follow-up:
- Communication from the National Assembly 2020 (November 2021)
- Communication from the complainant: August 2022
- Communications to the authorities: Letters to the Speakers of the National Assembly of 2015 and 2020 (February 2022); letter to the executive authorities: August 2022
- Communication to the complainant: September 2022

The case concerns allegations of human rights violations affecting 134 parliamentarians[11] from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly elected in 2015. At the time, the MUD coalition was opposed to President Nicolas Maduro's government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015.

According to the complainant, almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. At least 11 National Assembly members were arrested and subsequently released, reportedly due to politically motivated legal proceedings against them. All were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed. At least 36 parliamentarians are in exile, six have recently returned to Venezuela, 23 are engaged in court proceedings, and many of them have been barred from holding public office. The passports of at least 13 parliamentarians have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a way to exert pressure and to prevent them from travelling abroad to report what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Nicolas Maduro pardoned 110 members of the political opposition who had been accused of committing criminal acts. The decision meant the closure of ongoing criminal proceedings against 26 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them.

A joint mission, composed of members of both the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) and the IPU Executive Committee, went to Venezuela from 23 to 27 August 2021. The delegation was able to meet with a large variety of state authorities and stakeholders as well as with more than 60 of the 134 parliamentarians elected in 2015 with cases under examination by the CHRP, thereby obtaining first-hand information on their individual situations.

At the beginning of 2022, the complainant stated that acts of persecution, harassment and intimidation against opposition parliamentarians elected in 2015 have increased, and that these parliamentarians all fear for their freedom and physical integrity. In August 2022, the complainant informed the Committee that, on 4 August 2022, Mr. Juan Requesens, a parliamentarian elected in 2015, was sentenced to eight years in prison for his alleged involvement in what the Venezuelan authorities define as a failed assassination attempt involving drones carrying explosives against President Maduro in Caracas in 2018. During the same proceedings, the judge issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges, former Speaker of the National Assembly, who is currently living abroad.

---

10 For the purposes of this decision, the term "opposition" relates to members of parliament from political groups or parties that have limited decision-making power and are opposed to the ruling power.

11 In this decision, the use of the term "parliamentarian" should be construed as referring to both women and men elected in 2015 as members of the National Assembly.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Is deeply concerned* that Mr. Juan Requesens has been sentenced to eight years in prison in a trial that, according to the complainant, failed to meet national and international standards of due process, an allegation that seems credible if considered in the light of information received during the IPU mission to Venezuela in August 2021 about recurrent obstructions faced by defence lawyers in performing their role in criminal proceedings; *is also concerned* that, during the same proceedings, the judge reportedly issued an arrest warrant and an extradition request against Mr. Julio Borges*; considers* that Mr. Requesens' continued deprivation of liberty since August 2018, first in "El Helicoide", a detention centre operated by the Bolivarian National Intelligence Service and then under house arrest since August 2020, as well as the prosecution of both opposition parliamentarians elected in 2015, not only run counter to their basic human rights, but should also be seen as reprisals for their political activities and positions as members of the National Assembly elected in 2015; *considers* also that the above-mentioned court decisions, if executed, may put both parliamentarians in a serious situation presenting a risk of irreparable harm to their rights; *wishes* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against them as well as copies of the relevant court decisions; and *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure that the rights of Mr. Requesens and Mr. Borges are fully respected;

2. *Reaffirms* its long-standing position that the harassment of opposition parliamentarians elected in 2015 is a direct consequence of the prominent role they played as outspoken opponents of President Maduro's government and as members of the opposition-led National Assembly elected in 2015; *urges* the authorities, once again, to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015, to ensure that all relevant state authorities respect their human rights, and to thoroughly investigate and establish accountability for reported violations of their rights; and *calls on* the Venezuelan authorities to provide official information on any steps taken to this end*;*

3. *Reiterates* that the issues involved in the present case are part of the broader complex situation in Venezuela, which can only be resolved through inclusive political dialogue and by the Venezuelans themselves; *firmly hopes* that the talks between government and opposition representatives will be resumed soon and will allow the various national stakeholders to work together to bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments, as well as to create the necessary conditions to conduct future elections accepted by all parties; *reaffirms* the IPU's readiness to provide support for any effort to strengthen democracy in Venezuela; and *calls on* the relevant authorities to provide further information on how best to provide such assistance;

4. *Remains deeply concerned* about the findings of the successive mission reports of the United Nations Human Rights Council Independent International Fact-Finding mission on Venezuela, in particular relating to the detailed information contained in its report issued in September 2022 illustrating how real and perceived dissidents and government opponents have been targeted for detention and reprisals by state intelligence services in recent years, which give further weight to the accusations of political repression and the responsibility of the State at the highest level; and *expresses the firm hope*, once again, that the State of Venezuela, with the support of the international community, will be able to address the violations and crimes documented in these reports;

5. *Renews* its call on all IPU Member Parliaments, IPU permanent observers and relevant human rights organizations to take concrete actions, within their respective mandates, in support of the urgent resolution of the individual cases at hand in a manner consistent with democratic and human rights values;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant Venezuelan institutions, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Joanah Mamombe © Women's Academy for Leadership and Political Excellence (WALPE)

ZWE-45 – Joanah Mamombe

Case ZWE-45

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainants: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: May 2020 and April 2021

Recent IPU decision: May 2021

Recent IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2021)
- Communication from the complainants: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022)
- Communication to the complainants: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: discrimination

A. Summary of the case

Ms. Joanah Mamombe is the youngest member of the Parliament of Zimbabwe and belongs to the opposition Movement for Democratic Change (MDC Alliance) party. According to the complainants, at around 2 p.m. on Wednesday, 13 May 2020, Ms. Mamombe and two other young women leaders, namely Ms. Cecilia Chimbiri and Ms. Netsai Marova, were abducted, tortured and sexually abused by suspected state security agents.

According to the complainants, after being intercepted at a roadblock by the police for breaking COVID-19 regulations by taking part in a peaceful flash demonstration, Ms. Mamombe and the two other young women leaders were taken to Harare Central Police Station. Then, instead of being fined or formally charged, they were allegedly forced into a minibus and taken to an undisclosed destination, where they were subjected to torture, sexual abuse and degrading treatment by a paramilitary group

known as “the Ferrets”. The complainants report that, upon discovering that they were being abducted, the three women reached out to their family members and colleagues by phone and repeatedly texted them to share their location. After family members and colleagues raised the alarm about their whereabouts, the three women were reportedly dumped near Bindura at around 9 p.m. on Thursday, 14 May 2020. They were finally found and taken to safety at around 2 a.m. on Friday, 15 May 2020, by a team of family members and lawyers. The complainants further report that the three were then taken to hospital for treatment and stressed that medical and psychological reports were made on the spot that proved that the three women had been subjected to torture and abuse during their disappearance.

On 10 June 2020, five United Nations (UN) Special Procedures experts of the UN Human Rights Council issued a statement calling on the authorities of Zimbabwe to “urgently prosecute and punish the perpetrators of this outrageous crime, and to immediately enforce a policy of ‘zero tolerance’ for abductions and torture throughout the country to ensure the effective protection of women against sexual violence, and to bring those responsible to account”. The UN human rights procedures “expressed grave alarm over concerns this was not an isolated instance. In 2019 alone, 49 cases of abductions and torture were reported in Zimbabwe, without investigations leading to perpetrators being held to account”. The experts concluded that “enforced disappearances of women often involve sexual violence, and even forced impregnation, with enormous harm inflicted not only on their physical health and integrity, but also in terms of the resulting psychological damage, social stigma and disruption of family structures”.

According to the complainants, petitions regarding the alleged abuses suffered by Ms. Mamombe and her two colleagues have been submitted to Zimbabwe’s Gender Commission, Human Rights Commission and the National Peace and Reconciliation Commission. The complainants affirm that these petitions have been copied to the Ministry of Justice, Ministry of Home Affairs, Ministry of Women’s Affairs and the Parliament of Zimbabwe. Yet, more than two years since the events of May 2020, these complaints have still not yielded any result. Moreover, the complainants declare that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the State actually arrested Ms. Mamombe and her two colleagues on 10 June 2020 on the basis of their statements about the treatment they had suffered and charged them with making false statements prejudicial to the State, a criminal offence. The women were later freed on bail after a widespread international campaign had pressured the authorities for their release. However, the complainants contend that Ms. Mamombe and her two colleagues’ rights were severely restricted as part of the conditions of bail, which compromise their freedom of movement and freedom of expression.

Ms. Mamombe has reportedly been arrested four times since then, most recently on 5 March 2021, when she was charged with allegedly breaching COVID-19 regulations after attending a press conference calling on the authorities to respect the right to a fair trial of a fellow opposition member. Since her last arrest, Ms. Mamombe has been held on remand in *Chikurubi* prison, together with convicted criminals, where she allegedly faced inhumane detention conditions. She was briefly taken from remand to hospital and was finally released on bail on 5 May 2021. Since then, the complainants has confirmed that Ms. Mamombe was able to partially recover and take part in several remote parliamentary sessions, although she has to report to the police on a weekly basis and make frequent appearances in court as part of her trial. In addition, her passport has allegedly been confiscated by the authorities to prevent her from going abroad, meaning that she cannot seek medical treatment overseas. In addition, Ms. Mamombe’s lawyers have reported numerous issues with the administration of justice, including the acceptance of falsified evidence meant to incriminate her and the unjustified dismissal of credible evidence in her defence by the courts.

The complainants report that Ms. Mamombe is one of the most prominent young women leaders in Zimbabwe. She has been vocal and outspoken over deteriorating economic conditions in Zimbabwe and their effect on women and girls. According to the complainants, her situation should also be seen in the context of the rising number of cases of human rights abuses against human rights defenders and activists, the shrinking of civic space and widespread harassment of opposition members in recent years in Zimbabwe.

During the 142nd IPU Assembly (May 2021), the Speaker of the National Assembly publicly invited a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to travel to Zimbabwe to discuss the issues and concerns that had arisen in this case with all the relevant stakeholders. Subsequent letters from the IPU Secretary General to the Speaker regarding the case and mission

dated 30 June 2021, and 27 July and 13 September 2022 have remained unanswered. At the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly, the Speaker stated that he was under the impression that he had replied once in writing to say that contacts were being pursued with the Ministry of Justice to organize the mission, which was still welcome.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th Assembly in Kigali, as well as for his renewed assurance that the Committee is welcome to visit Zimbabwe and meet with all relevant parties; *takes note* of the Speaker's ongoing commitment to make arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of the mission in Zimbabwe; and *looks forward* to receiving information on the specifics of a mission soon;

2. *Regrets*, once again, that none of the other authorities that were contacted by the IPU have provided any response that might facilitate the resolution of the specific concerns that have arisen in this case; and *expresses the firm hope* that a response is given to all questions raised by the Committee in its letters to relevant executive and independent institutions, as was previously assured;

3. *Reiterates its profound concern* about the allegations that Ms. Mamombe and two of her young female colleagues were arbitrarily detained and subject to torture and mistreatment on 13 May 2020; *considers* that such allegations have to be taken extremely seriously given numerous reports of the use of abductions and torture to silence the opposition in Zimbabwe, the prevalence of gender-based violence in the country and the gravity of the allegations; *is dismayed to learn* that, instead of carrying out an independent investigation into the allegations, the authorities proceeded to arrest Ms. Mamombe on 10 June 2020 on the basis of her statement of complaint and charged her with making false statements prejudicial to the State, as defined in Section 31(a)(ii) of the Criminal Law [Codification and Reform] Act, Chapter 9:23; *believes* that this provision is not in conformity with Zimbabwe's human rights obligations, including the right to freedom of expression and the right to an effective remedy; *recalls* in that regard that the reform of the Criminal Law Act was the subject of recommendations made by United Nations (UN) human rights bodies, most recently during Zimbabwe's third cycle of the Universal Periodic Review; and *calls on* parliament to fulfil its legislative responsibility by reviewing and reforming the Criminal Law Act in order to avoid the recurrence of such situations;

4. *Is particularly concerned* that the complaints to the relevant authorities have reportedly not set in motion investigations to identify the culprits of Ms. Mamombe's alleged abduction and torture; *fails to understand* why, more than two years after these complaints were sent to the relevant institutions and copied to the Ministry of Justice and the Parliament of Zimbabwe, they have still not yielded any results; *recalls* in this regard that the Republic of Zimbabwe is bound by the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights, to which it is a party, article 2(3) of which enshrines the duty of the State to ensure that any person whose rights are violated should have an effective remedy determined by competent authorities; *urges* the relevant authorities once more to carry out an in-depth investigation into the alleged violations reported by Ms. Mamombe, including by undertaking a full examination of the CCTV footage of what transpired that day at Harare Central Police Station, questioning the police officers on duty that day, inspecting the site and area where Ms. Mamombe was reportedly dumped, which is said to be relatively close to the place where the alleged abuses took place, and by examining the medical and physical reports drawn up at the hospital; and *wishes* to be kept informed as a matter of urgency of progress made in the investigations;

5. *Is deeply concerned* by allegations that Ms. Mamombe continues to face judicial harassment in relation to three cases against her; *is concerned* by allegations made by the complainants that Ms. Mamombe is facing numerous issues of maladministration of justice amounting to a denial

of a fair trial, including the lack of judicial independence, the discriminatory application of the law and the dismissal of evidence of the trauma endured by Ms. Mamombe on 13 May 2020; *considers* that, while mindful of the constitutional arrangements in place in Zimbabwe regarding the separation of powers and the principle of *sub judice*, that parliament can look into allegations that impact the overall administration of justice by virtue of its oversight function, as reflected in Article 119 of the Constitution of Zimbabwe; and *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on this point;

6. *Decides* to send a trial observer to the criminal proceedings with a view to collecting information and reporting on how the fundamental human rights of Ms. Mamombe are being respected in the case at hand;

7. *Is dismayed* by the allegation that Ms. Mamombe was subject to heckling, insults and stigmatization by members of the ruling party when she returned to parliament in November 2020 after a period of convalescence due to the trauma she had endured, forcing her to leave the parliamentary chamber as she no longer felt safe; *deplores* that Ms. Mamombe therefore felt obliged to attend parliamentary sessions remotely; *notes* that the Speaker was unaware of these allegations; and *calls on* Ms. Mamombe and the Speaker to discuss the allegations and to see what measures can be taken to ensure her safe physical return to parliament;

8. *Calls on* the Zimbabwean authorities to do everything possible to ensure that Ms. Mamombe's rights are fully protected; and *hopes* that they will do their utmost to ensure that Ms. Mamombe will no longer be submitted to undue arrests and incarceration;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, other relevant national authorities and independent institutions, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/210/14(c)-R.1
Kigali, 15 October 2022

Zimbabwe

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 210th session (Kigali, 15 October 2022)

Job Sikhala © Freddy Michael Masarirevu

ZWE-46 – Job Sikhala

Case ZWE-46

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.1(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: August and September 2022

Recent IPU decision(s): - - -

Recent IPU Mission: September 2009

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 145th IPU Assembly (October 2022)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: September 2022
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (September 2022),
- Communication to the complainant: September 2022

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Mr. Job Sikhala is a seasoned opposition parliamentarian who was arrested numerous times during his political career, even though he was never found guilty of committing a single offence. In a previous case before the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the Committee concluded that the authorities had committed multiple violations against Mr. Sikhala and other opposition members of parliament, including arbitrary arrest and detention, torture and impunity.

According to the complainant, Mr. Sikhala was arrested on 14 June 2022 in connection with a speech he had made on 13 June at the funeral of Ms. Moreblessing Ali, a murdered opposition activist. The complainant stresses that Mr. Sikhala made the speech in his professional capacity as the grieving family's lawyer. According to the complainant, Mr. Sikhala's arrest and detention followed the posting of parts of the speech on social media, for which he was charged with the offence of incitement to commit public violence. While in prison, Mr. Sikhala was presented with the additional charge of defeating or obstructing the course of justice.

The complainant further alleges that, immediately after the speech, senior politicians and government spokespersons, including the Permanent Secretary of Information, Mr. Ndabaningi Mangwana, made prejudicial statements presuming Mr. Sikhala's guilt and demanding his immediate arrest. According to the complainant, this in itself violated Mr. Sikhala's right to be presumed innocent until proven guilty.

In the following months, Mr. Sikhala remained in pretrial detention in the Chikurubi maximum security prison, as his multiple petitions for bail had been systematically rejected. The complainant claims that Mr. Sikhala's right to a fair trial has been violated, as he is being treated as a convicted criminal, despite being a sitting member of parliament with no prior convictions. Furthermore, the complainant stresses that there is no legal basis to detain Mr. Sikhala and insists that the courts are violating his right to bail as enshrined in the relevant sections of the Constitution and the Code of Criminal Procedure. The complainant also alleges that Mr. Sikhala faces inhumane prison conditions: he is reportedly shackled with leg irons at all times, forced to sleep on the bare floor and has repeatedly been denied medical care.

During the hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 145th IPU Assembly, the Speaker of the National Assembly enquired as to why the Committee was not also examining the situation of parliamentarian Mr. Godfrey Sithole, who had been arrested together with Mr. Sikhala, to which the Committee responded that it could not examine cases of its own accord, but only on the basis of a complaint submitted by a qualified complainant, which was not the case in Mr. Sithole's situation.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Job Sikhala is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a complainant qualified under Section I.1(d) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the Revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns a member of parliament at the time of the initial allegations; concerns allegations of arbitrary arrest and detention, inhumane conditions of detention, lack of due process in proceedings against parliamentarians, lack of due process at the investigation stage, lack of fair trial proceedings, excessive delays, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, violation of freedom of movement, and other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations that fall within the Committee's mandate;

2. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for the information, including legal documents, provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 145th IPU Assembly in Kigali, and for his assurance that the Committee is welcome to visit Zimbabwe and meet with all relevant parties; *takes note* of the Speaker's ongoing commitment to making arrangements with the Ministry of Justice to facilitate the organization of the mission in Zimbabwe; *looks forward* to receiving information on the specifics of the mission soon;

3. *Is deeply concerned* that Mr. Sikhala has been held in Chikurubi maximum security prison on remand since his arrest on 14 June 2022, his applications for bail having been denied on four occasions; *fails to understand* how his detention in a maximum security prison could possibly be justified; *is alarmed* by allegations that Mr. Sikhala is being held in inhumane conditions, with reports that he is shackled with leg irons at all times and forced to sleep on the bare floor; *fails to see* the legal basis for his prolonged incarceration and the excessive delays in his trial, which is scheduled to begin four months from his initial arrest; *is particularly concerned* by these different allegations, bearing in mind the findings of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, in an earlier case, that he had been subjected to arbitrary arrest and detention and torture; *calls on* the authorities to provisionally release Mr. Sikhala without delay so that he may return to his parliamentary duties without undue obstacles to his parliamentary mandate;

4. *Is concerned* by allegations of the violation of the right to a fair trial and maladministration of justice raised by the complainant, including the allegation that the trial is politically motivated, which would appear to be directly borne out by public statements reportedly made by certain executive authorities; *fails to understand* the factual basis for the arrest of Mr. Sikhala on

charges of inciting public violence and obstruction of justice in relation to a speech he had made in his capacity as the lawyer of a family of a murdered opposition activist; *wishes* to receive further information on this point from the authorities; and *requests* the parliamentary authorities to help make available a comprehensive transcript of the relevant statement(s) made by Mr. Sikhala that underpin the charges;

5. *Stresses* that, notwithstanding considerations of the separation of powers, the parliament of Zimbabwe can look into such allegations by virtue of its oversight function, as reflected in Article 119 of the Constitution of Zimbabwe; *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on this point;

6. *Decides* to send a trial observer to the criminal proceedings, with a view to gathering information and reporting on how the fundamental human rights of Mr. Sikhala are being respected in the case at hand;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information to assist the Committee in its work;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *